

الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية

شرح للنظام القانوني للمحكمة الإدارية العليا
المصرية والأحكام الكبرى ذات الجبائ الصادرة منها بالمقارنة
بأحكام مجلس الدولة الفرنسي وأحكام محكمة النقض
المصرية وذلك قيما يلي :

أولاً : النظام القانوني لهاترت توحيد الأساس بالمحكمة الإدارية العليا
المصرية والهيئة القانونية والمخاضية لأحكامها ومدى جواز مخالفتها من
الدوائر الأخرى وذلك بالمخاض بالأحكام الكبرى لمجلس الدولة الفرنسي
ثانياً : الأساس القانونية الكبرى التي ضررتها توحيد الأساس
بالمحكمة الإدارية العليا المصرية منذ إنشائها وحتى الآن بشأن الموضوعات
التالية :

الاختصاص ودماوى الإلغاء ودماوى التصويح ودماوى الشاورية
ودماوى المتهو الإدارية والتصويح منها والمخولية التأديبية للمخاضين
وتسبب الأحكام وفزع الملكية ومدى رضاية المحكمة الإدارية العليا في
الطمون المختلفة وطلان الأحكام ومدى اختصاص مجلس الدولة بتطير
قرارات مجلس نخاية المخاضين وبراءات الاختراع والفوائد القانونية
والرسوم القضائية والمخاضات والمزايدات وغيرها من المخاضات الإدارية
النصوص الكاملة لجميع الأحكام الصادرة من دائرة توحيد الجبائ
بالمحكمة الإدارية العليا المصرية منذ إنشائها وحتى الآن .

المستشار الدكتور

المستشار بمحاكم الاستئناف العالي
دكتوراه في القانون العام المقارن
مع مرتبة الشرف الأولى
الأستاذ المحاضر بالجامعات

الطبعة الأولى





- ١- الصورة الشخصية : للمؤلف المستشار
للأمن العام، في مكتبه بمبنى مجلس الدولة بباريس، وهما يقفان بجوار
الكرسي التاريخي الذي كان يجلس عليه « نابليون بونابرت »، أول رئيس لمجلس
الدولة الفرنسي، علماً بأن رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الدولة الفرنسي .
- ٢- صورة الغلاف الأمامي : صورة لمبنى مجلس الدولة الفرنسي بمدينة باريس .
- ٣- صورة الغلاف الخلفي : صورة لمبنى مجلس الدولة المصري بالأسكندرية .

سلسلة دراسات القانون العام العربية

إشراف المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

**الأحكام الكبرى
للمحكمة الإدارية العليا
المصرية**

المستشار الدكتور : عبد الفتاح مراد

الكتاب الثالث من سلسلة الدراسات

ظهر من هذه السلسلة (١)

- ١- المسؤولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة .
دراسة تحليلية وتأصيلية مقارنة في القانون
الفرنسي والإيطالي والأمريكي والانجليزي
والتشريعات العربية والشرعة الإسلامية الغراء .
(١٨٠٠ صفحة من القطع الكبير) .
- ٢- المعجم القانوني رُباعي اللغة - فرنسي إنجليزي
إيطالي عربي مع المقارنة بمصطلحات الشريعة
الإسلامية.
- ٣- الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية .

(١) تطلب هذه السلسلة من المكتبات الكبرى في مصر
والدول العربية .

الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية

شرح للنظام القانوني للمحكمة الإدارية العليا
المصرية والأحكام الكبرى ذات المبادئ الصادرة منها
بالمقارنة بأحكام مجلس الدولة الفرنسي وأحكام محكمة
النقض المصرية وذلك فيما يلي :

أولاً : النظام القانوني لدائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا
المصرية والقيمة القانونية والقضائية لأحكامها ومدى جواز
مخالفتها من الدوائر الأخرى وذلك بالمقارنة بالأحكام الكبرى
لمجلس الدولة الفرنسي .

ثانياً : المبادئ القانونية الكبرى التي قررتها دائرة توحيد المبادئ
بالمحكمة الإدارية العليا المصرية منذ إنشائها وحتى الآن بشأن
الموضوعات التالية :

الاختصاص ودعوى الإلغاء ودعوى التعويض والدعوى التأديبية
ودعوى العقود الإدارية والتعويض عنها والمسئولية التأديبية
للعاملين وتسبيب الأحكام ونزع الملكية ومدى رقابة المحكمة
الإدارية العليا في الطعون المختلفة ويطلاق الأحكام ومدى
اختصاص مجلس الدولة بنظر قرارات مجلس نقابة المحامين
وبراءات الاختراع والفوائد القانونية والرسوم القضائية والناقصات
والمزايدات وغيرها من المنازعات الإدارية .

ثالثاً : النصوص الكاملة لجميع الأحكام الصادرة من دائرة توحيد
المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المصرية منذ إنشائها وحتى الآن .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

المستشار بمحكمة الاستئناف العالي

دكتوراه في القانون العام للمقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَمْحُكُمَا فِي الْغَرْنِ إِذْ
 نَفَسْتَ فِيهِ غَنَمَ الْقَوْمِ وَكَنتَ لَهُمَا شَهِيدًا ﴿٧٨﴾
 فَهَمَمْنَاهُمَا سُلَيْمَانَ وَكَأَلَاءَ الْيَنَاحِ كَمَا أَوْعَدْنَا مَشَاقِرَنَا
 مَعَ دَاوُدَ الْجَبَالِ يُسَيِّدْنَ وَالطَّيْرَ وَكَنتَ قَابِلًا لِّهَٰذَا ﴿٧٩﴾

الآيتين ٧٨ ، ٧٩ من سورة الأنبياء

صدق الله العظيم (١)

(١) انظر في التعليق على هاتين الآيتين وبيان دور القاضي الاسلامي في فهم القضايا والابتكار والخلق والانشاء رسالتنا للدكتوراه عن « المسئولية القانونية للقضاة وأعضاء النيابة العامة » ص ٢٨٨ وما بعدها .

إهداء

الى السيد الأستاذ المستشار
رئيس مجلس الدولة
الى السادة الأساتذة المستشارين
أعضاء مجلس الدولة
الى السادة الأساتذة المستشارين
رئيس وأعضاء المكتب الفني لمجلس الدولة (١)
تقديرًا لما يبذلونه من جهد في سبيل
تعميد القواعد وأرساء المبادئ .

عبد الفتاح مراد

(١) أنظر تقدير خاص لرئيس أعضاء المكتب الفني من السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة في مقدمة السنة ٢٢ من مجموعات أحكام المحكمة الإدارية العليا المصرية ص ٥ .

مقدمة

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية :
يكتسب موضوع البحث أهمية نظرية لأن القضاء عموماً يعتبر أحد المصادر
الاصيلة للقانون الوضعي المعاصر (١) .

ويكتسب موضوع هذا البحث أهمية عملية في أن القضاء الإداري على وجه
الخصوص هو قضاء إنشائي وأن القانون الإداري هو قانون قضائي للنشأة (٢) .

ثانياً : القيمة القانونية لموضوع البحث :

يترتب على اعتبار القضاء أبرز مصادر القانون الإداري أن تكون الاحاطة
بنظرياته ومبادئه مسألة صعبة تحتاج إلى تخصص ومجهود لجمعها وتنسيقها
بقصد فهمها والسيطرة عليها ، وهذا الذي يكتنف القانون الإداري بحيث يجعله
وكأنه سر من الأسرار أو مشابه لها بسبب تناثر أحكامه وتشتتها في مجموعات
الأحكام ، وعدم القدرة على الإلمام بها لأول وهلة خصوصاً وأن أسبابها تكتب - على
غرار مجلس الدولة الفرنسي - بإيجاز بالغ ، مثل هذا الوضع الذي يوجد فيه
القانون الإداري يختلف عن وضع القوانين ذات المصدر المكتوب إذ يكون القانون -
في هذه الحالة - محدداً وواضحاً بحيث يمكن الرجوع إليه بسهولة - إن صفة
السرية أو شبه السرية التي يمكن إسباغها على القانون الإداري بسبب مصدره
القضائي تذكرنا بما كان ينسب للقانون الروماني وما كان يوصف به ويقال عنه
قبل قانون الألواح الاثني عشر .

ويمكن القول ، كنتيجة لمركز القضاء البارز والمتفوق بين مصادر القانون
الإداري ، أن القضاء الإداري هو الذي يحتكر تطبيق القانون الإداري ، وليس هناك
ما يمنع - نظرياً - القضاء العادي من تطبيق قواعد ومبادئ القانون الإداري
أحياناً (٣) ولكن ما دمننا نجعل توزيع الاختصاص القضائي خاضعاً - أساساً -
للقانون المراد تطبيقه فإنه عندئذ تكون الرابطة وثيقة وتامة بين القانون الإداري
والقضاء الإداري بناء على أن الموضوع هو الذي يحدد الاختصاص لكل منهما (٤) .

ثالثاً : دور مجلس الدولة المصري في ضمان الحقوق والحريات العامة (٥) :

لما كان مجلس الدولة يقوم برسالة سامية ، هي الفصل في المنازعات الإدارية

(١) انظر كتابنا « الأحكام الكبرى لحكمة التقاضي المصرية » ص ٩ وما بعدها .

(٢) انظر رسالتنا للكتوراه « عن المسئولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة »
ص ٣٤٥ وما بعدها .

(٣) انظر رسالتنا للكتوراه « عن المسئولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة »
ص ٣٤٥ وما بعدها .

(٤) انظر كتابنا « الأحكام الكبرى بمحكمة التقاضي المصرية » ص ٩ وما بعدها .

(٥) انظر تفصيلاً للاستشارة « قانون عبد البر » دور مجلس الدولة في حماية الحقوق
والحريات العامة » ص ٩ وما بعدها .

والدعوى التأديبية بما يحق الأمن والاستقرار للمواطن والموظف على السواء ، فهو يحسم المواطن من قرار انارى اقتأت على حقه ، ويدفع عن الموظف عسفاً قد يتعرض له .

وقد أكد الدستور هذه المعاني فى الباب الرابع منه الخاصة بالسلطة القضائية حيث نص فى المادة ١٧٢ على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل فى المخازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » .

ولا شك فى أن أبرز مظاهر الاستقلال بالنسبة لمجلس الدولة ، أن يكون هو المهيمن على شئونه وشئون أعضائه دون ما تبعية لجهة من الجهات ، إذ كان مجلس الدولة منذ نشأته ١٩٤٦ ملحفاً بجهات عديدة مثل وزارة العدل ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية ، وعلى الرغم من أن هذا الاحاق لم يأخذ سمة التبعية ، بل ظل مجلس الدولة منذ انشائه حصناً شامفاً من حصون العدالة ، يقوم بهامه فى استقلالية وحيدة ، إلا أنه لم يكن من الطبعي وقد نص الدستور على أن المجلس هيئة قضائية مستقلة - أن يكون ملحفاً بأى جهة من الجهات الادارية ، ذلك أن الدستور حينما حرص على استقلال القضاء ، إنما يؤكد كذلك فى ضمانه أساسية لحقوق الأفراد وحقوقهم .

رابعاً : تقسيم البحث :

سوف نتعرض لموضوع هذا البحث فى الأقسام الثلاثة الآتية :

القسم الأول : دور القضاء فى خلق القانون وقد تناولنا موضوع هذا

القسم فى الأبواب التالية :

الباب الأول : القانون الادارى قانون قضائى النشأة .

الباب الثانى : الأحكام الكبرى للقضاء الانارى الفرنسى .

الباب الثالث : الأحكام الكبرى للقضاء الانارى المصرى .

القسم الثانى : ملخص للمبادئ القضائية التى قررتها المحكمة الادارية العليا المصرية .

القسم الثالث : النصوص الكاملة لأهم الأحكام الكبرى الصادرة من المحكمة الانارية العليا المصرية .

وهذا البحث المتوافع هو تصبة من الباحث الى مجلس الدولة ورجالها بمناسبة العيد الخمسينى للمجلس^(١) ونحن نأمل أن يوافينا القراء الكرام بالبريد بكل ما يعين لهم من نقد أو اقتراحات بشأن موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتى الطبعات التالية أولى بالفرض وأنفع للقارئ^(٢) .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

المستشار بمحكمة الاستئناف العالى بالاسكندرية

دكتوراه فى القانون العام للقرن مع مرتبة الشرف الأولى

(١) انظر مقدمة السيد الأستاذ المستشار على الخادم رئيس مجلس الدولة المصرى فى مقدمة مجلة للمجلس الستة الثامنة والعشرين ١٩٩٤ م .

(٢) وذلك على عنوان الاسكندرية النشبة ٤٨ شارع قنات جوهرة رقم ٢١، ت: ٢٤٨٢١٢١١ .

القسم الأول
دور القضاء في خلق قواعد القانون

تهييد وتقسيم :

يقوم القضاء بدور هام في خلق قواعد القانون وهو في نظرنا مصدر أصلي للقانون (١) وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم في الأبواب الآتية :

الباب الأول : القانون الإداري قانون قضائي النشأة .

الباب الثاني : الأحكام الكبرى للقضاء الإداري الفرنسي .

الباب الثالث : الأحكام الكبرى للقضاء الإداري المصري .

الباب الرابع : أهمية أحكام نائبة توحيد المبادئ بالحكمة الإدارية العليا المصرية .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : الأحكام الكبرى لحكمة القضاء المصري ص ٩ وما بعدها .

الباب الأول

القانون الإداري قانون تضائي النشأة

القانون الإداري قانون تضائي وهذا يبرز في الواقع أولى خصائصه الجوهرية . فهذا القانون شأنه شأن غيره من القوانين له مصادر التي يستقى منها قواعده وأحكامه ، وهذه المصادر هي العرف والتشريع والقضاء . ويلاحظ أن دور العرف ضعيف ، كما أن دور التشريع محدود ، بينما نجد القضاء (١) لأمراً متفوقاً بين هذه المصادر إذ هو الذي يمد القانون الإداري بنظرياته وأحكامه ، وهو صاحب الفضل في تشييد بناه . وإذا كانت بعض قواعد القانون الإداري تجد مصدرها في عرف أو تشريع فإن الغالبية العظمى لقواعد ونظريات ومبادئ هذا القانون ليس لها من مصدر سوى أحكام القضاء التي قررتها ، فمن المسلم له أن أشهر نظريات القانون الإداري من صنع القضاء وعلى ذلك فإن القضاء الإداري يعتبر مصدراً رسمياً للقانون الإداري في حين أنه لا يعد أن يكون - مثل الفقه - مصدراً تفسيرياً بالنسبة لفروع القانون الأخرى (٢) .

إن علة هذا الوضع الذي اتخذته القضاء بين جملة مصادر القانون الإداري إنما ترجع إلى قلة التشريعات الأساسية وقصورها في هذا المجال ، وضالة أثر العرف ، فالمرجع قد يضع بعض قواعد عامة يترك للقضاء مهمة تنفيذها ، وأحياناً يقتصر على تنظيم بعض مسائل خاصة تاركاً مجالاً ضخماً من نشاط الإدارة وما يؤدي إليه من مخازعات دون تنظيم حيث يعمل القضاء على تنظيمه ، فالتقاضى يجد نفسه مضطراً إلى الفصل في المنازعات المطروحة أمامه ، ويبحث عن الحل فلا يجد تشريعاً يهديه ويصده بالمطلوب ، ولا عرفاً يكون له الاستناد إليه حسم

(١) يقصد بكلمة القضاء أكثر من معنى : فقد يراد بها العضو أو الهيئة التي تمارس الوظيفة القضائية ، وقد يراد بها الحكم أو الأحكام الصادرة من هيئة قضائية أو للحكمة ، وتعتبر كذلك من حالة استقرار أحكام المحاكم بخصوص مسألة معينة ، وإطلاقها على وجهة نظر قانونية محددة . انظر في الفقه الفرنسي . فالين في مطلق القانون الإداري - الطبعة المقتسمة من ٣٧ وما بعدها . انظر في الفقه المصري د. عبد اللطيف الهمداني « لفضل العلوم القانونية » طبعة سنة ١٩٧٦ ص ٣٦٤ ، وحسن كبره « المفضل إلى القانون » طبعة سنة ١٩٧٣ ص ٢٤١ ، د. السنهوري وحضمت أبو ستيت « أصول القانون » ١٩٤١ ص ١١٨ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « الأحكام الكبرى لحكمة التقاضي للصيغة » ص ١ وما بعدها .

للنزاع ، ومن ثم فلا مناص من الاقلام على ابتكار الحل الذى يحسم النزاع ، ويظهر الحل فى شكل قاعدة قانونية من عمل القاضى يسجلها فى حكمه الذى ينهى به النزاع المعروض عليه ، وبهذا المسلك يعمل القضاء ^(١) على اقامة بنيان القانون الانارى ، واصبح من المعروف ان اهم القواعد والنظريات فى القانون الانارى ترتد إلى القضاء إلا هى من عمله مباشرة .

وعند قيام القضاء الانارى بمهمته فى ابتكار القواعد والنظريات القانونية بقصد حسم المنازعات المطروحة امامه قد يلجأ إلى انشاء القواعد القانونية حتى مع وجود نصوص تشريعية ، فهذه النصوص عندما تكون قاصرة عن حل النزاع يتصدى لها القاضى بالتفسير الواسع لكى يحيط بالنزاع ويوصل إلى حسمه ، وهذا المسلك يتسم غالباً بالجرأة التى لا نجد لها فى القضاء العادى وهو يفسر القوانين ، وربما كانت العلة فى الاختلاف بين مسلك القضاة ترجع إلى اختلاف طبيعة المنازعات التى تعرض عليهما ، واختلاف طبيعة المصالح التى تنبثق منها تلك المنازعات فحيث يراد الحفاظ على المصالح العام وحمايته فلا بد من طرق السبل القانونية للنسبة لخدمة ذلك المصالح العام . ونلمس ان دور القاضى الانارى هنا محتمر محدوداً إذا عمل على تكملة النصوص القاصرة ، وتوضيح القاضى منها . وتلك مهمة ليست مقصورة عليه وحده ، وإنما طبيعة عمل القاضى عموماً هى تفسير النصوص . ولكن يجب ان يلاحظ ان مهمة القاضى فى الخلق والابتكار تظهر على حقيقتها حيث يعتمد التنظيم التشريعى للموضوع إذ يكون على القاضى وضع القاعدة القانونية من بنيتها بحيث تنسب إلى القضاء وليس إلى المشرع . ومن المسلم ان النظريات والاحكام العامة الأساسية فى اغلب مجالات القانون الانارى من عمل القضاء وحده ، ويمكن ان نذكر تالياً لذلك على سبيل المثال : نظرية المسئولية الانارية ، ونظرية سلطة البوليس او الخسبط الانارى ونظرية دعوى تجاوز السلطة او نظرية القرارات الانارية ونظرية العقد الانارى ، واحكام التوحيين العام .

انه إذا كان من المسلمات ان دور القاضى عموماً مهم جداً فى كل فروع القانون ، ذلك ان التشريع يندر ان يكون مع عموميته محدداً تماماً بحيث يكون يسيراً على القاضى ان يطبقه بطريقة آلية على المنازعات المعروضة عليه ، وإنما يضطر القاضى فى مجال تطبيق معظم القوانين إلى تفسيرها لتوضيح الغموض وإزالة التناقض ، كما يجب عليه ان يطبق النصوص على حالات لم يتوقعها

(١) انظر د. مصطفى أبو زيد فهمي « القضاء الانارى ومجلس القولا » ص ١٧٥ وما بعدها .

المشرع عند وضع النصوص ومن ثم فلم يتعرض لها ، كما أن عليه أن يكمل نقص التشريع .

ولكن مع ذلك إذا نظرنا بصفة خاصة لوضع القاضى الإدارى نجد أن دوره أكثر أهمية وأبعد مدى عما عليه الحال بالنسبة للقوانين الأخرى والقضاء العادى ، ذلك أنه أمام استبعاد مجموعة القانون للدنى وأحكام القانون الخاص عمومًا من التطبيق يكون أمام فراغ تشريعى ضخم يجب على القاضى الإدارى أن يملأه ، ومن هنا يكون دوره فى أغلب الأحيان ليس مجرد تفسير وتطبيق لنص أو كلمة لتفصيلاته ، وإنما هو خلق للقانون بقصد مواجهة أوضاع لم يتناولها المشرع بالتنظيم ، وربما تركها تصدًا للقضاء يتصرف فيها بنفسه (١) .

ومن هنا ندرك بجلاء الطبيعة القضائية البارزة للقانون الإدارى فى الدول التى تأخذ بنظام القضاء الإدارى وهذه الطبيعة الخاصة من أهم مميزاته بالقياس إلى القانون المدنى الذى يقوم على أساس نصوص مكتوبة محددة (٢) .

(١) ويمكن القول فى مجال المقارنة بين القانون المدنى والقانون الإدارى لا يبرز وتأكيد دور القضاء فى خلق وتكوين القانون الإدارى أننا إذا قلنا - مثلاً - القانون المدنى فمعنى ذلك اعتبار ذلك القانون وتداول سلطاته وانصراف القضاء عنه إلى مصدر كثر إذ لا يجوز الاستناد إليه بعد ، الفاكه ، ولكن إذا قلنا بتقس لتصرف والتمسنا على إلغاء جميع التشريعات الإدارية القائمة فيما هذا مبدأ فصل الهيئات الإدارية والقضائية فلا يؤثر ذلك على جوهر القانون الإدارى لأن القضاء يستخلص ويضع قواعد ونظريات ذلك القانون دون أن يكون فى حاجة إلى الاستناد إلى الإشارة إلى نصوص تشريعية . انظر فى الفقه الفرنسى :

Bernard Gény : De la méthode et de la technique du droit privé positif à celles du droit administratif . " Livre jubilaire du Conseil d'Etat . p.227 etc. (1952)

(٢) انظر تفصيلاً فى الفقه الفرنسى بشأن موضوع قضائية القانون الإدارى :

Rivéro : Le juge administratif français : un juge qui gouverne ? Dalloz chronique, 1951. p. 21.

الباب الثاني

الأحكام الكبرى للقضاء الإداري الفرنسي

أولاً : معيار اختيار الأحكام الكبرى للقضاء الإداري الفرنسي :

قام بعض الفقهاء الفرنسيين بتحليل وتأسيس أهم الأحكام الكبرى ذات المبادئ في تاريخ القضاء الإداري الفرنسي وقلما بالتعليق عليها في مؤلفات وفي مقالات وتعليقات مختلفة

ثانياً : تعداد أسماء وتواريخ وموضوعات الأحكام الكبرى للقضاء

الإداري الفرنسي :

صهيد : سوف نتمرّض فيما يلي لأسماء وتواريخ وموضوعات الأحكام الكبرى للقضاء الإداري الفرنسي كما أوردها مؤلفو كتاب الأحكام الكبرى للقضاء الإداري الفرنسي ^(١) فضلاً عما قام به الفقه الفرنسي وأحكام القضاء من تنويه بهذه الأحكام :

١- حكم بلائكو الصادر في ١٨٧٣/٢/٨ بشأن اختصاص مجلس الدولة وحالات مسئولية الدولة ^(٢) .

٢- حكم بلتييه الصادر في ١٨٧٣/٧/٣٠ بشأن الخطأ الشخصي والخطأ للرفق والتفرقة بينهما ^(٣)

٣- حكم الأسهونديون الصادر في ١٨٧٥/٢/١٩ بشأن أعمال السيادة وطبيعتها ^(٤) .

٤- حكم جازويه الصادر في ١٨٧٥/١١/٢٦ بشأن تجاوز السلطة ، وأسباب الإلغاء ، وتطبيقات الإنعزال بالسلطة ^(٥) .

(١) أتمدنا على الطبعة المنشورة من كتاب الأحكام الكبرى في القضاء الفرنسي لمؤلفه مارسولون نائب رئيس مجلس الدولة الفرنسي روبريسير في الأستاذ السابق بجامعة القانين والاقتصاد والعلوم الاجتماعية رجي بريان رئيس القسم بمجلس الدولة الفرنسي وبيير ديلوليه الأستاذ بجامعة القانين والاقتصاد والعلوم الاجتماعية بباريس وروني جينفوا مستشار الدولة .

(2) T.C. 8 févr. 1873, Blanco; Rec. 1^{er} suppl. 61, concl. David. D. 1873.

3.17. concl. David; S. 1873. 3. 153, concl. David.

(3) T.C. 30 Juill. 1873, Pelletier, Rec. 1^{er} suppl. 117, concl. David. D. 1874. 3.5. concl. David.

(4) C.E. 19 févr. 1875, Prince Napoléon, Rec. 155 concl. David; D. 75.3.18 concl. David.

(5) C.E. 26 nov. 1875, Pariset Rec. 934.

- ٥- حكم كايو الصادر في ١٨٨٩/١٢/١٣ بشأن مجلس الدولة ، القاضى الإدارى ذو الاختصاص العام (١) .
- ٦- حكم كالم الصادر في ١٨٩٥/٦/٢١ بشأن المسئولية والمخاطر (٢) .
- ٧- حكم الجمعية الاتحادية للقناة جهنك الصادر في ١٨٩٩/١٢/٩ بشأن المؤسسات العامة ، امتيازات السلطة العامة (٣) .
- ٨- حكم كانولوا الصادر في ١٩٠١/٣/٢٩ بشأن الطعن بتجاوز السلطة والمصلحة فى التقاضى (٤) .
- ٩- حكم الشركة الجديدة لغاز ديلى ليه روان الصادر في ١٩٠٢/١/١٠ بشأن العقود الادارية وتعديل التنفيذ (٥) .
- ١٠- حكم بلدية نيرى-ليه-بان الصادر في ١٩٠٢/٤/١٨ بشأن البلديات والعمد وسلطات الضبط والطعن بتجاوز السلطة ، صفة الجهات الإدارية فى التقاضى (٦) .
- ١١- حكم الشركة المقارية لسان هوست الصادر في ١٩٠٢/١٢/٢ بشأن القرارات الإدارية والتنفيذ الجبرى (٧) .
- ١٢- حكم ترويه الصادر في ١٩٠٢/٢/٦ بشأن اختصاص القضاء الإدارى

-
- (1) C.E. 13 déc. 1889, Cadot, Rec. 1148; concl. Jagerschmidt; S. 1892.3.17, note Hauriou; D. 1891.3.41 concl. Jagerschmidt.
- (2) C.E. 21 juin. 1895, Cames, Rec. 509; concl. Romieu; S. 1897. 3.33 concl. Romieu, note Hauriou; D. 1896.3.65. concl. Romieu.
- (3) T.C. 9 déc. 1899, Association syndicale du Canal de Gignac, Rec. 731; S. 1900.3.49. note Hauriou.
- (4) C.E. 29 mars 1901, Casanova, Rec. 333. S. 1901.3.73, note Hauriou.
- (5) C.E. 10 janv. 1902, Compagnie nouvelle du gaz de Deville-les-Rouen, Rec. 5. S. 1902.3.17. concl. Romieu , note Hauriou .
- (6) C.E. 18 avr. 1902, Commune de Nérès-les -Bains, Rec. 275; S. 1902.3.81. note Hauriou; Rev. gén. d'adm., 1902.2.297, note Legoux.
- (7) T.C. 2 déc. 1902, Société Immobilière de Saint-Juste. Rec. 713, concl. Romieu. S. 1904.3.17 concl. Romieu, note Hauriou; D. 1908.3.41, concl. Romieu.

والمراقب العامة والعقود الإدارية (١) .

١٢- حكم لو الصادر في ١٩٠٢/١٢/١١ بشأن الطعن بسبب تجاوز السلطة ، والمصلحة في التقاضي (٢) .

١٤- حكم بوليا الصادر في ١٩٠٤/٧/٨ بشأن الطعن بالنقض وقوة الشيء المقضي (٣) .

١٥- حكم توماسو جريكو الصادر في ١٩٠٥/٢/١٠ بشأن مسئولية السلطات العامة ومرفق الشريط الإداري (٤) .

١٦- حكم مارتان الصادر في ١٩٠٥/٨/٤ بشأن تجاوز السلطة والعقود الإدارية (٥) .

١٧- حكم رابطة ملاك ودافعي ضرائب حي كروا - دي - سيهيه - تيرولي الصادر في ١٩٠٦/١٢/٢١ بشأن الطعن بتجاوز السلطة والمصلحة في التقاضي (٦) .

١٨- حكم رابطة أصحاب محلات الحلاقة بليموج الصادر في ١٩٠٦/١٢/٢٨ بشأن الطعن بتجاوز السلطة والمصلحة في التقاضي (٧) .

(1) C.E. févr. 1903, Terrier, Rec. 94, concl. Romieu. S. 1903.3.25, concl.

Romieu, note Hauriou; D. 1904.3.65. concl. Romieu.

(2) C.E. 11 déc. 1903, Lot, Rec. 780, S. 113. note Hauriou.

(3) C.E. 8 juill. 1904, Botta, Rec. 557, concl. Romieu. S. 1905. 3.81, note Hauriou D. 1906.3.33, concl. Romieu.

(4) C.E. 10 févr. 1905, Tomaso Grecco, Rec. 139, concl. Romieu. S. 1905.3.113, note Hauriou; D. 1906. 381, concl. Romieu.

(5) C.E. 4 août 1905 Martin Rec. 749 concl. Romieu. S. 1906.3.49, note Hauriou; D. 1907.3.49, concl. Romieu; R.D.P. 1906. 249, note Jèze.

(6) C.E. 21 déc. 1906, Syndicat des propriétaires et contribuables du quartier Croix- de Seguey-Tivoli. Rec. 962. concl. Romieu; S. 1907.3.33., note Hauriou, D. 1907.3. 41, concl. Romieu.

(7) C.E. 28 déc. 1906, Syndicat des Patrons coiffeurs de Limoges, Rec. 977, concl. Romieu. S. 1907.3.23., concl. Romieu; R.D.P. 1907.25, note Jèze.

- ١٩- حكم شركة سكك حديد الشرق وآخرون الصادر في ١٢/٦/١٩٠٧ بشأن الطعن بتجاوز السلطة ولوائح الإدارة العامة (١) .
- ٢٠- حكم قسري الصادر في ٢٩/٢/١٩٠٨ بشأن اختصاص القضاء الإداري ، مرفق عام ، مسئولية (٢) .
- ٢١- حكم شركة المساهمة صاريتم وآخرون الصادر في ٢٩/١/١٩٠٩ بشأن العقود الإدارية والقوة القاهرة (٣) .
- ٢٢- حكم الأب لوليفيه الصادر في ١٩/٢/١٩٠٩ بشأن الخط والمباني (٤) .
- ٢٣- حكم فنكل الصادر في ٧/٨/١٩٠٩ بشأن الوظيفة العامة والحق في الاضراب (٥) .
- ٢٤- حكم تيرون الصادر في ٤/٣/١٩١٠ بشأن اختصاص القضاء الإداري والمرافق العامة والعقود (٦) .
- ٢٥- حكم الشركة الفرنسية العامة للترام الصادر في ٢١/٣/١٩١٠ بشأن

(1) C.E. 6 déc. 1907, compagnie des Chemins de Fer de L'est et autres, Rec. 913, concl. Tardieu.; S. 1908 3.1., note Hauriou, concl. Tardieu; D. 1909.3.57, concl. Tardieu; R.D.P. 1908. 38, note Jèze.

(2) T.C. 29 fév. 1908, Feutry, Rec. 208. concl. Teissier, S. 1908.3.97, concl. Teissier, note Hauriou, D. 1908.3.49, concl. Teissier; R.D.P. 1908.256, note Jèze.

(3) C.E. 29 janv. 1909. Compagnie des Messageries Maritimes et autres, Rec. 120.D. 1910.3.89, concl. Tardieu.

(4) C.E. 19 févr. 1909, Abbé Olivier, Rec. 181. S. 1909 .3.34, concl. Chardenet; D. 1910.69, note Jèze.

(5) C.E. 7 août 1909, Winkell, Rec. 826 et 1296, concl. Tardieu; S. 1909.3.145, concl. Tardieu; D. 1911.3.17 concl. Tardieu; R.D.P. 1909, 494, note Jèze.

(6) C.E. 4 mars 1910, Théron, Rec. 193, concl. Pichat. S. 1911.3.17. concl. Pichat, note Hauriou; D. 1912.3.57, concl. Pichat; R.D.P. 1910.249, note Jèze.

المعقود الإدارية وقابلية التعديل للتعادل المالي (١) .

٢٦- حكم لدهيه الصادر في ١٩١١/٢/٢ بشأن المسؤولية عن الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي (٢) .

٢٧- حكم لافاج الصادر في ١٩١٢/٢/٨ بشأن الطعن بتجاوز السلطة والطعن بالقضاء الكامل (٣) .

٢٨- حكم الأب بوتيه الصادر في ١٩١٢/٥/١٠ بشأن الوظيفة العامة والالتحاق بوظيفة ، سلطة التقدير (٤) .

٢٩- حكم شركة الجرائد اسماعلى بلوج الصادر في ١٩١٢/٧/٣١ بشأن الاختصاص ، والقضاء الإداري والنظام غير المألوف والمعقود (٥) .

٣٠- حكم بوسيج الصادر في ١٩١٢/١١/٢٩ بشأن الطعن بتجاوز السلطة واعتراض الخارج عن الفصومة (٦) .

٣١- حكم تيرى الصادر في ١٩١٣/٧/٢٠ بشأن حقوق الدفاع (٧) .

(1) C.E. 21 mars 1910. Compagnie Générale Française Des Tramways. Rec. 216 concl. Blum S. 1918 concl. Blum note Hauriou; D. 1912.3.49. concl. Blum R.D.P. 1910.270. note Jèze.

(2) C.E. 3 févr. 1911. Anguet, Rec. 146. S. 1911.3.137, note Hauriou .

(3) C.E. 8 mars. 1912, Lafage, Rec. 348. concl. Pichat; S. 1913.3.1., concl. Pichat, note Hauriou; D. 1914.3.49, concl. Pichat; R.D.P.; 1912. 266, note Jèze.

(4) C.E. 10 mai. 1912, Abbé Bouteyre, Rec. 553, concl. Helbronner. S. 1912.3.145, note Hauriou; D. 1914.3.74, concl. 3.74, concl. Helbronner; R.D.P. 1912.453, concl. Helbronner, note Jèze.

(5) C.E. 31 juill. 1912, Société des granits porphyroïdes des Vosges, Rec. 909 concl. Blum. S. 1917.3.15 concl. Blum; D. 1916.3.35. concl. Blum; R.D.P. 1914.145 note Jèze .

(6) C.E. 29 nov. 1912, Boussuge, Rec. 1128. concl. Blum. S. 1914.3.33. cooncl. Blum, note Hauriou; D. 1916.3.49, concl. Blum; R.D.P. 1913.331. concl. Blum, note Jèze.

(7) C.E. 20 juin 1913. Téry, Rec. 736. concl. Corneille S. 1920.3.13 concl. Corneille .

- ٢٢- حكم جومل الصادر في ١٩١٤/٤/١ بشأن الطعن بتجاوز السلطة ورقابة التكييف القانوني للوقائع (١) .
- ٢٣- حكم كاميثو الصادر في ١٩١٦/١/١٤ بشأن الطعن بتجاوز السلطة الوجود المادي للوقائع (٢) .
- ٢٤- حكم الشركة العامة لإذاعة بوردو الصادر في ١٩١٦/٣/٣٠ بشأن العقود الإدارية والظروف الطارئة (٣) .
- ٢٥- حكم بايريه الصادر في ١٩١٨/٦/٢٨ بشأن سلطات الحرب والظروف الاستثنائية (٤) .
- ٢٦- حكم الزوجان ليموننييه الصادر في ١٩١٨/٧/٢٦ بشأن الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي وجمع المسئوليتين (٥) .
- ٢٧- حكم السيدتان دول ولوران الصادر في ١٩١٩/٣/٢٨ بشأن سلطات الحرب والظروف الاستثنائية (٦) .
- ٢٨- حكم رينيه-ديروزييه الصادر في ١٩١٩/٣/٢٨ بشأن المخاطر (٧) .

-
- (1) C.E. 4 avr. 1914. Gomel , Rec. 488. S. 1917.3.25, note Hauriou .
- (2) C.E. 14 janv. 1916, Camino , Rec. 15; S. 1922.3.10 concl. Corneille, R.D.P. 1917.463, concl. Corneille, note Jèze.
- (3) C.E. 30 mars. 1916, Compagnie Générale d'Éclairage de Bordeaux , Rec. 125, concl. Chardenet; S. 1916.3.17 concl. Chardenet, note Hauriou ; D. 1916.3.25, concl. Chardenet; R.D.P. 1916. 206 et 388, concl. Chardenet, note Jèze.
- (4) C.E. 22 juin 1918, Heyriès, Rec. 651. S. 1922.3.49, note Hauriou .
- (5) C.E. 26 juill. 1918, Époux Lemonnier, Rec. 761, concl. Blum. S. 1918-1919.3.41, concl. Blum, note Hauriou; D.1918.3.9. concl. Blum; R.D.P. 1919. 41 concl. Blum. note Jèze.
- (6) C.E. 28 févr. 1919, Dames Dol. et Laurent, Rec. 208.; S. 1918-1919.3.33, note Hauriou; R.D.P. 1919, note Jèze.
- (7) C.E. 28 mars 1919, Regnault-Desroziers, Rec. 329; S. 1918-1919.3., note Hauriou; D. 1920.3.1. note Appleton; R.D.P. 1919.329, concl. Corneille, note Jèze.

- ٢٩- حكم لا يون الصادر في ١٩/٨/١٩١٩ بشأن السلطة الاختصاصية والخبط الإداري (١) .
- ٤٠- حكم الشركة التجارية للغرب الأفريقي الصادر في ١/٢٢/١٩٢١ بشأن الاختصاص والرافق العامة الصناعية والتجارية (٢) .
- ٤١- حكم بلدية منسيجور الصادر في ١٠/٦/١٩٢١ بشأن الأشغال العامة والتعريف (٣) .
- ٤٢- حكم السهنة كاشيه الصادر في ٣/١٢/١٩٢٢ بشأن سحب القرارات الإدارية (٤) .
- ٤٣- حكم دي روبر لا فريجير الصادر في ٢٦/١/١٩٢٣ بشأن الاختصاص ، الرافق العامة الصناعية والتجارية (٥) .
- ٤٤- حكم ستفون الصادر في ١٦/٦/١٩٢٣ بشأن الاختصاص وتفسير القرارات الإدارية (٦) .
- ٤٥- حكم كويتاس الصادر في ٣٠/١١/١٩٢٣ بشأن المسئولية ، الإخلال بالمساواة أمام الأعيان العامة (٧) .

(1) C.E. 8 août 1919, Labonne, Rec. 737 .

(2) T.C. 22 janv. 1921, Société commerciale de l'Ouest africain , Rec. 91; S. 1924.3.34, concl. Matter; D. 1921.3.1, concl. Matter.

(3) C.E. 10 juin 1921, commune de Monségur, Rec. 573. S. 1921.3.49, concl. Corneille, note Hauriou; D. 1922.3.26, concl. Corneille; R.D.P. 1921. 361, concl. Corneille, note Jèze.

(4) C.E. 3 nov. 1922, Dame Cachet, Rec. 790. S. 1925.3.9, note Hauriou; R.D.P. 1922.552, concl. Rivet.

(5) C.E. 26 janv. 1923, de Robert Lafrégeyre, Rec. 67; R.D.P.; 1923, 237, concl. Rivet.

(6) T.C. 16 juin 1923, Septfonds, Rec. 498; S. 1923.3.49, note Hauriou; D. 1924 .3.41, concl. Matter .

(7) C.E. 30 nov. 1923, Couitéas, Rec. 789; S. 1923.3.57, note Hauriou, concl. Rivet; D. 1923.3.59, concl. Rivet; R.D.P. 1924.75 et 208, concl. Rivet, note jèze.

- ٤٦- حكم ديدييه الصادر في ١٩٢٥/٢/٢٦ بشأن الطعن بتجاوز السلطة وإثارة الإلغاء القضائي (١) .
- ٤٧- حكم ديدييه الصادر في ١٩٣٠/١/١٠ بشأن القرارات اللائمية وتفويض الظروف (٢) .
- ٤٨- حكم الغرفة الاتحادية لتجارة القطامي بختلير الصادر في ١٩٣٠/٥/٣٠ حرية التجارة والعمل (٣) .
- ٤٩- حكم شركة اتوبيس الختيب الصادر في ١٩٣٢/١/٢٩ بشأن الحرمان العام والانتفاع به (٤) .
- ٥٠- حكم شركة ترام شروبرج الصادر في ١٩٣٢/١٢/٩ بشأن العقود الإدارية والقوة القاهرة (٥) .
- ٥١- حكم ديدييه الصادر في ١٩٣٣/٤/٧ بشأن الوظيفة العامة والتعويض النقدي (٦) .

- (1) C.E. 26 déc 1925, Rodière, Rec. 1065.S. 1925.3.49, note Hauriou; R.D.P. 1926.32, concl. Cahen- Salvador.
- (2) C.E. 10 jan. 1930. Despujol, Rec. 30 : S. 1930. 3.41, note Alibert; D. 1930.3.14. note P.L.J.
- (3) C.E. Sect. 30 mai 1930, Chambre Syndicale du Commerce en détail de Nevers Rec. 583.S. 1931.3.73, concl. Josse, note Alibert; R.D.P. 1930, 530, concl. Josse.
- (4) C.E. Sect. 29 janv. 1932, Société des autobus antibois, Rec. 117; S. 1932.3.65, note P.L.; D. 1932.3.60, concl. R. Latournerie, note Blaevoet; R.D.P. 1932 505, concl. R. Latournerie.
- (5) C.E. Ass. 9 déc. 1932, Compagnie des Tramways de Cherbourg, Rec. 1050, concl. Josse . S. 1933.3.9, concl. Josse, note P. Laroque; D. 1933.3.17, concl. Josse, note Pelloux; R.D.P. 1933.117, concl. Josse, note Jèze.
- (6) C.E. Ass. 7 avr. 1933, Deberles, Rec. 439; S. 1933.3.68, concl. Parodi; R. D.P. 1933.624, concl. Parodi.

- ٥٢- حكم بذهلمان الصادر في ١٩/٥/١٩٣٣ بشأن الضبط وحرية الاجتماع^(١) .
- ٥٣- حكم تيهاز الصادر في ١٤/١/١٩٣٥ بشأن الاختصاص والخطأ الجنائي^(٢) .
- ٥٤- حكم «لاكيون فرانسيز» جريدة العمل الفرنسي الصادر في ٨/٤/١٩٣٥ بشأن الاختصاص بالتعويض عن المصادرة والعمل للمادى^(٣) .
- ٥٥- حكم مقسمات فزيا الصادر في ٢٠/١٢/١٩٣٥ بشأن هيئات خاصة نات نفع عام^(٤) .
- ٥٦- حكم جامار الصادر في ٧/٢/١٩٣٦ بشأن سلطة الوزراء اللاتحفية^(٥) .
- ٥٧- حكم الانسة بوبار وأخريات الصادر في ٢/٧/١٩٣٦ بشأن الوظيفة العامة والمساواة بين الجنسين^(٦) .
- ٥٨- حكم الشركة المساهمة لمنتجات الألبان «لالهيريته» الصادر في ١٤/١/١٩٣٨ بشأن المسؤولية عن آثار القوانين^(٧) .

- (1) C.E. 19 mai 1933, Benjamin, Rec. 541. S. 1934.3.1., concl. Michel, note Mestre; D. 1933.3.354, concl. Michel.
- (2) T.C. 14 jan. 1934, Thépez, Rec. 224 S. 1935.3.17, note Alibert.
- (3) T.C. 8 avr. 1935, Action Française, Rec. 1226. concl. Josse; S. 1935.3.76. concl. Josse; D. 1935.235, concl. Josse, note M. Waline; R.D.P. 1935.3.309, concl. Josse, note Jèze.
- (4) C.E. Ass. 20 déc. 1935. Établissements Vézia, Rec. 1212, R.D.P. 1936.119. concl. R. Latournerie.
- (5) C.E. Sect. 7 févr. 1936, Jamart, Rec. 72; S. 1937.3.113, note Rivero.
- (6) C.E. Ass. 3 juill. 1936, Demoiselle Bobard et autres, Rec. 721.D. 1937.3.38, concl. R. Latournerie; R.D.P. 1937.684, concl. R. Latournerie.
- (7) C.E. Ass. 14 janv. 1938, Société anonyme des produits laitiers "la fleurette" Rec. 25; S. 1938.3.25, concl. Roujou, note P. Laroque; D. 1938.3.41, concl. Roujou, note Rolland; R.D.P. 1938.87, concl. Roujou, note Jèze.

- ٥٩- حكم الصندوق الابتدائي «محمونة وحماية» الصادر في ١٢/٥/١٩٣٨ بشأن هيئات خاصة تدير مرفقاً عاماً^(١) .
- ٦٠- حكم شركة كرتون ومطبعة سان شارل الصادر في ٣/٦/١٩٣٨ بشأن المسؤولية بدون خطأ^(٢) .
- ٦١- حكم الغرفة الاتحادية لأصنعي «موتورات الطائرات» الصادر في ١١/١١/١٩٣٨ بشأن وقف التنفيذ^(٣) .
- ٦٢- حكم محكمة التمييز الصادر في ٢١/٧/١٩٤٢ بشأن الاختصاص الإداري للمعينات المكلفة بمرفق عام والقرارات الإدارية^(٤) .
- ٦٣- حكم بوجوان الصادر في ٢/٤/١٩٤٢ بشأن الاختصاص والقبالات المهنية^(٥) .
- ٦٤- حكم السيدة أرملة ترومبييه - جواليه الصادر في ٥/٥/١٩٤٤ بشأن المبادئ العامة للقانون وحقوق الدفاع^(٦) .

(1) C.E. Ass. mai 1938, Caisse Primaire "Aide et protection" Rec. 417. D. 1939.3.65. concl. R. Latournerie, note Pépy; R.D.P. 1938. 830, concl. R. Latournerie .

(2) C.E. Ass 3 juin 1938. Société " La Cartonnerie et imprimerie Saint-Charles" Rec. 521, concl. Dayras; D. 1938.3.65, note Appleton; S. 1939.3.9, concl. Dayras; R.D.P. 1938.375, note Jèse; Dr. soc. 1938.241, concl. Dayras.

(3) C.E. Ass. 12 nov. 1938, Chambre Syndicale des constructeurs de moteurs d'avions, Rec. 840. S. 1939.3.65 concl. Dayras; D. 1939.3.12, concl. Dayras.

(4) C.E. Ass. 31 juill. 1942, Monpeurt, Rec. 239. S. 1942.3.37, concl. Ségalat; D. 1942.138, concl. Ségalat, note P.C.; R.D.P. 1943.57, concl. Ségalat, note Bonnard; J.C.P. 1942.II.2046, concl. Ségalat, note P. La-roque.

(5) C.E. Ass. 2 avr. 1943, Bouguen, Rec. 86.S. 1944.3.1. concl. Lagrange, note Mestre; D. 1944.52, concl. Lagrange, note Jaques Donnedieu de Vabres; J.C.P. 1944.II. 2565, note Célier .

(6) C.E. sect. 5 mai 1944, Dame V^{ve} Trompier- Gravier, Rec. 133.; D.=

- ٦٥- حكم موانئ الصادر في ١٩٤٥/٢/٢ بشأن الطعن بالنقض وما يخرج عن رقابتها (١) .
- ٦٦- حكم الصندوق الإقليمي للتأمينات الاجتماعية بمورت وموزيل ضد الدولة الصادر في ١٩٤٦/٣/٢٩ بشأن مسئولية وسلطات الوصاية أو الرقابة (٢) .
- ٦٧- حكم بلدية سان - هرست - لاهلين الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٢ بشأن المسئولية والمعايير المعروضون للمرافق العامة (٣) .
- ٦٨- حكم ناهير الصادر في ١٩٤٧/٢/٧ بشأن جهات القضاء الإداري وتعريفها (٤) .
- ٦٩- حكم الشركة العامة للمياه السبحة أرملوهر الصادر في ١٩٤٧/٣/٢١ بشأن للمساواة وتقييم الضرر (٥) .
- ٧٠- حكم شركة جريدة الورور الصادر في ١٩٤٨/٦/٢٥ بشأن القرارات الإدارية والرجعية (٦) .

= 1945.110. concl. Chenot, note de Soto; R.D.P. 1944. 256 concl. Chenot, note Jèze.

- (1) C.E. Sect. 2 févr. 1945, Moineau, Rec. 27.S. 1946.3.9, note L'Huillier; D. 1945.269, note Colliard.
- (2) C.E. Ass. 29 mars 1946, Caisse départementale d'assurances sociales de Meurthe- et moselle c. État, Rec. 100. S. 1947.3.73, note Mathiot; R.D.P. 1946. 490, concl. Lefas, note Jèze.
- (3) C.E. Ass. 22 nov. 1946, Commune de Saint-Priest- la Plaine, Rec. 279; S. 1947.3.105, note F.P.B.; D. 1947. 375, note Blaevoet.
- (4) C.E. Ass. 7 févr. 1947, D'Aillières, Rec. 50.; R.D.P. 1947. 68, concl. R. Odent, note M. Waline; J.C.P. 1947. II 3508, note Morange.
- (5) C.E. Ass. 21 mars, Compagnie générale des eaux et Dame Veuve Aubry, Rec. 122; S. 1947.3.85, note D.P.; D. 1947,225, note P.L.J.; R.D.P. 1947. 108, note Jèze; J.C.P. 1947. I 650.
- (6) C.E. Ass. 25 juin 1948, Société du journal " L'aurore " , Rec. 289, S. 1948.3.69, concl. Letourneur; D. 1948.437, note M. Waline; J.C.P. 1948. II. 4427, note Mestre; Gaz. Pal. 1948.2.7, concl. Letourneur.

- ٧١- حكم شركة ميني فييه - برواء وشركة روفولى - سيستوبول، الصادر في ١٩٤٩/٣/١٧ بشأن الاختصاص والنصب (١) .
- ٧٢- حكم فيرون - ريفي الصادر في ١٩٤٩/٥/٢٧ بشأن الطعن بتجاوز السلطة وكثار الانفاء القضائي (٢) .
- ٧٣- حكم ليهكونت شركاء الصادر في ١٩٤٦/٩/٢٤ بشأن مخاطر الضبط (٣) .
- ٧٤- حكم الأنسة ميهير الصادر في ١٩٤٩/١١/١٥ بشأن المسؤولية في الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي وجميع المسئوليات (٤) .
- ٧٥- حكم الإذاعة الفرنسية الصادر في ١٩٥٠/٢/٢٠ بشأن أعمال السياسة والتنازع الإيجابي (٥) .
- ٧٦- حكم وزير الزراعة ضد السيدة لاموت الصادر في ١٩٥٠/٢/١٧ بشأن

(1) T.C. 17 mars 1949, Soc. " Hotel du Vieux-Beffroi, Rec. 592. et Soc. " Rivoli Sébastopol". Rec. 594.; S. 1950. 3.1 concl. J. Delvolvé, note Mathiot; D. 1949.209, concl. J. Delvolvé, note P.L.J.; J.C.P. 1949. II. 4997 note George .

(2) C.E. Ass. 27 mai 1949 , Véron-Réville, Rec. 246; S. 1949.3.81, note Delpech; D. 1950.95, note Rolland; Gaz. Pal. 1949.2.34, concl. R. Odent; Rev. Adm. 1949. 372, note Liet-Veaux.

(3) C.E. Ass. 24 juin 1949, Consorts Lecomte, Rec. 307. S. 1949.3.61, concl. Barbet; D. 1950. 5. chr. Berlia et Morange; R.D.P. 1949.583, note M. Waline J.C.P. 1949.II. 5092, concl. Barbet, note George.

(4) C.E. Ass. 18 nov. 1949 , Demoiselle Mimeur, Rec. 492. D. 1950. 667, note J.G.; R.D.P. 1950 183, note M. Waline; J.C.P. 1950 II. 5286, concl. Gazier; Rev. Adm. 1950.38, note Liet-Veaux; E.D.C.E. 1953. 80 chr. Long.

(5) T.C. 2 févr. 1950, Radiodiffusion française, Rec. 652.; S. 1950.3.73, concl. R. Odent; R.D.P. 1950, 418, concl. R. Odent, note M. Waline; J.C.P. 1950.II. 5542, note Rivero.

الطعن بتجاوز السلطة ونطاقه (١) .

٧٧- حكم ديكتييه الصادر في ١٩٥٠/٧/٧ بشأن الإضراب في المرافق العامة (٢) .

٧٨- حكم لجنة الدفاع عن الحريات المهنية للمحاسبين الخبراء الذين رخصت لهم الدولة الصادر في ١٩٥٠/٧/٢٩ بشأن النقابات المهنية (٣) .

٧٩- حكم جمعية حفلات الكونسرتوار الصادر في ١٩٥١/٣/٩ بشأن المبادئ العامة للقانون (٤) .

٨٠- حكم ديكتييه الصادر في ١٩٥١/٦/٢٢ بشأن حرية التجارة والعمل والضبط (٥) .

٨١- حكم الأرناندي وديماريه الصادر في ١٩٥١/٧/٥ بشأن اختصاص تفسير وتقديم مشروعية للقرارات الإدارية (٦) .

٨٢- حكم لارويل وبلقي الصادر في ١٩٥١/٧/٢٨ بشأن مسئولية الاختصاص والخطأ الشخصي والخطأ المرفقي (٧) .

I

(1) C.E. Ass. 17 févr. 1950, Ministre de l'agriculture, c. Dame Lamotte, Rec. 110. R.D.P. 1951. 478, conc. J. Delvolvé, note M. Waline .

(2) C.E. Ass. 7 juill 1950, Dehaene, Rec. 426.; S. 1950 .3.109, note J.D.V.; D. 1950.II 5681, note Gervais; R.D.P. 1950.691, concl. Grazier .

(3) C.E. Ass. 29 juill 1950 , Comité de Défense des libertés professionnelles des expert-comptables brevetés pas l'État , Rec. 492.; R.D.P. 1951.212, concl. R. odent, note M. Waline.

(4) C.E. Sect. 9 mars 1951, Société des concerts du conservatoire, Rec. 151.; S. 1951.3.81, note C.H.; Dr. Soc. 1951.168 concl Letourneur , note Rivero.

(5) C.E. Ass. 22 juin 1951, Daudignac, Rec. 362; D. 1951. 589, concl. Grazier, note G.C.

(6) T.C. 5 juill. 1951, Avranches et Desmarets, Rec. 638.; S. 1952.3.1, note J.M. Auby; D. 1952.271, note Bleavoet, J.C.P. 1951 .II. 6623, note Homont; Rev. Adm. 1951.492, note Liet-Veaux.

(7) C.E. Ass. 28 juill 1951, Laurelle et Delville , Rec. 464.; S. 1952.3.25,=

- ٨٣- حكم السيدة دي لاموريت الصادر في ١٩٥٢/٣/٢٧ بشأن الاختصاص
والحرية الفردية (١) .
- ٨٤- حكم الاتحاد الاقليمي للجوائد اليومية بالجزائر الصادر في ١٩٥٢/٤/٤
بشأن القرارات الانارية ومفهوم العمل الجارى (٢) .
- ٨٥- حكم مدير لاجوربان الصادر في ١٩٥٢/٢/٢٧ بشأن الاختصاص ومرفق
عام القضاء (٣) .
- ٨٦- حكم تسييه الصادر في ١٩٥٢/٣/١٣ بشأن موظفو التدابير وحرية
الرأى (٤) .
- ٨٧- حكم فالكو والهديك الصادر في ١٩٥٢/٤/١٧ بشأن الاختصاص والمرفق.
العام والقضاء (٥) .
- ٨٨- حكم متشاة سيدة كريسكهر الصادر في ١٩٥٤/١/٢٩ بشأن القرارات
الانارية والمنشورات (٦) .

= note Mathiot, S. 1953.3.57., note Meurisse; D. 1951.620, Note Nguyen
Do; R.D.P. 1951.1087, note M. Waline .

(1) T.C. 27 mars 1952, Dame De La Murette, Rec. 626; S. 1952.3.81, note
Grawitz; D. 1954.291, note Eisenmann ; R. D.P. 1952. 757, note M.
Waline ; J.C.P. 1952. II. 7158, note Blaevoet; Rev. adm. 1952.268,
note Liet-Veaux.

(2) C.E. Ass. 4 avr. 1952, Syndicat Régional des quotidiens d'Algérie
Rec. 210; S. 1952.3.49, concl. J. Delvolvé ; R.D.P. 1952. 1029, note
M. Waline; J.C.P. 1952. II 7138, note Vedel; Gaz Pal 1952.1.261.

(3) T.C. 27 nov. Préfet de la Guyane, Rec. 642. J.C.P. 1953. II. 7598,
note Vedel .

(4) C.E. Ass. 13 mars 1953, Teissier, Rec. 133; D. 1953. 735, concl. Jean
Donnedieu de Vabres .

(5) C.E. Ass. 17 avr. 1953, Falco et Vidailiac, Rec. 175. S. 1953.3.33,
note Mathiot; D. 1953.683 , note Eisenmann; R.D.P. 1953. 448,
concl. Jean Donnedieu de Vabres, note m. Waline, J.C.P. 1953.

انظر تفصيلاً رسالتنا للكتّراء عن المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء
النيابة العامة ص ٧٢ وما بعدها .

(6) C.E. Ass. 29 janv. 1954, Institution Notre-Dame du Kreisker, Rec. 64;
R.P.D.A. 1954.50, concl. Tricot; A.J.1954 II. bis. 5, chr. Grazier et
Long.

- ٨٩- حكم باريل الصادر في ١٩٥٤/٥/٢٨ بشأن الموظفين وحرية الرأي
والمساواة في الالتحاق بالوظيفة العامة (١) .
- ٩٠- حكم إسمييف الصادر في ١٩٥٥/٣/٢٨ بشأن الأشغال العامة
والتعريف (٢) .
- ٩١- حكم الزوجان برتان ووزير الزراعة ضد شركاء جريموار الصادر في
١٩٥٦/٤/٢٠ بشأن اختصاص القضاء الإداري والمرفق العام والعقود والأشغال
العامة (٣) .
- ٩٢- حكم لوبيتون الصادر في ١٩٥٦/١٠/١٩ بشأن الدومين العام (٤) .
- ٩٣- حكم الخزنة العامة ضد جيري الصادر في ١٩٥٦/١١/٢٣ بشأن
المسئولية والمرافق القضائية (٥) .
- ٩٤- حكم روزان جيران الصادر في ١٩٥٧/٥/٣١ بشأن القرارات الإدارية
وحالات انعدامها (٦) .

(1) C.E. Ass. 28 mai 1954, Barel, Rec. 308, concl. Letourneur.S.
1954.3.97, note Mathiot; D.1954.594 note G. Morange; R.D.P.
1954.509, concl. Letourneur, note m. Waline; R. P.D.A. 1954. 149
concl.

انظر رسالتنا للدكتوراه عن المسئولية التأنيبية للقضاء وأعضاء النيابة
العامة ١ ص ١٢٠ وما بعدها .

(2) T.C. 28 mars 1955, Effemieff, Rec. 617. J.C.P. 1955.II. 8786, note
Blaevot Rev. Adm. 1955. 285, note Liet-Veaux; A.J. 1955.II. 332,
note J.A.

(3) C.E. Sect. 20 avr. 1956, Époux Bertin et Ministre de L'Agriculture c.
Consorts Grimouard, Rec. 167 et 168. I. Époux Betrin : D. 1956. 433,
note de Laubadère; R.D.P. 1956. 869, concl. Long, note M. Waline.

(4) C.E. Sect. 19 oct. 1956, Société " Le Béton", Rec. 375. D. 1956. 681,
concl. Long; R.D.P. 1957.310, concl. Long; J.C.P. 1957.II.9765.

(5) Cass. Civ. 23 nov. 1956, Trésor Public c. Giry, Bull II. 407; D.
1957.34, concl. Lemoine ; J.C.P. 1956 . II. 9681 note Esmein; R.D.P.
1958.298, note M. Waline; A.J. 1957. II. 91, chr. Fournier et Braibant.

(6) C.E. Ass. 31 mai 1957, Rosan Girard, Rec. 355, concl. Grazier, D.
1958.152, note P.W.; A.J. 1957. II. 273, chr. Fournier et Braibant.

- ٩٥- حكم النقابة العامة للمهندسين المستشارين الصادر في ١٩٥٩/٦/٢٦ بشأن السلطة اللائحية والمبادئ العامة للقانون (١) .
- ٩٦- حكم شركة أفلام لوتسياه والنقابة الفرنسية لمنتجي ومصدري الأفلام الصادر في ١٩٥٩/١٢/١٨ بشأن الضبط البلدي والسينما (٢) .
- ٩٧- حكم شركة فرمهار وشركة فرانس للنشر والمطبوعات الصادر في ١٩٦٠/٦/٢٤ بشأن حجز الجرائد والضبط الإداري والضبط القضائي (٣) .
- ٩٨- حكم وزير الأفضال العامة ضد لتسييران إخوان الصادر في ١٩٦١/١١/٢٤ بشأن المسئولية ، والضرر للمعنوي (٤) .
- ٩٩- حكم رويان سرفان وآخرون الصادر في ١٩٦٢/٣/٢ بشأن أعمال السيادة والسلطات الخاصة لرئيس الجمهورية (٥) .
- ١٠٠- حكم كنال وروبان وجودو الصادر في ١٩٦٢/١٠/١٩ بشأن الطعن بتجاوز السلطة وأوامر رئيس الجمهورية والظروف الاستثنائية ومبادئ عامة للقانون (٦) .

- (1) C.E. Sect. 26 juin 1959, Syndicat Général des Ingénieurs - Conseils, Rec. 394.S. 1959.202, note R. Drago; D. 1959.541, note l'Huillier, R.D.P. 1959. 1004 , concl. Fournier.
- (2) C.E. Sect. 18 déc. 1959, Société " les Films Litetia " et syndicat français des producteurs et exportateurs de films, Rec. 683. S. 1960. 94, concl. Mayras .
- (3) C.E. Ass. 24 juin 1960, Société Frampar et Société France Éditions et Publications , Rec. 412, concl. Heumann. S. 1960.348, note Ch. Debasch; D. 1960.
- (4) C.E. Ass. 24 nov. 1961, Ministre des Travaux Publics c. Consorts Kettisserand Rec. 661.S. 1962.82, concl. Heumann, note Vignes; D. 1962. 34, concl. Heumann; R.D.P. 1962.330 , note M. Waline; J.C.P. 1962.
- (5) C.E. Ass. 2 mars 1962, Rubin de Servenset autres, Rec. 143. S. 1962.147, note Bourdoncle; D. 1962. 109, chr. Morange; J.C.P. 1962. I. 1711, chr. Lamarque; J.C.P. concl. Henry; A.J. 1962.214 chr. Galabert et Genot.
- (6) C.E. Ass. 19 oct. 1962, Canal, Robin et Godot, Rec. 552, A J. =

١٠١- حكم شركة منشأة بيهو الصادر في ١٩٦٣/٧/٨ بشأن اختصاص القضاء الإداري (١) العقود .

١٠٢- حكم الشركة العامة للطاقة الراديوية الصادر في ١٩٦٦/٣/٢٠ بشأن الاتفاقات الدولية والمسئولية بغير الخطأ والتساوى أمام الأعباء العامة (٢) .

١٠٣- حكم شركة إيرفرانس ضد الزوجين باربييه الصادر في ١٩٦٨/١/١٥ بشأن الاختصاص والقرار الإداري (٣) والمرافق العامة الصناعية والتجارية .

١٠٤- حكم شركة دار جنستال الصادر في ١٩٦٨/١/٢٦ بشأن الطعن بتجاوز السلطة والرقابة على القرارات ذات الطبيعة الاقتصادية (٤) .

١٠٥- حكم بنك فرنسا العقاري ضد الأنسة جويها والسيدة أدير الصادر في ١٩٧٠/١٢/١١ بشأن القرارات الانبارية والمنشورات والتوجيهات (٥) .

١٠٦- حكم وزير التعمير والسكان ضد اتحاد الدفاع عن الأشخاص المعنفين بالمشروع المسمى حاليا المدينة الجديدة شرقة الصادر في ١٩٧١/٥/٢٨

= 1962.612, chr. de Laubadère; Rev. adm. 1962.623, note Liet-Veaux; J.C.P. 1963. II. 13068, note C. Debbasch.

(1) T.C. 8 juill. 1963, Société Entreprise Peyrot, Rec. 787. S. 1963. 273, concl. Lasry; D. 1963. 534, concl. Lasry, note Josse; J.C.P. 19963.II.

(2) C.E. Ass. 30 mars 1966, Compagnie Générale d'Énergie Radio-Électrique, Rec. 257.; D. 1966-582, note Lachaume; R.D.P. 1966.774, concl. Michel Bernard; R.D.P. 1966.955, note M. Waline.

(3) T.C. 15 janv. 1968. Compagnie Air France c. Époux Barbier, Rec. 789, concl. Khan.; D. 1969.202, note J.M. Auby; R.D.P. 1968. 893, note M. Waline; R.D.P. 1969. 142, concl. Khan; A.J. 1968.225.

(4) C.E. Sect. 26 janv. 1968, Société "Maison Genestal", Rec. 62 concl. Bertrand.; A.J. 1968. 102, chr. Massot et Dewost; dr. Soc. 1968. 295, note Besson; J.C.P. 1968. I 2203, chr. Colson; J.C.P. 1968.II.

(5) C.E. Sect. 11 déc. 1970, Crédit Foncier de France c. Demoiselle Gaupillat et Dame Ader, Rec. 750 concl. Bertrand.; D. 1971.674, note Loschak; R.D.P. 1971. 1224, note M. Waline; A.J. 1971.

بشان نزاع الملكية وفكرة المنفعة العامة ورقابة قاضى تجاوز السلطة (١) .

١٠٧- حكم شركة مساهمة (مكتبة فرانكو اسبيري) الصادر فى ١٩٧٣/١١/٢ بشأن الطعن بتجاوز السلطة وسلطات القاضى ورقابة المحدودة والقلط الظاهر فى التقرير (٢) .

١٠٨- حكم شركة الإعداد العقارى والأنشطة الزراعية فى أفرنى ووزير الزراعة ضد بدينت الصادر فى ١٩٧٦/٥/٥ بشأن الترخيص بفصل ممثلى العمال ورقابة قاضى تجاوز السلطة (٣) .

١٠٩- حكم جماعة إعلام وتأهيد العمال للمهجرين والآخرين (G.I.S.T.I) والاتحاد الفرنسى للعمل (C.F.D.T.) والاتحاد العام للعمل (C.G.T.) الصادر فى ١٩٧٨/١٢/٨ بشأن اللبائى العامة للقانون والحق فى حياة عائلية عادية (٤) .

١١٠- حكم وزير الداخلية ضد كوين - بندي الصادر فى ١٩٧٨/١٢/٢٢ بشأن توجيهات المجموعة الأوربية والقانون الوطنى الفرنسى (٥) .

١١١- حكم مدلم ميديريه الصادر فى ١٩٨٥/٥/١٧ بشأن الاجراءات وسلطة

-
- (1) C.E. Ass. 28 mai 1971, Ministre de l'équipement et du logement c. Fédération de défense des personnes concernées par le projet actuellement dénommé " Ville Nouvelle Est", Rec. 409, concl. Braibant.
 - (2) C.E. Ass. 2 nov. 1973, Société anonyme " Librairie François Maspéro" Rec. 611. J.C.P. 1974, II. 17642, concl. Braibant, note R. Drago; D. 1974. 432, note Pellet Gaz. Pal 1974.100, note Pacteau.
 - (3) C.E. Ass. 5 mai 1976, Société d'aménagement foncier et d'établissement rural d'Auvergne et Ministre de l'agriculture c. Bernette, Rec. 232; D. 1976. 563, note Sinay; J.C.P. 1976.
 - (4) C.E. Ass. 8 déc. 1978, Groupe d'information et de soutien des Travailleurs immigrés et autres (G.I.S.T.I) C.F. D.T. et C.G.T., Rec. 493; Dr. soc. 1979. 57, concl. Dondoux; A.J. 1979.
 - (5) C.E. Ass. 22 déc. 1978, Ministre de l'intérieur c. Cohn-Bendit, Rec. 524; D. 1979. 155. Concl. Genevois, note Pacteau; D. 1979. IR. 89 obs.P. Delvolvé. J.C.P. 1979.

القاضي الإداري في الحكم بالتهديدات المالية (١) .

- ١١٢- حكم المجلس الدستوري رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٦ الصادر في ١٩٨٧/١/٢٣ بشأن قانون يحيل إلى القضاء العادي المنازعة في قرارات مجلس المنافسة ويتعلق باختصاص القضاء الإداري والأساس الدستوري وحقوق الدفاع (٢) .
- ١١٣- حكم مكتب الأبحاث الهولندية والتمديدية ضد شركة لويو كوندنتال الصادر في ١٩٨٧/١٢/٢١ بشأن أشخاص عامة وطرق التنفيذ (٣) .
- ١١٤- حكم برصاصاتوار- إشاري الصادر في ١٩٨٨/٤/١ بشأن المبادئ العامة للقانون والمصادر والتطبيق على اللاجئين (٤) .
- ١١٥- حكم شركة إيتاليا الصادر في ١٩٨٩/٢/٢ بشأن اللوائح غير المشروعة والغاء وتوجيهات المجموعة الأوروبية (٥) .
- ١١٦- حكم نيكولو الصادر في ١٩٨٩/١/٢٠ بشأن المصانف الدولية وسموها على القانون (٦) .

- (1) C.E. Sect. 17 mai 1985, Mme Menneret, Rec. 149, concl. Pauti; R.F.D.A. 1985. 842, concl. Pauti; A.J. 1985. 399. chr. Hubac et Schoettl; D. 1985. 583 note J.M. Auby; J.C.P. 1985.
- (2) C.C. No. 86-224 DC du 23 janv. 1987; "loi transférant à la juridiction judiciaire le contentieux des décisions du Conseil de la concurrence", Rec. 8 L.P.A. 12 fév. 1987.
- (3) Cass 1re civ. 21 déc. 1987, bureau de recherches géologiques et minières (B.R.G.M.) c. Société Lloyd Continental, Bull. Civ. I. No. 348, p. 249 R.F.D.A. 1988.
- (4) C.E. Ass 1er avr. 1988, Bereciartua-Echarri, Rec. 135; J.C.P. 1988.II. 21071. concl. Vigouroux; D. 1988. 413, note Labayle; R.F.D.A. 1988. 413 note Labayle; R.F.D.A. 1988.
- (5) C.E. Ass 3 févr. 1989, Compagnie Alitalia, Rec. 44; R.F.D.A. 1989. 391, concl. Chahid-Nourai, notes Beaud et Dubouis; A.J. 1989. 387, note Fouquet L.P.A. 1989nO. 149, note Derouin R.T.D.E. 1989. 509, note Vergès.
- (6) C.E. Ass. 20 oct. 1989, Nicolo, Rec.190, concl. Frydman; J.C.P.=

- ١١٧- الرأى الصادر بشأن الشركة المالية والصناعية لطرق السيارات الصادر فى ٩٠/٤/٦ بشأن المسئولية والتجهمر والاجراءات والرأى بناء على إحالة (١) .
- ١١٨- حكم جماعة إعلام وتأهيد العمال للمهاجرين (جستى) الصادر فى ١٩٩٠/٦/٢٩ بشأن المعاهدات الدولية والتفسير واختصاص القاضى الإدارى (٢) .
- ١١٩- حكم الزيجان ف الصادر فى ١٩٩٥/٤/١٢ بشأن مسئولية المرافق الطبية والجراحية (٣) .

=1989.II. 21371, R.F.D.A. 1989. 812, R.T.D.E 1989.771, R.G.D.I.P.

1989. 1041, Rev. crit. dr. int. pr. 1990.

- (1) C.E. Ass., avis, 6 avr. 1990, Compagnie financière et industrielle des autoroutes (COFIROUTE), Rec. 95, concl. Hubert; R.D.P. 1990. 1145, concl. Hubert; L.P.A. 1er août 1990, note prélot; R.F.D.A. 1991.
- (2) C.E. Ass. 29 juin 1990, Groupe d'information et de soutien des travailleurs immigrés (G.I.S.T.I.), Rec. 171, concl. Abraham; concl. , A.J. 1990. 621 R.G.D.I.P. 1990.
- (3) C.E. Ass. 10 avr. 1992, Époux V., Rec. 171, concl. Legal; A.J. 1992.355, concl. legal; R.F.D.A. 1992.571, concl. Legal; J.C.P. II.21881, note Moreau; L.P.A. 3 juill. 1992.

الباب الثالث

الأحكام الكبرى للقضاء الإداري المصري

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي لبعض الأحكام والمبادئ الكبرى التي أرساها القضاء الإداري المصري فيما يلي :

أولاً : الأحكام الكبرى لمحكمة القضاء الإداري المصري :

قام القضاء الإداري المصري بممارسة حق الرقابة على دستورية القوانين وقد استقر هذا الحق في الرقابة على دستورية القوانين بالحكم الشهير الصادر في ١٠ فبراير عام ١٩٤٨ ، وقد سارت محكمة القضاء الإداري شوطاً جديراً بالتقدير في ممارسة هذا الحق ، ولصدرت أحكاماً كبرى ذات مبادئ في هذا الشأن .

ثانياً : الأحكام الكبرى ذات المبادئ الدستورية في قضاء مجلس الدولة للمصري (١) :

قررت محكمة القضاء الإداري معظم هذه المبادئ في حكميها الكبيرين الصادرين في ٣١ يونيو ١٩٥٢ ، ٢٠ يونيو ١٩٥٢ ، على التوالي كما يأتي :

أولاً : قضت محكمة القضاء الإداري المصري : بأن المنع من سماع الدعوى في أي تصرف أو قرار صدر عن سلطة معينة على هذا النحو الشامل المطلق هو إعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية تترتب على تصرفاتها ، حتى تلك المخالفة للقانون -قانون الأحكام العرفية- . وإعفاء سلطة عامة إعفاء مطلقاً شاملاً من كل مسئولية تحققت فعلاً في جانبها ، وحرمان الناس حرماناً مطلقاً من اللجوء للقضاء بآلية وسيلة من شأنه الاخلال بحقوق الناس في الحرية ، وفي المساواة في التكاليف والواجبات والانتصاف ، وهي حقوق طبيعية قد كفها لهم الدستور (٢) .

ثانياً : كما قضت محكمة القضاء الإداري : إن رقابة القضاء هي دون غيرها الرقابة الفعالة التي تكفل للناس حقوقهم الطبيعية وحيرياتهم العامة ... وبها يبقى النظام في حدوده الدستورية المشروعة . وكل نظام أرسى الدستور أسامه

(١) د. أحمد كمال أبو الجود ، الرقابة على دستورية القوانين ص ٦٠٥ .

(٢) القضية رقم ٥٦٨ لسنة الثالثة الغضائية ، للمجموعة السادسة ص ١٣٦ .

ويوضح القانون قواعد هو نظام يخضع بطبيعته مهما يكن نظاماً استثنائياً لهذا سيادة القانون ، ومن ثم لرقابة القضاء ^(١) .

ثالثاً : وتأكيداً لهذه الأحكام الكبرى عادت المحكمة فقوت في ١٥ مارس ١٩٥٤ أنه : « لو صح في الجدل أن المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ (وهو المرسوم الخاص بالتطهير ، ويجوز فصل الموظفين - في أحوال خاصة - بغير الطريق التأديبي) قد استهدف منع التقاضي إطلاقاً سواء بالنسبة لطلبات الإلغاء أو التعويض لأشخص قانوناً غير دستوري ، وجاز للمحاكم الامتناع عن تطبيقه فيما جاوز الحدود الدستورية ^(٢) » .

وبهذه الأحكام استقر في قضاء المحكمة عدم دستورية التشريعات التي تقفل باب الطعن بالإلغاء وطلبات التعويض جميعاً ^(٣) .

(١) القضية رقم ١٠٩٠ لسنة الثالثة القضائية ، المجموعة السادسة من ١٣٥٧ (حكم فداوات للجمعية) وقد ذهبت فيها المحكمة إلى عدم دستورية ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ من أنه : « لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أي إعلان أو تصرف أو أمر أو تبدير أو قرار أدرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مذبوحها » .

(٢) للمجموعة الثامنة من ١٩٦٩ ، وإلى نفس المعنى كذلك الحكم الصادر في ٣٠ يناير ١٩٥٧ في القضية ٥٦٩٩ لسنة ٨ القضائية ، المجموعة الحادية عشرة من ١٩٦١ حيث تقول المحكمة : « إن منح سماح دعوى التعويض بالإضافة إلى قفل باب الطعن بالإلغاء حكم متناقض للأصول الدستورية العامة إذ لا يجوز مصادرة الحقوق وحرمان أصحابها في الوقت ذاته من تعويض عادل » .

(٣) ويرى أ. د. أحمد كمال أبو الجد أن مسئلة القضاء الإداري في الأحكام الكبرى السابقة مسلكتاً معتمداً يهبط بمستقبل مشرق في قيامه بدوره الدستوري الفطري في حماية حقوق الأفراد والأقليات والزام السلطات العامة بحريتها الدستورية . إلا أن المحكمة الإدارية العليا قد اتبعت لها أن تقول كلمتها في كثير من هذه للمشاكل فلذا بها تقيد نطاق المبادئ السابق ، وتتجه بذلك منهاجاً جديداً مؤداه إطلاق يد السلطات العامة على نحو لم تكن تسمح به الأحكام الأولى لتطر د. أحمد كمال أبو الجد لرقابة على دستورية القوانين ١٩٦٠ من ٦٠٧ .

وقد سجلت المحكمة العليا انتهاء هذا الجهد المثار إليه في ثلاثة أحكام خطيرة أصدرتها في ٢٨ يونيو ١٩٥٧ ، ٢٩ يونيو ١٩٥٧ ، ١٢ يونيو ١٩٥٨ وهي الأحكام الآتية :

أولاً : ذهبت المحكمة الإدارية العليا إلى القول بدستورية المادة ٢٩١ من القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات التي تمنح « الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ أمام أية جهة قضائية في القرارات والأوامر الصادرة من الجهات الجامعية في شئون طلابها » . انظر -

ثالثاً : الطبيعة القانونية لسلطة المحكمة الإدارية العليا المصرية عند نظر الطعن في الأحكام المطعون عليها :

الطبيعة القانونية لسلطة المحكمة الإدارية العليا وهي تعقب على الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية ، ومحكمة القضاء الإداري ، والمحاكم التأديبية ، فالمشرع حين أنشأ هذه المحكمة سنة ١٩٥٥ لم يكلف نفسه عناء وصف ، اختصاصها وحدود سلطتها القانونية في التعقيب وهل لتدرج في نطاق الطعن بالنقض ، لم أنها تدرج في نطاق الطعن بالاستئناف .

وجاء اجتهاد المحكمة في خلال الفترة التي أعقبت انشائها ، وهي فترة طويلة نسبياً ، ليزيد من حدة التساؤلات ؟ ما هي الطبيعة القانونية لحق المحكمة العليا المصرية في التعقيب (١) .

رابعاً : المبادئ الأساسية الكبرى التي أرستها المحكمة الإدارية العليا في أحكامها :

يتبين من استقراء أحكام المحكمة الإدارية العليا المصرية أنها قد أرسدت في العديد من أحكامها الكبرى المبادئ الآتية :

١ - تفصيلاً للفضية ١٧٨٩ لسنة ٢ القضائية ، للمجموعة الثانية ، العدد الثالث من ١١١٥ الصادر في ٨ يونيو ١٩٥٧ .

ثانياً : تروى المحكمة الأولى العليا بـستورية المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن بالأحكام أو وقف التنفيذ أو طلب التعويض من القرارات الصادرة بفصل الموظفين من غير الطريق التلويهي استثناءً إلى المادة الأولى من نفس القانون . انظر تفصيلاً للفضية ١٦١ لسنة ٣ القضائية ، للمجموعة الثانية ، العدد الثالث من ١٣٢٥ الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٥٧ .

ثالثاً : تروى المحكمة العليا كذلك بـستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر بإلغاء الأحكام العرفية والتي تنص على أنه لا تصح أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أي إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ، وبوجه عام أي عمل أصرت به أو خولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو متدبروها أو وزير المالية والاقتصاد أو أحد الحراس المأمون أو متدبريهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ، سواء كان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله ، لم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة للفضية ٩٢٩ لسنة ٣ القضائية ، وقد صدر الحكم في ١٢ يونيو ١٩٥٨ . انظر في التعليق على هذه الأحكام د. أحمد كمال أبو لمجد للرجع السابق ص ٦٠٨ .

(١) انظر بشأن طبيعة نور محكمة ، النقض المصرية في منازعات رجال القضاء رسالتنا للدكتوراه عن « المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة » ص ١٧٥ وما بعدها .

أولاً : يترتب على الطعن في شق من الحكم الطعن في الشق الآخر منه ولو لم يطلب ذلك أحد أطراف الخصومة وعلى سبيل المثال فالطعن في الالغاء يثير الطعن في التعويض عن ذات الحكم .

ثانياً : إن الطعن في حكم ، يثير الطعن في حكم آخر ، ولو كانت قد مضت مدد الطعن المقررة للحكم الآخر .

ثالثاً : إن المحكمة الادارية العليا المصرية لا تتقيد بأسباب الطعن التي يثيرها الطاعن او هيئة المفوضين بل تزِن النزاع لتنزل عليه حكم القانون وفقاً لما ترى من حلول قضائية لموضوع النزاع .

رابعاً : إن تنازل هيئة المفوضين عن الطعن لا يمنع المحكمة من الاستمرار في نظر النزاع .

خامساً : إن سلطة المحكمة في نظر النزاع ، هي ذات سلطة المحكمة المطعون في حكمه ، ومن ثم فإنها تتعرض للواقع وللنظائر في أسباب قضائها^(١) .

سادساً : في حالة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في حكم تأديبي ، فإن المحكمة تهجر على وزن العقوبة ، والتأكد من مدى ملامتها للجرم الثابت في حق المتهم . وإذا ثبت لديها أن العقوبة قد شابها « غلو » فإنها تلغى العقوبة المحكوم بها ، وترقيع بنفسها العقوبة للملائمة في نظرها^(٢) .

سابعاً : تقوم المحكمة الادارية العليا المصرية بالتحقيق ، بل تنتدب خبيراً إذا وُثقت ضرورة تقتضي ذلك .

ثامناً : يستقر قضاء المحكمة الادارية العليا المصرية على أن اختصاصها ليشمل الطعن في القرارات الصادرة من مجالس لتأديب على أن يطعن في هذه القرارات التأديبية مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا دون حاجة للطعن فيها مسبقاً أمام جهة أخرى باعتبارها محاكم تأديبية طبقاً للمعيار الشكلي .

تاسعاً : إن المحكمة العليا قد جرت على التقصدي لموضوع الحكم المطعون فيه أمامها ، والفصل في النزاع موضوعياً في معظم الحالات ، وهي لا تكاد تحيل إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - في نظرنا - إلا في حالة الأحكام بعدم الاختصاص .

(١) قانون دور محكمة النقض المصرية كتابتها : الأحكام الكبرى لمحكمة النقض المصرية الطبعة الأولى ص ٨ وما بعدها .

(٢) انظر تلخيصاً د. سليمان الطحاوي ، قضاء التأديب ص ٥٢٥ وما بعدها . المستشار د. محمد جويث لللط ، الاستوائية التأديبية للموظف العام ١٩٦٧ ص ٣٢٥ وما بعدها . المستشار د. أحمد جمعة طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة ص ٨ وما بعدها .

الباب الرابع

أهمية أحكام دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الادارية العليا المصرية

تمهيد :

تكتسب لمكام دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الادارية العليا أهمية خاصة وسوف نتعرض لهذا الموضوع في البنود التالية :

أولاً : إختصاص المحكمة الادارية العليا للمصرية :

حدد قانون مجلس الدولة المصري رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الحالات التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري أو من المحاكم التأديبية حيث حصرها في الأحوال الآتية :

أولاً : إذا كان الحكم المطعون به مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

ثانياً : إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

ثالثاً : إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لدوى الشان ورئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم ، وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري في الطعون المقدمة امامها في لمكام المحاكم الادارية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، إلا من رئيس مفوضى الدولة ، خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم ، وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ، أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

ثانياً : الاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا للمصرية :

حدد قانون مجلس الدولة المصري رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الادارية العليا ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون^(١) .

(١) المستشار د. محمد أحمد عطيه ، الطلقات لإستعجلة أمام مجلس الدولة ، منشأة المعارف ١٩٩٦ ص ١٥ وما بعدها .

ويقدم الطعن من نوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم ومواطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن ومطالب الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ويجب على نوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كفاية مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التي تردع من الوزير المختص وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير النيابة الادارية .

ويجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها إلى هيئة مفوضى الدولة (١) .

ويكفى بذكر القرار أو الحكم بمحض الجلسة . وتبين المحكمة في المخضر بايجاز وجهة النظر ، إذا كان الحكم صادراً بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن (٢) .

ثالثاً : الأساس القانونى لإنشاء دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الادارية العليا المصرية :

تنص المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة المصرى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه : « إذا تبين لإحدى دوائر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت التعديل من مبدأ قانونى لقررت أحكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا ، تعين عليها لحالة الطعن إلى هيئة تشكيلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائى من أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه .

(١) تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع إفصاحات مفوضى الدولة ونوى الشأن ، إن رأى رئيس الدائرة وجهاً لذلك ، وإذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالمعرض على المحكمة الادارية العليا ، إما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرار بإحالة إليها إما إذا رأت - بانجماع الآراء - أنه غير مقبول شكلاً أو باطل أو غير جدير بالمعرض على المحكمة حكمت برفضه .

(٢) انظر تفصيلاً ، كتابنا : الاجراءات الادارية للعمل بالمحاكم ومجلس الدولة : ص ٣٧٥ وما بعدها .

ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التي ستنظر فيها الدعوى .

ويعلم الخصوم بهذا التاريخ قبول حلوله بأربعة عشر يوماً - على الأقل - وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء - على الأقل .

وقد أضاف للمشرع المصري المادة ٥٤ مكرراً بالقانون رقم ١٣٦/١٩٨٤ (١) .

رابعاً : المحكمة من إنشاء دائنة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المصرية :

جاء بالمذكورة الأيضاحية لمشروع القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنه :

١- تأكيداً لاستقلال مجلس الدولة للنصوص عليه في المادة ١٧٢ من الدستور فقد رأى إنشاء مجلس للشئون الإدارية من بين رجال المجلس أنفسهم يختص بالنظر في كافة شئونهم عدا ما أسند إلى الجمعية العمومية لمستشاري المجلس أو الجمعية العمومية الخاصة للنصوص عليها في المادة ٨٢ من هذا المشروع .

٢- وعلاوة لحالات لاختلاف الأحكام الصادرة من نواثر المحكمة الإدارية العليا أو تلك التي ترى فيها هذه المحكمة العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة منها فقد استحدثت المشروع الأحكام التي ينبغي اتباعها في مثل هذه الحالات .

٣- وتحقيقاً لهذه الأهداف فقد أعد مشروع القانون المرافق ونصت المادة الأولى منه على إضافة مائتين جدينتين برقمي ٥٤ مكرراً و ٦٨ مكرراً أوجبت أولاً على نواثر المحكمة الإدارية العليا إذا تبين اختلاف الأحكام السابق صيورها منها أو رأت العدول عن مبدأ قانوني قرره في أحكام سابقة أن تميل الطعن إلى هيئة تشكلها الجمعية العامة لهذه المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه ونظمت إجراءات نظر الطعن وكيفية إصدار الحكم فيه ، ونصت ثاني هاتين المادتين (٦٨ مكرراً) على إنشاء مجلس للشئون الإدارية (٢) وبيّنت تشكيكه واختصاصاته وكيفية

(١) انظر الجريدة الرسمية المصرية العدد ٣١ في ٢/٨/١٩٨٤ .

(٢) انظر ما سبق ذكره في المقدمة بشأن التاريخ المُقرَّر للمجلس في تأكيد استقلاله من باقي السلطات وتاريخه الحلال في حماية الحقوق والحريات الغربية .

اصدار قراراته بحيث يصبح هذا المجلس مختصاً بشئون الأعضاء عدا تلك التي اسندت إلى الجمعية العمومية لمستشاري للجلس أو الجمعية العمومية الخاصة المنصوص عليها في المادة ٨٣ من هذا المشروع ، بالإضافة إلى وجوب أخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بمجلس الدولة (١) .

خامساً : القيمة القانونية للأحكام الصادرة عن دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المصرية :

تكتسب هذه الأحكام قيمة قانونية خاصة في نظرنا وذلك للأسباب الآتية :

- ١- أنها صادرة عن المحكمة الإدارية العليا .
- ٢- أنها صادرة عن دائرة ذات تشكيل خاص تتكون أحد عشر مستشاراً وتصدر أحكامها بأغلبية سبعة مستشارين .
- ٣- أنها صادرة في موضوعات ثارت خلافاً في الواقع العملي والأحكام بين أكثر من دائرة .

سادساً : هل يجوز لدوائر المحكمة الإدارية العليا العادية مخالفة المبدأ الذي قرره دائرة توحيد المبادئ :

نحن نرى أنه من الناحية النظرية فإن ذلك جائز ومع ذلك فإنه من الناحية العملية فإن هذه الدوائر تراعى في أحكامها عدم التعارض مع المبادئ التي قررتها دائرة توحيد المبادئ حتى لا يكون مصير حكمها العرض على دائرة توحيد المبادئ

(١) وقد تضمن تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية من مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي صدر بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ أن المادة الأولى منه تتضمن إضافة مائتين جديدين إلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ برقم ٤٥ مكرراً على نوازل المحكمة الإدارية العليا أن تحويل الطعن إلى هيئة تشكلها الجمعية العمومية لهذه المحكمة في كل عام الضائي من أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو أقدم نوابه وذلك إذا تبين اختلاف الأحكام السابق صدورها منها أو رأت العمل من مبدأ قانوني قرره في أحكام سابقة صادرة منها ، وذلك لمعالجة حالات اختلاف الأحكام الصادرة من نوازل هذه المحكمة ، كما نظمت المادة كذلك إجراءات نظر الطعن وكيفية إصدار الحكم فيه ، وذلك كله ابتغاء توحيد وتثبيت المبادئ القانونية التي تقرها المحكمة الإدارية العليا ، نظراً لأهمية هذه المبادئ في نطاق القانون الإداري الذي يستند في كثير من قواعده إلى مبادئ قضائية قررها القضاء الإداري ذاته .

مرة أخرى ^(١) وتغليب المبدأ المستقر .

سابعاً : هل يجوز لدائرة توحيد المبادئ العدول عن مبدأ سبق أن
قررت تلك الهيئات :

يجب على أحكام القضاء عمومًا أن تساهم الظروف الاجتماعية والقانونية
للمجتمع ^(٢) الذي تطبق منه وعلى ذلك فإنه يجوز لدائرة توحيد المبادئ بالمحكمة
الإدارية العليا أن تعبد عن مبدأ سبق أن قررتة هي - من قبل - في ظروف قانونية
مختلفة ^(٣) .

(١) انظر كتابنا « الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا » ص ٣٧ وما بعدها .

(٢) انظر رسالتنا للدكتوراه عن « المسؤولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة »
ص ٨١٧ وما بعدها .

(٣) انظر المبادئ التي عينت عنها المحكمة الإدارية العليا المصرية في القسمين الثاني والثالث من
هذا الكتاب .

القسم الثانى
ملفص الأحكام الكبرى التى تورثها
المحكمة الادارية العليا المصرية

« المبدأ الأول »

سريان حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها على الأراضي الخاضعة لضريبة الأقطان ولو لم تكن مستغلة فعلاً في الزراعة - مفاد عبارة « ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأقطان » الواردة في المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع فعلاً للضريبة طبقاً لأحكام القانون .

مضمون المبدأ

ملكية - حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها - سريان الحظر على الأراضي الخاضعة لضريبة الأقطان حتى ولو لم تكن مستغلة فعلاً في الزراعة .

المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ، حظر المشرع على الأجانب تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والجر والمصراوية - استثنى من هذا الحظر الأرض الداخلة في نطاق المدن والبلدات التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء متى كانت غير خاضعة لضريبة الأقطان - يتعين لاعتبار الأرض غير زراعية وإخراجها من نطاق الحظر المشار إليه أن يتوافر بشأنها في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ شروطان : أولهما : أن تكون الأرض واقعة في نطاق المدن والبلدات التي يسرى عليها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ والشروط الثاني : أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الأقطان (١) وضع المشرع تنظيمًا متكاملًا لضريبة الأقطان بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ راعى فيه المرونة تمسباً لما قد يطرأ على الأرض مما يدخلها أو يخرجها من مجال الخضوع للضريبة - اشترط المشرع لرفع الضريبة أن يقدم نوى الشأن طلباً بذلك - نظم المشرع قواعد وإجراءات الفصل في هذا الطلب والطعن فيها يصدر بشأنه من قرارات - بتعين أعمال هذه القواعد عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ للمشار إليه وذلك في خصوص التحقق من توافر الشرط الثاني سالف البيان - لا وجه للقول بتوافر هذا الشرط لمجرد أن الأرض قد أصبحت غير مستغلة في الزراعة ولو كانت مربوطة عليها تلك الضريبة (٢).

(١) الطعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٢٧ للقضاة جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥ وانظر أسباب ومنطوق هذا الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

(٢) انظر بشأن تسبب الأحكام القضائية في النظام الانجليزي كتبنا : « النظام القانوني والقضائي في فلسطين وإسرائيل » ص ١٧ وما بعدها .

يجب تقديم طلب لرفع الضريبة طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها قانوناً - أساس ذلك : أن عدم استغلال الأرض في الزراعة وإن كان يصلح سبباً لطلب اتخاذ القرار برفع الضريبة إلا أنه لا يفيد بئذته صدور مثل هذا القرار الذي ناط المشرع الاختصاص به للجان المشكلة لذلك ابتدائياً واستثنائياً - القول بغير ذلك يؤدي إلى إهدار الأحكام التي تضمنها القانون المنظم بقرض ضريبة الأطيان - مفاد عبارة : « لا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطيان » الواردة في المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع فعلاً للضريبة طبقاً لأحكام القانون - المحظر المقرر في هذا القانون يسرى على الأرض الخاضعة للضريبة حتى ولو لم تكن مستغلة فعلاً في الزراعة (١) .

« المبدأ الثاني »

التزام المتعاقدين مع الجهة الإدارية بأداء النفقات التي أنفقت على تدريبه علمياً وعملياً في حالة أخلاله بالالتزام بالخدمة كامل المدة المحددة بالعقد المبرم بينهما متى انصرفت نية المتعاقدين إلى ترتيب التزام أصلي بالخدمة لمدة محددة والتزام بنيل بأداء كامل النفقات التي تصرف على تدريب المتعاقدين علمياً وعملياً .

مضمون المبدأ

١- عقد ادارى :

التعهد بخدمة مرفق عام لمدة محددة بعد التدريب العلمى والعملى .

التعهد بخدمة مرفق عام لمدة محددة مع التزام المتعهد برد ما أنفقه المرفق على تدريبه علمياً وعملياً في حالة أخلاله بالتزامه هو عقد ادارى (٢) .

ب- عقد ادارى - تفسيره - ضوابط التفسير - نية المتعاقدين :

« الأصل في تفسير العقود الادارية أو المدنية هو التعرف على النية المشتركة للمتعاقدین حسبما تفصح عنها عبارات العقد - إذا كانت عبارة العقد واضحة تكشف بذاتها عن النية المشتركة للمتعاقدین فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها بما ينأى بها عن هذه النية - إذا كانت العبارة غير واضحة فيلزم

(١) انظر كتابنا « شرح قوانين الضريبة على العقارات المبنية » ص ١٧ وما بعدها .

(٢) الطعن رقم ٣٣٦٤ لسنة ٢٧ القضائية جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ انظر اسباب

ومنطبق هذا الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

تخصى النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهانة في ذلك بمعايير موضوعية للكشف عن هذه النية يكون مردها إلى طبيعة التعامل وما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة نية المتعاقدين - إذا كانت فيه المتعاقدين طبقاً لصريح عبارة العقد ومفهومها الصحيح هي الالتزام بخدمة مرفق عام لمدة محددة سلفاً مع التزام المتعهد في حالة لخلاله بهذا الالتزام برد ما أنفق المرفق على تدريبه علمياً وعملياً فإن مفاد ذلك : قيام التزام أصلي يقع على عاتق المتعاقد مع المرفق يكون محله أداء الخدمة كامل المدة المتفق عليها - والالتزام بديل محله دفع ما أنفق عليه لتدريبه علمياً وعملياً - محل الالتزام البديل فور الإخلال بالالتزام الأصلي .

جـ- التعهد بخدمة مرفق عام لمدة محددة بعد التدريب العلمي والعمل - إخلال المتعاقد بالتزامه الأصلي وآثاره :

إخلال المتعاقد بالالتزام الأصلي يتحقق بعدم أداء الخدمة كامل المدة المتفق عليها - لا تبرأ نية المتعاقد إلا بأداء كامل الالتزام البديل - إذا لم يؤد الالتزام البديل اختياراً جاز قانوناً إيجاباً للمتعاقد على أنه (١) لا وجه للقول بانقضاء الالتزام البديل مقابل ما أضافه المتعاقد من مدة بخدمة المرفق - أساس ذلك : أن الالتزام الأصلي محله أداء الخدمة لمدة كلية محددة سلفاً وليس لمدة تستقل كل منها عن الأخرى وتتكون من مجموعها المدة المتفق عليها - محل الالتزام الأصلي هو أداء كامل المدة المحددة في العقد - يتفق ذلك والنية الحقيقية للمتعاقدتين بمرعاة طبيعة التعاقد واتصاله بنشاط المرفق وتسييره وسد احتياجاته من قوى التخصصات العلمية وأصحاب المراتب العملية .

« المبدأ الثالث »

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل أو الحذف - فكرة الجزاء المقنع - مدلول القرارات النهائية للسلطات التأديبية - وجوب الالتزام في تحديد اختصاصات المحاكم التأديبية بالجزاءات التأديبية الصريحة .

(١) انظر بشأن طرق التنفيذ الجبري كتابنا « التنفيذ علمياً وعملياً » ص ٨ وما بعدها .

مضمون المبدأ

١- فكرة الجزاء المنقح ^(١) :

اتبع القضاء الإداري فكرة الجزاء المنقح ليمد اختصاصه إلى قرارات النقل والندب حتى لا تكون بمثابة عن رقابة القضاء مع ما قد يكون لها من خطورة - كان الجاعث على هذه الفكرة هو الرغبة في توسعة اختصاصات مجلس الدولة لتشمل قرارات النقل والندب بعد أن كانت هذه القرارات تخرج من رقابة القضاء ولو لم يأخذ القضاء الإداري بهذه الفكرة - أساس هذه الفكرة أن الإدارة تتخذ من النقل أو الندب ستاراً يخفي قراراً آخر - العبرة في ذلك بالإرادة الحقيقية دون المظهر الخارجي - من أمثلة هذه القرارات : قرار نقل الموظف إلى وظيفة أدنى في السلم الإداري من حيث سعة اختصاصاتها ومزاياها - قرار نقل الموظف إلى جهة أخرى لإبعاده عن دائرة المظالمين للترقية - حينئذ يكون النقل سبباً للتخطي ووسيلة للحيلولة دون صاحب الدور والحصول على حقه في الترقية بالإنصاف - بدأت فكرة الجزاء المنقح واستقرت في قضاء الالقاء ثم انتقلت بعد ذلك إلى قضاء التأديب بعد أن آل إلى المحكمة التأديبية الاختصاص بالطعون الموجهة إلى الجزاءات الواقعة على العاملين بالحكومة والقطاع العام ^(٢) .

ب- مدلول القرارات النهائية للسلطات التأديبية - مدلول الجزاء

التأديبي :

القرارات النهائية للسلطات التأديبية هي تلك القرارات الصادرة بجزاءات تأديبية مما يجوز للسلطات المختصة توقيفها طبقاً للقانون - حدد المشرع في قانوني نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام السلطات المختصة في مجال التأديب وما تملك كل سلطة منها توقيفه من جزاءات - تعبير الجزاء التأديبي : ينصرف إلى الجزاءات المحددة على سبيل الحصر ^(٣) .

ج- وجوب الالتزام في تحديد اختصاصات المحاكم التأديبية بالجزاءات التأديبية الصريحة :

كان القضاء العادي (المحاكم العمالية) مختصة بقضايا العاملين بالقطاع

(١) انظر تفصيلاً رسائلنا للذكوراء من : المسؤولية التأديبية للقضاء والقضاء النهائية العامة : ص ٤٤٩ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا : شرح قانون نطاق الأعمال العام : ص ٤٨ وما بعدها .

(٣) الطعن رقم ١٢٠١ ، ١٢٢٢ لسنة ٢٨ القضائية . انظر اسباب ومنطوق كل من هذين الحكمين في القسم الثالث من هذا الكتاب .

العام إلى أن تقرر اختصاص المحاكم التأديبية بالطعون المقدمة من هؤلاء العاملين ضد الجزاءات التأديبية التي توقع عليهم وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - كان القضاء الادارى صاحب الاختصاص بطلبات الموظفين العموميين إلغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بمجازاتهم - بعد صدور دستور ١٩٧١ . أصبح مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تفتش بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية - أعاد قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنظيم المحاكم التأديبية وحدد اختصاصاتها بالدعاوى التأديبية التى تقام على العاملين فى الحكومة والعاملين بالقطاع العام وبعض الجهات الخاصة - أسند المشرع للمحاكم التأديبية اختصاص بنظر الطعون والطلبات فى القرارات والجزاءات التأديبية على النحو المبين بالبندين تاسعاً وثالث عشر من المادة (١٠) من القانون المشار إليه - حدد المشرع الجزاءات التى يجوز توقيعها على الموظفين العموميين والعاملين بالقطاع العام - اختصاص المحاكم التأديبية على النحو السالف بيانه جاء استثناء من الولاية العامة للقضاء العادى للمحاكم العمالية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - ومن الولاية العامة للقضاء الادارى بالنسبة للموظفين العموميين - هذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه - مؤدى ذلك : وجوب تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات التأديبية للحددة قانوناً على سبيل الحصر - لا وجه بعد ذلك لأعمال فكرة الجزاء المقتنع - أساس ذلك : أن القرار فى هذه الحالة لا ينطوى على جزاء تأديبى صريح وإنما يكون قد استهدف هدفاً آخر غير مصلحة العمل وغير الغاية التى شرع لها ويكون معيباً بعيب الانحراف بالسلطة - اثر ذلك : أنه إذا كان الطعن موجهاً إلى قرار بنقل أو نذب أحد العاملين بالحكومة فإن الاختصاص بنظره ينمقد لمحكمة القضاء الادارى او المحكمة الادارية حسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما - إذا تعلق الطعن بنذب أو نقل أحد العاملين بالقطاع العام انمقد الاختصاص للقضاء العادى للمحاكم العمالية .

« المبدأ الرابع ،

اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون فى قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع للتصديق من جهات ادارية - طبيعة عمل مجالس التأديب - تكليف القرارات التى تصدرها (١) .

(١) انظر القسم الأول من هذا الكتاب .

مضمون المبدأ

١- مجالس التأديب التي لا تخضع لقراراتها لتصديق من جهات إدارية عليا - طيبة عملها :

رأى المشرع لاعتبارات معينة بالنسبة لبعض فئات محددة من العاملين أن يكل أمر تأديبهم إلى مجالس تأديب مشكلة تشكيلاً خاصاً وفقاً لأوضاع وأجراءات معينة رسمها القانون - تقوم هذه الإجراءات أساساً على إعلان العامل مقدماً بالتهمة السنوية إليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه على غرار ما هو متبع أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية وفي قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تفصل هذه المجالس التأديبية في ذات أنواع المنازعات التي تفصل فيها المحاكم التأديبية المشار إليها - تسير هذه المجالس في إجراءاتها بمراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها ، وفي كنف قواعد أساسية كلية تهدف إلى تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان وكفالة حق الدفاع للعامل المثارة مسأله التأديبية - تؤدي هذه المجالس ذات وظيفة المحاكم التأديبية بالفصل في المسأله التأديبية - كلاهما سلطة تأديبية تفصل في محاكمة مسئلة تأديبية وتوقع جزاءات تأديبية من نفس النوع على من ثبت أخلاؤه بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها (١) .

ب- تكييف القرارات التي تصدرها مجالس التأديب المشار إليها - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعن على هذه القرارات :

القرارات التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخضعها القانون لتصديق من جهات إدارية عليا هي قرارات نهائية لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تعقيب جهة الإدارة عليها - تستنفذ تلك المجالس ولايتها بإصدار قراراتها ويمتنع عليها سحبها أو الرجوع فيها أو تعديلها ، كما ينفلق ذلك على الجهات الإدارية - قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات الإدارية - لا يجوز أن توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات تأديبية بالمعنى المقصود في البند تسعاً من المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وهي القرارات التي تختص بنظرها المحاكم التأديبية - هذه القرارات ليست من القرارات الإدارية التي تدخل في

(١) الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ القضائية جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ انظر أسباب ومنطوق هذا الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية - مؤدى ذلك : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالظعن في هذه القرارات عملاً بنص المادتين رقمي ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه (١) .

« المبدأ الخامس »

سقوط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضى خمس عشرة سنة - أساس فكرة التقادم المسقط في مجال روابط القانون العام - أنواع التقادم المسقط - تقادم الحقوق الدورية المتجددة - تفسير النصوص الخاصة بالتقادم .

مضمون المبدأ

١- تقادم - أساس فكرة التقادم المسقط في مجال روابط القانون العام :

وضعت قواعد القانون المدني أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص - للقضاء الإداري أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع روابط القانون العام إلا إذا وجد النص التشريعي الخاص لسألة معينة فعندئذ يجب التزام النص - قوانين مجلس الدولة للمتاعبة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ جاءت خلقاً من تحديد مواعيد معينة لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري إلا ما تعلق منها بطلبات الإلغاء - مؤدى ذلك : أنه بالنسبة لغير تلك الطلبات يجوز لذى الشأن رفع الدعوى متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني - أساس ذلك : أن فكرة التقادم المسقط الذي هو طريق لانقضاء الديون التي لم تنقض بأي طريق آخر لا تتعارض في طبيعتها ومفهومها مع روابط القانون العام - إذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في نطاق روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتعلقة باستقرار الحقوق فإن حكمته في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تمليه المصلحة العامة وحسن سير المرفق (٢) .

(١) راجع الحكم الصادر بجلسته ١٩٨٧/٦/٢٦ في الظعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٣١ بشأن ميغاد ايناع مسبوقة المشتعلة على اسباب قرار مجلس تاديب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

(٢) الظعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٩ القضائية جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ انظر اسباب ومضيق هذا الظعن بالقسم الثالث من هذا الكتاب .

ب- أنواع التقادم المسقط - الحقوق الدورية المتجددة :

القاعدة العامة أن يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة طبقاً لنص المادة (٣٧٤) من القانون المدني - قرر المشرع استثناءات محددة لأنواع مختلفة لحقوق تقادم بمدد أخرى أقصر من المدد المشار إليها - من هذه الاستثناءات : الحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليها في المادة (٣٧٥) من القانون سالف البيان وتشمل اجرة للمباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر والفوائد والإيرادات للرتبة والمهايا والأجور والمعاشات - يشترط لأعمال هذا الاستثناء أن يكون الحق دورياً متجديداً - يقصد بالدورية : أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية بكل شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أو ثلث أو أكثر - يقصد بالتجديد أن يكون الحق بطبيعته مستمر لا ينقطع .

ج- تفسير النصوص الخاصة بالتقادم (١) :

قرر المشرع الأصل العام للتقادم المسقط في المادة (٣٧٤) من القانون المدني ثم جاء باستثناءات لحقوق تقادم بمدد معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة - يجب تفسير النصوص الخاصة بتفسير ضيق بحيث لا تسرى إلا على الحالات التي تضمنتها ما يخرج من هذه الحالات يكون مرده إلى القاعدة العامة وتكون مدة التقادم خمس عشرة سنة .

د- التقادم بالنسبة للتعويض عن القرار الإداري المخالف للقانون :

تنسب مسئولية جهة الإدارة عن القرار الإداري المخالف للقانون إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون - أساس ذلك : أن تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالاً مادية - متى ذلك :

١- أن التعويض عن تلك القرارات يخرج عن نطاق المادة (١٧٢) من القانون المدني الخاصة بالتقادم الثلاثي بالنسبة للتعويض عن العمل غير المشروع .

٢- أنه ليس صحيحاً الاستناد إلى نص المادة (٣٧٥) من القانون المشار إليه والتي تتناول حالات تقادم الخمس كالمهايا والأجور - لأن حكمها لا يصدق إلا بالنسبة إلى الحقوق الدورية المتجددة والمعنى السالف بيانه .

(١) انظر تفصيلاً رسالتنا للدكتوراه عن : المسئولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة ومراسة مقابلة : ص ٧٢٤ وما بعدها .

٣- لا وجه للاستناد إلى نص المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والتي تقتضى بأن للماهيات التي لم يطلب بها مدة خمس سنوات تصبغ حقاً مكتسباً للحكومة - لأن ملولها لا يسرى إلا على ما ينعت بالماهيات فحسب دون ما توسع أو قياس - التعويض عن القرار الإدارى المخالف للقانون ليس مرتباً بل هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة جزائفاً وليست له صفة الدورية والتجديد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار الأدبية والمعنوية - هناك تباين واضح فى طبيعة وجوه كل من المرتب والتعويض - وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق فى المطالبة بالمرتب صريحة مقصورة للدلول - أثر ذلك - يرجع فى شأن تقادم الحق فى المطالبة بالتعويض عن القرار الإدارى المخالف للقانون إلى الأصل العام فى التقادم ومنته خمس عشرة سنة (١) .

« المبدأ السادس »

اعتبار العامل المنقطع عن عمله المدد المنصوص عليها فى المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقدماً استقلاله إذا لم تكن الإجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل - الاستقالة الصريحة والضمنية - ركن السبب فى قرار انتهاء الخدمة - شرط الإنذار - العلاقة بين المادتين ٩٧ ، ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

مضمون المبدأ

١- عاملون مديون بالدولة - انتهاء الخدمة - الاستقالة الصريحة والضمنية - قرار إدارى - ركن السبب :

تقوم الاستقالة الصريحة والضمنية على إرادة العامل - تستند الاستقالة الصريحة إلى طلب كتابى يقدم من العامل - تقوم الاستقالة الضمنية على اتخاذ العامل موقفاً ينبئ عن انصراف نيته فى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أى شك فى دلالة على حقيقة المقصود - يتعمل ذلك الموقف فى الإصرار على الانقطاع عن العمل - أخذ المشرع هذا الأمر فى الحسبان عند صياغة نص المادة (٩٨) من قانون نظام العاملين للمنتسبين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بقوله « يعتبر العامل مقدماً استقالته » فأراد أن يرتب على الاستقالة

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « دعوى بيع العقارات » ص ٤٧ وما بعدها .

الضمنية إذا ما توافرت عناصرها وتكاملت أركانها ذات الأثر المترتب على الاستقالة الصريحة وهي انتهاء خدمة العامل - هذه الإرادة من جانب العامل بالنسبة إلى نوع الاستقالة هي التي تمثل ركن السبب في القرار الإداري وهو قرار إنهاء الخدمة (١) .

ب- عاملون مدينون بالدولة - انتهاء الخدمة - الاستقالة الصريحة :

المادة (٩٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

الأصل في الاستقالة الصريحة أن خدمة العامل لا تنتهي إلا بالقرار الصادر بقبول استقالته وعليه الاستمرار في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة - تعتبر خدمة العامل منتهية إذا لم يبت في طلب الاستقالة خلال مدة الثلاثين يوماً أو بعد مدة الأربعة أشهر تنتهي خدمة العامل في هذه الحالة دون حاجة إلى صدور القرار بقبول الاستقالة الصريحة .

ج- الاستقالة الضمنية - إجراءاتها - الإنذار :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

يجب على جهة الإدارة إنذار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية - الإنذار هو إجراء شكلي جوهري يقصد منه أن تستبين جهة الإدارة إصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه وفي ذات الوقت إعلانه بما يراد اتخاذه من إجراءات حياله بسبب انقطاعه عن العمل وشكناً له من إبداء عذره قبل اتخاذ الإجراء - إذا لم يقدم العامل خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانقطاعه ما يثبت أن الانقطاع كان لعذر مقبول أو قدم أسباباً ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل إلا إذا اتخذت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل باعتبار أن انقطاع العامل عن عمله بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة إدارية تستوجب المؤلخدة - أثر ذلك : عدم جواز اعتباره مستقلاً في هذه الحالة - أساس ذلك : أن قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدد المحددة مقررة لصالح الجهة الإدارية التي يتبعها العامل - إن شامت أعملتها

(١) الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٦ انظر أسباب ومنطوق هذا الطعن بالقسم الثالث من هذا الكتاب .

(٢) انظر رسالتنا للذكورة عن « المسؤولية التأديبية للأعضاء وأعضاء الهيئة العامة » دراسة مقارنة ص ٤٥٧ وما بعدها .

في حقه واعتبرته مستقيلاً - وإن لم تشأ اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل - حدد المشرع المدة المشار إليها لتقوم الجهة الانارية بتقدير موقفها واختيار أي الاجراءين تسلك - فإن هي تقاعست عن سلوك الاجراء التأديبي قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلاً - اساس ذلك : انه لا يسوغ للجهة الانارية ان تسكت عن اتخاذ أي من الاجراءين وتترك العامل معلقاً أمره أمداً قد يطول وقد يقصر وذلك حرصاً على استقرار الأوضاع الانارية وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تمليه المصلحة العامة فضلاً عن درء العنت عن العامل الراغب في ترك العمل بحسبان ان ذلك من الأصول المقررة لحق العامل في ترك العمل في أي وقت يشاء .

د- العلاقة بين المادتين ٩٧ ، ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه :

علة انتهاء الخدمة في حالتَي الاستقالة الصريحة والضمنية واحدة وهي رغبة العامل في ترك العمل - يجب اعمال حكم المادة (٩٨) الخاصة بالاستقالة الضمنية في ضوء المادة (٩٧) الخاصة بالاستقالة الصريحة - نص المادة (٩٨) جاء خلواً من وجوب صدور قرار بانتهاء خدمة العامل - يكفي لترتيب مضمونها انقطاع العامل عن عمله للمد المحددة بعد انصاف الانذار الكتابي نون انفاذ الاجراء التأديبي خلال الشهر التالي للانقطاع - تقوم في هذه الحالة القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلاً - ليس صحيحاً ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن العمل بعد انذاره كتابة لا تنتهي إلا بالقرار الاناري الذي يصدر بترتيب هذا الأثر حرصاً على المصلحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل في المرفق العام - اساس ذلك : انه إذا كانت الجهة الانارية جادة وحريصة على حسن سير العمل في المرفق العام لما تتوانى أو تتباطأ في اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد العامل حيث منحها المشرع أجلاً ممتد الشهر التالي لانقطاع العامل عن العمل لسلوك هذا الطريق - في هذه الحالة لا تنفصل عرى العلاقة القانونية بين العامل والجهة الانارية بل تبقى قائمة حتى تنتهي المسائلة التأديبية فإن لم تتخذ الجهة الانارية الاجراء التأديبي حتى انتهى ذلك الأجل نهضت القرينة القانونية في حقه واعتبر العامل مستقيلاً وانتهت خدمته نون تعليق الأمر على صدور قرار اناري بذلك (١) .

(١) انظر بشأن للركن القانوني للعاملين بقطاع الأعمال العام كتابنا « شرح قانون قطاع الأعمال العام » ص ٨٠ وما بعدها .

« المبدأ السابع »

عدم التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية إذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة - أما في الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها (١).

عدلت الدائرة عن هذا الاتجاه بالحكم الصادر بجلسته ١٩٩٢/٦/٦ في الطعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٣٥ ق.

مضمون المبدأ

١- نطاق تطبيق المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام محاكم مجلس الدولة القانون هو الذي يحدد اختصاص جهات القضاء طبقاً لنص المادة (١٦٧) من الدستور لا يجوز تعميل الاختصاص أو الانتقال منه أو الإضافة إليه إلا بقانون - المادة (١٧٢) من الدستور حددت الوضع الدستوري لمجلس الدولة واختصاصه بالمنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية وتركزت تحديد اختصاصاته الأخرى للقانون - حددت المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاصات القسم القضائي بالمجلس - لا يجوز الخروج عن الاختصاص الذي حدده الدستور والقانون إلا بذات الأداة - لا يجوز أن يتمخض تطبيق أي نص قانوني بمعرفة جهة ليس لها سلطة التشريع الدستوري أو إصدار القانون من مخالفة الاختصاص للمعد لمجلس الدولة - مؤدى ذلك : أنه لا يجوز إلزام محاكم مجلس الدولة بالنظر في دعاوى ومنازعات تخرج بطبيعتها عن حدود الأصل الدستوري المحدد لاختصاصه ولا تندرج في عداد المسائل التي تختص بها محاكمة استناداً إلى ظاهر نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية لمجرد إحالتها إليه من محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى - أساس ذلك أن الالتزام بهذه الاحالة يؤدي إلى الخروج على ما حدده الدستور في شأن اختصاص مجلس الدولة وعلى القواعد التي حددها القانون في توزيع الاختصاص بين جهات القضاء والتي تقوم على تطبيق القانون الخاص في المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية التي يحكم إجراءاتها قانون المرافعات - وعلى تطبيق القانون الجنائي في المسائل الجنائية التي يحكم إجراءاتها قانون الإجراءات الجنائية - وبين المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية التي يحكمها بصفة أصلية قانون مجلس

(١) انظر تسيلاً القسم الأول من هذا الكتاب :

الدولة - كما يؤدي ذلك إلى أن يكون اختصاص كل جهة قضائية متروكاً لقضاء الجهة الأخرى حسبما تراه في تكييف الدعوى المطروحة أمامها حتى لو ترتب على ذلك مخالفة لما حدده الدستور والقانون من اختصاص محاكم مجلس الدولة (١).

٢- أن التطبيق الجامد لظاهر نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من محكمة تابعة لجهة القضاء العادي ولو كانت تخرج عن حدود الاختصاص المقرر لها قانوناً يؤدي إلى نتائج شاذة إذا ما طعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم الاختصاص والأحالة وقضى بتخفيضه إذ يترتب على النقض طبقاً لحكم المادة (٢٧١) من قانون المرافعات إلغاء جميع الأحكام أي كانت الجهة التي أصدرتها - والأعمال اللاحقة للحكم المنتقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها - فإذا كانت محكمة القضاء الإداري قد نظرت الدعوى وقضت في موضوعها نزولاً على الأحالة وهو ما يمكن أن يتحقق كذلك بصور حكم في الدعوى من المحكمة الإدارية العليا - فيترتب على نقض حكم عدم الاختصاص والأحالة إلغاء هذه الأحكام بما فيها حكم محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا - بذلك يتوقف مصير حكم جهة القضاء الإداري على ما تقرره محكمة النقض وهذه النتيجة تخالف نص الدستور والقانون ويكون من شأنها كذلك إطالة أمد التقاضي بغير مبرر وزعزعة الأحكام بغير سند خاصة مع استقرار قضاء محكمة النقض على عدم حيازة الأحكام الصادرة من جهة قضائية لا ولاية لها على الدعوى - حجية قبل الجهة القضائية صاحبة الولاية (٢).

٣- أن المذكرة التفسيرية قد تضمنت تبريراً لحكم المستحدث الوارد بالمادة (١١٠) مرافعات بأن مبني تعديل النص هو العدول عما كان القضاء مستقراً عليه من عدم جواز الأحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص إذا كان ذلك راجعاً إلى سبب متعلق بالوظيفة وكان مبني هذا القضاء على ما استظهرته المذكرة التفسيرية هو فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر وهي فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة - فمناط التعديل المستحدث بالمادة (١١٠) مرافعات بانحصار القضاء في جهتين تتبعان سيادة واحدة لا يصدق إلا على قضاء القانون الخاص بعد إلغاء

(١) الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ القضائية جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٨٦ لتظر لسبب ومنطوق هذا الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا : الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية ، ص ٢٢ وما بعدها .

المحاكم المختلطة سنة ١٩٤٩ ثم المحاكم الشرعية سنة ١٩٥٥ وانحصار هذا القضاء في جهة واحدة هي قضاء المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ويقوم إلى جانبها جهة القضاء الجنائي وهاتان الجهتان تتبعان سيادة واحدة هي سيادة محكمة النقض - وواضح أن ذلك لا يسرى على محاكم مجلس الدولة التي لا تخضع ولم تخضع منذ إنشاء المجلس لأية سيادة قضائية خارجة عن نطاق المجلس - فقد كان تنازع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء المدني وما الحق به معقوداً لجهة قضاء مشكلة تشكهاً خاصاً من ممثلي الجهتين للفصل في التنازع طبقاً للمادة (١٨) من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقد انتقل هذا الاختصاص سنة ١٩٦٩ إلى المحكمة العليا ثم المحكمة الدستورية العليا وذلك بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - مؤدى ذلك أن ما أورثته المذكرة التفسيرية للمادة (١١٠) سالفه البيان لا يصدق على محاكم مجلس الدولة - بل أن تنظيم الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبى على الوجه الذى حنّده قانون المحكمة العليا ثم قانون المحكمة الدستورية العليا وهما صادران بعد تفعيل المادة (١١٠) في صياغتها الحالية ليقطع في أن المشرع جعل تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبى بين القضاة العادى والإدارى من اختصاص المحكمة العليا ثم المحكمة الدستورية العليا متصوراً في ذلك عدم التزام أى من القضاة بالأحالة الصادرة إليه من الآخر مما يؤدى حتماً إلى تنازع الاختصاص السلبى مما يعنى عدم سرعان حكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات في العلاقة بين القضاة لأن القول بوجوب الالتزام الدقيق بالأحالة المقررة في هذه المادة يؤدى حتماً إلى نفى تصور قيام التنازع السلبى (١) .

٤- إن محاكم مجلس الدولة لا تخضع لسيادة قانون المرافعات التى يخضع لها القضاء العادى فى المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية - أساس ذلك : أنه طبقاً للمادة (٣) من مواد إصدار قانون مجلس الدولة تطبق أمام محاكم مجلس الدولة الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون أما فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون فتطبق أحكام قانون المرافعات إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائى للمجلس - مؤدى ذلك : أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام محاكم مجلس الدولة إلا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض نصاً وروحاً مع نظام المجلس

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : الإجراءات الإدارية للعمل بالمحاكم ومجلس الدولة : ص ١٠ وما بعدها .

وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الإدارية - أساس ذلك : أن قانون المرافعات يسرى على المحاكم المحددة في المادة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية - حيثما وردت كلمة محكمة في نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم - بل أنه لا يسرى إلا على محاكم القانون الخاص فقط من تلك المحاكم وهى المحاكم المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية دون المحاكم الجنائية التى يسرى فى شأنها قانون الاجراءات الجنائية أما محاكم مجلس الدولة التى نص عليها قانون المجلس وبين درجاتها وتشكيلها واختصاصاتها والاجراءات التى تتبع أمامها وأوجه الطعن فى أحكامها فلا تندرج فى عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات - مؤدى ذلك : أن تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على القسم القضائى لمجلس الدولة طبقاً للمادة (٣) المشار إليها وإلى أن يتم وضع قانون خاص بالاجراءات أمام المجلس هو تطبيق احتياطى وثانوى مشروط بعدم وجود نص خاص فى قانون المجلس وعدم تعارض نصوص قانون المرافعات مع طبيعة المنازعة الإدارية ونظام المجلس وأوضاعه نصاً وروحاً - لا يجوز أن يؤدى تطبيق أى نص من نصوص القانون المذكور كما هو شأن الفقرة الثانية من المادة (١١٠) مرافعات إلى المساس باختصاص المجلس الذى حدده الدستور والقانون نزولاً على أحكام الدستور ذاته - إذا كانت الفقرة الثانية من المادة (١١٠) من قانون المرافعات تنص على إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها والفصل فيها فإنما تخاطب المحاكم التى حددها قانون السلطة القضائية دون محكم مجلس الدولة - أما بالنسبة إلى حكم الفقرة الأولى من المادة (١١٠) من قانون المرافعات التى أوجبت على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية (١) فليس فى تطبيقها أمام محاكم مجلس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نظامه أو يمس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون - أثر ذلك : أن لهذه المحاكم إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة ابتداء أمامها أن تأمر بحالتها إلى المحكمة المختصة - (٣) تطبيق .

(١) انظر كتابتنا : الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية ، ص ١٦ وما بعدها .

(٢) عدلت دائرة ترحيم المبادئ من هذا المبدأ وذلك بحكمها الصادر بمجلسه ١٩٩٢/٦/٦ فى الطعن ١٤٦٣/٢٣ لسنة ٢٠٠٣ ق .

« المبدأ الثامن »

عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا - اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر الطعن في الحدود المقررة قانوناً لالتماس إعادة النظر - طبيعة الخصومة في دعوى الالغاء حجية الحكم الصادر فيها - مذكول عبارة « نوى الشأن في الطعن » (١) .

مضمون المبدأ

عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا - أساس ذلك :
أولاً : طبيعة الخصومة في دعوى الالغاء ونطاق حجية الحكم الصادر فيها :

للمادة (٥٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
مفاد نص هذه المادة أن الخصومة في دعوى الالغاء هي خصومة عينية مناطها رقابة شرعية القرار الإداري في ذاته ووزنه بميزان القانون - إما أن يسفر الفحص عن شرعيته فترفض الدعوى أو تتقرر عدم مشروعيتها فيحكم بالفاك - الحكم الصادر بالالغاء يعدم القرار فينقض ويؤثره ويؤثر بالنسبة لكل الناس من كان قد صدر لصالحه أو ضده من طعن عليه ومن لم يطعن - من كان طرفاً في دعوى مهاجمة القرار ومن لم يكن - أي كانت الأسباب التي استندت إليها مهاجمته - مؤدى ذلك : أن الحكم بالالغاء حجة على الكافة لأنه يقوم على تقرير عدم مشروعية القرار في ذاته بغض النظر عن المصالح التي يمسها الحكم الصادر في دعوى غير دعوى الالغاء يصدر في خصومة ذاتية تتعلق بمصالح أطرافه وتكون له حجية نسبية مقصورة على أطرافه - قصر الحجية المطلقة لحكم الالغاء على من كان طرفاً في الدعوى هو حد لاطلاق الحجية لا يجوز إلا استناداً إلى نص صريح في القانون الذي قرر الحجية المطلقة صندوقاً عن عينية الطعن - ليست العبارة بمصلحة من تمكن أو مكن من الدفاع عن هذه المصلحة بالطعن على القرار أو يطلب رفض الطعن عليه ، وإنما العبارة في جوهر الأمر وحقيقتها بمطابقة القرار للقانون وهذا أمر لا يتأتى فحصه إلا بحكم القانون فهو معياره الوحيد ومناطه الذي لا يختلف باختلاف المصالح المتعارضة في القرار لمن يطبق في شأنهم أو يسرى عليهم - متى كان محل رقابة القرار فحص مشروعيته ومعيارها مطابقة للقانون فلا عبارة بأوجه النفاق التي تعرض أو تبحث إذ يقوم عمل القاضي على

(١) انظر القسم الأول من هذا الكتاب .

تطبيق القانون تطبيقاً موضوعياً على القرار دون التأثير بأي امر خارج عن ذلك ويحتتم أمام الحجية المطلقة الناشئة عن عينيه الخصومة الالتفات عن أي اعتراض على الحكم الصادر في دعوى الالفاء ممن لم يكن طرفاً فيها إذ من شأن ذلك جحد هذه الحجية المطلقة وقلبها نسبية بقصرها على أطراف الدعوى وحدهم - حين يكون لكل خارج عن الخصومة الطعن على الحكم أمام محكمة الطعن فسوف يؤدي ذلك إلى تسلسل الطعن إلى غير نهاية بتعدد أصحاب المصالح التي يمسها القرار المطعون فيه إيجاباً أو سلباً مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المطلق للقرار ويتضمن اعتبارات العدالة (١) .

ثانياً : إن احوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا تشمل طعن الخارج عن الخصومة :

حددت المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ احوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي لا يصح الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز إلا لمن كان طرفاً في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه - طعن الخارج عن الخصومة هو نوع من اعتراض الخارج عن الخصومة كما ينظمه قانون المرافعات السابق - قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أفى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وإضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد تدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر - وورد بالذكرة الإيضاحية أن هذه الحالة في حقيقتها ليست من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تنظم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس منه إلى الاعتراض (٢) .

ثالثاً : مبدأ انفراد المشرع وحده بتحديد طرق الطعن متناول عبارة نوى الشأن في الطعن :

إن قبول طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا يتعارض مع مبدأ انفراد المشرع وحده بتحديد طرق الطعن في الأحكام على سبيل المصمر - يؤكد ذلك أن تعبير « نوى الشأن » الذي له حق الطعن على الحكم أمام المحكمة

(١) المظان رقم ٣٣٨٢ ، ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ القضائية جلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٨٧ انظر القسم الثالث من هذا الكتاب .

(٢) انظر شأن لجراءات الطعن بالنقض كتابنا « الأحكام الكبرى المدنية والمحكمة بالنقض المصرية » ص ٨ وما بعدها .

الادارية العليا طبقاً للمادة ٢/٢٣ من قانون مجلس الدولة المشار إليه يقصد به ذا الشأن في الحكم وفي الطعن عليه وليس في القرار محل الحكم المطعون فيه - عبارة « ذي الشأن » لانتصرف إلى من لم يكن ذا شأن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أساس ذلك : أن ذي الشأن هو من كان طرفاً في الدعوى - يؤكد ذلك أن المشرع حينما أراد التوسع في مدلول نوى الشأن في المادة ٢/٢٣ من ذات القانون اعتبر من نوى الشأن في الطعن على أحكام المحاكم التأديبية بالإضافة إلى اللتقم وهيئة مفوضى الدولة وهما ذا الشأن طبقاً للمادة ٢/٢٣ كلاً من الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات (١) ومدير النيابة الادارية ونص على ذلك صراحة - ولو اتسعت عبارة نوى الشأن لهم لما احتاج إلى نص صريح باعتبارهم من نوى الشأن خاصة وأن مدير النيابة الادارية هو الطرف الأصلي في الدعوى التأديبية - يقيمها ويتولى الادعاء فيها ممثلاً للمصالح العام ومثله الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات اللذين يتعين اقامة الدعوى التأديبية بناء على طلبهما .

إن الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الحكم الذى تعدى إليه اثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التى أصدرت الحكم الملتمس إعادة النظر فيه - ينطبق ذلك على المنازعات الادارية بكافة أنواعها ومنها دعوى الالفاء (٢) كان الحكم الصادر سواء بالالفاء أو بغير ذلك - فى دعوى الالفاء أو غيرها من أنواع المنازعات الادارية وكذلك المنازعات التأديبية - وبالنسبة للمحكمة الادارية العليا فيما يطعن فيه أمامها من أحكام أو أمام محكمة القضاء الادارى فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً للقانون (٣) .

« المبدأ التاسع »

وجوب إيداع المسودة المشتملة على أسباب قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والواقعة من رئيسه وأعضائه عند النطق به وإلا كان باطلاً .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قانون نطاق الأعمال العام » ص ٢٧ وما بعدها .

(٢) انظر بشأن الغير فى اجراءات التنفيذ الجبرى ومدى حجية الأحكام الواجبة للتنفيذ بالنسبة إليه كتابنا « التنفيذ علماً وعملاً » ص ٧٥ وما بعدها .

مضمون المبدأ

جامعات - مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة - ضماناته - معاهد ايداع المسودة . المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . للمادتان ٢٠ ، ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ :

المادة (٣) من قانون الاصدار والمادتان ٤٣ ، ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . لحال قانون مجلس الدولة في المادة الثالثة من قانون اصداره فيما لم يرد بشأنه نصوص اجرائية فيه إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية - للمادة (١٧٥) من قانون المرافعات لوجهت ايداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس والقضلة عند النطق بالحكم وإلا كان حكماً باطلاً - مؤدى ذلك : انه يتعين على محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس والأعضاء عند النطق به حتى لا يهطل الحكم - لم يفتح قانون مجلس الدولة بهذه الاحالة التي تنبسط في عمومها واطلاقها إلى جميع محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة ومن بينها المحاكم التأديبية وإنما خص للمحاكم التأديبية وحدها على تصعيد اجراءاتها بالمادة (٤٣) التي قضت بأن تصدر لحكامها مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء - جاءت هذه المادة قاطعة في أن تكون الأحكام عند صدورها مسببة وموقعة وهو ما لا يتأتى إلا بايداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه والموقعة من قضاته عند النطق به وذلك على غرار الأحكام الصادرة عن المحاكم الأخرى بالقسم القضائي بمجلس الدولة - لم يأت حكم للمادة (٤٣) لمجرد استصحاب نص المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وإلا كان ايرادها على هذا النحو لغو وتزيد يترده عنهما المشرع - أورد قانون مجلس الدولة نص المادة (٤٣) عن قصد واضح يهدف إلى ابعاد ما قد يثور من شبهة اللجوء في هذه الخصوصية إلى المادة (٢١٢) من قانون الاجراءات الجنائية التي لوجبت توقيع الحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وإلا كان باطلاً ما لم يكن صادراً بالبرامة وهو أمر يؤكد أن أعمال قانون الاجراءات الجنائية في مجال التأديب يجد حده فيما ورد بشأنه نص صريح يقضي بذلك مثل المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة التي تضمنت جواز الطعن بطريق

(١) الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ القضائية جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨٧ انظر اسبابه ومحتوى هذا الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية - يجد قانون الإجراءات الجنائية حذره في مجال التأديب كذلك فيما تقتضيه طبيعة المنازعة التأديبية من انقضاءها بوقاء الحال إلى المحاكمة التأديبية عملاً بمبدأ شخصية العقوبة المستهدف من الدعوى التأديبية أسوة بالدعوى الجنائية . طبقاً للمادة (١٤) من قانون الإجراءات الجنائية وبذلك قطع قانون مجلس الدولة في المادة (٤٢) منه بوجوب صدور أحكام المحاكم التأديبية مقرنة بأسبابها للوقعة من قضائياتها عند النطق بها سواء كانت صادرة في دعوى تأديبية أو في طعون تأديبية شأن سواها من محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة ذلك تأكيداً منه لمقتضى المادة (٢) من قانون إصداره بتطبيق حكم المادة (١٧٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية بما رمت إليه هذه المادة من كفالة انضمام المدالة والاستقرار على الحكم وتحذر أسبابه والتوقيع عليها قبل إصداره كضمانة أساسية لأطراف النزاع حتى يقر في روعهم أن الحكم صدر وتم النطق به بعد دراسة متأنية ومدولة قانونية تخففت عن أسباب مسطورة في مسودة مفهورة عند النطق به . رغم خلو المادة (٤٣) من قانون مجلس الدولة من عبارة صريحة ببطالان الحكم جزاء مخالفتها فهذا البطلان هو الأثر المقرر قانوناً للاحالة في المادة (٣) من قانون إصداره إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية بأعمال المادة (١٧٥) التي نصت صراحة على بطلان الحكم إذا لم تودع مسودته المشتملة على أسبابه للوقعة من قضائيات عند النطق به وكذلك بأعمال المادة (٢٠) من قانون المرافعات في تقريرها بطلان الاجراء الذي لم ينص القانون صراحة على بطلانها إذا شابه عيب من تحقق الغاية منه وهو ما أصلح على تسميته بالاجراء الجوهري - مؤدى ذلك : أنه إذا كانت المادة (١٠٥) من قانون تنظيم الجامعات قد أخضعت للمساواة أمام مجلس التأديب للقواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة فإنها جاءت عامة مطلقة في أن المصنوع بالمساواة هو للمحاكمة وإن الاحالة إلى القواعد التي تنظم أمر المحاكمة التأديبية سواء كانت قواعد موضوعية أو إجرائية ومن ثم فإن قرارات مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يجب أن تودع مسوداتها المشتملة على أسبابها والوقعة من مصدر بها عند النطق بها وإلا كانت باطلة أسوة بأحكام المحاكم التأديبية ولا يسرى في شأنها حكم المادة (٢١٢) من قانون الإجراءات الجنائية التي أجازت تراخي إبداء أسباب الحكم عند النطق به بما لا يزيد على ثلاثين يوماً من يوم النطق به (١) .

(١) راجع الحكم الصادر بجملة ١٥/١٢/١٩٨٥ في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ والذي تضمن -

المبدأ العاشر ،

عدم جواز اتخاذ إجراءات نزع الملكية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ إذا تبينت للمحكمة أن محل هذه الإجراءات هو نشاط العرض السينمائي بصفة أساسية .

مضمون المبدأ

سينما - عدم جواز اتخاذ إجراءات نزع الملكية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ (١) إذا تبينت للمحكمة أن محل هذه الإجراءات هو نشاط العرض السينمائي بصفة أساسية - أساس ذلك :

١- أن نشاط العرض السينمائي هو نشاط تجارى يقوم على عناصر مادية تشمل العقارات والمنقولات اللازمة لمزاولة - وعناصر معنوية تتمثل فى الاسم التجارى ونوعية النشاط والعقود اللازمة لممارسته مع موزعى الأفلام السينمائية ومنتجاتها وترك العناصر المادية والعناصر المعنوية فى تكوين وحدة قانونية هى المحل التجارى وهو منقول معنوى بغض النظر عما يشتمل عليه من عقارات أو منقولات مادية - يخضع هذا للنقل المعنوى فى التعامل عليه والتصرف فيه لأحكام خاصة تختلف عن تلك التى تحكم عناصره العقارية أو المنقولة المادية أو المعنوية - مؤدى ذلك : أنه إذا تبين أن قرار نزع الملكية قد اتخذ مجرد وسيلة لنقل ملكية نشاط العرض السينمائي إلى الدولة فيكون قد اتخذ فى حقيقته إلى هذا النقل المعنوى واستعمل وسيلة نقل للملكية جبراً لأحد عناصره وهو العقار كوسيلة لنزع ملكية جبراً عن صاحبه وهو ما لم يشرع له نزع الملكية للمنفعة العامة فى المادة (٣٤) من الدستور أو فى القانون الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة الصادر تطبيقاتها والذي لا يرد إلا على العقار أما حيث يتبع العقار المنقول ويصبح جزءاً منه ويتخضع من الأوراق أو محل نقل للملكية فى الحقيقة هو المنقول المعنوى أو النشاط التجارى فلا يكون نزع ملكية عقار للمنفعة العامة وإنما هو نقل جبرى للملكية النشاط أو للنقل المعنوى لم يشرع له نزع ملكية العقار للمنفعة العامة - وإذا كانت الملكية مصنوعة لا تنص طبقاً لنص المادة (٣٤) من

- تحديد طبيعة عمل مجالس التدقيق التى لا تخضع لقراراتها لتطبيق من جهات إدارية عليا ،
وتكييف القرارات الصادرة منها واختصاص المحكمة الإدارية العليا بالظعن على هذه
القرارات . وانظر كتابنا : الإجراءات الإدارية للعمل بالمحاكم ،
(١) الظعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٢٩ القضائية جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٨ نظراً لأسباب ومنطوق
هذا الحكم الثالث من هذا الكتاب .

الدستور فلا يجوز نقلها جبراً عن صاحبها إلا طبقاً لأحكام القانون - إن لم يسعف في ذلك قانون نزع الملكية فيكون الاجراء المتخذ طبقاً له قد أخطأ المحل وأقصع عن عدم سلامة الباعث وتعييب غايته .

٢- من أوجه المنفعة العامة الجائز نزع الملكية العقارية تحقيقاً لها تنظيم النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدخول ذلك جميعه في عموم مدلول المنفعة العامة - يدخل في ذلك نزع ملكية أرض قضاء لاقامة دار عرض سينمائي عليها أو نزع ملكية عقار لهذا الغرض - نزع الملكية لا يرد إلا على عقار بالمعنى المحدد قانونياً للعقار طبقاً للمادة ٨٢/١ من القانون المدني^(١) في العقار الثابت بأصله ولا يمكن نقله إلا باتلافه - يشمل نزع الملكية الأجزاء المختلفة للعقار وتوابعه وملحقاته ولو كانت فيما بعد منقولاً حسب الأصل - على أنه يجب أن يتضح أن العقار هو الهدف الأساسي من نزع الملكية فإذا تبين أن نزع الملكية اتجه إلى عناصر مباشرة النشاط في العقار واستمرت الدولة في مباشرة ذات النشاط بذات العناصر بعد نزع الملكية فإن ذلك يفصح عن أن محل نزع الملكية لم يكن العقار في ذاته وإنما النشاط الذي يتخذ العقار محلاً لمباشرته بما في ذلك من أدوات وآلات وعناصر مادية ومعنوية وهو ما لا يجوز نزع ملكيته للمنفعة العامة طبقاً للمادة (٢٤) من الدستور وكذلك القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - مؤدى ذلك : أنه لا يمكن نقل الملكية جبراً عن المالك إلا بقانون طبقاً للمادة (٢٥) من الدستور - القول بغير ذلك ينحرف بنظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة عن الهدف الذي قرره من أجله الدستور ونظمه القانون لتحقيقه ويتخذ وسيلة للتأميم بغير الأداة القانونية التي تجيزه وهي القانون - التحقق من ذلك هو مسألة تكليف قانوني للوقائع التي تعرض في كل حالة على حده وهو ما يتعين على المحكمة أن تراقب مشروعية مثل هذه القرارات أن تنزله على تلك الوقائع للتحقق من أن قرار نزع الملكية ورد على العقار وقصده في جوهره أم أنه اتخذ مجرد أداة لتفطية حقيقة نقل ملكية المحل التجاري أو النشاط إلى الدولة فلا يكون جائزاً .

« المبدأ الحادي عشر »

رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الرئاسية التأديبية تمتد عند الفاشها إلى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحاً للفصل فيه وحينئذٍ عليها أن توقع الجزاء الذي تراه مناسباً - الأمر

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « ملوكى بيع العقارات » ص ٨٧ وما بعدها .

كذلك في رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية الصادرة في نطاق هذا الاختصاص - طبيعة قضاء الإلغاء - الفرق بين رقابة محكمة النقض ورقابة المحكمة الإدارية العليا - الفرق بين رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ورقابتها على أحكام المحاكم التأديبية .

مضمون المبدأ

١- طبيعة قضاء الإلغاء :

الأصل في قضاء الإلغاء قصر اختصاص المحكمة على بحث مشروعية القرار المطعون فيه (١) إذا تبينت المحكمة مشروعيته رفضت الطعن - إذا تبينت عدم مشروعيته حكمت بالإلغاء - لا تملك المحكمة أن تستبدل به قراراً آخر يحقق نفس هدفه ويتلافى ما أدى إلى عدم مشروعيته فتحل بذلك محل مصدر القرار - لا تملك ذلك من باب أولى إذا رأت عدم ملاءمة القرار ولو في مده دون قيام ما يمس مشروعيته إذ يحل قاضي الإلغاء محل مصدر القرار وهو ما لا يجبره الدستور احتراماً لهذا الفصل بين السلطات ، ولا تجهزه القوانين للنظمية لاختصاص قضاء الإلغاء - هذا المبدأ يشمل قرارات السلطات التأديبية الرئيسية ومع ذلك فإن رقابة قضاء الإلغاء ومطلها الوحيد هو المشروعية تنبسط على كافة عناصر المشروعية في القرار المطعون فيه وتتناولها من كافة أوجهها ونواحيها - أساس ذلك : أن رقابة المشروعية هي رقابة قانون ومناطها الجوهرى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله والبطالان وهي رقابة نقض كائنة - هذه الرقابة هي بذاتها رقابة المشروعية التي يتولاها قضاء النقض مدنياً كان أو إدارياً على الأحكام القضائية - فجوهر رقابة النقض على مشروعية الأحكام هو جوهر رقابة قضاء الإلغاء الإدارى على مشروعية القرار الإدارية - للمقصود هنا رقابة النقض الإدارية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا (٢) .

ب- الفرق بين رقابة النقض المدنية ورقابة المحكمة الإدارية

العليا :

١- يطابق النظامان من حيث بنیان حالات الطعن بالنقض - يختلفان من

(١) الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٣ القضائية جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٨ .

(٢) انظر تفصيلاً رسالة د. عبد العزيز خليل بديري ومشروعها : الطعن بالنقض والطعن

أمام المحكمة الإدارية العليا « دراسة مقارنة » وما بعدها .

حيث ميّاد الطعن وشكله وإجراءاته وكيفية الحكم فيه - لكل من النظامين قواعده مما يتمتع معه اجراء القياس لوجود الفارق إما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مرده التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

٢- سلطة المحكمة في فهم الواقع أو الموضوع في دعوى الإلغاء ليست سلطة قطعية تقتصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا التي يجوز أمامها إبداء سبب جديد ولو لم يتعلق بالنظام العام .

٣- الطعن في أحد شقّي الحكم أملم للمحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها ما دام الشقان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً .

٤- بطلان الحكم للقصور المخل في أسبابه لا يمنع سلامة النتيجة التي انتهت إليها منظوقه وأن تلقى به المحكمة الإدارية العليا إذا كانت الدعوى صالحة للحكم فيها ورات الفصل فيها بنفسها .

٥- إذا كانت الدعوى المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا مهية للفصل فيها وكان موضوعها قد سبق طرحه برمتها على المحكمة وتم استيفاء دفاع الخصوم فيها فالمحكمة الإدارية العليا أن تتصدى للفصل في هذا الموضوع ولا وجه لاهادة الدعوى إلى المحكمة للفصل فيها من جديد .

ج- الفرق بين رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري وراقبتها على أحكام المحاكم التأديبية (١) :

رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية لا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً أو نفياً فذلك تستقل به المحكمة التأديبية وحدها ولا تتدخل فيه المحكمة الإدارية العليا وتفرض راقبتها عليه إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لأن الحكم حينئذ يكون غير دائم على سببه - لاختلال التناسب بين المخالفة والجزاء هو من أوجه عدم

(١) انظر تفصيلاً رسالتنا للدكتوراه من " المسئولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة " ص ٨٩٧ وما بعدها .

المشروعية - رقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا على قضاء الالتقاء تختلف عن ذات الرقابة على قضاء التأديب في أن عنصر الواقع الذي تستقل به الأخيرة هو عنصر الموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً ونفياً إلا إذا كان الدليل غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصه لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة .

د- دور المحكمة التأديبية :

المحكمة التأديبية هي سلطة تأديب مستقلة بنص القانون استناداً إلى ما تفرض به المادة (١٧٢) من الدستور وهي سلطة ذاتية تخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا وهي في نفس الوقت سلطة رقابة مشروعية لقرارات التأديب الصادرة من السلطات الإدارية - تجرى هذه الرقابة في نطاق وحدود رقابة المشروعية التي تباشرها المحكمة الإدارية العليا على المحكمة التأديبية كسلطة تأديبية - تتناول رقابة المحكمة التأديبية كل ما يتعلق بمشروعية القرار التأديبي وتثبت لها كافة السلطات التي تثبت للمحكمة الإدارية العليا في نطاق رقابة المشروعية بما في ذلك الإخلال الجسيم بين المخالفة الثابت ارتكابها والجزاء الموقع - طبقاً لنص المادة (٢٦٩) من قانون المرافعات فإنه إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه وجب عليها أن تحكم في الموضوع - تنطبق هذه القاعدة أمام المحكمة الإدارية العليا وهي تباشر رقابتها على أحكام المحاكم التأديبية إذا تبين لها تعيب الحكم التأديبي فتحكم في موضوع الدعوى وتوقع الجزاء الذي تراه مناسباً مع المخالفة التي تبين لها ثبوت ارتكابها - أو تقضي بالبراءة إذا كان لديها أسبابها - يجب الأخذ بذات القاعدة في رقابة المشروعية التي تباشرها المحكمة التأديبية على قرارات السلطة الإدارية التأديبية - مؤدى ذلك : أنه إذا انتهت المحكمة التأديبية إلى عدم مشروعية القرار كان لها أن تفصل في الموضوع على ذات الوجه الذي ثبت للمحكمة الإدارية العليا - ويخضع حكم المحكمة التأديبية لرقابة المحكمة الإدارية العليا فإذا تبين لها تعيبه وكادت الدعوى سالمة للفصل فيها وجب عليها أن تحكم في موضوعها دون إعادة إلى المحكمة التأديبية (١) .

(١) انظر بشأن رقابة محكمة النقض على الحكم للمادة كتابتنا : الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية : ص ٤ وما بعدها .

المبدأ الثاني عشر ،

على المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبينت بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى الفائه أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان صالحاً للفصل فيه - موقف المشرع من مبدأ الاقتصاد في إجراءات الخصومة وتعدد درجات التقاضي - تطبيق مبدأ الاقتصاد في إجراءات الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا .

مضمون المبدأ

١- موقف المشرع من مبدأ الاقتصاد في إجراءات الخصومة وتعدد درجات التقاضي :

من الأصول التي يقوم عليها القانون وجوب تفادي تكرار الأعمال والإجراءات أو التباير القانونية المحدث لنفس الأثر القانوني إلا بضرورة حتمية من القانون نفسه توجب ذلك التكرار أي كانت أسبابه - أخذ قانون المرافعات الحالي بهذا الأصل بعدما اتجه سابقه إلى التقليل من مدها بالحد من مبدأ تصدى محكمة الطعن (الاستئناف أو النقض) لأمر في الحكم المطعون فيه لم تشمله أسباب الطعن - تطبيقاً لهذا المبدأ قرر القانون الحالي عدم الحكم ببطلان الإجراء رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية منه وأجاز تصحيح الإجراء الباطل وتحوله وانتقاصه وعدم بطلان الإجراءات السابقة على الإجراء الباطل ولا اللاحقة عليه إذا لم تكن مبنية عليه - أخذ المشرع بهذا المبدأ في المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالزام المحكمة المالئة إليها القضية بعد نقض الحكم لغير مخالفة قواعد الاختصاص باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها منعاً لتكرار الطعن بالنقض لذات السبب خروجاً عما كان متبعاً من عدم وجود التزام قانوني باتباع حكم محكمة النقض - أخذت الفقرة الرابعة من ذات المادة بهذا المبدأ بصورة أوضح فأوجبت على محكمة النقض إذا نقضت الحكم وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه أن تحكم في موضوع الدعوى كما أوجبت عليها ذلك أيضاً إذا كان الطعن للمرة الثانية ورات المحكمة نقض الحكم - مؤدى ذلك : أن التقنين الجديد أتجه إلى ترجيح مبدأ الاقتصاد في إجراءات الخصومة على مبدأ تعدد درجات التقاضي متى كان موضوع الدعوى صالحاً للفصل فيه منعاً لاطالة أمد النزاع والعودة بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع مع احتمال التعرض للنقض مرة ثانية (١) .

(١) الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٢ القضائية جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٨ وانظر أسباب ومنطوق هذا الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

ب- تطبيق مبدأ الاقتصاد فى إجراءات الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا :

ينطبق قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة - أساس ذلك : نص المادة (٣) من مواد إصدار قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - يكون ذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الادارية - يمكن الأخذ بمبدأ الاقتصاد فى إجراءات الخصومة فى الصورة التى قررتها المادة ٢٠٢٦٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية لأنها لا تتعارض مع طبيعة المنازعة الادارية - أخذت المحكمة الادارية العليا بهذا المبدأ قبل أن يعرفه قانون المرافعات فهو فى حقيقته من أصول القانون الادارى الذى يقوم فى جوهره لتحقيق سرعة الحسم سواء فى اتخاذ القرار الادارى أو الفصل فى المنازعة الادارية - مؤدى ذلك : أنه إذا ما انتهت المحكمة الادارية العليا إلى إلغاء حكم مطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص فعليها إذا كان موضوعه صالحاً للفصل فيه أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده إلى للمحكمة التى أصدرت الحكم للطعون فيه - ولا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن إلغائه لغير ذلك من الأسباب فالبطلان من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة - إلغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود - لا فرق فى ذلك بين إلغاء = لبطلان أو لغيره - لهذا يتعين على المحكمة الادارية العليا إذا انتهت إلى إلغاء الحكم المطعون فيه أمامها ولو لبطلانه أن تفصل فى موضوع النزاع متى كان صالحاً للفصل فيه (١) .

١ المبدأ الثالث عشر :

تعتبر درجة وكيل مجلس الدولة معادلة لدرجة نائب الوزير بالنسبة إلى المعاملة التقاعدية وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة - استحقاق وكيل مجلس الدولة تبعاً لذلك المعاش المقرر لنائب الوزير وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إذا توافرت فيه الشروط والضوابط المقررة فى هذا القانون .

ذات المبدأ بجلسة ١٩٩٠/٦/... طعن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٢٧ ق .

(١) انظر بشأن حالات التقاعد من محكمة النقض لموضوع الدعوى كتابنا : الأحكام الكبرى

المجتمعة والمفتحة لمحكمة النقض المصرية : ص ٢٧ وما بعدها .

مضمون المبدأ

١- مجلس الدولة - أعضائه - معاش نائب رئيس مجلس الدولة - التطور التشريعي في هذا الشأن :

قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ كان يضع حدا أقصى لمعاش الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ومعاش نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة - ومن يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنوياً وباقي العاملين - ردد ذات الحكم قانوناً المعاشات التاليان رقماً ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - كان قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في جدول المرتبات المرفق به على معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في المعاش - تضمن قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكماً مماثلاً بالنسبة إلى نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف - قانون السلطة القضائية اللاحق الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ردد ذات الحكم مقرر ذات الميزة - يسرى ذلك على أعضاء مجلس الدولة عملاً بالاحالة التي تضمنتها القواعد الملحقة بجدول مرتبات قانون مجلس الدولة المشار إليه - يتساوى معاش نائب رئيس مجلس الدولة مع معاش نائب الوزير - أساس ذلك : أن مرتب الأول خلال نفاذ قوانين المعاشات السالف بيانها كان يماثل مرتب الثاني - هذه الميزة استمدت من قانون مجلس الدولة استقلالاً عن قانون المعاشات القائم في حينه - القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ رفع الحد الأقصى لمعاش الوزير ونائب الوزير دون من يتقاضى مرتباً مماثلاً - مع ذلك بقيت الميزة المشار إليها قائمة لنائب رئيس مجلس الدولة عملاً بالفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إصدار القانون سالف البيان والتي نصت على أن يستمر العمل بالمراتب المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة - لم يتغير الوضع في ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعي القائم الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حيث أقرت المادة (٣١) منه تنظيماً للمعاملة التقاعدية للوزير ونائب الوزير دون من يتقاضى مرتباً يماثل مرتبه - بيد أن المادة الرابعة من قانون إصداره نصت على أن يستمر العمل بالمراتب المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة - مؤدى ذلك : استمرار الميزة التي كانت مقررة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملته معاملة نائب الوزير في حقوقه التقاعدية - يؤكد ذلك : ما جاء بمضبطة مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ١٩ من يولية سنة

(١) الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٢٢ قضائية جلسة الأول من ابريل سنة ١٩٨٩ انظر القسم الثالث من هذا الكتاب .

١٩٧٩ بصمد مناقشة مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا عندما أشارت إلى الربط بين نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض وبين نائب الوزير من حيث المعاملة في المعاش - مناهج معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير من حيث المعاش هو تماثل مرتبتيهما وتعادل المستوى المالي لربط المنصبين .

ب- مجلس الدولة - أعضاءه - معاش وكيل مجلس الدولة :

طبقاً لنص المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ للمضافة لقواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون كل هيئة من الهيئات القضائية ومنها قانون مجلس الدولة فإن المعسر الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها يستحق العلاوة والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوطها - مؤدى هذه القاعدة هو الفصل بين المستوى الوظيفي والمستوى المالي - بالرغم من بقاء المستوى الوظيفي دون انتقال بالتراقية إلى ما يعلوه فإن شاغله ينتقل إلى المستوى المالي التالي ويعامل معاملة شاغله من كل الوجوه - إثر ذلك : إن وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية ربط هذا المنصب الوظيفي فإنه يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة دون لقبها الوظيفي ويتحدد مركزه القانوني من الناحية المالية باعتباره صاحباً للربط المالي والمعاملة المالية المقررة لنائب رئيس مجلس الدولة ويستحق عند بلوغه سن التقاعد المعاش المقرر لنائب الوزير على الوجه الذي نظمه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه - الربط المالي المستوى لنائب الوزير بدأ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣ زيد إلى ٢٢٥٠ جنيه من ١٩٧٨/٧/١ بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ ثم إلى ٢٥٥٨ جنيه من ١٩٨١/٧/١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ثم إلى ٢٦١٨ جنيه من ١٩٨٣/٧/١ بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٦٧٨ جنيه من ١٩٨٤/٨/١ بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ - كان الربط المالي لنائب رئيس مجلس الدولة على التوالي ٢٥٠٠/٢٢٠٠ ، ٢٨٠٨/٢٢٢٠ ، ٢٨٦٨/٢٢٢٠ ، ٢٨٦٨/٢٢٢٠ - مؤدى ذلك : قيام التعادل بين الربط المالي لكل من نائب رئيس مجلس الدولة ونائب الوزير - يتحقق ذلك أيضاً بالنسبة لوكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية مربوط هذه الوظيفة ويستحق للمعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة (١) .

(١) انظر بشأن منازعات رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة أمام دائرة طلبات رجال القضاء

ورسالتنا للدكتوراه من : الصحفية القانونية للقضاء وأعضاء النيابة العامة :

ص ٨١٢ وما بعدها ،

المبدأ الرابع عشر ،

اختصاص القضاء التأديبي بنظر الطعون في قرارات منح العاملين بالطعام العام إجازة اجبارية مفتوحة .

مضمون المبدأ

عاملون بالطعام العام - القرار الصادر بمنح العامل إجازة اجبارية مفتوحة - تكليفه - اختصاص القضاء التأديبي بالطعن فيه (١) ،

للمادتان ٨٢ ، ٨٦ من قانون نظام العاملين بالطعام العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن قانون نظام العاملين بالطعام أي تنظيم لمنح العاملين الخاضعين لأحكامه إجازة اجبارية مفتوحة - حدد المشرع الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر - ناط المشرع برئيس مجلس الإدارة وقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر - لا يجوز من هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تصدبها - يترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف - يؤدي كل من الوقف الاحتياطي والوقف كمقوبة هو إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتاً عن العامل ومنعه من مباشرة اختصاصاته - يلتقى قرار الوقف كجزاء وقرار الوقف الاحتياطي لمصلحة التحقيق بالقرار الصادر بمنح العامل إجازة اجبارية مفتوحة - القرار الأخير يحقق بذاته الأثر القانوني للوقف بما يترتب من منع العامل مؤقتاً عن ممارسة اختصاصات وظيفته وإسقاط ولايتها عنه جبراً دون رضائه ويكشف عن قصد جهة العمل في إحداث الأثر القانوني للوقف - للمحكمة بما لها من هيمنة على التكييف القانوني للدعوى أن تعطى لهذا القرار وصفه الحق باعتباره قراراً بالوقف عن العمل وتنزل عليه حكم القانون غير مقيدة في ذلك بالمسمى الذي أعطته له جهة الإدارة على خلاف الواقع للنجاة به من رقابة المحكمة التأديبية باعتبارها القاضى الطبيعي لما يثور بشأن هذا القرار من منازعات ، لما كان قرار الوقف عن العمل هو قرار نهائى لسلطة تأديبية مما تختص به المحاكم التأديبية باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين وكان قرار منح العامل إجازة اجبارية مفتوحة هو في حقيقته وقف

(١) الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٢ القضائية جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٩ انظر لسبب ومنطوق الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

عن العمل فإن القضاء التديبى يكون هو المختص دون القضاء العادى بنظر طلب إلغاء ذلك القرار أو التعميض عنه (١) .

« المبدأ الخامس عشر »

مدى اختصاص دائرة توحيد المبادئ بالفصل فى موضوع الطعن حدود دعوى البطلان الأصلية بالنسبة للأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا - شروط استحقاق وكيل مجلس الدولة معاش نائب الوزير .

مضمون المبدأ

أ- مدى اختصاص دائرة توحيد المبادئ بالفصل فى موضوع الطعن :

نص المادة (٥٤) مكرراً من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة للمرافعة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجيز لدائرة توحيد المبادئ أن تقتصر فى حكمها الذى تصدره بعد اتصالها . طعن على البت فى المسألة القانونية التى كانت محلاً لتناقض الأحكام أو اقرار جدا قانونى على خلاف أحكام سابقة ثم تحيل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل فى موضوعه وفقاً للمبدأ الذى أرسته دائرة توحيد المبادئ - هذا النص لا يحول بين هذه الدائرة والفصل فى الطعن الذى اتصلت به بقرار الاحالة يحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانونى الذى يطبق على هذا النزاع ما دام الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحاً للفصل فيه (٢) .

ب- حدود دعوى البطلان الأصلية بالنسبة للأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا :

الطعن بدعوى البطلان الأصلية فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية هو استثناء يجب أن يقف عند الحالات التى تنطوى على عيب جسيم وتمثل إهياراً للمعالة يفقد فيها الحكم وثيقته - للمحكمة الإدارية العليا هى القوامة على إنزال

(١) راجع الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٥

فى الطعن رقم ١٢٠١، ١٢٣٢ لسنة ٢٧٨ ق .

(٢) راجع الحكم الصادر من دائرة توحيد المبادئ بجلسته ١٩٩٠/١٢/١٦ فى الطعن رقم ٣٠٨٩

لسنة ٢٧٥ ق .

حكم القانون وأرساء مبادئه بلا معقب عليها في ذلك - لا سبيل إلى تسببه الخطأ الجسيم إليها على نحو يهوى بقضائها إلى ترك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بينا غير مستور وأن يكون ثمرة غلط فاضح بحسبان أن هذه المحكمة تستوى على القمة في منارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة - لا خلاف في وجهات النظر لا يستوى ذريعة لاستنهاض دعوى البطلان وإصدار قضاء للمحكمة الإدارية العليا بما تعمل من إمانه القضاء وأرساء الصحيح من المبادئ في تفسير القانون الإداري واستلزام قواعده (١).

ج- مجلس الدولة - أعضائه - وكيل مجلس الدولة - شروط استحقاقه معاش نائب وزير (٢)

قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٨٢/١١/٥ في الطعن رقم ١ لسنة ٣ق (طلبات أعضاء) بأن الأحكام الخاصة بمعاش الوزير أو نائب الوزير لا تسرى فحسب على من يشغل أي من المنصبين وإنما تسرى كذلك بالنسبة لمن يتقاضى مرتباً مماثلاً لمرتب الوزير أو نائب الوزير - جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف للمعالة لوظيفة وكيل مجلس الدولة معادلة لدرجة نائب وزير متى بلغ مرتب شاغلها حدود الراتب المالي المقرر لنائب الوزير - الراتب المالي لوظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف في مفهوم قضاء النقض إنما يحدد فيه بمجاورة المرتب الفعلي لنهاية رطب وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف نتيجة الحصول على علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى أما محكمة القضاء الإداري فقد استقر قضاؤها على اعتبار وظيفة وكيل عام أول النيابة الإدارية المعادلة لوظيفة وكيل مجلس الدولة معادلة لدرجة نائب وزير وعامل معاملته من حيث للمعاش تأسيساً على أن عضو الهيئة القضائية الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها يستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى اعمالاً للقواعد المكملة لجداول مرتبات أعضاء الهيئات القضائية ومن ثم فإن يعتبر شاغلاً للوظيفة الأعلى حكماً من حيث المرتب والبدلات وما يترتب عليها من حساب للمعاش وذلك دون اللقب القضائي الأعلى - يشترط لذلك أن يتقاضى عضو الهيئة القضائية مرتباً مماثلاً لمرتب نائب الوزير - أصدرت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٩٠/٣/٣ قراراً في طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ق

(١) الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٢٢ القضائية جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٩٠ .

(٢) انظر رسالتنا للكونغرس عن « المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة »

ص ٩١١ وما بعدها .

بأنه : في تطبيق أحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر للتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض - يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر للتغير وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير ولو كان بلوغ العضو للرتب المماثل في الحالتين أعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قانون الهيئات القضائية بين مما تقدم أن ثمة قضاء تتابع اضطراره من جهات القضاء العالي بأن التعادل بين وظيفة نائب الوزير وبين الوظائف القضائية الأخرى في مجال تطبيق قواعد المعاشات يقوم على أساس التماثل في المرتب الذي يتقاضاه كل من شافعي الوظائفين للمعالة والمعادل بها وأن وظيفة وكيل مجلس الدولة والوظائف القضائية الأخرى التي تعادلها تعتبر في حكم درجة نائب وزير ويعامل شافلها معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقاً لأحكام المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي منذ بلوغه مرتباً مماثلاً لمرتب نائب الوزير ويظل منذ هذا الحين في حكم درجته ما بقي شافلاً للوظيفة سواء حصل على هذا المرتب في حدود مروط الوظيفة التي يشغلها أو بسبب حصوله على مرتب الوظيفة الأعلى مباشرة أعمالاً للفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه (١) .

« المبدأ السادس عشر »

عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ابارى بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين بإعداد قوائم المرشحين لمنصب نقيب المحامين أو لعضوية مجلس النقابة سواء أكان وجه الطعن على تلك القرارات أنها تضمنت ادراج اسم أو أسماء مرشحين ما كان يجوز قانوناً ادراج أسمائهم أم لأنها أغفلت ادراج اسم مرشح أو أكثر كان يتعين ادراج أسمائهم قانوناً - مبدأ الديمقراطية

(١) راجع الحكم الصادر من دائرة توحيد للبادئ بجملة ١٩٨٩/٤/١ في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٢٢ وانظر أسباب ومنطوق هذا الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

النقابية - التكليف القانوني للنقابات المهنية - طباعة القرارات الصادرة منها - اختصاص مجلس الدولة بالمنازعات الإدارية - اختصاص محكمة استئناف القاهرة بالقرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين - تنظيم عملية الترشيح لمنصب النقيب .

مضمون المبدأ

١- مدى اختصاص دائرة توحيد المبادئ بالفصل في موضوع

الطعن (١) :

مضى لحيل الطعن إلى دائرة توحيد المبادئ طبقاً لنص المادة (٥٤) مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ فإن المنازعة برمتها تكون معروضة عليها ولا يكون ثمة حائل بينها والفصل في الطعن بكامل أخطاره شريطة أن يكون صالحاً للفصل فيه فتحسم النزاع وتقول في موضوع الطعن كلمة الحق والقانون - للمحكمة - أن تقتصر في حكمها على البت في المسألة القانونية محل تناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ثم تحيل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوع الطعن على هدى ما أصدرته دائرة توحيد المبادئ من قضاء في المسألة القانونية مثار البحث (٢) .

ب- مبدأ الديمقراطية النقابية :

فقد نص المادة (٥٦) من الدستور الحالي أن للشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقرر في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وشموعها بالشخصية الاعتبارية (المادة (٥٥) من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة (٤١) من دستور سنة ١٩٦٤) بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية فأوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي - بذلك يكون الشرع الدستوري قد عني بتأكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذي يقضى من بين ما يقضى به بأن يكون لأعضاء النقابة الحق في أن يختاروا بأنفسهم وفي حرية قيادتهم النقابية التي تعبر عن أرائهم وتنبئ عنهم الأمر الذي يستتبع عدم

(١) لطن رقم ٣٠٨٩ لسنة ٢٥ القضائية جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ انظر أسباب ومنطوق هذا الحكم في القسم الثالث من هذا الكتاب .

(٢) راجع الحكم الصادر من دائرة توحيد المبادئ بجلسته ١٩٩٠/٦/٣ في لطن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٢٢ .

جواز إصدار هذا الحق بمظهره أو تعطيله (١) .

جـ- التكليف القانوني لل نقابات المهنية وطبيعة القرارات الصادرة منها :

تعتبر النقابات المهنية من أشخاص القانون العام لأنها تجمع بين مقومات هذه الأشخاص - انشائها يتم بقانون أو بمرسوم أو بأداة تشريعية أخرى - أغراضها وأهدافها ذات نفع عام فهي تستهدف أساساً كفاية حسن سير وإداء الخدمات التي يقوم بها أعضاؤها للمواطنين ورعاية حقوق هؤلاء الأعضاء في أداء مهنتهم - اشتراك الأعضاء في النقابة أمر حتمي - للنقابة على أعضائها سلطة التأديب - للأعضاء دون سواهم حق احتكار مهنتهم فلا يجوز لغيرهم مزاولتها - مؤدى ذلك : أن القرارات التي تصدرها النقابات المهنية تعتبر قرارات إدارية مما يجوز الطعن فيها بدعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري (٢) .

إن تنظيم المهنة الحرة كالطب والعمارة والهندسة وهي مرافق عامة يدخل في صميم اختصاص الدولة بوصفها ترواه على المرافق العامة - إدارات الدولة أن تتخلى عن هذا الأمر لأعضاء المهنة أنفسهم لأنهم أقدر عليه مع تفويضهم نصيباً من السلطة العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم مع الاحتفاظ بحقها في الإشراف والرقابة تحقيقاً للصالح العام فإن ذلك لا يقهر من التكليف القانوني لهذه المهنة بوصفها مرافق عامة (٣) .

د- حدود اختصاص مجلس الدولة بالمنازعات الإدارية :

أضحى مجلس الدولة بما عقد له من اختصاصات بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الإدارية وقضاياها الطبيعية لا يسوغ أن تنشأ منازعة إدارية عن اختصاصه إلا بنص خاص في الدستور أو القانون (٤) للمشرع استناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية التي تدخل أصلاً في اختصاص مجلس الدولة طبقاً لنص المادة (١٧٢) من الدستور إلى جهات أو هيئات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح القومي العام إعمالاً للاختصاص التشريعي المخول للمشرع العادي بالمادة (١٦٧) من الدستور في

(١) الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٨٣/٦/١١ قضية رقم ٤٧ لسنة ٢٣ .

(٢) حكم المحكمة القضاء الإداري بجلسته ١٩٥٠/١٢/٢٦ في الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٣ .

(٣) حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٥٨/٤/١٢ في الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٢٣ عليا .

(٤) حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٨٢/١١/٦ في الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٦ عليا .

شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بمقتضى القانون (١)، (٢) .

هـ- نقابة المحامين - طهية القرارات الصادرة من مجلس النقابة بشأن اعداد قوائم المرشحين :

لكي يعتبر التصرف قراراً إدارياً فإنه يجب أن يصدر من سلطة عامة أو من جهة تمارس هذه السلطة بمقتضى حكم القانون بحسبان أن القرار الإداري بأحكامه المعمول إنما هو من وسائل السلطة العامة - مجلس نقابة المحامين في ممارسته لاختصاصه باعداد قوائم المرشحين بإدراج أسماء المتقدمين للترشيح بهذه القوائم بما يتطلبه هذا الاختصاص من أعمال لحكام قانون المحاماة بشأن التحقق من مدى توافر الشروط المطلوبة في المرشحين إنما يمارس سلطة عامة - القرار الذي يصدره في هذا الشأن هو قرار إداري باعتباره انفصاحاً عن إرادة مجلس النقابة الملزمة بما له من سلطة بمقتضى القانون بقصد أحداث مركز قانوني معين هو مركز المرشح - قرار إدراج اسم مرشح بقائمة المرشحين هو قرار إيجابي - القرار بأفقال إدراج اسم مرشح بتلك القائمة هو قرار إداري سلبي بالمفهوم المقصود بعجز المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (٣) .

و- القرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين بأعداد قوائم المرشحين - الاختصاص بنظرها :

المادة (١٢٤) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ .

نظم المشرع لاعتبارات قدرها طريق الطعن في القرارات السلبية التي ينسب صدورها إلى مجلس النقابة وهو بصدد اعداد قوائم المرشحين بأن أناط الرقابة عليها لمحكمة استئناف القاهرة - يتأبى على منطق التفسير السوي أن يكون للمشرع قد ذهب عمداً أو سهواً إلى المغايرة بين قرار إيجابي يكون النعي عليه أمام محاكم مجلس الدولة وبين قرار سلبي يكون الاختصاص بنظره لمحكمة استئناف القاهرة - أساس ذلك : أن الاختصاص الذي يمارسه مجلس النقابة في كلتا الحالتين هو اختصاص واحد أساسه ما أُنسب عليه من سلطة عامة بأعداد قوائم المرشحين - الحرص على إيراد تنظيم لحالة الطعن في القرار السلبي بالامتناع

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٦/٥/١٩٨٢ قضية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ في دستورية .

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٦/٦/١٩٨٤ قضية رقم ٥٥ لسنة ٥٥ في دستورية .

(٣) انظر تفصيلاً كتابنا « الاجراءات الادارية للعمل بالمحكم » ص ٧٨ وما بعدها .

عن ادراج الاسم بقائمة المرشحين مرده أن هذه الخصوصية قد تكون محل خلاف في التفسير في حالة السكوت عن معالجتها بنص صريح قاطع - القرار الذي يصدر من مجلس النقابة في هذا الشأن سواء الادراج أو بعدم الادراج هو من طبيعة واحدة بحسبانة في كلتا الحالتين افساحاً عن ارادته في صلاحية المتقدم للترشيح بعد فحص مدى استيفاء طالب الترشيح للشروط المقررة قانوناً - يؤكد ذلك أن انشراح اعتبر مرحلة الترشيح مرحلة مستقلة من مراحل العملية الانتخابية الأمر الذي لا يسوغ معه القول بأن يكون الطعن على القرار الإيجابي أمام مجلس الدولة ويكون الطعن على القرار السبي أمام محكمة استئناف القاهرة - أساس ذلك : أن تقسيم المنازعات ذات الطبيعة الواحدة والارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين إشطارها يتعارض مع حسن سير العدالة وما قرره المشرع بصريح نص المادة ١٢٤ من الفصل في الطعن على وجه السرعة - مؤدى ذلك : عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين بأعداد قوائم المرشحين لمنصب نقيب المحامين أو لعضوية مجلس الدانة سواء أكان وجه الطعن على تلك القرارات أنها تضمنت ادراج اسم أو أسماء مرشحين ما كان يجوز قانوناً ادراج أسمائهم لم لأنها أغفلت ادراج اسم مرشح أو أكثر كان يتعين ادراج أسمائهم قانوناً .

ز- نقابة المحامين - تنظيم عملية الترشيح لمنصب النقيب :

المواد ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ معدلاً بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

يكون تشكيل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً - إذا لم يترك القانون حكماً خاصاً بالنقيب سواء من حيث الشروط الواجب توافرها في المرشح لهذا المنصب أو الحقوق المخولة له والواجبات المفروضة عليه بهذه الصفة فإنه يخضع للأحكام العامة الواردة في القانون والتي تنظم شئون أعضاء مجلس النقابة - أساس ذلك : أن رئيس أى مجلس أو لجنة هو في الأصل عضو فيها فضلاً عن صفة كرئيس لها - جاء قانون المحاماة خلو من تنظيم خاص لعملية الترشيح لمجلس النقيب وأعداد القائمة الخاصة بالمرشحين لهذا المنصب مؤدى ذلك : سريان حكم المادة (١٢٤) من قانون المحاماة والتي تتضمن التنظيم الإجرائي وطرق الطعن في عملية الترشيح وأعداد قوائم المرشحين (١) .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : أصول أعمال النقابات والتحقيق الجنائي العملي ، ص ٤٥ وما بعدها

« المبدأ السابع عشر »

حضور مستشار بمجلس الدولة في الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومشاركته في إصدار فتوى بشأن ذات الدعوى التي يجلس للفصل فيها في إحدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذي شارك في إصداره .

مضمون المبدأ

١- دعوى البطلان الأصلية - عدم تقديمها بمواعيد الطعن (١) :

دعوى البطلان الأصلية لا تتقيد بمواعيد الطعن للنصوص عليها في المادة (٩٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة طالما قامت على أحد الأسباب المنصوص عليها في المادة (١٤٦) من قانون للرافعات المدنية والتجارية .

٢- دعوى - الحكم الصادر فيها - أسباب بطلان الحكم - حضور مستشار بمجلس الدولة :

في الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومشاركته في إصدار فتوى بشأن ذات الدعوى التي يجلس للفصل فيها في إحدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذي شارك في إصداره - أساس ذلك : أن العضو في هذه الحالة يكون قد لحقه سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى المنصوص عليها في المادة (١٤٦) من قانون للرافعات المدنية والتجارية وهو سبق الافتاء في موضوع الدعوى - أثر ذلك : بطلان الحكم والقضاء بالغاثة وإعادة الطعن إلى المحكمة بنظره من جديد - لا تنص على المحكمة الإدارية العليا في هذه الحالة لموضوع الدعوى لأن الحكم يكون قد شابه بطلان ينمدر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته فضلاً عن مخالفة النظام العام القضائي الذي يستوجب استقلال القاضي عند جلوسه للقضاء بأن يكون غير ذي صلة بالمقصومة أو يكون له رأى مسبق فيها قد يمنعه من وزن حجم الخصومة وزناً مجرداً يتوفر معه الصياد والموضوعية الكاملة اللازمة لأداء رسالة العدالة وصيانة حق الخصوم في الدفاع أمام القضاء (٢) .

(١) الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٢١ القضائية جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩١ أنظر أسباب ومنطوق هذا الحكم بالقسم الثالث من هذا الكتاب .

(٢) أنظر تفصيلاً بشأن راجب حيدرة القاضي رسلتنا للدكتور ع. « المسؤولية الخاطئية للقضاء وأعضاء النيابة العام » ص ٨٧ وما بعدها .

المبدأ الثامن عشر ،

أحقية العامل الذى يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال قبل اجراء التسيكين فى وظائف الجنود المعتمد من رئيس الجهاز المركزى للتخطيط والادارة فى أن تسوى حاله بنقله بفتته وأقدميته ومرتبته إذا كان أكبر من الفئة والرتب اللذين يستحقهما طبقاً للفئتين الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وذلك إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ما لم يكن بقاؤه فى مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له - حدود سلطة جهة الادارة فى تطبيق المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - المدى الزمنى لسريان هذه المادة .

مضمون المبدأ

١- طبيعة قضاء مجلس الدولة والمنازعة الادارية :

قضاء مجلس الدولة هو قضاء مشروعية يقوم على مراقبة مشروعية وصحة تصرفات الادارة والتزامها بسيادة القانون سواء تعلق النزاع بالطعن بالالغاء فى قرار ادارى أو التمويض عن هذا القرار أو بتسوية مركز قانونى من المراكز التى تنشأ وتعمل وتلغى بمقتضى أحكام القانون مباشرة أو كان بشأن تصرف قانونى يتعلق بأحد العقود الادارية أو بغير ذلك من المنازعات الادارية التى تختص بها محاكم مجلس الدولة باعتبارها صاحبة الاختصاص العام بالمنازعات الادارية طبقاً لأحكام المادة (١٧٢) من الدستور وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

للمنازعة الادارية طبيعتها المتميزة - يتوقف الفصل فيها فى معظم الأحوال على مدى التزام الادارة لأحكام قانونية أمرة لا محل فيها لتقدير الجهة الادارية ومدى تمتعها بسلطة تقديرية فى منح أو منع أو تعديل المراكز القانونية للأفراد - يتعين أن يكون هدف جهة الادارة نائماً هو الصالح العام فى إطار سيادة القانون الذى تلتزم به سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

(١) الطعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٢٢ القضائية جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩١ أنظر لسباب ومنطوق هذا الحكم فى القسم الثالث من هذا الكتاب .

ب- حدود اختصاص دائرة توحيد المبادئ :

إذا كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يبسط رقابتها على النزاع برمتة دون التقيد بأسباب الطعن أو بموضوعه ما دام أن تحقيق رقابة المشروعية وسيادة القانون تعتم شمول الرقابة بجميع جوانب النزاع فإن ذلك يكون أولى بالاتباع في مجال ولاية الدائرة الخاصة بتوحيد المبادئ التي أنشأها المشرع لضمان عدم تعارض المبادئ القانونية التي تلتزم بها محاكم الدولة عند الفصل في المنازعات الإدارية - ليس ثمة ما يمنع هذه الدائرة من الفصل في الطعن بكامل أخطاره متى رأت وجهاً لذلك ما دام الطعن صالحاً للفصل فيه - لهذه الدائرة أن تقتصر على البت في المسألة القانونية محل تناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ثم تحمل الطعن بعد ذلك إلى الدائرة المختصة بالمحكمة الإدارية العليا لتفصل في موضوعه على هدى ما قرره دائرة توحيد المبادئ في المسألة القانونية التي فصلت فيها (١) .

ج- حدود سلطة جهة الإدارة في تطبيق المادة ٣/٤ من القانون

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ (٢) :

ورد نص المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بصيغة أمرة مؤداها أن العامل الذي يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال وكان قد بلغ فئة أعلى أو مرتبة أكبر من الفئة أو المرتبة الذي كان يستحق طبقاً للأحكام التي تضمنتها الفئرتان الأولى والثانية من المادة المذكورة ينشأ له الحق في تسوية حالته بنقله بفئته وأقدميته ومرتبته الذي بلغه وقت حصوله على المؤهل العالي إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقاءه في مجموعته الوظيفية الفضل - لا وجه للقول بأن نقل العامل بحالته إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية هو أمر جزائي متروك لتقدير جهة الإدارة - أساس ذلك : أن العامل يستمد حقه في هذه التسوية من القانون مباشرة وقد استخدم المشرع تعبيراً آمراً ينص على أن « ينقل بفئته وأقدميته ومرتبته » ولم يستخدم ما يفيد الجواز والتخيير - يؤكد ذلك مقارنة النص المشار إليه بنص المادة (٢٥) مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي يقضى بأنه يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى

(١) راجع الحكمين الصادرين من دائرة توحيد المبادئ بجلسته ١٩٩٠/٦/٣ طعن رقم ٣٥٦٤ لسنة

٣٢٢ و جلسته ١٩٩٠/١٢/١٦ طعن رقم ٣٠٨٩ لسنة ٢٢٥ ق .

(٢) أنظر تقصيلاً كتابتنا « الاجراءات الادارية للعمل بالمحاكم » ص ١٨٩ وما بعدها .

لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف - مؤدى ذلك : أن سلطة جهة الانارة فى تطبيق المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هى سلطة مقيدة .

د- المدى الزمنى للمادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ :

تطبيق نص المادة ٣/٤ المشار إليها هو استمرار لنظام تسعير الشهادات وهو نظام شخصى يقوم على أساس الربط بين المؤهل والدرجة المالية والمرتب - سريان حكم هذه المادة وهين باستمرار العمل بنظام تسعير الشهادات - قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقوم على أساس نظام موضوعى قوامه توصيف الوظائف وتقييمها وترتيبها - مؤدى ذلك : أنه يتعين وقف اعمال المادة ٣/٤ المشار إليها من تاريخ وضع هذا النظام للموضوعى موضع التنفيذ - لا يتأتى ذلك إلا باستكمال الأحكام التى يقتضيها تنفيذه والصادر بها قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والانارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ - لا يكفى فى ذلك مجرد صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والانارة باعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بالجهة الانارية بحسبان أن صدور هذا القرار لا يعدو أن يكون مجرد تقرير للجداول باجراء تنظيى فى الوحدة الانارية ومرحلة من مراحل استكمال العمل بنظام توصيف وتقييم الوظائف الذى لا يستكمل مقوماته إلا بعد تمويله لامكان تسكين العاملين بالوظائف الواردة بالجداول المعتمدة - إذا تم ذلك انتهى مجال النظام الشخصى لتسعير الشهادات وانتهى معه اعمال حكم المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ (١) .

« المبدأ التاسع عشر »

يقف اختصاص وزير الزراعة المحدد فى المادة (١٥٦) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ عند وقف أسباب المخالفة بالبناء على الأرض الزراعية دون - أن يتجاوز ذلك إلى حد إزالة المباني المخالفة ادارياً - أما الأمر بإزالة المباني والمنشآت المخالفة التى تقام فى الأرض الزراعية فموقوف قانوناً بالقضاء الجنائى وحده .

الغاء توزيع الأرض واستردادها ممن وزعت عليهم طبقاً لأحكام

(١) انظر بشأن النظام الوظيفى للعاملين بقطاع الأعمال العام كتابنا « شرح قانون قطاع

الأعمال العام » ص ١٨ وما بعدها .

قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يتعين أن يكون وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القانون رغم أن النص في العقود المبرمة بينهم وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على قسح هذه العقود تلقائياً بغير حاجة إلى تنبيه أو انذار أو أي إجراء قضائي ويتعين قانوناً اتباع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤) من القانون المذكور وعرض الأمر على لجنة التحقيق المختصة للتحقق من سبب القسح .

مضمون المبدأ

١- حدود لاختصاصات وزير الزراعة بالنسبة للمخالفات الخاصة بالأراضي الزراعية (١) :

المواد من ١٥٠ حتى ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٠ لسنة ١٩٨٥ .

استهدف المشرع بالتعديل المشار إليه عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوصيتها - غاير للمشرع في العبارات التي صاغها لتحديد الاختصاصات المخوكة لوزير الزراعة تبعاً لنوع المخالفة وذلك على النحو التالي :

١- في حالة تجريف الأرض الزراعية فإن لوزير الزراعة أن يأمر بوقف الأعمال المخالفة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

٢- في حالة ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ أضر زراعة فإن لوزير الزراعة وقف أسباب المخالفة وإنالها بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

٣- في حالة إقامة مصابغ أو قمعائن طوب في الأرض الزراعية فإن لوزير الزراعة وحتى صدور الحكم في الدعوى وقف أسباب المخالفة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف - في الحالات الثلاث المشار إليها قصد المشرع تخويل وزير الزراعة الاختصاص بإزالة الأعمال المخالفة بالطريق الإداري - غاير للمشرع في الحكم بالنسبة لمخالفة إقامة مبانى أو منشآت في الأرض الزراعية لئلا يوظف لوزير الزراعة حتى صدور الحكم في الدعوى وقف أسباب

(١) الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٣ القضائية جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٩٢ .

المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف - لم يتضمن نص المادة (١٥٧) من قانون الزراعة سلطة إزالة أسباب هذه المخالفة بالطريق الإداري - وقف أسباب المخالفة مؤقتة بطبيعته لحين صدور الحكم للجناش من المحكمة المختصة التي يجب عليها أن تحكم بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف - مؤدى ذلك : أنه لا يجوز لوزير الزراعة إزالة أسباب المخالفة المشار إليها بالطريق الإداري - أساس ذلك : أن التنفيذ المباشر ومنه الإزالة بالطريق الإداري لا يعد اختصاصاً عاماً تباشره السلطة الإدارية في مواجهة المواطنين عند النزاع معهم في تصرفاتهم المخالفة للقانون ولكنه سلطة غير عادية يخولها القانون صراحة للجهات الإدارية لإقرار سيادة القانون وكفالة هيبة ضماناً لحسن سير وانتظام المرافق العام - أثر ذلك : أن اختصاص وزير الزراعة المحدد في المادة (١٥٦) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ وقف عند حد وقف أسباب المخالفة بالبناء على الأرض الزراعية دون أن يتجاوز ذلك إلى حد إزالة المباني المخالفة إدارياً أما الأمر بإزالة المباني والمنشآت المخالفة التي تقام في الأرض الزراعية فممنوط قانوناً بالقضاء الجنائي وحده .

ب- اصلاح زراعي - إلغاء توزيع الأرض واستردادها - كيفية تنفيذ الشرط الفاسخ الصريح (١) :

المادة (١٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الأراضي معدلاً بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ .

قضى المشرع بتشكيل لجنة لتحقيق ما ينسب إلى من تسلم الأرض من مخالفات تتعلق بالتزاماته المقررة قانوناً - رأى المشرع في تشكيل هذه اللجنة أن تتضمن عناصراً قضائياً - أوجب على اللجنة سماح لقوال صاحب الشأن قبل اصدار القرار المسبب بإلغاء توزيع الأرض واستردادها - يعتبر ذلك اجراءً جوهرياً يكفل سلامة القرار - لا وجه للقول بأن قبول صاحب الشأن النص الوارد في عقد تملكه والذي يقضى بفسخ العقد تلقائياً بمجرد ثبوت المخالفة يتضمن نزولاً عن الاجراء المشار إليه - أساس ذلك : أن هذا الاجراء مقرر لكفالة حق الدفاع وضمان تحقيق أهداف اصلاح الأراضي من الاستيلاء على الأرض وتوزيعها - تتعلق هذه الأهداف بالنظام العام للملكية الزراعية ومن ثم لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها - إذا كان الشرط الفاسخ الصريح في العقود المدنية يقيد سلطة القاضي التقديرية

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « للشكوك العملية في القضاء للمستعجل » ص ٢٥ وما بعدها .

فى فسخ العقد إلا أنه يتعين عرض المخالفة على اللجنة المشار إليها للتحقق من قيام السبب الموجب للفسخ - مؤدى ذلك : أن الفاء توزيع الأرض واستردادها ممن وزعت عليهم طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعى المشار إليه يجب أن يتم وفقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٤) من هذا القانون رغم النص فى العقد على فسخه تلقائياً بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أى إجراء قضائى - يتعين عرض الأمر على لجنة التحقيق المختصة للتحقيق من سبب الفسخ .

« المبدأ العشرون »

التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل فى الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ولو كانت تخرج عن الاختصاص للولاى المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة .

مضمون المبدأ

١- نطاق تطبيق المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام محاكم مجلس الدولة (١) :

تلتزم محاكم مجلس الدولة بالفصل فى الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً للمادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ولو كانت تخرج عن الاختصاص للولاى المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة - أساس ذلك :

أولاً :

إن مفاد نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات ومذكرته الايضاحية وتقدير اللجنة التشريعية أنه إذا قضت جهة القضاء العادى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وباحالتها إلى جهة القضاء الادارى فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها دون أن تعادى بحث مسألة الاختصاص للولاى بها ولو استبان لها أن موضوع الدعوى لا يخل ضمن ولايتها طبقاً لمواد القانون المحددة لهذه الولاية ، والعكس صحيح .

ثانياً :

إن التزام محاكم جهتى القضاء العادى والادارى بحكم المادة (١١٠) من قانون المرافعات من شأنه القضاء على حالات التنازع السلبى للاختصاص فيما

بينها - إذا كان موضوع الدعوى المحالة لا يندرج قانوناً في ولاية المحكمة المحال عليها فإن نص الفقرة الثانية من المادة (١١٠) سائلة البيان يكون معدلاً لولايتها في خصوصية موضوع الدعوى المحالة - الحكم الصادر في هذه الحالة ليس حكماً بعدم الاختصاص فحسب وإنما هو حكم باختصاص المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى وهو حكم له حجته أمام جميع المحاكم لأنه صادر من محكمة ائناط بها المشرع بصريح نص المادة (١١٠) مرافعات الولاية في أصله .

ثالثاً :

ليس في التزام المحكمة بنظر الدعوى المحالة إليها ولو لم تكن المحكمة التي قضت بالأحالة أعلى درجة لخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء على آخر إلا إذا كان الأول أعلى درجة لأن المقصود بهذه القاعدة ألا يكون للمحكمة أن تعيد النظر في قضاء صادر من محكمة أخرى إلا إذا كانت الأولى أعلى درجة ، والفرض في هذه الحالة أن المحكمة المحال إليها ليس لها أي قضاء في الدعوى - فيما عدا الأحالة إلى محكمة أعلى درجة لمحكمة النقض أو للمحكمة الإدارية العليا لأن ذلك ينطوي على إهمال لمبدأ تعدد درجات التقاضي .

رابعاً :

لا وجه للقول بأن محاكم مجلس الدولة لا تندرج في عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات وبالتالي فهي غير ملزمة بما يقضى به نص الفقرة الثانية من المادة (١١٠) من التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - أساس ذلك : أنه ولئن كان صحيحاً أن محاكم مجلس الدولة لا تندرج في عداد تلك المحاكم إلا أنها مخاطبة بصريح نص المادة المذكورة التي أوجبت الأحالة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية والزمّت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - هذا الحكم استحدثه قانون المرافعات الجديد الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٨ والذي لا مجال لتطبيقه إلا في الأحالة لعدم الاختصاص الولائي أي الأحالة لمحاكم جهة القضاء الإداري .

خامساً :

لا وجه للقول بأن قانون المحكمة العليا وقانون المحكمة الدستورية العليا لهما دلالة في نسخ حكم الفقرة الثانية من المادة (١١٠) من قانون المرافعات وأنه نظم الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبي وإن هذين القانونين صدرا بعد المادة (١١٠) مما يعنى عدم سريان حكم هذه المادة في الأحالة بين القضاءين هذا القول مردود بأن قصد المشرع الصريح هو القضاء على حالات التنازع السلبي

على الاختصاص طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة (١١٠) سالفه البيان إلا أن ذلك لا يمنع من قيامها على سبيل الخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما دفع المشرع إلى سد هذه الثغرة في التنظيم القضائي بالقانونين المشار إليهما .

ساساً :

لا وجه للقول بأن من شأن الالتزام بحكم الأحالة أن تفصل محاكم مجلس الدولة في منازعات تخرج من اختصاصها الولائي المحدد بالدستور والقانون كالنقائ المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية - هذا القول هو مجرد حجة جلية إذ لم يحدث منذ العمل بنص المادة (١١٠) مرافعات وهي الآن أن أحلت إلى محاكم مجلس الدولة منازعات تجارية أو جنائية أو منازعات أحوال شخصية - ينحصر الأمر في بعض المنازعات المدنية التي يحدث خلاف في تكييف مدى كونها من المنازعات الانبارية التي تتولاها محاكم مجلس الدولة - إلا أن ذلك لا يحول دون أعمال الفقرة الثانية من المادة المذكورة ما لم يكن الحكم الصادر بعدم الاختصاص والأحالة إلى محاكم مجلس الدولة متعمداً (١) .

١ المبدأ الحادي والعشرون :

اختصاص إدارة براءات الاختراع بالتحقق من توافر الشروط الموضوعية في طلب البراءة والشروط الشكلية طبقاً لأحكام المواد ١٨، ١٥، ٢٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ ولائحته التنفيذية .

مضمون المبدأ

١- براءات الاختراع - اختصاص إدارة براءات الاختراع (٢) :

للمواد ١، ١٥، ١٨، ٢٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ . تختص براءات الاختراع بالتحقق من أمور ثلاثة :

(١) بعد هذا الحكم عدولاً عما سبق أن قضت به دائرة توحيد اللجوء بصدد تطبيق المادة (١١٠)

من قانون المرافعات بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/٤/٢٧ في الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧٧ .

(٢) الطعن رقم ٣٤١١ لسنة ٣١ القضائية جلسة الأول من أبريل سنة ١٩٩٣ .

الأول :

إن الطلب قدم وفقاً لأحكام المادة (١٥) من القانون - جرت الأحكام على تسمية الأمر الأول بالشروط الشكلية .

الثاني :

إن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه - الاختصاص بالفحص يشمل بالضرورة التحقق من توافر شرط قابلية الاختراع للاستغلال الصناعي - بدون ذلك لا يمكن التحقق من أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه .

الثالث :

إن العناصر المبتكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة واضحة محددة - يتناول هذا الاختصاص التحقق من أن تلك العناصر مبتكرة في ذاتها - تختص ائارة براءات الاختراع كذلك بالتحقق من توافر شرط الجدة في الاختراع وأن القانون لا يحظر منح براءة عنه - شرطاً قابلية الاختراع للاستغلال الصناعي وابتكاريه العناصر التي يطلب صاحب الشأن حمايتها من الشروط الموضوعية لمنح البراءة .

ب- الأنظمة الرئيسية في العالم بشأن براءات الاختراع وموقف المشرع المصري منها :

المذكورة الأيضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

هناك نظامان رئيسيان فيما يتعلق ببراءات الاختراع - أولهما : النظام الفرنسي : ويقوم على منح البراءة بمجرد الإبداع دون فحص أي معارضة - وثانيهما : النظام الإنجليزي : ويقوم على منح البراءة بعد الفحص للتطبيق للتحقق من توافر العناصر الموضوعية التي يستلزمها القانون في الاختراع مع فتح باب المعارضة - من غير اللزام أن تأخذ مصر وهي في أبان نهضتها الصناعية بالنظام الفرنسي - من غير الميسور عملاً أن تبدأ بالنظام الإنجليزي - رأى تباع طريق وسط يأخذ بنظام الإبداع المقيد بشروط خاصة زاد عليها المشرع فتح باب المعارضة للغير كما هو الشأن في قوانين الجبر ويوغوسلافيا وجنوب إفريقيا - بذلك يمكن تحقيق بعض نتائج الفحص الكامل - توخى مشروع القانون أن يكون بالإنارة الحكومية لجنة تفصل في المنازعات المتعلقة ببراءات الاختراع مع إجازة الطعن أحياناً في قراراتها أمام القضاء - النظام المقترح يؤدي إلى تدريب الأمانة الحكومية وتكوين نواه من الفتيين سكن في المستقبل من الأخذ بالنظام الإنجليزي للعتبر

فى المجال الدولى نظاماً نموذجياً - ما جاء بالمذكورة الايضاحية على هذا النحو وإن صح أن يستخلص منه أن المشرع لم يأخذ بنظام الفحص السابق فلم يلق على عاتق الادارة المختصة ولجب التثبت من أن طلب البرامة ينصب على ابتكار جديد إلا أن عدم الأخذ بنظام الفحص السابق لا يمنع الادارة المختصة من التثبت من أن طلب البرامة تتواءم فيه شروط الابتكارية والجدة والقابلية للاستغلال الصناعى بل إن فى عبارات للمذكرة الايضاحية ما يحتم على الادارة المختصة التثبت من تلك الشروط كلما أمكن ذلك إذ ورد بها عبارتى « وبذلك يمكن تحقيق بعض نتائج الفحص الكامل » و « تكوين نواه من الفنيين تمكن فى المستقبل من الأخذ بالنظام الانجليزى المعتبر فى المجال الدولى نظاماً نموذجياً » - المستفاد بوضوح من عبارات للمذكرة الايضاحية أن المشرع وإن لم يلزم الادارة المختصة بالتحقق من توافر الشروط الموضوعية فى طلب البرامة إلا أنه لم يمتنعها منه والزامها أن تبني قرارها على أساس من الفحص والبحث وهذا هو الطريق الوسط بين النظامين الفرنسى والانجليزى الذى قررت المذكرة الايضاحية أن المشرع اختار اتباعه .

ج- رقابة القضاء الادارى للقرارات الصادرة من الجهة المختصة بمنح براءات الاختراع (١) :

تمارس الجهة الادارية المختصة بمنح براءات الاختراع اختصاصاتها سواء بالنسبة للشروط الشكلية أو الموضوعية تحت رقابة القضاء الادارى - ليس لقرارات تلك الجهة حصانة تمنعها من الخضوع لرقابة المشرعية وتعمل دون الطعن عليها أمام القضاء الادارى - القرار الصادر فى هذا الشأن هو قرار ادارى يخضع لرقابة القضاء الادارى الغاء وتعويضاً - لا يسوغ القضاء بالغاء قرار تلك الجهة تأسيساً فقط على أنها جاوزت اختصاصها بقضائها لبحث توافر الشروط الموضوعية فى طلب البرامة .

« المبدأ الثانى والعشرون »

عدم لخطار النيابة الادارية للجلس الشعبى المحلى باجراءات التحقيق أو التأنيب التى تتخذ ضد عضو من أعضائه لا يترتب عليه بطلان ما يتخذ من اجراءات ضده .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح تشريعات الفتى » ص ١٤٧ وما بعدها .

مضمون المبدأ

إدارة محلية - أعضاء المجالس الشعبية المحلية - تأديب - أخطار
المجلس الشعبي المحلي - آله :

المادة (٩١) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلًا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ يتعين لخطار المجلس الشعبي المحلي بالاجراءات التأديبية التي قد يتقرر اتخاذها نحو عضو المجلس الشعبي المحلي - الغرض من هذا الاجراء هو إحاطة المجلس الشعبي المحلي علمًا بما سيتخذ من اجراءات حيال العضو - لم يعلق المشرع السهر في هذه الاجراءات على إرادة المجلس الشعبي المحلي كما هو الشأن عند نقل لحد أعضاء المجلس من وظيفته - لم يتضمن نص المادة (٩١) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه ثمة جزاء في حالة عدم اخطار المجلس الشعبي المحلي - قيام النيابة الإدارية باخطار المجلس الشعبي المحلي هو اجراء شرع لمصلحة المجلس وحده تمكينًا له من متابعة تحريات العضو بما يتفق ومصالح العمل بالمجلس الشعبي المحلي وحتى يتسنى اتخاذ اجراءات اسقاط العضوية متى كان موضوع التحقيق الذي تجرته النيابة الإدارية مما يفقد العضو الثقة والاعتبار - يختلّف ذلك عن المجال الوظيفي ويستقل عنه فعدم اخطار النيابة الإدارية للمجلس الشعبي المحلي باجراءات التحقيق أو التأديب التي تتخذ ضد عضو من أعضائه لا يترتب عليه البطلان - أساس ذلك : أن المادتين ٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ اللتين أوجبتا على النيابة الإدارية اخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعه العامل باجراء التحقيق قبل البدء فيه لم ترتبا البطلان كجزاء لانفعال هذا الاجراء - الغاية من هذا الاجراء هو أن يكون رئيس العامل على بهتة بما يجري في شأنه في الوقت المناسب - أي أنه شرع لمصلحة الإدارة وحدها تمكينًا لها من متابعة تصرفات العاملين فيها بما يتفق ومصالح العمل - مؤدى ذلك أن انفعال هذا الاجراء لا ينطوي على مساس بمصالح العاملين أو الانتقاص من الضمانات المقررة لهم ولا يترتب على انفاله ثمة بطلان (١) .

(١) الطعن رقم ٢٣٤٩ ، ٢٤٦٢ لسنة ٣٣ القضائية جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٩٤ .

المبدأ الثالث والعشرون ،

استحقاق الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد على المبالغ التي يتم انفاؤها على الطلبة الذين تخفّض علاقتهم بالكلّيات العسكرية بالاستقالة أو بالفصل لغير سبب عدم اللياقة الطبية أو استنفاد مرات الرسوب متى حكم بالزامهم برد هذه المبالغ .

مضمون المبدأ

١- طبيعة العلاقة بين طلبة الكليات العسكرية وجهة الإدارة (١) :

علاقة الطلبة للمتحقّين بالكليات العسكرية ومنها الكلية الحربية - بجهة الإدارة يحكمها النظام الأساسي للكليات العسكرية الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ واللائحة الداخلية للكلية الحربية الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ المنشور بأوامر القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٦ - تخضع هذه العلاقة أيضاً إلى شروط التعهد الكتابي الذي يوقعه كل من الطالب وولي أمره عند الالتحاق بالكلية - من بين هذه الشروط أن يقدم الطالب تعهداً كتابياً موقّعاً منه ومن ولي أمره بأن يرد للكلية التكاليف التي تحملتها أثناء الدراسة وذلك في حالة استقالة الطالب أو فصله بسبب غير عدم اللياقة الطبية أو استنفاد مرات الرسوب - مؤدّى ذلك : أن هذه العلاقة هي علاقة مركبة تخضع في الجانب الأكبر منها إلى أحكام تنظيمية عامة وتصطبغ في شق منها بصيغة عقدية تتمثل في اتجاه الطالب وولي أمره إلى الالتزام بالأحكام التنظيمية العامة المذكورة وتوقيع التعهد المشار إليه وهو ما يخضّل على هذه العلاقة الطابع العقدي - استقر القضاء الإداري على إلbas هذه العقود ثوب العقد الإداري - أثر ذلك : أن التزام الطالب وولي الأمر برد النفقات عند انتهاء علاقة الطالب بالكلية العسكرية بسبب الاستقالة أو الفصل بغير سبب عدم اللياقة الطبية أو استنفاد عدد مرات الرسوب - هذا الالتزام يجد مصدره في العقد الإداري المكمل بأحكام النظام الأساسي للكليات العسكرية واللوائح الداخلية لهذه الكليات (٢) .

(١) الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٥ القضائية جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٩٣ .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « أصول أعمال الجهات » ص ١٦ وما بعدها .

ب- الالتزام برد الفوائد القانونية المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني ١

يلتزم الطالب وولى أمره برد النفقات التي تحملتها الكلية على النحو المشار إليه - تكون هذه المبالغ معلومة للمقدار حالة الأداء بتمام واقعة انقضاء علاقة الطالب بالكلية قبل التخرج منها بسبب الاستقالة أو الفصل (عدا الفصل لأسباب صحية أو لاستنفاذ مرات الرسوب) - يلتزم الطالب وولى أمره برد النفقات وكذلك الفوائد المنصوص عليها في المادة (٢٢٦) من القانون المدني - أساس ذلك : أنه إذا كانت هذه المادة تحكم العقود المدنية بحسب الأصل فإنها تنطبق كذلك في العقود الإدارية باعتبارها من الأصول العامة في الالتزامات ولا تتعارض مع طبيعة هذه العقود - لا وجه للقول بأن هذه الفوائد تمثل ربحاً تصره مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعتبر المصدر الرئيسي للتشريع طبقاً للمستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ - هذا القول مردود بأن الامتناع عن تطبيق نص قانوني قائم بحجة أنه يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء يشكل في ذاته تعرضاً لدى دستورية النص أي كانت الصورة التي يتم بها التعرض - ما دام النص التشريعي قائماً ولم يعدل وجب على المحكمة أعمال حكمه ومقتضاه دون إهمال أو إغفال أي كان السبب الذي تمتص به أو تتخذه سبباً لقضائها وإلا غدا حكمها مجالاً للقانون مشروباً بالصورة يضاف إلى ذلك أن المحكمة الدستورية العليا قضت بجلسة ١٩٨٥/٥/٤ بدستورية المادة (٢٢٦) من القانون المدني ومن ثم فإنه لا مناص أمام القضاء من أعمال حكم تلك المادة متى توافرت شروط أعمالها في النزاع المطروح أمامه يشترط لأعمال تلك المادة أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به في الموعد المحدد - لا وجه كذلك للقول بأن الالتزام برد النفقات للمشار إليها واستحقاق الفوائد القانونية عليها هما تعريضاً عن واقعة واحدة - هذا القول مردود بأن الفوائد التأخيرية تستحق عن التأخير في الوفاء بالالتزام محله مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب - أساس التعريض في هذه الحالة هو التأخير في الوفاء بالمبلغ النقدي والضرر في هذه الحالة مفترض طبقاً لنص المادة (٢٢٨) من القانون المدني التي تقضى بأنه لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن ضرراً لحقه من هذا التأخير أما الالتزام برد النفقات في الحالة المعروضة فيجد أساسه في الإخلال بالالتزام الأصلي وهو استمرار الطالب في الدراسة بالكلية العسكرية حتى تمام التخرج والالتحاق بإحدى الوحدات كضابط بالقوات المسلحة (١) مؤيد ذلك :

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٨٥/٥/٤ في الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥/٥/٤ بدستورية .

استحقاق الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد على المبالغ التي يتم إنفاقها على الطلبة الذين تنقضى علاقتهم بالكليات العسكرية بالاستقالة أو بالفصل بغير سبب عدم اللياقة الطبية أو استنفاد مرات الرسوب متى حكم بالزامهم برد هذه للمبالغ (١) .

١ المبدأ الرابع والعشرون ،

التاريخ الذي يعتد به في اكتمال مدة التقادم المكسب للملكية للأراضي الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو تاريخ الاستيلاء الفعلي على هذه الأراضي - التاريخ الذي يعتد به في اكتمال مدة التقادم بالنسبة للأراضي الزراعية الخاضعة للاستيلاء طبقاً للقانونين رقمي ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ هو تاريخ العمل بهذين القانونين كل حسب نطاق سريانه .

مضمون المبدأ

١- اصلاح زراعي - التقادم المكسب للملكية - التاريخ الذي يعتد به في اكتمال مدة التقادم (٢) ،

١- التاريخ الذي يعتد به في اكتمال مدة التقادم المكسب للملكية بالنسبة للأراضي الزراعية الخاضعة لأحكام قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو تاريخ الاستيلاء الفعلي على هذه الأراضي .

٢- التاريخ الذي يعتد به في اكتمال مدة التقادم المكسب للملكية بالنسبة للأراضي الزراعية الخاضعة للاستيلاء طبقاً لأحكام قانون الاصلاح الزراعي التاليين للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وهما القانونان رقما ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ هو تاريخ العمل بهذين القانونين كل حسب نطاق سريانه - ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا في هذا الشأن بالنسبة للقوانين الثلاثة سالفة البيان يتفق وصحيح حكم القانون - أساس ذلك : صريح نصوص المادة (١٣) مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، المادة (٦) من كل من القانونين رقمي ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

(١) حكم نافذة توحيد للبادئ بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ في الطعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٢٧ ق .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا : دهاوي بيع العقارات ، ص ١٦ وما بعدها .

« المبدأ الخامس والعشرون »

القاعدة التي تضمنتها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ لا تعدو أن تكون مجرد توجيهات غير ملزمة - القيمة القانونية للتعليمات والمنشورات والأوامر المصلحية .

مضمون المبدأ

١- التعليمات والمنشورات والأوامر المصلحية - قيمتها القانونية (١) :

تصدر السلطة التنفيذية اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية - درج الأمر على الاعتراف لجهة الإدارة بسلطة إصدار تعليمات ومنشورات وأوامر مصلحية إلى العاملين لديها - تصدر هذه التعليمات من رئيس المصلحة إلى مسؤوليه متضمنة تفسير القوانين والتشريعات القائمة وكيفية تنفيذها - توجه التعليمات إلى العاملين الذين يلزمون باحترامها وإطاعة ما فيها طالما أنها متفقة وأحكام القانون - هذه التعليمات لا تضيف جديداً إلى التشريع القائم ولا قيمة لها إلا بحسب تطابقها مع التشريعات التي تصدر بناء عليها - الهدف من هذه التعليمات هو التيسير على جهات الإدارة وكفالة سير المرافق العامة بانتظام واضطراد (٢) .

٢- القيمة القانونية لقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٧٥ :

تضمن قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه قاعدة تقضي بمنع المعار مهلة ستة أشهر بعد انتهاء الاعارة - لا يعتبر خلال هذه المهلة منقطعاً عن العمل - الغرض من ذلك هو أن يتنبر للمعار أمرعودته وفرد أسرته وانتهاء متعلقاته بالخارج - هذه القاعدة ليست صادرة تنفيذاً لأي نص قانوني يقرها - تضمنت هذه القاعدة إضافة جديدة للأحكام المنظمة لاعارات وإجازات العاملين بأجهزة الدولة ومصالحها المختلفة - مؤدى ذلك : أن هذه القاعدة تخرج من نطاق اللوائح التنفيذية ولا تعتبر من قبيل اللوائح المستقلة (التنظيمية) التي تصدر دون

(١) الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٤ القضائية جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٤ .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا : الاجراءات الانلالية للعمل بالمحاكم ومجلس الدولة : ص ١٧ وما

الاستناد إلى تشريع قائم لأن الاختصاص باصدار هذه اللوائح منوط برئيس الجمهورية طبقاً للدستور - لا ينطبق على القاعدة المشار إليها وصف التعليمات أو المنشورات أو الأوامر المصلحية - مجلس الوزراء بوصفه السلطة المصدرة لتلك القاعدة غير مفكوك بوضع تنظيم ملزم لمثل تلك المسألة المتعلقة بأوضاع العاملين بالدولة ومن ثم فإنها لا تعدو أن تكون مجرد توجيهات أصدرها مجلس الوزراء بمقتضى الاختصاص الممنوح له بالدستور بتوجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها - جاءت صياغة هذه القاعدة على نحو ينفي عنها الصفة الإلزامية فقد استهلكت بعبارة « يكون للوزير منح المعار » ومن ثم فإن منح تلك المهلة أمر جوازي يخضع للسلطة التقديرية لكل جهة إدارية تجريها في إطار صالح العمل وحده - يؤكد ذلك : أنه كان في وسع مجلس الوزراء إصدار هذه القاعدة في صورة قانون معدل لأحكام تشريعات العاملين السارية آنذاك وهي القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام - يضاف إلى ما تقدم أن التشريعات المنظمة لأوضاع العاملين اللاحقة في صيغتها لقرار مجلس الوزراء سالف البيان لم تشر إلى هذه القاعدة ولم تنزعها ضمن أحكامها ولو أراد المشرع الأخذ بها وتقريرها كقاعدة عامة ملزمة لنص على ذلك صراحة وهو ما لم يقرره أي من القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بعكس الحال بالنسبة للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والأجازات الدراسية والمنح الذي قرر في المادة ٣٠ منه منح المبعوث مهلة لمدة شهر للعودة إلى أرض الوطن تبدأ من تاريخ انتهاء دراسته - والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الذي نص صراحة في المادة (١٧٥) على عدم جواز إنهاء خدمة عضو هيئة التدريس المعار لانقطاعه عن العمل فور انتهاء مدة إعارته إلا بعد انقضاء ستة أشهر على انقطاعه بحيث إذا عاد خلال هذه المدة سويت فترة الانقطاع على الوجه للمحدد قانوناً - أما إذا لم يعد اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل - لا وجه للقول بأن القاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ تستند قوتها الإلزامية من الحكمة من تقريرها وهي تمكين العامل المعار من تدبير أمر عودته هو وإقرار أسرته لا سيما إذا كان له أبناء يتلقون العلم بمعارض الدولة المعار إليها وتهيئة الاستقرار للعائلة المصرية بالخارج - هذا القول مردود بأن العامل يمكنه تدبير تلك الأمور مقدماً قبل انتهاء مدة الإعارة بوقت كافٍ لا سيما إذا كانت مدة الإعارة قد بلغت الحد الأقصى المسموح به وكان يعلم سلفاً بعدم اتجاهه جهة عمله إلى التصريح له بمدة أخرى - إذا لم يتيسر له تدبير أموره ففي هذه الحالة يظهر مجال السلطة التقديرية لجهة الإدارة في تقدير العذر المبرر لانقطاعه عن العمل فتسوى مدة

انقطاعه عن العمل على النحو المحدد قانوناً سواء اعتبارها من رصيد أجازاته الاعتيادية متى سمح الرصيد بذلك أو يحواله من الأجر المستحق عنها - بهذه الصورة يكون المشرع قد نظم كيفية تسوية مدة الانقطاع عن العمل التالية للاعارة متى حال دون عودة العامل عذر مقبول - لم يجعل المشرع من مجرد انتهاء الاعارة وعدم عودة العامل سبباً لانتهاء خدمته وإنما رخص لجهة الإدارة في تقدير العذر المبرر لعدم عودته هو أمر تقدره جهة الإدارة لكل عامل على حدة - ممارسة جهة الإدارة لسلطاتها التقديرية في هذا الشأن بلا معقب عليها طالما خلت من عيب اساءة استعمال السلطة - مؤدى ذلك : أن القاعدة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ لا تعدو أن تكون مجرد توجيهات غير ملزمة (١) .

المبدأ السادس والعشرون ،

طلب المساعدة للاعفاء من الرسوم القضائية يحل محل التظلم ويغنى عنه في قبول دعوى إلغاء القرارات الإدارية التي يشترط القانون التظلم منها قبل طلب الغائها .

مضمون المبدأ

دعوى الإلغاء - شروط قبولها - التظلم الوجوبى - ما يقوم مقامه - طلب المساعدة للاعفاء من الرسوم القضائية - اثره في قطع المنهاد (٢) .

المواد ١٠ ، ١٢ ، ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛

جعل المشرع التظلم الوجوبى شرطاً لقبول طلبات إلغاء القرارات الفاصلة بالموظفين العموميين التي حدها على سبيل الحصر - يستوى أن يكون التظلم إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار إن كانت هي التي تملك سمبه أو الرجوع فيه لم إلى الهيئات الرئاسية إن كان المرجع إليها في هذا السبب - الحكمة من التظلم هي الرغبة في تقليل المنازعات وأنها تبدأ في مرحلتها الأولى بطريق أيسر للناس وذلك بالعدل عن القرار المتظلم منه إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في

(١) انظر تليلاً كتاباً : موسوعة المحضرين في الاملان والتنفيد : جزء وما بعدها .

(٢) قطع رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٦ القضائية جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٩٤ .

تظلمه - يقوم مقام هذا التظلم ويغنى عنه الطلب الذى يتقدم به صاحب الشأن إلى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المختصة لاعفائه من رسوم دعوى قضائية بالغاء قرار انارى معين - أساس ذلك : أن هذا الطلب يحقق الغاية التى قصدها المشرع من التظلم الوجوبى - طلب الاعفاء يعلن إلى الجهة الادارية المختصة لبحثه وبذلك يفتح امامها الباب لسحب القرار إن رأت أن طالب الاعفاء على حق وهى ذات المحكمة التى انبنى عليها استلزام التظلم الوجوبى - طلب للمساعدة للاعفاء من الرسوم القضائية لا يخرج عن كونه نوعاً من التظلم اشد اثرً من شكوى تحمل اعتراض صاحب الشأن على القرار الانارى لأنه يعتبر مظهرًا قضائيًا للطعن على القرار فى الموعد القانونى إذ لولا عجز الطالب عن الوفاء بالرسوم لاتخذ هذا الطلب سبيله إلى المحكمة - إذا كان نظر هذا الطلب قد يطول ويستغرق زمناً فإنه لا حيلة للمدعى فى ذلك بعد أن أعلن عزمه وكشف عن مراده وأصبح الأمر فى يد الهيئة المختصة بنظر الطلب - أثر ذلك : إن هذا الطلب يقطع الميعاد إلى أن يبت فيه بالرفض أو القبول (١) .

« المبدأ السابع والعشرون »

مفاد الاستثناء المقرر بالمادة (٦٨) من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضابط الاحتياط بالقوات المسلحة أنه عند الترقية بالاختيار يفضل ضابط الاحتياط إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط فى مرتبة الكفاية وفى تاريخ شغل الدرجة المرقى منها .

مضمون المبدأ

عاملون مدنيون بالدولة - ترقية بالاختيار - المناظرة بين المرشحين - أهلية ضابط الاحتياط (٢) :

المادة (٦٨) من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضابط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمى ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، ١٩ لسنة ١٩٦٥ .

(١) انظر تفصيلاً شرح لوائح الرسوم القضائية ورسوم الوثائق والشهر العقارى ، ص ٨ وما بعدها .

(٢) لظمن رقم ١١٢٢ لسنة ٣٧ القضائية جلسة ٣ من دواير سنة ١٩٩٤ .

قرر المشرع استثناء من احكام قوانين التوظيف يتمثل فى افضلية ضابط الاحتياط عند التمييز او الترقية بالاختيار فى الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضابط الاحتياط - عند وضع هذا النص موضع التطبيق فإنه فى حالة تساوى ضباط الاحتياط مع غيرهم من المرشحين من غير ضابط الاحتياط فى مرتبة الكفاية تكون الأفضلية لضابط الاحتياط إذا تساوى معهم فى تاريخ شغل الدرجة المرقى منها - القول بغير ذلك يفقد النص المشار إليه مصداقيته ويفرغه من مضمونه الذى يتمثل فى تقرير الأفضلية لهؤلاء الضباط على غيرهم من زملائهم من غير ضابط الاحتياط - مؤدى ذلك : أنه فى حالة التساوى فى مرتبة الكفاية وفى تاريخ شغل الدرجة للمرقى منها يتمتع أعمال الاستثناء المشار إليه وهو افضلية ضابط الاحتياط على غيره من المرشحين من غير ضابط الاحتياط (١) .

« المبدأ الثامن والعشرون »

يجوز للسلطة المختصة عدم اعتماد توصية لجنة ارساء المزاد إذا ما تبين لها أن السعر الذى انتهى إليه المزاد يقل كثيراً عن القيمة السوقية وقت رسو المزاد على أن تصدر قرارها بالالغاء فى وقت مناسب .

مضمون المبدأ

١- مناقصات ومزايدات - سلطة جهة الادارة فى إلغاء المزايدة - حدودها - تقدير السعر - دور لجنة التتمين فى المزايدة (٢) :
المواد ٧ ، ١١ ، ١٢ من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ (الملقى) - المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور - الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ .

لسلطة الاعتماد بناء على رأى لجنة البت إلغاء المناقصة أو المزايدة بعد البت فيها إذا كانت قيمة العطاء الأقل فى المناقصة تزيد على القيمة السوقية - وفى المزايدة تقل عن تلك القيمة - إذا ثبت لجهة الادارة أن الثمن الذى رست به المزايدة يقل كثيراً عن القيمة السوقية حتى لو جاوز الثمن الذى حددته لجنة التتمين لأن

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : « اصول أعمال المناقصات » ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) الطعنان رقم ١٣٦٦ ، ١٢٨٦ لسنة ٢٣ القضائية جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥ .

قرار إلغاء المزايعة بهدف الحصول على ثمن أكبر يكون متفقاً وأحكام القانون - أسس ذلك : أنه ولئن كانت لجنة البت في المزايدة تنوب عن جهة الإدارة في إجراءات البيع وكانت ملتزمة بالأقل السعر عن السعر الذي حددته لجنة التثمين إلا أن السعر الأخير قد يكون مناسباً وقد لا يكون كذلك - إذا كان البيع بالمزايدة يهدف إلى الحصول على أعلى سعر مناسب لأسعار السوق إلا أن أسعار السوق يترك تقديرها لسلطة التعاقد لخذاً بطرف البهوع الماثلة وهي ظروف لا تتوافر للجنة التثمين التي يكون تقديرها في وقت سابق على البيع - إذا قررت جهة الإدارة إلغاء المزايعة فإنه يتعين إصدار قرار الإلغاء في وقت مناسب طبقاً لظروف كل حالة وإلا كانت ملتزمة بتعويض ما يكون قد لحق صاحب الشأن من أضرار نتيجة التراخي في إصدار قرار الإلغاء . طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية .

(ب) مراحل التعاقد في المزايعة - دور لجنة البت - سلطة جهة الإدارة - متى تكون السلطة تقديرية ومتى تكون مقيدة (مزايدة) :

يقصر دور لجنة البت على تعيين أفضل المتنافسين أو المتزايدين طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون ٧ - يعتبر ذلك إجراءً تمهيدياً في عملية التعاقد التي تتميز بأنها عملية مركبة - يأتي بعد ذلك دور السلطة المختصة بإبرام العقد - إذا رأت إبرامه فإنها تكون ملزمة بمن اختارته لجنة البت - اختصاص جهة الإدارة في هذا الشأن هو اختصاص مقيد يقابل من ناحية أخرى سلطة تقديرية تتمثل في عدم التعاقد لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة كأن يكون سعر المزايدة أقل بكثير من القيمة السوقية - لا يتال من ذلك أن سعر المزايدة أكبر من غيره - العرض المقدم من المزايدة هو إيجاب لا يتمدد به العقد إلا إذا قبلت جهة الإدارة ولخضرت المزايدة برسو المزايدة عليه ^(١) .

(١) انظر بشأن إجراء المزايعة في بيع العقارات كتابنا : **معلولى بيع العقارات** : ص ٣١ وما بعدها .

القسم الثالث
النصوص الكاملة لأهم الأحكام الكبرى
الصادرة عن المحكمة الادارية
العليا المصرية

(١)

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد عيسى عبد الله
 وعضوية السادة الأساتذة محمود عبد العزيز الفريحي ، يوسف شبيب يوسف ، عبد الفتاح
 السيد عيسى ، عادل عبد العزيز علي عيسى ، محمد فؤاد عبد الرزاق الشعراوي ، فؤاد
 عبد العزيز عبد الله دهب ، محمد الهادي الخليلي ، دكتور جردت اللط ، محمد أمين كهلوي ،
 محمد محمود محمد البيار .
 المستشارين .

الطنن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٧ القضائية :

اصلاح زراعي - المقصود بالأراضي الزراعية - تحديد ما يعتبر أرضا زراعية في مجال
 تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ . (اجنبى) .

المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ينظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية
 وما في حكمها - مفاد عبارة - ألا تكون الأرض خاضعة للفرية الأجنبي - الواردة بالفقرة الاولى
 من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم إخضاع فلا للفرية طبقا لأحكام القانون - نتيجة
 ذلك : يسرى على الأراضي الخاضعة للفرية ولو لم تكن فلا مستقلة في الزراعة الخضر القرو
 في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ - تطبيق .

اجراءات الطنن

أقامت الطاعتان كريستيان وماوى لويى مرسيل أديان هنون الطنن
 رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٧ ق ضد رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بطلب
 الفاء قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادر بجلسته ١٩٨١/٤/٥
 فى الاعتراضين رقمي ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ و ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ وانتهيا الى
 طلب الحكم بقبول الطنن شكلا ، وفي الموضوع بالحكم لهما بطلبتهما
 الموضحة بصحيفتي الاعتراضين وهي الفناء قرارى الاستيلاء على مساحة
 ٥ س ، ٥ ط ، ٥ ف محصل النزاع مع الزام الهيئة المطنون ضدها
 بالمصروفات .

وقد نظرت المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثالثة) الطنن بعد
 اذ أحيل اليها من دائرة فحص الطنن (الدائرة الثالثة) وتدور بجلستها
 على النحو الثابت بمحاضرها وتبينت أن ثمة قضاء سابقا صدر عنها .
 حوت عنه فى اتجاه لاحق ثار ذلك حول تطبيق ما نص عليه القانون رقم
 ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها
 من أنه ولا تعتبر أرضا زراعية فى تطبيق أحكام هذا القانون

الأراضي الداخلة في نطاق المدن والبلدات التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأطينان (فذهبت الأحكام السابقة إلى أن مفاد هذا النص أن المشرع أخرج من نطاق حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها تلك الأراضي غير المستغلة في الزراعة فعلا قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ إذا تحقق لها شرطان أولهما أن تكون داخلة في نطاق المدن والبلدات التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة لبناء وثانيهما أن لا تكون خاضعة لضريبة الأطينان وإن المعول عليه في خضوع الأرض لضريبة الأطينان إنما هو دخولها بسبب طبيعتها من ناحية وكيفية استغلالها من ناحية أخرى في عداد الأراضي التي تخضع لتلك الضريبة وفقا للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان والذي يستفاد من سياق أحكامه أن ضريبة الأطينان إنما تفرض على الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة وبالتالي فهي تقوم أساسا على الاستغلال الزراعي ما دام ذلك ممكنا من حيث صلاحية هذه الأرض للزراعة وتوافر العوامل اللازمة لهذا الغرض . وعلى هذا يقتضي فإن دخول الأرض في نطاق إحدى المدن التي تخضع قوانينها لموائد الأملاك ، واستغلالها في غرض آخر غير الزراعة ينأى بها عن الخضوع لضريبة الأطينان وفقا للقانون ، ولا ينشأ من ذلك أن تظل هذه الضريبة مربوطة عليها ولو لم تتخذ الإجراءات لرفعها ، إذ المناط في خضوع الأرض لضريبة الأطينان إنما هو بكونها - سواء بطبيعتها أو بحسب استغلالها مستكملة على هذا الوجه أو ذاك شروطا لخضوع لهذه الضريبة وفقا لما رسمه القانون ، وليس بحكم كون تلك الضريبة مربوطة عليها على خلاف القانون ، ذلك لأن الواقع الذي يجري على خلاف القانون لا يمتد به في مجال التشريعية .

(من ذلك الحكم الصادر في الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠ قضائية بجلسته ١٩٧٩/١/٢٣ ، والحكم الصادر بجلسته ١٩٧٩/٥/٢٩ في الطعن رقم ٢٤٦ و رقم ٢٦٠ لسنة ٢٣ ق والحكم الصادر في الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٢٣ ق بجلسته ١٩٨٠/٥/١٣) .

ثم عدلت المحكمة عن هذا الاتجاه في أحكام لاحقة ذهبت فيها إلى أن الذي يستخلص من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان أنه إذا ما ربطت ضريبة الأطينان على الأرض ، فلا يكفي للقول بأنها غير خاضعة لهذه الضريبة في حكم القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ النظر إلى حالة هذه الأرض واقعا ، ذلك لأن عدم ربط الضريبة على أرض معينة ، فإنه يتعين - إذا أريد اثبات أنها غير خاضعة لضريبة الأطينان - أن تطبق بشأنها الإجراءات التي نصت عليها المادة ١١ وما بعدها من القانون رقم

١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، وذلك بالرجوع الى اللجان والمحكمة المختصة لرفع هذه الضريبة اذا ما توافرت شروط هذا الرفع على نحو ما هو منصوص عليه قانونا . وعلى ذلك يكون القطع في عدم الخضوع للضريبة دون استكمال هذه الاجراءات التي رتبها القانون اعدارا لنظام قانوني وقضائي رسبه القانون وتوافرت في الأرض شرائط تطبيقه .

(الحكم التمهيدى الصادر في الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٢٤ قضائية جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩ ، وكذلك الحكم الصادر في هذا الطعن المائل بواقعه جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤) :

وازاء هذا التعارض بين القضاء السابق ، والاتجاه اللحق ، لقد قررت الدائرة الثالثة احوالة الطعن الى هذه الهيئة اعمالا لحكم المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، بجلسته ١٩٨٥/١/١٥ بشأن مجلس الدولة معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

وقد تمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً برأيها القانوني في الطعن استعرضت فيه كلا الاتجاهين وأسانيد كل منهما .

وقد تم نظر الطعن بجلست هذه الهيئة على النحو التالي بحضورها ، وبجلسته ١٩٨٥/١١/١٣ قررت الهيئة حجز الطعن للحكم بجلسته ١٩٨٥/١٢/١ مع التصريح لمن يشاء بتقديم مذكرات خلال أسبوعين وقد تقدم طرفاً الخصومة كل بمذكرة لم تضاف جديدا الى ما سبق أن ايداه من دفاع وفي الجلسة تقرر مد أجل الحكم لجلسة اليوم وفيها صدر الحكم وادعت مسودته المشتعلة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

ومن حيث أن مثار الخلاف المرفوض هو تفسير لما اشترطه القانون لايخراج الأرض من مجال حظر تملكها للأجنبي من وجوب ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الألبان وذلك بالتطبيق لنص المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه تبين أنه قد نص في المادة (١) على أنه (يحظر على الأجانب سواء أكانوا اشخاصا طبيعيين أو اعتباريين تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والنبور والصحراوية في الجمهورية العربية

المتحدة ، ويشمل هذا الحظر الملكية العامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع .

ولا يعتبر أرضاً زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون الأراضي الداخلة في نطاق المدن والبلد التي يسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأطنان .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد حظر على للأجانب - وهم من لا يتمتعون بالجنسية المصرية تملك الأراضي الزراعية أو ما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية ، واستثنى من اعتبار الأرض زراعية في تطبيق أحكامه الأراضي الداخلة في نطاق المدن والبلد التي يسرى عليها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء ، متى كانت غير خاضعة لضريبة الأطنان .

وعلى هذا الوجه ، وإذا كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حدد ما لا يعتبر أرضاً زراعية في مجال تطبيق أحكامه ، ويتمتع اتباع هذا التحديد دون ما سواه من أحكام وردت بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له أو التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . وعلى ذلك فيتمتع لاختيار الأرض غير زراعية ومن ثم إخراجها من نطاق حظر تملكها إن يتوافر لها في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ شروطان : -

أولهما : أن تقع في نطاق المدن والبلد التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

وثانيهما : أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الأطنان .

ومن حيث أن الخلاف القائم حول ما تضمنه الشرط الثاني من وجوب أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الأطنان ، يتمثل فيما جرى عليه القضاء السابق من اتجاه أساسه النظر إلى ما تستغل فيه الأرض ، فذهب إلى إخراجها من مجال الحظر إذا لم تكن مستغلة في الزراعة حتى ولو كانت مربوطة بضريبة الأطنان وتحصل الاتجاه اللاحق - فيما ذهب إليه - في الاكتفاء بالنظر إلى ما إذا كانت الأرض خاضعة لضريبة الأطنان من عدمه .

ومن حيث أن هذا الاتجاه الأخير يستند إلى صريح النص الوارد بالقانون ، من اشتراط أن تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطنان والقاعدة أنه لا محل للاجتهاد مع صراحة النص . وعلى هذا الأساس فإنه إذا ما كانت الأرض مربوطة بضريبة الأطنان ، ولا مسند للقول بإخراجها من دائرة حظر تملكها بقوله أنها كانت غير مستغلة بالزراعة ، إذ لو شاء المشرع تقييد مثل

هذا الحكم لاستعمل عبارة (إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأطنان)
ولاستبدالها بعبارة (إذا كانت غير مستقلة بالزراعة) .

وغنى عن البيان أن ربط الضريبة على أرض معينة إنما يعنى خضوعها
لهذه الضريبة بل أن إعفاء الأرض من الضريبة يعنى كذلك أنها بحسب الأصل
خاضعة لها . ولكن - لسبب مما نص عليه القانون ، تقرر إعفاؤها .
فلا يصور الإعفاء من الضريبة إلا بعد خضوع لها ، فالإعفاء من الضريبة فى
مثل هذه الحالة يكون مقصوداً على مجرد تحصيلها .

ومن حيث أن الخضوع لضريبة الأطنان يربطها على أرض معينة يفيد
واقعا ثابتاً يقوم قرينة قاطعة لا تقبل إثبات عكسها على أن هذه الأرض
كانت متوافقة على الشروط المنصوص عليها فى القانون الصادر بفرسها
وهو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه
تبين أنه بعد اذ نص فى المادة (١) منه على فرض الضريبة على جميع الأراضي
المزروعة فعلا أو القابلة للزراعة ، وبين فى المواد التالية أساس تقرير حكم
الضريبة وكيفية ربطها وحالات عيى الخضوع لها ، حدد فى المادة (١٠)
منه حالات رفع الضريبة ومن بين هذه الحالات ما نصت عليه المادة فى
فقرتيها ٦ و ٧ (وهما تتعلقان بإقامة مبان على الأرض) ونص فى المادة
(١١) على ألا توقع الضريبة فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة (١٠)
إلا بناء على طلب من صاحب الشأن ، ومن تاريخ هذا الطلب . وناط فى
المادة (١٢) باللجان المنصوص عليها فى المادتين الثالثة والسابعة من
المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لتحقيق طلبات الرفع والعمل فيها
ابتداءً واستثنائياً ، ونظم فى المرسوم الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٠
الاجراءات الخاصة بالنظر فى طلبات رفع الضريبة .

ونص القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ على أنه (لا يجوز للمحاكم
النظر فى أى طعن يتعلق بضريبة الأطنان) غير أن هذا الحظر قد أُلغى
بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التعارض فى بعض
القوانين وهو الأمر الذى من شأنه فتح ميعاد لأصحاب الشأن للظن أمام
محكمة القضاء الإدارى فى القرارات الصادرة برفض طلباتهم رفع الضريبة
أياً كان تاريخ تقديم هذه الطلبات وكذلك إتاحة الفرصة لهم للظن فى
القرارات السلبيه بالامتناع عن الفصل فى طلباتهم إذا لم يكن قد أصدر
فيها قرار بات .

ومن حيث أن الذى يبين من استقره الأحكام السابقة ، أن ثمة تخطيطاً

حكما كما أصدره المشرع بضريبة الأطنان راعى فيه المرونة تحسبا لما قد يستجد على الأرض من طارئ قد يدخلها في مجال الخضوع للضريبة أو بخروجها من هذا المجال . ومن أمثلة الحالة الأولى أن تكون الأرض غير خاضعة لدخولها في إهلاك الدولة العامة أو الخاصة ثم يحدث بعد ذلك أن تقول ملكيتها لأفراد ، ومن أمثلة الحالة الثانية أن تكون الأرض خاضعة للضريبة ثم يتحقق لها سبب من أسباب الرفع كأن تقام عليها مبانى على نحو ما نسبت فيه المادة (١٠) في فقرتيها ٦ و ٧ ، ففي هذه الحالة ترفع الضريبة عن الأرض بعد خضوعها ، غير أن المشرع قد اشترط لرفع الضريبة طلب ذوى الشأن ، ونظم قواعد وإجراءات الفصل في هذا الطلب والظن فيما يصدر في شأنه من قرارات ، ومن ثم وإزاء ما لهذا التنظيم من وجوب والزام فإنه يتعين أعمال أحكامه عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وذلك في خصوص تحرى شرط أن تكون الأرض غير خاضعة للضريبة الأطنان حتى تخرج من نطاق حظر تملكها للأجنبي ، وعلى ذلك فلا يستساغ القول بتوافر هذا الشرط بمجرد أن الأرض قد أصبحت غير مستغلة في الزراعة ولو كانت مربوطة عليها للضريبة ، إذ يلزم علالة على ذلك ضرورة طلب رفعها طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها قانونا . فعدم الاستغلال في الزراعة وإن كان يصلح سببا لطلب اتخاذ القرار برفع الضريبة ، إلا أنه لا يقيده بظاهره وتلقائيا صدور مثل هذا القرار الذى ناط المشرع الاختصاص به للجان المشكلة لذلك ابتدائيا واستثنائيا ، والقول بغير ذلك يؤدى الى اهدار للأحكام التى تضمنها القانون المنظم لفرض الضريبة .

ومع حيث أنه لكل ما تقدم ، وإزاء صراحة ما نص عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من وجوب ألا تكون الأرض خاضعة للضريبة الأطنان حتى لا يسرى عليها حظر تملكها للأجنبي ، واعتسالا للأحكام المنبثقة لفرض الضريبة ، فإنه لا سند للقول بتوافر هذا الشرط إلا إذا كانت الأرض غير خاضعة بالفعل للضريبة أصلا ، أو كانت خاضعة لها وإن رفعت عنها باثر وجبى يرتد الى تاريخ تطبيق القانون .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بأن مفاد عبارة (ألا تكون الأرض خاضعة للضريبة الأطنان الواردة في المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع فعلا للضريبة طبقا لأحكام القانون ، فيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة ، حتى ولو لم تكن مستغلة فعلا في الزراعة ، الحظر المقرر في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وقررت إعادة الطعن الى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(٢)

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد يسرى عبده رئيس مجلسي الدولة
وعضوية السادة الأساتذة محمود عبد العزيز التبريني ، يوسف شلبي يوسف ، عبد الفتاح
السيد بسيوني ، عادل عبد العزيز بسيوني ، محمد غزاد الشمراني ، غزاد عبد العزيز
عبد الله ، الدكتور محمد جودت الملق ، محمد أمين المهدي ، محمد محمود البيار ، حسن
حسنين عل .
المستشارين .

الطعن رقم ٣٣٦٤ لسنة ٢٧ القضائية :

على ادعى - التعهد بكتابة مرفق عام لمدة محددة - طبيعة الالتزام يرد النقضات .

الأصل في تسليح الطرد الادارية او المدنية هو التعرف على ائنة الشركة للمتعهدين
حسبما تلتصق بمسارات العقد - الا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها
ولسحها بما يتلى بها من هذه النية - الا كانت العبارة غير واضحة فليطرح ضمن الهيئة
الشركة للمتعهدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي لالفاظ - يمكن الاستدعاء في ذلك بما يبرر
موضوعية من شأنها الكشف عن هذه النية مرددا الى طبيعة التعامل وما ينبغي أن يتوافر من
أمان ولثة بين المتعهدين - الا كانت نية المتعهدين هي الالتزام بكتابة مرفق عام لمدة محددة
سلما مع التزام التعهد في حكمة اخلاص بهذا الالتزام يرد ما ألتفه المرفق من تدرية عليها
وعليا لأن ملاد ذلك قيام التزام اصل على التعهد بكتابة اداء الخدمة التلق عليها والتزام بديل
معه دفع ما اتفق على تدرية - يحل الالتزام البديل فور الإخلال بالالتزام الأصل ولا تبرأ
خدمة المتعاهد إلا بآداء كامل الالتزام البديل - لا وجه للقول بانقاس الالتزام البديل مقابل
ما يكون له اضاء المتعاهد من مدة بكتابة المرفق - أساس ذلك : أن الالتزام الأصل بكتابة
أداء الخدمة لمدة كلية محددة سلما وليس لمدة تسجل كل منها عن الأخرى تتكون من مجموعها
للمدة التلق عليها - مؤدى ذلك : أنه متى تحقق الإخلال بالالتزام الأصل تسبب بوجع الى فعل
المتعاهد فلا تبرأ له إلا بآداء كامل الالتزام البديل وهو كامل النقضات التي التقت على
تدرية عليها وعليا - تحقيق .

اجراءات الطعن

بجلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ قررت البائرة الثالثة بالمحكمة
الادارية العليا احالة الطعن المقيد بسجلاتها تحت رقم ٣٣٦٤ لسنة ٢٧
القضائية الى الهيئة المشكلة وفقا لأحكام المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس
الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وقدمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى مسببا انتهم
فيه الى أنها ترى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع الزام الطامن بصفته
المصروفات .

وقد تداول نظر الطعن بالجلسات أمام هيئة المحكمة على النحو المبين .
 تفصيلا بالمحاضر وبجلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ قررت اصدار الحكم
 بجلد ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ .
 وبجلسة اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على اسبابه
 عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع الايضاحات وبعد المداولة قانونا .
 من حيث أن عناصر المنازعة الماثلة تتحصل ، حسينا يبين من الأوراق،
 في أن السيد/ رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للارصاد الجوية بصفته
 كان قد أقام الدعوى التي قبلت بسجلات محكمة القضاء الادارى تحت رقم
 ٨٥٧ لسنة ٢٤ القضائية مختصا السيد/ محمد أسامة عبد الحفيظ تركي،
 طالبا الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى بصفته مبلغ ثمانمائة جنيه
 والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام
 السداد علا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني مع الزامه بالمصروفات .
 وقال المدعى بصفته شرحا لدعواه أن المدعى عليه كان يشغل وظيفة
 اختصاصي جوى بالهيئة من الدرجة السادسة بمجموعة الوظائف الفنية
 اعتبارا من ١٩٧٠/٣/٢٣ . ووقع اقرارا عند تعيينه يتضمن التزامه بالعمل
 بالهيئة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ، وفي حالة اخلاله بذلك يلتزم برد
 ما أنفقته الهيئة على تدريبه عمليا ونظريا . الا أن المدعى عليه انقطع عن
 العمل اعتبارا من ١٩٧٤/١/١٠ وتقدم باستقالة وقضت ، وصدر قرار
 رئيس مجلس الادارة رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٦ باعتباره مستقila اعتبارا من
 ١٩٧٤/١٠/١ ، الأمر الذي يخول الهيئة الحق في المطالبة بما أنفق على
 تدريب المدعى عليه وقدره ثمانمائة جنيه طبقا للتعهد ، وكذلك الفوائد
 القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد .
 وانتهى المدعى الى الطلبات المشار إليها .

وبجلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨١ أصدرت محكمة القضاء الادارى
 (دائرة العقود الادارية والتعويضات) الحكم في الدعوى ويقضى بالزام
 المدعى عليه بأن يدفع للمدعى بصفته مبلغا قدره اثنان وثلاثون جنيها
 والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة
 في ١٩٨٠/٢/١٤ حتى تمام السداد والزمته بالمصروفات المناسبة .

وقد أقامت محكمة القضاء الادارى قضامها على أن الثابت من حافظة
 المستندات المقدمة من المدعى ، أن المدعى عليه قد وقع اقرارا

بتاريخ ٢٣/٣/١٩٧٠ بمناسبة ترشيحه لشغل وظيفة اخصائي رابع من الدرجة السابعة بمصلحة الارصاد الجوية ، التزم فيه بالعمل بالمصلحة لمدة خمس سنوات اعتبارا من ٢٣/٣/١٩٧٠ ، وأنه في حالة اخلائه بهذا الالتزام يلتزم يرد ما أنفقته المصلحة على تدريبه عمليا ونظريا وقدمه ثمانية جنيه ، سواء كان مرد الاخلال هو الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أو الفصل التأديبي أو الانحياز بخدمة جهة أخرى أجنبية أو محلية . ومقتضى هذا التعهد ، على ما قالت به محكمة القضاء الإداري ، هو أن هناك التزاما أصليا على عاتق المدعى عليه هو التزام بعمل محله خدمة مصلحة الارصاد الجوية لمدة خمس سنوات اعتبارا من ٢٣/٣/١٩٧٠ ، وأنه في حالة اخلائه بهذا الالتزام وبمراعاة أن التنفيذ العيني نهرا غير ممكن ، يترتب في ذمته كائن لعدم الوفاء التزام آخر محله رد ما أنفقته المصلحة على تدريبه أي أداء مبلغ من النقود ، وأنه إذا كان الثابت أن المدعى عليه قد انقطع عن العمل اعتبارا من ١٠/١/١٩٧٥ قبل مضي كامل المدة التي التزم بالخدمة فيها وصدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٦ باعتباره مستقبلا اعتبارا من التاريخ المشار إليه ، ومن ثم يترتب في ذمة المدعى عليه التزام بدفع ما يقابل المدة الباقية من مدة الخمس سنوات تأسيسا على أنه قد أخل بالتزامه أخلايا جزئيا مما يبيح للقاضي أن يخفض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق بالمدعى بصفته ، وانتهت المحكمة إلى القضاء بما سبقت الإشارة إليه .

وبتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٨١ أودعت إدارة قضايا الحكومة ، نيابة عن الهيئة العامة للارصاد الجوية ، قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا بقرار طعن في حكم محكمة القضاء الإداري المشار إليه ، قيد بالسجلات تحت رقم ٨٥٧ لسنة ٣٢ القضائية : ويقوم الطعن على أساس أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، إذ قضى بتخفيض قيمة الالتزام بما يوازي المدة التي قضاهَا العامل بالخدمة ، ذلك أن الالتزام المفروض عليه هو التزام بعمل ، وبهذه المثابة فهو يكون غير قابل للتقسيم طبقا لحكم المادة (٣١٠) من القانون المدني لوروده على محل لا يقبل بت طبيعته أن يتقسم وذلك إذا تبين من الغرض الذي رمى إليه المتعاقدان أن الالتزام لا يجوز تنفيذه منقسما أو إذا انصرفت نية المتعاقدين إلى ذلك . فإذا كان الطرفان قد اتفقا على رد المصروفات التي أنفقت على المدعى عليه في حالة اخلائه بخدمة الهيئة الطاعنة ، ويتحقق ذلك سواء كان الاخلال كلياً أو جزئياً ، فلا يجوز أن يجبر الدائن على قبول الوفاء الجزئي لما في ذلك من مخالفة لما اتفق عليه

الطرفان وتفيد عبارة العقد • ويتهى التقرير بالظن الى طلب الحكم بقوله شكلا وفي الموضوع بالنسبة للحكم المطعون فيه والحكم بالزام المطعون ضمه بان يقع للطاسعن بهتة مبلغ ثمانمائة جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٤/٢/١٩٨١ حتى تمام البداد مع الزامه المبروفات عن الدرجتين •

ومن حيث ان التمهيد بخدمة مرفق عام لمدة محددة مع التزام التمهيد برد ما أنفقه المرفق على تدريب التمهيد علميا وعمليا فى حالة اخلاؤه بالتزانه هو عقد ادارى تتوافر فيه خصائص ومميزات هذا العقد •

ومن حيث أن الأصل فى تفسير العقود ، إدارية كانت أو مدنية ، هو التحرف على النية المشتركة للمتعاقدين ، حسبما تفصح عنها عبارات العقد • فإذا كانت عبارة العقد واضحة ، تكشف بملاتها عن النية المشتركة للمتعاقدين ، فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها بما ينأى بها عن هذه النية • وإذا كانت العبارة غير واضحة فيلزم تلغى النية المشتركة للمتعاقدين ، دون الوقوف ، على القضى الأمر ، عند المعنى الحرفى للألفاظ ، مع الاستهداء فى ذلك بمعايير موضوعية من شأنها الكشف عن هذه النية ، مردها الى طبيعة التعامل وما ينبغى أن يتوافر من لانة وثقة بين المتعاقدين •

ومن حيث أنه متى كانت نية المتعاقدين ، على ما يكشف عنها جريح عبارة العقد ومفهومها الصحيح ، هى الالتزام بخدمة مرفق عام لمدة محددة سلفا مع التزام التمهيد فى حالة اخلاؤه بهذا الالتزام برد ما أنفقه المرفق على تدريبه علميا وعمليا ، فإن مفاد ذلك قيام التزام أصلى يقع على عاتق المتعاقد مع المرفق محله أداء الخدمة لمدة المتفق عليها ، والالتزام بديل محله دفع ما أنفق عليه لتدريبه علميا وعمليا ويحل هذا الالتزام البديل فور الاخلاؤ بالالتزام الأصيل •

ومن حيث أن اخلاؤ المتعاقد بالالتزام الأصيل يتحقق بعدم أداء الخدمة كامل المدة المتفق عليها شأنه ألا تبرأ ذمة المتعاقد من التزامه الا بإداء كامل الالتزام البديل • فإذا لم يؤده المتعاقد اختيارا جاز قانونا اجباره على ذلك • ولا يسوغ القول بانقاص الالتزام البديل ، مقابل ما عساه يكون قد أمضاه المتعاقد من مدة بالخدمة بالمرفق ، ذلك أن الالتزام الأصيل محله أداء الخدمة لمدة كلية محددة سلفا ، وليس لمدة تستقل كل منها عن الأخرى تتكون من مجموعها المدة المتفق عليها ويكون محل الالتزام أداء الخدمة لكامل المدة المحددة ، الأمر الذى يتفق والنية الحقيقية المشتركة للمتعاقدين بإبراعة طبيعة التعاقد واتصاله بنشاط المرفق وتسييره بغية

خضعة أغراضه وسد احتياجاته من ذوى التخصصات العلمية وأصحاب المران العمل طوال مدد تعدد سلفا في مقابل قيام المرفق بالتدريب النظرى والعمل . وعلى ذلك ، لمضى تحقق الإخلال بهذا الالتزام الأصل لسبب يرجع الى فعل المتعاقد فلا تبرأ ذمته الا بأداء كامل الالتزام البديل ، وهو على ما سبق ، كامل النفقات التى قد تكون أنفقت على تدريبه علميا وعمليا .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بالتزام المتعاقد مع الجهة الإدارية بأداء كافة النفقات التى أنفقت على تدريبه علميا وعمليا في حالة إخلاله بالالتزام بالخدمة كامل الجدة المحددة بالمقد المبرم بينهما متى انصرفت نية المتعاقدين الى ترتيب التزام أصل بالخدمة لمدة محددة والتزام بديل بأداء كامل النفقات التى تصرف على تدريب المتعاقد علميا وعمليا ، وقررت إعادة العطن الى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(٣)

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد يسري عبده رئيس مجلس الدولة
موضوعية السادة الأساقفة محمود عبد العزيز القريشي ، يوسف شلبي يوسف ، عبد الفتاح
السيد يسوي ، محمد إزاد الشراوي ، إزاد عبد العزيز دعب ، محمد المهدي مليحي ،
دكتور محمد جودت اللط ، محمد أمين المهدي ، محمد محمود البيار ، محمود عبد النعم
مواقي .
المستشارين .

الطعنان رقم ١٢٠١ و ١٣٣٢ لسنة ٢٨ القضائية :

المختص - اختصاص المحاكم التأديبية - ما يخرج عن اختصاصها - قرارات النقل
والندب .

يتعين الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالإجراءات الصريحة التي حددها
اللائحة على سبيل المهر - لا ينقل اختصاص هذه المحاكم إذا كان الطعن موجهاً إلى
قرار صدر بنقل أو ندب أحد العاملين - تختص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية
بمثل هذه القرارات بالنسبة للعاملين بالحكومة كما يختص القضاء المدني (المحاكم العادية)
بمثل تلك القرارات بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - أساس ذلك : - أن اختصاص المحاكم
التأديبية بنظر الطعون في الإجراءات النقل إلى هذه المحاكم استثناء من ولاية القضاء المدني
والإداري ومن ثم لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه - مؤدى ذلك : - خروج فكرة الجزاء
المنع من نطاق اختصاص المحاكم التأديبية لأنها تعتمد أساساً على الوصف الذي يخلقه صاحب
القضاء على القرار ولا يجوز التسليم للمتلفي بأن ينلوه وحده بتحديد اختصاص المحكمة
والاختيار لخاصية حسية يفسره على طبعه من أوصاف - تطبيق .

أجراءات الطعن

أقام السيد/ عبد العزيز سيد أحمد الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٣
قضائية أمام المحكمة التأديبية بالإسكندرية ضد الشركة العربية المتحدة
للنقل والنسيج طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر بنقله من الشركة
بالإسكندرية إلى فرعها بالقاهرة واستند في ذلك إلى أن هذا القرار قد
انطوى على جزاء تأديبي مقنع ، وقد دفعت الشركة بعدم اختصاص المحكمة
ولأيا بنظر الطعن .

وبجلسة ١٩٨٢/٤/١٨ حكمت المحكمة التأديبية برفض الدفع بعدم
اختصاصها ولأيا بنظر الطعن وباختصاصها وبعدم قبول الطعن شكلاً .

وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٧ أقام السيد/ عبد العزيز سيد أحمد الطعن
رقم ١٢٠١ لسنة ٢٨ قضائية في هذا الحكم طالبا إلغاء الحكم له أصلياً

بالغاء قرار نقله مع الزام الشركة المظنون ضدها المصروفات كما طعنت هيئة مفوضي الدولة في هذا الحكم بالطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ قضائية وانتهت في تقرير طعنهما الى طلب الحكم بالغائه ويقبول الدعوى شكلاً ٠٠٠

وقد عرض الطعنان على الدائرة الرابعة بالمحكمة الادارية العليا بعد ان احيل اليها من دائرة فحص الطعون (الدائرة الرابعة) .

وقد تبين للدائرة الرابعة عند نظرها للطعنين ان ثمة تعاضدا بين ما جرى عليه قضاها وبين ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة بالمحكمة الادارية العليا في خصوص مدى اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر الطعون المتعلقة بنقل ونسب العاملين بالقطاع العام بينما استقر قضاء الدائرة الرابعة على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون الموجهة لقرارات النسب أو النقل اذا ما تضمنت بحسب تكييف صاحب الشأن لها جزءاً مقنناً ذهبت الدائرة الثالثة الى عدم اختصاص المحاكم المذكورة بمثل هذه القرارات واذاً وجود هذا التعارض بين قضاء الدائرتين فقد قررت الدائرة الرابعة بجلسته ١٩٨٥/١/١٩ احواله الطعنين الى هذه الهيئة اعلا لحكم المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

وقد تمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً برأيها القانوني في الطعنين استعرضت فيه اسانيد كلا الاتجاهين وانتهت الى طلب عدم العدول عما استقر عليه القضاء (الدائرة الرابعة) من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون الموجهة لقرارات النسب أو النقل اذا ما انطوت على عقوبة مقننة بحسب تكييف صاحب الشأن لها .

وتم نظر الطعنين بجلسات هذه الهيئة على النحو الثابت بمحاضرهما وبجلسته ١٩٨٥/١٠/٢٧ قررت الهيئة حجز الطعنين للحكم بجلسته ١٩٨٥/١٢/١٥ وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتبهة على اسبابه عند النطق به .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المناقشة .

ومن حيث ان الخلاف المروض يدور حول مدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات الصادرة بنسب أو نقل العاملين بالقطاع العام .

وقد جاء هذا التعارض كنتيجة للاختلاف حول الأخذ بفكرة الجزاءات المقنعة في مجال قرارات النذب أو النقل بصفة عامة .

فذهبت الدائرة الرابعة بالمحكمة الادارية العليا الى أنه اذا ما فُصد بقرار النقل أو النذب توقيع عقوبة مقنعة على العامل وتبينت المحكمة ذلك من ظروف الحال وملابساته وما هدف مصدر القرار الى تحقيقه كان يكون قد قصد الى توقيع عقوبة على العامل على أثر تحقيق أجرى معه فيدور الأمر حول جزاء مقنع تختص المحكمة التأديبية بنظره واستطرد هذا القضاء في أحكامه الحديثة على أن العبرة في تحديد اختصاص المحكمة في هذه الحالة هو بما أضفاه الطاعن من تكييف على قرار نقله أو نذبه فيكفي لينمقد الاختصاص للمحكمة التأديبية أن يذهب المدعى الى أن هذا القرار قد انطوى على عقوبة مقنعة قصد مصدر القرار الى توقيعها .

وعلى عكس ذلك ذهبت الدائرة الثالثة الى الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات المحددة قانونا على سبيل الحصر ولا ينمقد الاختصاص لهذه المحاكم الا بالطعون الموجهة الى القرارات الصادرة بتوقيع جزاء صريح مما نص عليه القانون وعلى أساس ذلك فقد انتهى هذا القضاء الى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطعون الموجهة الى قرارات النقل أو النذب وطبقت ذلك سواء على العاملين بالحكومة أو القطاع العام وكان من نتيجة ذلك أن عاد الاختصاص بطعون العاملين بالقطاع العام في نقلهم أو نذبه الى القضاء العادي (المحاكم العمالية) صاحب الولاية العامة في قضايا العمال وفي قضايا العاملين بالحكومة الى محاكم مجلس الدولة الأخرى بوصف ان الطعن في قرار النقل أو النذب انما يعتبر من قبيل المنازعة الادارية .

ومن حيث أن مجرى وجه الخلاف يكشف عن أن تحديد الاختصاص بقضايا العاملين من حيث النقل أو النذب مر بمراحل متعاقبة منذ إنشاء مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وانتهاء بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ففكرة الجزاء المقنع في مجال النذب أو النقل بدأت واستقرت في قضاء الانهاء وانتقلت بعد ذلك الى قضاء التأديب بعد أن آل الى المحاكم التأديبية اختصاص بالطعون الموجهة الى الجزاءات الموقعة على العاملين بالحكومة وبالقطاع العام .

فبالنسبة للمعامل من غير العاملين بالحكومة كان القضاء العادي (المحاكم العمالية) يختص بجميع قضاياهم وظل الحال كذلك الى أن نقرر اختصاص المحاكم التأديبية التي كانت قد أنشئت بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية بالفصل في الطعون

المقامة منهم على الجزاءات التي توقع عليهم وذلك بموجب لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بقانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الى ان جعل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظر هذه الطعون المقامة سواء بالحكومة أو القطاع العام من اختصاص المحاكم التأديبية وبالنسبة للعاملين بالحدوم فقد أنشئ مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وتلته قوانين حتى استقر الأمر بالقانون الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أما المراحل السابقة على هذا القانون الأخير فيلزم باستقراء الاحكام التي تضمنتها نصوص هذه القوانين السابقة على هذا القانون الامر ان أكتسح جرى في تحديد اختصاص المحكمة على قصرهما على مسائل محددة أوردها على سبيل الحصر فيالنسبة الى شئون الموظفين العموميين نص على الاختصاص بطلب الغاء القرارات النهائية الصادرة عن السلطات التأديبية دون طلب الغاء قرارات النقل أو النذب فلم يكن لها قاض يراقب مشروعيتها لهذا نظر القضاء الإداري الى تلك النصوص من أفق واسع مستهدلا اخضاع هذا النوع من القرارات لرقابة المشروعية فابتدع فكرة الجزاء المقتنع ليمد اختصاصه الى قرارات النقل أو النذب والا ما خضعت مع ما قد يكون لها من خطورة لأية رقابة قضائية فكانت المباحث على ظهور هذه الفكرة الرغبة في توسعة اختصاصات مجلس الدولة التي وردت مقصورة ومحددة على سبيل الحصر بقصد بسط رقابة القضاء لمشروعية هذه القرارات حيث كان يتمتع على القضاء العدلي للتمرض للقضاء الإداري وبذلك كانت تخرج من رقابة القضاء باطلاق لو لم يأخذ بفكرة الجزاء المقتنع لتكون بهذا الوصف من اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة - ثم بعد ذلك صدور دستور سنة ١٩٧١ ونصت المادة ١٧٢ منه على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية وحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

واعلاه لهذا النص الدستوري صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان من أهم ما تضمنه أن أصبح مجلس الدولة ولأول مرة صاحب اختصاص عام بنظر كافة المنازعات الادارية عدا ما جناه نص قانوني من اختصاص جهة قضاء أخرى فبعد أن عدد القانون في المادة ١٠٠ منه المسائل التي تدخل في اختصاص محاكمة اضااف في البند الأخير من هذه المادة سائر المنازعات الادارية ، وأعاد القانون تنظيم المحاكم التأديبية وحدد اختصاصاتها بالدعاوى التأديبية التي تقام على العاملين في الحكومة بصفة عامة وعلى العاملين بالقطاع العام وفي بعض الجهات الخاصة كما أسند إليها الاختصاص بنظر الطلبات والطعون في القرارات والجزاءات

التأديبية وذلك على النحو الوارد في المادة ١٠ من القانون المشار اليه -
البند تاسعا (الطلبات التي يقدمها الموظفون الموميون بالناء القرارات
النهائية للسلطات التأديبية) والبند الثالث عشر (الطعون في الجزاءات
الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا) .

وبذلك يدل استقراء تطور المراحل المتعاقبة السابق ذكرها أن انتقال
الاختصاص بنظر الطعون في الجزاءات الى المحاكم التأديبية قد جاء بالنسبة
الى العاملين بالقطاع العام استنادا من الولاية العامة للقضاء العادي (المحاكم
المالية) التي كانت تختص بمسائل المنازعات المتعلقة بشئون العمال
غير العاملين بالحكومة كما جاء كذلك استثناء من الولاية العامة للقضاء
الاداري الذي كان يعتمد له الاختصاص بطلب الموظفين العموميين الغاء
القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بمجازاتهم .

ومن حيث أنه يتبع قضاء مجلس الدولة إبان انفترة التي كان
اختصاصه محمدا على سبيل النضر يبين انه في مرحلة أولى جرت محكمة
القضاء الاداري في بادي الامر على عدم اختصاصها بنظر القرارات الصادرة
بالنقل أو الندب ثم ما لبث أن تطور هذا القضاء فاجتهد ليوسع اختصاصه
ذهبت الى أن الذي يخرج من اختصاص المجلس هو تلك القرارات التي اتجهت
بها ارادة الادارة الى احداث الأثر القانوني المقصود بالنقل أو الندب فقط
وهو إعادة توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق فإذا صدر القرار
غير مستوف للشكل أو للإجراءات التي قد يكون القانون قد استوجبها أو
صدر مخالفا لقاعدة التزمات بها الإدارة في اجرائه أو انحرفت بالنقل أو
الندب كنظام قانوني واتخذت منه ستارا يخص قرارا مما يختص المجلس
بطلب الغائه فإنه يخضع لرقابة القضاء وذهبت هذه الأحكام الى أن العبارة
في ذلك بالارادة الحقيقية دون المظهر الخارجي فقد يستهدف القرار تعيينا
أو تأديبا كان يكون النقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى في طبيعتها
أو في شروط التعيين فيها فيخفى ترقية أو تعيينا أو جزاء تأديبيا كما وأنه
قد يتم النقل الى وظيفة أدنى في السلم الاداري من حيث سعة اختصاصاتها
أو مزاياها كما وأنه قد يستهدف به ابعاد أصحاب الدور في الترقية
بالحاقهم بادارات أو وزارات أخرى بعيدا عن دائرة المتطلعين للترقية على
أساس الأقدمية فيكون سبيلا للتخطي باتخاذ وسيلة مستترة للحيلولة
دون صاحب الدور والحصول على حقه في الترقية بالأقدمية وأخيرا ينطوي
قرار الندب على ترقية وظيفية في مثل هذه الحالات التي يتخذ فيها من
النقل أو الندب وسيلة مستترة للترقية أو للحرمان منها فان تصرف الادارة
يخضع لرقابة القضاء الاداري باعتباره قرار ترقية أو حرمانا منها .

ومن هذا يبين أن القضاء الإداري في محاولته توسيع اختصاصاته لتشمل النقل أو الندب ذهب تارة إلى أن الذي يخرج من اختصاصه هو تلك القرارات التي اتجهت فيها إرادة الإدارة إلى أحداث الأثر القانوني بالنقل أو الندب فقط أما إذا صدر القرار دون استيفاء للشكل أو للإجراءات التي استوجبتها القانون أو صدر بالمخالفة لقاعدة التزمّت بها الإدارة في النقل أو الندب خضع لرقابة القضاء وهذا يعني أن هذا الاتجاه إنما يستهدف فقط إخراج قرارات النقل أو الندب السليمة من اختصاص القضاء الإداري ، بما يفيد بسط ورقابته على كل قرار منها صدر معيباً بما قد ينتهي إلى الفالته .

ومن حيث أنه وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وأصبح القضاء الإداري هو صاحب الاختصاص الأصلي المنازعة الإدارية عما ما أخرجه المشرع بالنص الصريح من ولايته فإن قرارات النقل أو الندب تدخل في اختصاص القضاء الإداري بوصفها من المنازعات الإدارية فإن شأها الانحراف بأن ثبت أن القرار لم يستهدف الغاية التي شرع من أجلها وهي بصفة أساسية إعادة توزيع العاملين بما يحقق حسن سير العمل بالمرق بل تقبل أمراً آخر كالتعيين أو التأديب أو المادة على حساب حق مشروع لآخر كان ذلك جسيماً داخل في الاختصاص الأصلي للقضاء الإداري شأن قرارات النقل أو الندب في ذلك شأن أي قرار إداري آخر مما يخضع لرقابة القضاء من حيث الاختصاص والشكل والسبب والغاية وغير ذلك من أوجه الرقابة على القرارات الإدارية وعلى هذا الوجه وإذا كان قضاء مجلس الدولة إبان أن كان اختصاصه محدداً على سبيل الحصر قد اجتهد فتوسع في تفسير النصوص المحددة لاختصاصه فأبتدع ذلك الجزء المقتنع ليمد اختصاصه ليشمل قرارات النقل أو الندب حتى لا تصبح هذه القرارات بمنأى عن رقابة القضاء فإنه وقد تعدل الوضع بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وجعله من مجلس الدولة صاحب ولاية عامة في المنازعات الإدارية فقد أضفى ولا محل بمنزل هذه التفسير في ذلك أن الظن في قرار الندب أو النقل هو منازعة إدارية يتوفر للعامل كل الضمانات إذ صدر قرار منها وكان سائراً لعقوبة مقتضى قصد توقيعها على العامل فإن القرار في هذه الحالة يكون قد استهدف غير مصلحة العمل وغير الغاية التي شرع لها فيكون معيباً بسبب الانحراف .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ط ، المحاكم التأديبية بما ورد في البندين تاسعة وثالث عشر من المادة (١٠) أولهما الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .. وقائهما : المقدم في

الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنطية لشئون من تجرى محاكمتهم ثم صدرت الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة وحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة فإن ما يستفاد من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية ، تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذي حدد هذه السلطات وما تملك كل سلطة منها توقيعها من جزاءات وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل منها توقيعها من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ، ٢١ من القانون . ومن ثم فإن يعتبر الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى المخدد وقد حدد كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر .

وعلى هذا الوجه وإذا كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات على نحو ما سلف إيضاحه بالمراسل التشريعية المحددة لذلك قد انتقل إلى هذه المحاكم استثناء من الولاية العامة للقضاء العادي (المحاكم العمالية) كما جاء كذلك استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للموظفين العموميين لذلك وإذا كانت القاعدة المسئلة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره خاصة بعد زوال توجيهه .

فمن ثم لما كان سلوك هذا الاجتهاد مع صراحة النصوص المحددة للجزاءات التأديبية على سبيل الحصر طبقا لما سلف البيان والقول بغير ذلك يؤدي إلى خلق جزاء جديد (هو النذب أو النقل) وإضافته إلى قائمة الجزاءات التي حددها القانون صراحة وعلى سبيل الحصر وهو ما لا يتفق مع أحكام القانون وفي ظل النظر باختصاص المحاكم التأديبية بالجزاء المقتع بالنقل أو النذب بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولو وضع معيار في تحديد الاختصاص بين هذه المحاكم وبين القضاء الإداري والعمالي بالنقل أو النذب فإن القول بوجود الجزاء المقتع كان يقتضي السرد لموضوع الطعن والنقل فيه للتوصل إلى التحقق من وجود جزاء مقتع أو عدم وجوده فكان على المحكمة التأديبية لتحديد اختصاصها أن تبدأ بالفصل في الموضوع فإذا تبقت من وجود جزاء مقتع كانت مختصة وإذا انتهى إلى عدم وجود الجزاء المقتع لم تكن مختصة وهو مسلك يخالف أحكام القانون في عدم

محدد الاختصاص مع الفصل في الموضوع وخروجا من هذا المازي القانوني قيل بأن العبرة في تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطاعن في طلبه فان وصف طعنه بأن محله جزء مقنع اختصت المحكمة التأديبية وادّعى ان تلك المحكمة مختصة هذا فيما الذي يتولى تحديد ما يفيد جزءا مقنعا او جزءا تأديبيا صريحا هو القانون وحده وما يضيفه المدعي بطلباته من اوصاف قانونية العبرة فيها بما يغيره القانون وتقضي به المحكمة صاحبة القول الفصل في انزال التكييف القانوني السليم دون ما التزام صاحب الشأن من اوصاف قانونية فالقانون هو الذي حدد صراحة ما يعتبر جزءا تأديبيا أو قرارا نهائيا صادرا من سلطة تأديبية لذلك فانه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضيفه على طلبه من وصف إن شاء لجأ الى المحكمة التأديبية فيصف النقل انه تضمن جزءا وإن شاء لجأ الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضاياها عندما ينفي وجود جزء الوصف في الادعاء بوجود أى عيب آخر غير هذا العيب القصدى وبذلك يصبح تحديد الاختصاص القضائي وهنئ ارادة منفردة يمرضها المتقاضى على القانون ويفيد بها القاضى فلا يملك تصحيح التكييف المريب الذى أضفاه صاحب النشاز وهذا ما يخالف ما هو مسلم من أن تحديد الاختصاص أمر يختص به القانون وحده وإن أضفاه التكييف القانوني السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها .

وليس من شك في أن تداول هذه الأوضاع السلطة يفرض الأخذ بما ذهب اليه الاتجاه الآخر من الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون إذ لم يعد تقضى بالجزاء المقنع فوجب من جهة الاختصاص فضلا عن أنه سيتوجب على الأخذ بهذا المعيار توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى النقل أو النذب في جهة واحدة ، بالإضافة الى وضع حدود فاصلة وواضحة بين جهات القضاء وأنواع الخصومات .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم فان الهيئة تؤيد ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة من وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر وبالتالي فلا يتمتع الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزءا فاذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو نذب أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما أما اذا تعلق الطعن بنذب

أو نقل لأحد الماملين بالقطاع العام انمقد الاختصاص للقضاء المادى
(المحاكم المالية) صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال .

فللهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى
قرارات النقل أو التنب وقررت إعادة الطعن الى الدائرة المختصة بالمحكمة
للفصل فيها .

(ع)

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد عيسى عبيد رئيس مجلس الدولة
وعضوية السادة الأساتذة محمود عبد العزيز الشربينى ، يوسف شلبى يوسف ، عبد الفتاح
السيد بسويلى ، محمد فؤاد الصمراوى ، فؤاد عبد الميزن رجبى ، محمد الهدى ملىحى ،
دكتور محمد جوفت اللط ، محمد أمين الهدى ، محمد محمود البهار ، محمىود عبد اللهم
مولى .
للمستشارين .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ القضائية :

اختصاص - ما يدخل فى اختصاص المحكمة الإدارية العليا - قرارات مجالس التاديب
التي لا تخضع لتسديق من جهات ادارية عليا .

تختص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون فى قرارات مجالس التاديب التي تخضع
لتسديق من جهات ادارية - اساس ذلك : ان القرارات التي تصدرها مجالس التاديب التي
لم يطمعها القانون لتسديق من جهات ادارية عليا هي قرارات نهائية لا تسرى عليها الاجراءات
المخاصة بالقرارات الادارية فلا يجوز التظلم منها او سحبها او تطبيق جهة الادارة عليها بل
تستند تلك المجالس ولايتها باصدار قراراتها ويمتنع عليها سحبها او الرجوع فيها او تعديلها
كما يخلق ذلك على الجهات الادارية - قرارات هذه المجالس الرب فى طبيعتها الى الاحكام
التأديبية منها الى القرارات الادارية ولا يجوز ان توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات
تأديبية بالهوى المقصود فى البند ثامنا من المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة وهي القرارات التي تختص بنظرها المحاكم التأديبية كما انها ليست من
القرارات الادارية التي تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية - نتيجة
ذلك : - يجرى على قرارات هذه المجالس ما يجرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية
بالنسبة الى الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا - تطبيق .

اجراءات الطعن

فى يوم الثلاثاء الموافق ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ اودع الأستاذ
واصف خليفة الشرقاوى المحامى بصفته وكيلًا عن السيد /
قلم كتاب المحكمة الادارية العليا ، تقرير طعن قيد بجداولها برقم ٢٨ لسنة
٢٩ القضائية فى الحكم الصادر من مجلس تاديب العاملين بالمحاكم بمحكمة
الاستئنافية الابدائية بجلسته ١٩٨٢/٩/١٣ القاضي بمعاقبته بخفض
وظيفته الى وظيفة بالدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الاجر الى القدر الذى
كان عليه قبل الترقية مع اذاره بالفصل .

وطلب الطعن - للأسباب المبينة بتقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن شكلا وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفي الموضوع بالقائه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وقد تمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً بالرأي القانوني ارتأت فيه للأسباب المبينة به الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن والأمر بإحالة إلى المحكمة التأديبية بالإسكندرية المختصة بنظره .

وقد نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بالدارتين الثالثة والرابعة على النحو المبين بمحاضر الجلسات .

وبجلسة ١٩٨٥/١/٢٦ قررت المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الرابعة) إحالة الطعن إلى الهيئة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة للفصل فيه ، تأسيساً على أن المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثالثة) حكمت بجلسة ١٩٨٣/١٢/١٧ في الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٨ القضائية وهـ لسنة ٢٩ القضائية بعدم اختصاصها بنظر الطعن في أحكام مجالس التأديب ، وهذا الحكم يخالف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وما جرت عليه أحكام الدائرة الرابعة من اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن في أحكام مجالس التأديب .

وعين لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤ ، وفيها قررت التأجيل لتقديم هيئة مفوضي الدولة تقريراً تكميلياً على أن يتضمن على وجه الخصوص اتجاهاً المحكمة العليا في شأن الطعن المائل .

وقد قدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً تكميلياً ارتأت فيه الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن المائل وإحالة إلى المحكمة التأديبية المختصة .

وقد نظر الطعن أمام هذه الدائرة على النحو المبين بمحاضر الجلسات .

وبجلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧ قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن مقطع النزاع في هذا الطعن ، هو تحديد اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على الحكم باختصاصها بنظر ما يقدم اليها من طعون في قرارات تلك المجالس ، الا أن الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا عدلت عن هذا المبدأ وقضت في عدة طعون بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب المسار إليها وبإحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة بنظرها .

ومن حيث أن الشارع رأى لاعتبارات معينة بالنسبة لبعض فئات محددة من العاملين ، أن يكل أمر تأديبهم الى مجالس تأديب مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع وإجراءات معينة رسمها القانون ، ونقوم أساسا على اعلان العامل مقبلا بالتهمة المنسوبة اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه على غرار ما هو متبع أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية . وفي قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . وتفصل هذه المجالس التأديبية في ذات أنواع المنازعات التي تفصل فيها المحاكم التأديبية المشار إليها ، وتسير في إجراءاتها بمراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها ، وفي كنف قواعد أساسية كلية هي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان وكفالة حق الدفاع للعامل المتشاور مساءلته التأديبية . وتؤدي هذه المجالس ذات وظيفة تلك المحاكم بالفصل في المساءلة التأديبية ، فكلاهما سلطة تأديبية ، تفصل في محاكمة مسئلية تأديبية ، وتوقع جزاءات تأديبية من نفس النوع ، على من يثبت اخلاؤه بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها . والقرارات التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخضعها القانون لتصديق من جهات إدارية عليا ، قرارات نهائية لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية ، فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تطبيق جهة الإدارة عليها ، بل تستنفذ تلك المجالس ولايتها بإصدار قراراتها ، ويمتنع عليها سحبها أو الرجوع فيها أو تعديلها ، كما ينفلق ذلك على الجهات الإدارية .

وبذلك فإن قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها الى الأحكام التأديبية منها الى القرارات الإدارية . فلا يجوز أن توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات تأديبية بالمعنى المقصود في البند تاسعا من المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي القرارات التي تختص بنظرها المحاكم التأديبية . كما أنها ليست من القرارات الإدارية التي تدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية .

وتأسيسا على كل ما سلف فإنه يجري على قرارات هذه المجالس

بالنسبة الى الطعن فيها ما يجرى عل الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ،
أى يطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا ، عملا بنص المادتين ٢٢
و ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر .

فللهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون فى.
قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ، وقررت.
اعادة الطعن الى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(٥)

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد يسرى محمد رئيس مجلس الدولة
وعضوية السادة الأساقفة محمود عبد الميزن الشريانى ، يوسف شلبي يوسف ، عبد الفتاح
السيد بسيوني ، محمد فؤاد الشبراوى ، فؤاد عبد الميزن رجب ، محمد المهدي مليحي ،
الدكتور محمد جودت اللط ، محمد أمين المهدي ، محمد محمود البيار ، محمود عبد المنعم
مواالي .
المستشارين .

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ القضائية :

تلکام - قرار ادارى - التوكيفى حقه - ميعاد سقوط دعوى التوكيفى .

تسقط دعوى التوكيفى عن القرارات الادارية المخالفة للقانون بغض خصم - عشرة سنة -
تنسب مسؤولية جهة الادارة عن مثل هذه القرارات الى المصدر الخاص من مصادر الالتزام
التنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون - اساس ذلك : - ان تلك القرارات تعتبر
من قبيل التصرفات القانونية وليست افعالا مادية - مؤدى ذلك : عدم خضوع تلك القرارات
لاحكام النظام الثلاثي المتعلق بدعوى التوكيفى عن العمل مع المتزوع المنصوص عليه في المادة
١٧٢ من القانون المدني - عدم خضوعها كذلك لاحكام النظام الخمس المنصوص عليه في المادة
(٢٧٥) من ذات القانون الذي يفرض الحقن الدورية المتجددة كالتجديد والايجور - لا وجه كذلك
لاعمال المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى بان المناهيات التي لم
يطلب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبة للحكومة فلن التوكيفى عن القرار المخالف
للقانون ليس بعكس بل هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة جزائيا وليست له باية مثال صفة
الدورية والتجديد ويراعى عند تقديره عناصر اخرى غير التركيب كالانحراف الادبية والمنوبة -
طبيقي .

اجراءات الطعن

في يوم السبت الموافق ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٣ اودعت هيئة مفوضي
الدولة قام كتاب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها برقم ٥٦٧
لسنة ٢٩ القضائية في الحكم الصادر بجلسته ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢
من محكمة القضاء الادارى (الدائرة الاستثنائية) في الطعن رقم ٥٥ لسنة
١٢ ق - س المقام من وزير المالية بصفتة ضد السيد / سيد محمود احمد
شرف الدين والذي قضى بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة
الادارية المصروفات وطلبت الهيئة الطاعنة للأسباب الواردة بتقرير الطعن -
الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالقاء الحكم المطعون فيه وبرفض
الدعوى والزام المدعى المصروفات عن درجتي التقاضى .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً مسبباً بالراى القانونى فى الطلن ادرات فيه الحكم بذات الطلبات الواردة بتقرير الطلن .

وقد حدد لنظر الطلن امام دائرة قصى الطلون بالمحكمة الادارية العليا (الدائرة الثانية) جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٤ وفيها قررت احوالته الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثانية) حيث حدد لغيره امامها جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ وفيها قررت اصدار الحكم لجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ثم قررت مد اجل النطق به لجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٥ لاتسام المداولة ، وفيها قررت اعادة الطلن للمرافعة واحالته الى الدائرة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل قانون مجلس الدولة وحددت لنظره امامها جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٥ ، وقد قدمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً تكميلياً مسبباً بالراى القانونى انتهت فيه الى طلب الحكم بقبول الطلن شكلاً ورفضه موضوعاً .

وبعد تداول الطلن امام المحكمة على النحو الثابت بمحاضر الجلسات ثلرت اصدار الحكم لجلسة اليوم حيث صدر واودعت مسودته المشتملة على اسبابه لدى النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماح الايضاحات وبعد المداولة قانوناً .
من حيث أن الطلن استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تحصل حسباً بين من الأوراق فى انه بتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٧٣ أقام السيد/ سيد محمود احمد شرف الدين الدعوى رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠ القضائية امام المحكمة الادارية لوزارتى الرى والحربية ضد كل من وزير المالية ووزير الانتاج الحربى ورئيس مجلس ادارة شركة حلوان للأجهزة المعدنية بصفاتهم طالبا الحكم باحققته فى الترقية الى الفئة الثامنة اعتباراً من ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

وقال شرحاً لدعواه ما موزجه أنه عين بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٦٢ بمصنع ٣٦ الحربى التابع للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران بوظيفة سمكرى ، وثبت على المجموعة السادسة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ وقد رقى الى المجموعة السابعة اعتباراً من ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ ثم نقل الى الدرجة التاسعة من درجات

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقد وافق مجلس ادارة الهيئة المصرية للطيران على اجراء ترقية لمن كانوا معاملين بمقتضى القرار رقم ٣٩/ط لسنة ١٩٥٤ دون التقييد بمدد البقاء في الدرجة على أن تكون الترقية لمن يجتاز الامتحان الى الدرجة الثالثة - وعلى الرغم من انه أدى الامتحان بنجاح الا انه فوجيء بصدد القرار المؤرخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٦ متضمنا تخليه في الترقية الى الدرجة الثانية .

ثم قدم المدعى مذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم : بصفة أصلية ، بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى . وبصفة احتياطية ، بتعويض عما أصابه من ضرر نتيجة عدم ترقيته .

وبجلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة الادارية لوزارتي الرى والحربية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة المالية للاختصاص ، فأحيلت الدعوى الى هذه المحكمة الأخيرة حيث قيدت بجدولها برقم ١٨٥ لسنة ٢٥ القضائية .

وبجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة الادارية لوزارة المالية :

أولاً : بعدم قبول الدعوى شكلاً فيها يتعلق بطلب إلغاء الأمر الإداري رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٦ فيما نسبته من تخلي في الترقية الى الدرجة الثالثة .

ثانياً : بالزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدي للمدعى مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض لجبر كافة الأضرار التي لحقت من جراء تخليه في الترقية والزام الجهة الادارية المصروفات .

وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٨٠ أودعت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير المالية بصفته قلم كتاب محكمة القضاء الادارى (الدائرة الاستئنافية) تقرير طعن قيد بجدولها برقم ٥٥ لسنة ١٢ ق.س في الحكم الصادر بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ من المحكمة الادارية لوزارة المالية في الدعوى رقم ١٨٥ لسنة ٢٥ القضائية المشار اليه طالبة الحكم بقبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفي الموضوع بالفائه ، وأصلها برفض الدعوى . واحتياطياً : بسقوط حق المدعى في دعوى التعويض بالتقادم الخمسى .

وبجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ حكمت محكمة القضاء الادارى (الدائرة الاستئنافية) بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الجهة

الإدارية المصروفات - وشيئت قضائها على أن القرار المطعون فيه رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٦ بترقية من اجتاز امتحان الصلاحية ينطوي في حقيقته على تعيين يتضمن ترقية ونظرا لأن لائحة المصانع المسمول بها وقت صدور هذا القرار تقضى بسريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيما لم يرد به نص باللائحة ، ولم تتضمن اللائحة قواعد خاصة تحكم الترقيات ، ونظرا لأن المادة ٢١ من هذا القانون تنص بأن تكون الترقيات بالأقدمية المطلقة لفاية الدرجة الثالثة ، وبما أن المدعى كان أسبق من زميله في ترتيب الأقدمية في الدرجة التاسعة وقت اجراء الترقيات ومن ثم يكون القرار المطعون فيه بتخفيضه في الترقية إلى الدرجة الثامنة قد خالف القانون ويشكل ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية يستوجب التعويض عنه . وأضاف الحكم المطعون فيه قوله أن مسئولية الجهة الإدارية عن قراراتها المخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الالتزام وإنما إلى القانون مباشرة باعتبار أنها ليست أصلا مادية فلا تسقط مسائلة الجهة الإدارية عنها بثلاث سنوات على مثال التقادم المقرر في دعوى العمل غير المشروع وإنما تسقط كأصل عام بالتقادم الطويل المقرر في القانون المدني .

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أنه مع التسليم بما انتهى إليه من أن القرار المطعون فيه جاء مخالفا للقانون إلا أنه لما كان التعويض المترتب على إصدار الحكومة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لانه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم الخمس التي تسرى بالنسبة للحق الأصلي . ولما كان التعويض في الحالة المروضة هو مقابل حرمان المدعى من مرتب الدرجة التي تخطى فيها وبالتالي فإنه يسقط بمدة التقادم المسبقة للمرتب وهي خمس سنوات .

ومن حيث أنه مما يجدر بيانه براءة أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد اضطرر على أنه وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلا لتحكم روابط القانون الخاص إلا أن القضاء الإداري له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الروابط ويتفق مع طبيعتها اللهم ألا إذا وجد النص التشريعي الخاص لمسألة معينة فمئذئذ وجب التزام النص . وقد جاءت قوانين مجلس العولة المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ خلوا من تحديد مواعيد معينة لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها هيئة القضاء الإداري إلا ما تعلق منها بطلبات الإلغاء ، ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز لدى الشأن رفعها متى كان الحق للطالب به

لا يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني ، وذلك بحسبان أن فكرة التقادم المسقط الذي هو طريق لانقضاء الديون التي لم تنقض بأي طريق آخر لا تتعارض في طبيعتها ومفهومها مع روابط القانون العام . إذ أنه إذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في نطاق روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتخلفة باستقرار الحقوق فإن حكمته في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو الزم وأوجب لاستقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرأوا تملية المصلحة العامة وحسن سير المرافق .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك فقد تكفل القانون المدني في المواد من ٣٧٤ إلى ٣٨٨ ببيان أنواع مختلفة للتقادم للمسقط ، وأرسى في المادة ٣٧٤ فيه القاعدة العامة وتنص على أنه يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون ، وفيما عدا الاستثناءات التالية .

وغنى عن البيان أن حكمة تقرير هذا التقادم العام هي ضرورة استقرار الحق بعد مدة من الزمن فاعتبر المشرع مجرد ضي المدة على الحق المطالب به سببا قائما بذاته لانقضاء الدين بضى النظر عما إذا كان المدين قد وفاه أو كان يفترض أنه وفاه . ثم أورد بعد هذا الأصل العام استثناءات محددة لأنواع مختلفة لحقوق تقادم بعدد أخرى أقصر من المدة الأولى منها الاستثناء الذي نصت عليه المادة ٣٧٥ - وهي مدار الطمن الماتل من أنه يتقادم خمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كاجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابلير الحكر وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات .

وواضح من هذه المادة أنه يشترط لأعمال حكمها أن يكون الحق المطالب بسقوطه بالتقادم حقا دوريا متجددا - ويقصد بال دورية أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة أو أقل أو أكثر - كما يقصد بالتجدد أن يكون الحق بطبيعته مستمرا . لا ينقطع .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المشرع بعد إذ قرر الأصل العام للتقادم المسقط في المادة ٣٧٤ جاء باستثناءات لحقوق تقادم بعدد معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة ، ومن ثم وجب تفسير هذه النصوص الخاصة تفسيراً ضيقاً بحيث لا تسري إلا على الحالات بالذات التي تضمنتها

وما حرج عن هذه الحالات فانه يرجع الى أصل القاعدة وتكون مدة التقادم خمس عشرة سنة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك واذا كانت المنازعة المطروحة تتمثل في تمويض عن قرار اداري مخالف للقانون فإن مسئولية الجهة الادارية عن مثل هذا القرار انما تنسب الى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون وذلك بحسبان أن تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست افعالا عادية مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني التي تتكلم عن التقادم الثلاثي بالنسبة الى دعوى التمويض عن العمل غير المشروع والتي وردت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث ، وعلى ذلك تخضع تلك المسئولية في المنازعة المطروحة في تقادمها للأصل الصام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

ومن حيث أنه ليس صحيحاً في هذا المقام الاستناد الى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني التي تتناول حالات التقادم الخمس كالمهايا والأجور لأن حكمها بصريح النص لا يصدق الا بالنسبة الى الحقوق الدورية المتجددة بالمضي المتقدم - كما لا يجوز الاوتكان الى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى بأن الماهيات التي لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبة للحكومة - لأن مدلولها لا يسرى الا على ما ينعت بالماهيات فحسب دون ما توسع أو قياس - وغنى عن البيان أن التمويض عن القرار الاداري المخالف للقانون ليس يرتب بل هو التزام ببيلغ تقدره المحكمة جزافاً ليست له بأية حال صفة البورية والتجدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار الأدبية والمعنوية - كما أنه أي التمويض ليس في حكم المرتب إذ أنه فضلاً عن التباين الواضح في طبيعة وجوه كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن الآخر فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق في المطالبة بالمرتب واضحة صريحة مقصورة المدلول - أما التمويض المنوه عنه فيرجع في شأن تقادم الحق في المطالبة به الى الأصل العام في التقادم ومدته خمس عشرة سنة .

فلهم الأسباب

حكمت المحكمة بسقوط دعوى التمويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون بغض خمس عشرة سنة ، وقررت إعادة الطعن الى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(٦)

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد عيسى ميمع رئيس مجلس الدولة
وعضوية السادة الأساتذة محمود عبد العزيز الشربيني ، يوسف شكري يوسف ، عبد المتاح
السيد بسيوني ، عادل عبد العزيز بسيوني ، محمد فؤاد الشراوي ، فؤاد عبد العزيز
رجب ، محمد المهدي ماضي ، الدكتور محمد جودت الملق ، محمد أمين الهدي ، محمد
محمود الجيار .
المستشارين .

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية :

عاملون مدنيون بالدولة - انتهاء الخدمة - الاستقالة الصريحة والضمنية - المادتان
٩٧ و ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

تقوم الاستقالة الصريحة والضمنية على إرادة العامل فلازلي تستند الى طلب كتابي
يقدم منه والثانية تقوم على اتخاذه موقفاً يتيقن من انصراف لفته في الاستقالة بحيث لا تدع
ظروف الحال اي شك في دلالته على حقيقة المقصود ويمثل ذلك في الاصرار على الانقطاع عن
العمل - هذه الإرادة من جانب العامل بالنسبة الى نوعي الاستقالة هي التي تمثل ركن السبب
في القرار الإداري وهو قرار انتهاء الخدمة - ينطبق لأعمال حكم المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ مراعاة إجراء شكلي هو إقرار العامل كتابة بعد التفاهة من العمل لمدة خمسة
أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية - هذا الإجراء الجوهري يقصد منه أن تستبين
جهة الادارة اصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه وفي ذات الوقت اعلامه بما يترتب عليه
من إجراء حياله بسبب الانقطاع وتمكينه من ابداء علوه قبل اتخاذ الإجراء - لا وجه
لأعمال لفرقة الاستقالة الضمنية اذا اتخذت الادارة الاجراءات المتتالية خلال الشهر التالي
للانقطاع - ليس صحيحاً ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله لا تنتهي الا بالقرار
الإداري بانتهاء خدمته - اساس ذلك : ان خدمة العامل المنقطع تعتبر منتهية بقوة القانون
حيثما نصص المادة (٩٨) لنظام اليها - تطبيق .

إجراءات الطعن

بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١ أودعت ادارة قضايا الحكومة نيابة
عن السيد وزير التربية والتعليم بصفته قلم كتاب المحكمة الادارية العليا
تقرير طعن قيد بجدولها برقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية في الحكم الصادر
بجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨١ من محكمة القضاء الاداري (دائرة منازعات
الأفراد والهيئات) في الدعوى رقم ٢٠٣٩ لسنة ٣٤ القضائية المقامة من
السيدة / نوال ابراهيم عمر ابراهيم ضد السيدين وزير التربية والتعليم
ووزير الداخلية بصفتها والتي قضى :

أولا : باخراج وزارة الداخلية من الدعوى بلا مصاريف .

ثانيا : بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات .

وطلب الطاعن بصفته - للأسباب الواردة بتقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى مع إلزام المطعون ضدها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانونى فى الطعن اوتتات فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض طلب وقف التنفيذ والزم المطعون ضدها المصاريف .

وقد تحدد لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا (الدائرة الأولى) جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٢ - وبجلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٢ قررت الدائرة إحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا (الدائرة الأولى) لنظره بجلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ وبعد تداول الطعن على النحو الموضح بمحاضر الجلسات قررت المحكمة إحالته الى الدائرة الثانية بالمحكمة الادارية العليا لنظره بجلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٥ ، وبعد تداوله على نحوها هو ثابت بمحاضر الجلسات قررت بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٥ إحالته الى الدائرة المشكلة وفقا للمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن مجلس الدولة حيث تتخذ لنظره أمامها جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ ، وفيها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٦ لتقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها .

وقد تمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً تكميلياً مسبباً بالرأى القانونى فى الطعن اوتتات فيه الحكم بقبوله شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بصفته المصروفات . وبجلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٦ قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم حيث صدر وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه لدى النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة قانوناً -

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل - حسبنا بين من الأوراق - في أنه بتاريخ ۲۴ من يوليو سنة ۱۹۸۰ أقامت السيدة/ نوال ابراهيم عتر ابراهيم الدعوى رقم ۲۰۳۹ لسنة ۲۴ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) ضد السيدين وزير التربية والتعليم ووزير الداخلية بصفتيهما طالبة الحكم :

أولا : بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ وإلغاء قرار منحها من السفر وما يترتب على ذلك من آثار ومنها التصريح لها بالسفر الى الخارج .

ثانيا : وفي الموضوع باعتبارها مستقبلة من العمل طبقا للمادة ۹۸ من القانون رقم ۴۷ لسنة ۱۹۷۸ . وقالت شرعا لدعواها أنها تعمل بوظيفة إحصائية اجتماعية بمدرسة مصر القديمة الثانوية للبنات . وقد أعيرت من وزارة التربية والتعليم للعمل بدولة الكويت اعتبارا من ۷ من سبتمبر سنة ۱۹۷۵ لمدة أربع سنوات انتهت في ۳۰ من أغسطس سنة ۱۹۷۹ . وقد ترتب على هذه الإغارة أن رافقها في سفرها زوجها الذى يعمل بشركة النصر للتليفزيون بعد أن حصل على إجازة بدون مرتب ، وأنشاء إقامته هناك تماثل للعمل بأحدى المصالح بدولة الكويت - وأشارت المهدية بأنها بعد انتهاء مدة إعارتها طلبت من المهدى عليه الأول منحها إجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها الذى ما زال معه عمله بالكويت ساريا . إلا أن طلبها رفض وطلب منها العودة الى عملها والا اعتبرت منقطعة عنه . وفي منتصف سنة ۱۹۸۰ عادت الى القاهرة برفقة زوجها وأولادها لقضاء الإجازة السنوية وتوجهت الى منطقة جنوب القاهرة التعليمية لإعطائها تصريحاً بالسفر الى الخارج طبقا للنظم المعمول بها ، إلا أن المنطقة رفضت إعطائها التصريح ، كما رفضت إعطائها شهادة باعتبارها مستقبلة لانتقاطها عن العمل .

وبجلسة ۶ من يناير سنة ۱۹۸۱ حكمت المحكمة :

أولا : بإخراج وزارة الداخلية من الدعوى بلا مصاريف .

ثانيا : بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الإدارية بالصروفات - وشيدت قضائها على أن مفاد المادة ۹۸ من القانون رقم ۴۷ لسنة ۱۹۷۸ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أنه فى حالة انقطاع العامل عن عمله خمسة عشر يوما متتالية دون أن يقدم الأسباب المبررة لانقطاعه خلال الخمسة عشر يوما التالية فإن خدمته تعتبر منتهية من تاريخ انقطاعه ما لم تكن قد اتخلت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل . واستخدام المشرع عبارة « اعتبرته خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل » يعنى ان انتهاء الخدمة وانقطاع العلاقة الوظيفية يتم بحكم القانون من تاريخ الانقطاع دون أن يكون للجهة الإدارية التى يتبعها

سلطة تقديرية في هذا الشأن . وعلى ذلك وإذ انقطعت المدعية عن العمل اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٧٦ مدة خمسة عشر يوماً متتالية دون أن تقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية مروراً لهذا الانقطاع فإن جديتها تكون قد انتهت اعتباراً من التاريخ المذكور . ولا يفير من ذلك إحالتها إلى التحقيق لأن تلك الحالة لم تتم إلا في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ أي بعد انتهاء الشهر التالي للانقطاع .

لأن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن مجرد انقطاع العامل عن عمله أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية لا يحق بذاته الاستقالة إلا إذا تسكنت الجهة الإدارية بهذا الحق . فإذا ثبت أن نيتها . لم تنصرف إلى ترتيب هذا الأمر فإن مجرد مضي تلك المدة لا يكفي بذاته لاعتبار العامل مستقلاً . وما دامت الجهة الإدارية لم تصدر قراراً بإنهاء خدمة المطعون ضدها بل طلبت عودتها إلى عملها فإن تكليف الدعوى على أنها طعن بعدم توافقه على السفر يكون غير سديد خاصة وأن في طلب المطعون ضدها الأذن لها بالسفر يؤكد استمرار العلاقة الوظيفية - ولما كان منج التصريح بسفر المطعون ضدها فضلاً عن أنه من إطلاقات الجهة الإدارية فإنه يقوم على أسباب صحيحة إذ أن وجوبها ليس من بين العاملين بالحكومة ولا وجه لالزام الجهة الإدارية بمنحها تصريحاً بالسفر إلى الخارج .

ومن حيث أن المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهي بصدد تعداد حالات انتهاء خدمة العامل أوردت في البند (٣) منها « الاستقالة » ، ثم تكلمت المادتان ٩٧ و ٩٨ عن نوعين من الاستقالة : تناولت الأولى منهما الاستقالة الصريحة . بقولها : « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته ، وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتمى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة » . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ويجوز خلال هذه المدة إرجاء قبول الاستقالة لأشياء تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الإرجاء على أسبوعين وتناولت الثانية الاستقالة الضمنية أو الحكيمة بقولها : « يعتبر العامل مقبلاً استقالته في الحالات الآتية :

- ١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول .

فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قسم هذه
الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه
عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من ثلاثين
يوما غير متصلة في السنة . وتمتير خدمته منتهية في هذه
الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتمتع انفار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة
خمس ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية
ولا يجوز اعتبار العامل مستقبلا في جميع الاحوال اذا كانت قد انتهت
ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .

ومن حيث انه يتضح من ذلك ان كلا من الاستقالة الصريحة والاستقالة
الضمنية تقوم على ارادة العامل فلا تولى تستند الى طلب كتابي يقدم منه ،
والثانية تقوم على اتخاذه موقفا يتهى عن انصراف نيته في الاستقالة بحيث
لا تدع ظروف الحال اي شك في دلالة على حقيقة المقصود ، ويمثل الموقف
في الاصرار على الانقطاع عن العمل . وقد اخذ المصروع هذا الامر في
الحسبان عند صياغته لنص المادة ٩٨ بقوله : يتمتع العامل مقدما
استقالته . . . ، فاراد ان ترتيب على الاستقالة الضمنية اذا ما توافرت
عناصرها وتكاملت اركانها ذات الاثر المترتب على الاستقالة الصريحة وهي
انتهاء خدمة العامل . وهذه الازادة من جانب العامل بالنسبة الى نوعي
الاستقالة هي التي تمثل ركن السبب في القرار الإداري وهو قرار انتهاء
الخدمة .

ومن حيث انه يبين من المادة ٩٨ حق التقاضين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
المشار اليها وهي التي تصور في فلكها المنازعة المطروحة انها تتطلب لاعمال
حكمها وترتيب اثرها مراعاة اجراء شكلي حاصله الزام الجهة الادارية انفار
العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمس ايام في الحالة الاولى ، وعشرة
ايام في الحالة الثانية . وهذا الاجراء الجوهرى المقصد منه ان تستبين
الجهة الادارية اصرار العامل على تركه العمل ودفعه عنه ، ولم ذات
الوقت اعلامه بما اراد اتخاذه من اجراء حياله بسبب انقطاعه عن العمل
وتبكيها له من ايفاء عنده قبل اتخاذه الاجراء . فاذا لم يقدم العامل خلال
الخمس عشرة يوما التالية لانقطاعه ما يثبت ان الانقطاع كان بغير مقبول
او قدم اسبابا ورفضت خيمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل
اعبالا لطرح تلك المادة ، الا اذا انتهت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر
التالى لانقطاعه عن العمل باعتبار ان انقطاع العامل عن عمله بدون اذن

أو يتم غدر مقبول يشكل مخالفة إدارية تستوجب المؤاخذه وعندئذ لا يجوز اعتباره مستقيلاً . . . فقرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدد المحددة مقررة لصالح الجهة الإدارية التي يتبعها العامل : فإن شأت عملتها في حق واعتبرته مستقيلاً وإن لم تنشأ اتخذت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وهذه المدد حددها المشرع لتقوم الجهة الإدارية بتقدير موقفها واختيار أى الإجراءين تسلك ، فإن هي تقاعست عن سلوك الإجراء التأديبي قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدد أو شرعت في اتخاذ الإجراء ولكن بعد فوات المدد قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلاً ، إذ لا يسوغ للجهة الإدارية أن تسكت عن اتخاذ أى من الإجراءين وترك العامل معلماً أمره أمداً قد يطول وقد يقصر وذلك حرصاً على استقرار الأوضاع الإدارية وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرار تلبية المصلحة العامة فضلاً عن ذره الصنت عن العامل الراجح في ترك العمل بحسبان أن ذلك من الأصول المقررة لحق العامل في ترك العمل في أى وقت يشاء .

ومن حيث أنه وإن كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهي بصدد الكلام عن الاستقالة الصريحة تقضى كأصل عام ألا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول استقالته وعليه الاستمرار في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة إلا أن هذه المادة - في ذات الوقت - اعتبرت خدمته منتهية إذا لم يبيت في طلب الاستقالة خلال مدة الثلاثين يوماً أو بعد مدة الإرجاء ، إذ في هذه الحالة تنتهى خدمة العامل دون ما حاجة إلى صدور القرار بقبول الاستقالة الصريحة - وإذا كانت علة انتهاء الخدمة في حالي الاستقالة الصريحة والضمنية واحدة وهي رغبة العامل في ترك العمل ، ومن ثم فإنه يتعين إعمال حكم المادة ٩٨ التي تتكلم عن الاستقالة الضمنية في ضوء المادة ٩٧ التي تتكلم عن الاستقالة الصريحة ، هذا فضلاً عن أن نص المادة ٩٨ جاء خلواً من ضرورة صدور قرار بانتهاء خدمة العامل إذ يكفي لترتيب مضمونها الانقطاع عن العمل المدد المحددة بعد إتمام الانذار الكتابي ودون اتخاذ الإجراء التأديبي خلال الشهر التالي للانقطاع لتقوم في هذه الحالة القرينة القانونية في اعتبار العامل مستقيلاً .

ومن حيث أنه ليس صحيحاً ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله أُلغيت المجدة بعد إنذاره كتابة لا تنتهي إلا بالقرار الإداري الذي يصدر بتزريب هذا الأمر حرصاً على المصلحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل في المرفق العام ذلك أنه وإن كانت الجهة الإدارية جادة وجريسة في السهر على حسن سير العمل في المرفق العام ولم تتوانى أو تتباطأ في اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد هذا العامل حيث منحها المشرع أجلاً مدته الشهر

الثاني لانقطاع العامل لسلوك هذا الطريق ، وفي هذه الحالة لا تنقسم
عري العلاقة القانونية بين العامل والجهة الادارية بل تبقى قائمة حتى
تنتهى المساءلة التأديبية فان لم تتخذ الجهة الادارية الاجراء التأديبي حتى
انتهى ذلك الأجل نهضت القرينة القانونية في حقها واعتبر العامل مستقيلا
وانتهت خدمته دون تعليق الأمر على صدور قرار اداري بذلك .

فللهذه الأسباب

حكمت المحكمة باعتبار العامل المنقطع عن عمله المدد المنصوص عليها
في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقيما استقالته اذا لم تكن
الاجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالى لانقطاعه عن
العمل ، وقررت اعادة الطعن الى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه . .

(٧)

جلسة ٢٧ من إبريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد يسرى عبده رئيس مجلس الدولة
وعضوية السادة الأساتذة محمود عبد الميزن القرييني ، يوسف خليلي يوسف ، عبد الفتاح
السيد يسوي ، عادل عبد الميزن يسوي ، محمد فؤاد الشمراني ، فؤاد عبد الميزن
رجب ، الدكتور محمد جودت اللط ، محمد أمين اللهي ، محمد محمود البيار ، حسين
سليمن علي .
المستشارين .

الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ القضائية :

دعوى - الحكم في الدعوى - الحكم بعدم اختصاص والإحالة .

محاكم مجلس الدولة لا تلزم بالفضل في الدعاوى المثالة اليها من جهة قضائية
أخرى طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن اختصاص
الولاى المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة - أما في الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها فلها
أن تعيّلها إلى المحكمة المختصة إذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها - أساس ذلك : أن
قانون المرافعات يسرى على المحاكم المختصة في المادة الأولى من قانون السلطة القضائية
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وفي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم
الإبتدائية والمحاكم الجزئية وحيثما وردت كلمة « محكمة » في نصوص قانون المرافعات كان
للقصد بها إحدى هذه المحاكم وهي محاكم القانون أكّاس المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال
الشخصية أما المحاكم الجنائية فيسرى عليها قانون الإجراءات الجنائية - محاكم مجلس الدولة
التي نعلمها قانون مجلس الدولة لا تندرج في عداد المحاكم المخاطبة بقانون المرافعات - لا يجوز
أن يؤدي تطبيق أى نص من نصوص قانون المرافعات إلى الأساس باختصاص مجلس الدولة
الذى يحده الدستور والقانون لولا على أحكام الدستور ذاته ولا يجوز إخطاع جهة القضاء
الإدارى سواء في تحديد اختصاصها أو موضوع قضائها جهة قضاء أخرى بالمخالفة للدستور
والقانون - بالنسبة حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ فليس في تأويله أمام محاكم مجلس
الدولة - على الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو لفظه
أو يحس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون - نتيجة ذلك : - محاكم مجلس الدولة إذا
قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة ابتداء أمامها أن تفسر بأحالتها إلى المحكمة
المختصة - تطبق .

إجراءات الطعن

أولاً : الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ قى عليا :

أقام السيد/ أحمد شوقي عطوة الدعوى رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٨ أمام
محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية ضد السيد وزير الدفاع طالباً الحكم
بالزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع له مبلغ ٢٠.٠٠٠ (عشرين ألف جنيه)

مع الزامه بالفوائد والمصروفات . وأسس دعواه على أنه كان يعمل ضابطا بالقوات المسلحة ، وقدم بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٩ استقالته لرعيته في الترشيح لانتخابات بندر قنسا ، إلا أن جهة الإدارة تراخت في قبول استقالته إلى ما بعد قفل باب الترشيح . وقضت المحكمة المذكورة بجلسته ١٩٧٨/٦/٢٥ برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، وفي الموضوع برفض الدعوى والزام . وألحها بالمصروفات والأتعاب .

واستأنف المدعي هذا الحكم فقضت محكمة استئناف القاهرة بجلسته ١٩٧٩/٣/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى وبأحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص . وتنفيذا لهذا الحكم أحيلت الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري التي قضت بجلسته ١٩٨٤/٤/١٢ بالزام وزير الدفاع بصفته بأن يدفع للمدعي مبلغ ألف جنيه والمصروفات . وأقام وزير الدفاع الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق عليا في هذا الحكم ، طالبا إلغاءه ، والحكم أصليا بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى ، واحتياطيا برفض الدعوى . وقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريرا برأيها القانوني في الطعن اذات فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى تأسيسا على أن دعوى المدعي تدخل في عداد المنازعات التي تختص بالفصل فيها اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة عملا بأحكام القانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا - الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق عليا :

أقام السيد/ إلياس شفيق زنايتري بصفته مديرا لشركة زنايتري وشركاه الدعوى رقم ١١٨٧ لسنة ٣٢ ق بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٥ أمام محكمة القضاء الإداري ضد السادة/ ووزير التجارة والتأمين ومدير مصلحة التسجيل التجاري طالبا الحكم :

أولا : يشطب النموذج الصناعي المقدم عنه الطلب رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ باسم المدعي عليه الأول في ١٩٧٦/١٢/١١ والمسجل برقم ٢٧٤٤ واعتباره كأن لم يكن .

ثانيا : بمصادرة واتلاف الزجاجات المكسرة والتوالب الخاصة بها والآلات والخامات المستعملة في تصنيعها واتلافها جميعا .

ثالثا : بالزام المدعي عليه الأول بأن يدفع للشركة المدعية مبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

وأما : بصحة اجراءات تنفيذ الامر التحفظي رقم ١ لسنة ٣٢ ق
الصادر في ١٥/٣/١٩٧٨ واجتبارها نافذة .

خلاصا : بالزام المعلن اليه بالمصروفات والأتعاب .

وبجلسة ١٩٨٢/٨/١٧ حكمت المحكمة بشطب النموذج الصنعاي
الخاص بالمدعى عليه الأول والمسجل برقم ٢٣٤٤ في ١١/١٢/١٩٧٦ .
وبصحة اجراءات تنفيذ امر الحجز التحفظي رقم ١ لسنة ٣٢ ق . وبعدم
اختصاصها بنظر ما عدل ذلك من طلبات وألزمت المدعى والمدعى عليهم
بالمصروفات مناصفة . وبتاريخ ١٩٨٢/١٠/١١ اقام السيد/
الظعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق عليا في الحكم المذكور طالبا الحكم بالغاء الحكم
المطعون فيه . وقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً بالرأى القانوني في الطعن
ارتأت فيه قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

للتا - الطعنان رقما ٧١١ و٧١٧ لسنة ٣٠ ق عليا :

اقام السيد/ سعيد سيد أحمد مصطفى الدعوى رقم ٤٤٠ لسنة ٢٨ ق
أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٤ طالبا الحكم بالغاء قرار
هيئة الأوقاف المصرية باختيار مستأجرى شقق العمارة الكائنة بسيدي بشر
بالاسكندرية والزام المدعى عليهما (وزير الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية)
بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت
والمصروفات . ودقمت الجهة الادارية بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة
قضاء إداري بنظر الدعوى . وبجلسة ١٩٨٢/٢/٢ قضت المحكمة برفض
الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واختصاصها ، وبعدم قبول طلب
الفاء القرار المطعون فيه ، وبالزام هيئة الأوقاف المصرية بأن تدفع للمدعى
قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت-وقد طعننت هيئة الاوقاف المصرية
على الحكم بتاريخ ١٩٨٢/٤/١ بالطعن رقم ٧١١ لسنة ٢٨ ق عليا طالبة
الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وأصليا بعدم اختصاص مجلس الدولة
بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى ، واحتياطيا برفض طلب المطعون ضده
بالتعويض . كما أقامت هيئة مفوضي الدولة بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣ الطعن
رقم ٧١٧ لسنة ٢٨ ق عليا في ذات الحكم طالبة الحكم بالغاء الحكم المطعون
فيه والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وباحتلتها
باحتلتها الى المحكمة المدنية المختصة .

وأما : الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٠ ق :

اقام السادة/ علي بصباح وتعار وشيد وحبيب عبد الستار الدعوى
رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة طامية الجزئية ضد السادة رئيس مجلس

إدارة هيئة الآثار المصرية ومدير آثار الفيوم وقائد شرطة آثار الفيوم ،
طالبين الحكم على وجه الاستعجال بطرد المدعى عليهم من العين المؤجرة لهم
ونسليمها للمدعى والزام المدعى عليهم متضامتين بالمصروفات والأتعاب .

وبجلسة ١٩٨٤/٣/٢٨ قضت المحكمة المذكورة بقبول الدفع المبني
من محامي الحكومة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وحالتها
بحالتها الى المحكمة الادارية العليا لنظرها بجلسة ١٩٨٤/٥/١٦ . وأقامت
المحكمة قضائهما على أن الجهة المالكة وهي الهيئة العامة للآثار قد أصدرت
قرارا اداريا بإزالة التمدى الواقع من المدعين على المنطقة الأثرية الواقعة
فيها الأعيان محل النزاع ، وأن طلبات المدعين التختامية بدور حول طلب
استرداد حيازة تلك العقارات وسريان العلاقة الإيجارية التي لا يقوم عليها
دليل . وقد أختلت الدعوى الى المحكمة الادارية العليا . وقدمت هيئة
مفوضي الدولة تقريرا بالرأى القانوني ، اوتت فيه حالة الدعوى من جديد
الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص تأسيسا على أن المحكمة الجزئية
بطامية أخطأت في حالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا بدلا من محكمة
القضاء الادارى المختصة بنظر النزاع .

خلاصا - الطعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ٣٠ ق . :

أقام السيد/ اسماعيل عبد الرازق على الدعوى رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٨٢
إمام محكمة المنشأة الجزئية ضد السادة/ محمد جبرة عبد الرحيم ومدير
نيابة المنشأة الجزئية ومأمور مركز المنشأة ورئيس نقطة كوم بدوير ،
مستشكلا في قرار النيابة العامة الصادر في ١٦/١٠/١٩٨٢ بحماية حيازة
المدعى عليه الأول للعقار محل النزاع ، طالبا وقف تنفيذه . وبجلسة
١٩٨٢/٥/٢٤ قضت المحكمة المذكورة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى
وبإحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، وأمامها صحح المدعى شكل
دعواه باختصاص السيد/ وزير العدل ، وأضاف طلبا بالغاء القرار المطعون
فيه . وبجلسة ١٩٨٤/٥/١٠ قضت محكمة القضاء الادارى برفض طلب
وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزم المدعى بالمصروفات . وأقام المدعى
الطعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ٣٠ ق عليا طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون
فيه ، وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه . والقضاء بالطلبات الأصلية
والزام المدعى عليهم بالمصروفات والأتعاب . وقدمت هيئة مفوضي الدولة
تقريرا بالرأى القانوني في الطعن ، اوتت فيه قبول الطعن شكلا والغاء
الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ،
واحتياطيا بعدم قبولها . وبينت رأيها بعدم اختصاص محكمة القضاء
الادارى بنظر الدعوى على اسباب حاضنها انه اغتيازا من ٢٣/٤/١٩٨٢

تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، فإن قرارات النيابة العامة الصادرة في مواد الحيازة أصبحت من صميم الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

والقرار المطعون عليه صدر من النيابة العامة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٢ بحماية وضع يد المدعى عليه على عين النزاع ومنع تعرض المدعى له في ذلك . وعرض القرار على قاضي الحيازة (القاضي الجزئي المختص) فقرر تأييده ، ومن ثم فلا ولاية للقضاء الإداري في طلب وقف تنفيذ هذا القرار ، لكونه من القرارات القضائية للنيابة العامة التي جعلت المادة ٢٧٣ مكررا من قانون العقوبات (مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) تأييد قرار قاضي الحيازة أو الفاء من اختصاص المحكمة الجنائية وفقا للإجراءات التي نظمتها هذه المادة . وآله ولئن كانت الدعوى محالة من المحكمة المدنية التي قضت بعدم اختصاصها بنظرها ، إلى محكمة القضاء الإداري - إلا أن هذه الحالة لا تلزم المحكمة الأخيرة بالفصل فيها ، لأنه من غير المستعاض أن تفصل محكمة القضاء الإداري في دعوى تدخل بحسب الأصل في نطاق قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يسرى حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات في شأن هذه الدعوى ، لخروج هذه الدعوى من ولاية المحكمتين المحيلة والمحال إليها .

وقد تار البحث أمام المحكمة الإدارية العليا (دائرة منازعات الأفراد والهيئات والعقود الإدارية والتمويضات) وهي يصعد النظر في الطعون أرقام ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق و ٢٨٢٧ و ٢٣٧٧ لسنة ٣٠ ق عليا في مدى التزام محكمة القضاء الإداري - أو المحكمة الإدارية العليا فيم الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٠ ق المحال إليها من محكمة طامية الجزئية - بنظر الدعوى المحالة إليها من القضاء العادي والفصل فيها عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات حتى ولو تبين أن موضوع المنازعة يخرج عن اختصاص مجلس الدولة - بهيئة قضاء إداري - كما حده الدستور والقانون . كذلك تار البحث يصعد نظر الطعون أرقام ١٦ لسنة ٢٩ ق و ٧١١ و ٧١٧ لسنة ٣٠ ق عليا فيما إذا كان يجب على محكمة القضاء الإداري إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى مرفوعة أمامها ابتداء أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة بها التابعة لجهة قضاء أخرى عملا بحكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات . وقد استئنأت المحكمة لأن الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا في شأن تطبيق حكم المادة ١١٠ من قانون

المرافعات قد تفرقت الى اتجاهات ثلاثة : الاتجاه الأول : وذهبت فيه المحكمة الى أن ما ورد بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات من التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ، لا يلزم هذه المحكمة بالتفصل في موضوع الدعوى اذا تبين أنها بالرغم من الإحالة غير مختصة قانونا بنظرها سيما اذا كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومن ثم فإن على هذه المحكمة أن تبحث بدأة - وقبل النظر في موضوع الدعوى المحالة - مدى اختصاصها بالدعوى وفقا للقانون المنظم للاختصاص وفي حدود ولايتها ووفقا للإجراءات المطبقة امامها . فاذا رأت أنها غير مختصة قانونا بنظر الدعوى ، وأن المحكمة الأولى التي أحالت اليها الدعوى هي صاحبة الاختصاص ، وجب عليها أن تقضى بعدم الاختصاص دون أن تحيل الدعوى ثانية الى المحكمة الأولى لاستنفادها ولايتها بحكمها القطعي الصادر منها بعدم الاختصاص . ويتأكد هذا الرأي بصور قانون المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الذي أسند اليها الفصل في مسائل تنازع الاختصاص السلبى - والايجابى - مما يفيد أن المشرع قد افترض إمكان قيام حالة تنازع الاختصاص السلبى بين القضاءين العادى والإدارى (الأحكام الصادرة في الطعون أرقام ٥١٣ لسنة ١٦ ق و ٢٣ لسنة ١٩ ق و ١٢١٣ و ١٢١٦ و ١٢١٨ لسنة ١٨ ق) .

الاتجاه الثانى : ذهبت فيه المحكمة الى أنه طبقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات يجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة امامها ابتداء أن تأمر بإحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها وأن المشرع استهدف من إيراد هذا النص حسب المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة الى أخرى . وإزاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وإطلاقه فقد بات ممتنعا على المحكمة التي تحال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص الصادر من المحكمة المحيلة ، أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، (الأحكام الصادرة في الطعون أرقام ٦٧٧ لسنة ٢١ ق و ٢٨٤ لسنة ٢٥ ق و ٨٤٩ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ لسنة ٢٦ ق و ٥٠٣ و ٥٠٢ لسنة ٢٧ ق) .

الاتجاه الثالث : ذهبت فيه المحكمة أخيرا بجلستها ١٩٨٣/٢/١٩ الى رأى وسط بين الاتجاهين السابقين ، فرات أن التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها منوط بالأسباب التى ينتج عليها المحكمة المحيلة قضائها بعدم اختصاصها وبالإحالة وذلك احتراماً لتجنية هذا الحكم . فاذا تبينت للمحكمة المحال اليها الدعوى أنها يفورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب

اخرى غير تلك التي قام عليها الحكم بالاحالة وأن من شأن هذه الاسباب الجديدة أن يمنع الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك التي قضت بأدب الأمر بعدم اختصاصها ، فإن للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاد الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة أو الجهة التي تبينت اختصاصها دون أن يعتبر ذلك إخلالا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات . مثل ذلك أن تقام منازعة أمام محكمة مدنية بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية حول قرار إداري أصدرته هذه الجهة ، فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الإداري تأسيسا على أن المنازعة تنصب على قرار إداري دون أن تبين المحكمة أن المنازعة باعتبارها قائمة بين شركة من شركات القطاع العام وجهة حكومية ، تدخل في اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن شركات القطاع العام - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فيما بعد - كذلك إذا ما قضت محكمة إدارية بعدم اختصاصها بنظر دعوى أقيمت أمامها وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري ، ثم تبينت هذه المحكمة أن النزاع مدني بطبيعته ، ففي هاتين الحالتين لا يجوز القول بالتزام محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى المحالة عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات والفصل في موضوعها ، وإنما يجوز لهذه المحكمة بعد اذ تبينت عدم اختصاصها أن تقضي بذلك وبإحالة الدعوى الى الجهة المختصة وهي هيئة التحكيم في الحالة الأولى أو المحكمة المدنية في الحالة الثانية ، ويكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بعدم الاختصاص والاحالة قائما على أسباب قانونية أخرى خلاف الأسباب التي قام عليها الحكم الأول الذي أحال الدعوى الى محكمة القضاء الإداري (الحكمان الصادران في الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٥ ق عليا و١٥٨٥ لسنة ٢٦ ق عليا) .

لذلك فقد قررت المحكمة - إزاء هذا التعارض - بجلسته ١٩٨٥/١١/٣٠ إحالة الطعن رقم ٧١١ و٧١٧ لسنة ٢٨ ق عليا الى الهيئة المشكلة طبقا لحكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة للنظر في مدى تطبيق حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات أمام محاكم مجلس الدولة وحدود هذا التطبيق . كما قررت إحالة باقي الطعون المشار اليها الى هذه الهيئة ، وتقرر ضمنها للاعتباط وليصدر فيها حكم واحد .

وقد تمت هيئة مفوضي الدولة تقريرها بالراي القانوني في الموضوع المطروح على هذه الهيئة ، اوتت فيه :

أولا : التزام محاكم مجلس الدولة بأعمال حكم المادة ١١٠ من قانون

المرافعات المدنية والتجارية بشقيها ، فيجب على المحكمة اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة ، كما يجب عليها نظر الدعاوى المحالة اليها من جهة القضاء العادى بحكمها بعدم الاختصاص ، وذلك على التفصيل الوارد بالأسباب .

ثالثية : اعادة الطعون المذكورة الى المحكمة الادارية العليا (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) للفصل فيها في ضوء ما تقدم . وقد تدور نظر الطعون بجلسات هذه الهيئة على الوجه الثابت بالمحاضر ، وبجلسة ١٩٨٦/٣/٢ قررت الهيئة حيز الطعون للحكم لجلسة اليوم ، ولها صدر الحكم الاخير وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

للمحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع الايضاحات وبعد المداولة .

ومن حيث أن المسألة المعروضة تتجدد في مدى تطبيق حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام محاكم مجلس الدولة وحلود هذا التطبيق ، لبيان مدى التزام هذه المحاكم اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى مرفوعة أمامها ابتداءً بأحالتها إلى المحكمة المختصة التابعة لجهة قضاء أخرى عملاً بنص الفقرة الأولى من هذه المادة ، وكذلك مدى التزامها بنظر الدعوى المحالة اليها بحكم صادر - بعدم الاختصاص - والإحالة - من محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أن « على المحكمة اذا ما قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان علم الاختصاص متعلقاً بالولاية » . ويجوز لها عندئذ أن تحكم بقراءة لا تتجاوز عشرة جنهات . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

ومن حيث أن المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتنص المادة ١٦٧ من الدستور على أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها » وتطبيقاً لهذين النصين الدستوريين حددت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في بنودها المسائل التي تختص بها محاكم مجلس الدولة - دون غيرها - بالفصل فيها ، واختتمها بنص البند الرابع عشر على اختصاص هذه المحاكم بسائر المنازعات الادارية . وإذا كان الأصل لقرار أن

اختصاص جهات القضاء محدد القانون وهو ما قرره نص المادة ١٦٧ من الدستور صراحة ، فلا يجوز تعديله أو الانتقاص منه أو الإضافة إليه إلا بقانون فإن اختصاص مجلس الدولة يبدأ الدستور بتحديد مفرداته نصا خاصا يبين وضعه الدستوري ويحدد وظيفه اختصاصه بالمنازعات الإدارية والدعوى التأديبية ، وترك تحديد اختصاصاته الأخرى للقانون .

ثم صدر قانون مجلس الدولة مطبقا حكم الدستور ففصلت المادة ١٠ منه اختصاصات القسم القضائي بالمجلس ، ومن ثم لا يجوز الخروج عن الاختصاص الذي حدده الدستور ثم القانون إلا بذات الأداة من نص دستوري أو قانون ، ولا يجوز أن يتخفى تطبيق أى نص من نصوص أى قانون بعرفة جهة ليس لها سلطة التشريع الدستوري أو إصدار القانون إلى الخروج عن تحديد الدستور أو القانون لاختصاص المجلس سواء

بالإضافة أو بالانتقاص على أى وجه من الوجوه فلا يجوز إلزام محاكم مجلس الدولة بالنظر فى دعاوى ومنازعات تخرج بطبيعتها عن حدود الأصل الدستوري المحدد لاختصاص مجلس الدولة ، ولا تدرج فى عداد المسائل التي تختص بها قانونا المحاكم التابعة له ، استنادا إلى ظاهرة نص المادة

١١ من قانون المرافعات لمجرد إحالتها إليه من محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى ، مما يؤدي إلى خروج سافر على ما حدده الدستور فى شأن اختصاص مجلس الدولة ، وكذلك على القواعد التي حددها القانون فى توزيع الاختصاص بين جهات القضاء والتي تقوم على تطبيق القانون الخاص فى المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية التي يحكم

إجراءاتها قانون المرافعات وعلى تطبيق القانون الجنائي فى المسائل الجنائية والتي يحكم إجراءاتها قانون الإجراءات الجنائية ، وبين المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية التي يحكمها بصفة أصلية قانون مجلس الدولة . كما يؤدي ذلك إلى أن يكون اختصاص كل جهة قضائية

متروكا لقضاء الجهة الأخرى - حسبما تراه فى تكليف الدعوى المطروحة أمامها - حتى ولو ترتب على ذلك مخالفة لما حدده الدستور والقانون من اختصاص لمحاكم مجلس الدولة . بل إن التطبيق الجامد لظاهر نص المادة ١١ من قانون المرافعات بإلزام محاكم مجلس الدولة بالفصل فى الدعوى

المحال إليها من محكمة تابعة لجهة القضاء العادي ولو كانت تخرج عن حدود الاختصاص المقرر لها قانونا ، يؤدي إلى نتائج شاذة إذا ما طعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص والإحالة وقضى بتنقضه ، إذ يترتب على النقض طبقا لحكم المادة ٢٧١ مرافعات « إلغاء جميع الأحكام - أيا كانت الجهة التي أصدرتها - والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها » . فإذا كانت محكمة القضاء الإداري قد نظرت - نزولا على

الإحالة - في الدعوى وقضت في موضوعها - وهو ما يمكن أن يتحقق كذلك بصور حكم في الدعوى من المحكمة الإدارية العليا - فيترتب على نقض حكم عدم الاختصاص والإحالة إلغاء هذه الأحكام بما فيها حكم محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا ، وبذلك يتوقف مصير حكم جهة القضاء الإداري على ما تقرره محكمة النقض . وهو نتيجة تخالف نص الدستور والقانون ومن شأنها إطالة أمد التقاضي بغير مبرر وذعزة الأحكام بغير سند ، خاصة مع استقرار قضاء محكمة النقض على عدم حيادية الأحكام الصادرة من جهة قضائية لا ولاية لها على الدعوى حجية قبل الجهة القضائية صاحبة الولاية . بل إن من شأن هذا المبدأ المستقر عدم حيادية حكم الإحالة الصادر من المحاكم العادية - ولو كان نهائيا - أية حجية أمام جهة القضاء الإداري إذا كان مغالفا لحكم الدستور والقانون ومن شأنه أن تفصل محاكم مجلس الدولة في منازعات تخرج عن اختصاصها كالدعوى المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية . ويقطع في ذلك أخيرا يؤكد ما تضمنته المذكرة التفسيرية للمادة ١١٠ مرفعات تبيروا للحكم المستحدث الوارد فيها من أن مبنى تعديل النص هو العدول بما كان القضاء مستقرا عليه من عدم جواز الإحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص إذا كان ذلك هاجما إلى سبب متعلق بالوظيفة ، وكان مبنى هذا القضاء - على ما استظهرته المذكرة التفسيرية - هو فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر ، وهي فكرة لم يعملها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتيهان سيادة وإحدى - فنبط التعديلين المستحدثين بالمادة ١١٠ مرفعات هو انحصار القضاء في جهتين تتيهان سيادة واحدة ، وهو ما لا يصحق إلا على قضاء القانون الخاص بعد إلغاء المحاكم المختلطة سنة ١٩٤٩ ثم المحاكم الشرعية والمحاكم المحلية سنة ١٩٥٥ ، وانحصار هذا القضاء في جهة واحدة هي قضاء المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، ويقوم إلى جانبها جهة القضاء الجنائي ، وحائتان الجهتان تتيهان سيادة واحدة هي سيادة محكمة النقض ، وأوضح أن ذلك لا يسرى على محاكم مجلس الدولة التي لا تخضع ولم تخضع منذ إنشاء المجلس لأية سيادة خارجية عن نطاق المجلس . فقد كان تنازع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء المدني وما لحق به معقوبا لجهة قضاء مشكلة تشكيلا خاصا من ممثلي الجهتين للفصل في التنازع (مادة ١٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥) وقد انتقل هذا الاختصاص منذ سنة ١٩٦٩ إلى المحكمة العليا ثم المحكمة الدستورية العليا وذلك بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بأصدار قانون المحكمة العليا ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بأصدار قانون المحكمة الدستورية العليا .

لما أوردته المذكرة التفسيرية للمادة ١١٠ مאלفة الذكر لا يصدق على محاكم مجلس الدولة . بل أن تنظيم الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبى على الوجه الذى حددته قانون المحكمة العليا ثم قانون المحكمة الدستورية العليا وهما صادران بعد تعديل المادة ١١٠ فى صياغتهما الحالية . ليقطع فى أن المشرع جعل تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبى بين القضاة العادى والإدارى من اختصاص المحكمة العليا تم المحكمة الدستورية العليا متصورا فى ذلك عدم التزام أى من القضاة بالإحالة الصادرة اليه من الآخر مما يؤدى حتما إلى تنازع الاختصاص السلبى ، وما يعنى عدم سريان حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات فى العلاقة بين القضاة ، لأن القول بوجود الالتزام الدقيق بالإحالة المقررة فى هذه المادة يؤدى حتما إلى نفي تصور قيام التنازع السلبى ، وعلى ذلك فإن المشرع نفسه صدر عن قصد عدم التزام القضاء الإدارى بالإحالة اليه فى أمر خالرج عن اختصاصه من إحدى محاكم القضاء العادى . وبالإضافة إلى ما تقدم فإن محاكم مجلس الدولة لا تخضع لسيادة قانون المرافعات التى يخضع لها القضاء العادى فى المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، طبقا للمادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة تطبق أمام محاكم مجلس الدولة الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، أما فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون فتطبق أحكام قانون المرافعات إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى لمجلس . وقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن الأصل أن اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق على أحكام القضاء الإدارى إلا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقيد الذى لا يتعارض نصا وروحا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الادارية ، فقانون المرافعات يسرى على المحاكم المحددة فى المادة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية ، وحيثما وردت كلمة محكمة فى نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم . بل إنه لا يسرى إلا على محاكم القانون الخاص فقط من تلك المحاكم وهى المحاكم المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية دون المحاكم الجنائية التى يسرى فى شأنها قانون الاجراءات الجنائية . أما محاكم مجلس الدولة التى نص عليها قانون المجلس وبين درجاتها وتشكيلها واختصاصاتها والاجراءات التى تتبع أمامها وأوجه الطعن فى أحكامها ، فلا تندرج فى عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات . وعلى ذلك فإن تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على القسم القضائى لمجلس الدولة طبقا للمادة ٣ من

أمام المجلس - هو تطبيق احتياطي وثائقي مشروط بعدم وجود نص خاص في قانون المجلس ، وعدم تعارض قانون المرافعات مع طبيعة المنازعة الادارية ونظام المجلس وأوضاعه الخاصة نصا وروحا . ومن ثم لا يجوز أن يؤدي تطبيق أى نص من نصوص القانون المذكور - كما هو شأن الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات - الى المساس باختصاص المجلس الذى حددته الدستور والقانون نزولا على أحكام الدستور ذاته . كما لا يجوز اخضاع جهة القضاء الادارى سواء في تحديد اختصاصها أو في موضوع قضائها لجهة قضاء أخرى بالمخالفة لحكم الدستور والقانون ، وهذا بذاته ما دعا المشرع بمه وضع المادة ١١٠ مرافعات بصياغتها الحالية الى استبعاد أحكام محكمة تنازع الاختصاص ، ثم جعل تنازع الاختصاص للمحكمة العليا ثم للمحكمة الدستورية العليا على ما سبق بيانه . وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات تنص على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها فهي إنما تغاطب المحاكم التى ينظم قانون المرافعات الاجراءات أمامها وهي المحاكم التى حددتها قانون السلطة القضائية - على ما سلف بيانه - دون محاكم مجلس الدولة . وإذا تمخض تطبيق حكم هذه الفقرة عما يتعارض نصا وروحا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الادارية وما حددته الدستور والقوانين للمجلس من اختصاص ، فإن حكمها في هذا الخصوص ينأى عن مجال التطبيق أمام محاكم مجلس الدولة حيث يؤدي تطبيقه الى مخالفة حكم الدستور والقانون بالزام هذه المحاكم بنظر منازعات تخرج من اختصاصها .

أما بالنسبة الى حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ التى أوجبت على المحكمة اذ قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية - فليس في تطبيقه أمام محاكم مجلس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نظامه أو يمس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون ، ومن ثم فلهذه المحاكم اذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة ابتداء أمامها أن تأمر بإحالتها الى المحكمة المختصة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المحالة اليها من جهة قضائية أخرى طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات اذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولاىي المحدد قانونا لمحاكم مجلس الدولة . أما في الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها ، فلها أن تحيلها الى المحكمة المختصة اذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها ، وأمرت بإحالة كل من الطعون الى الدائرة المختصة به لتفصل فيه في ضوء ذلك .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد يسرى عبده رئيس مجلس الدولة
وعضوية السادة الأساتذة يوسف شلبي يوسف وعبد الفتاح السيد بسيوني وعادل
عبد العزيز بسيوني وعقود عبد العزيز عبد الله رجب ونيل أحمد سعيد على وعبد العزيز
أحمد سيد أحمد حماده ومحمد المهدي مليمي والدكتور محمد جودت أحمد الملط ومحمد
أمين العباسي المهدي وشفيق محمد سليم مصطفى
المستشارين

الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ التضيائية :

دعوى — الحكم في الدعوى — الطعن في الأحكام — طعن الخارج عن الخصومة
المادتان (٢٣) و (٥١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .
مر قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن الطعن المقدم من الخارج عن الخصومة بمرحلتين :
في المرحلة الأولى : كانت الأحكام صحيحة إلى جواز قيام الشخص الذي لم يكن طرفاً أو ممثلاً
في الدعوى ومن الحكم الصادر فيها مصلحة له أن يطعن على الحكم مباشرة أمام المحكمة الإدارية
العليا — استند هذا القضاء إلى أن حكم الإلغاء يصور حجة على الكفاية ولا يقتصر هذه الحجة
على أطراف الخصومة — استند هذا الاتجاه على إصارات العدالة وحسن توزيعها ولما للضرورة
التي قد يصيب من لم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها حكم الإلغاء — في المرحلة الثانية
جدل قضاء المحكمة الإدارية العليا من هذا الاتجاه فقررنا عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة
أمام المحكمة الإدارية العليا — تخص المحكمة التي أصدرت الحكم بطعن الطعن في الحدود المقررة
قانوناً لا تلتزم إعادة النظر — أسس ذلك : أن المادة (٢٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
حددت أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — طعن الخارج عن الخصومة ليس من بين
هذه الأحوال — تطبيق .

إجراءات الطعن

تجمل وقائع الطعن الأول رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق في أن السيد / أحمد محمد
هنادي جريد أقام الدعوى رقم ٢٣٣ لسنة ٣٦ ق ضد محافظ الوادي الجنيد بصفته

أمام محكمة القضاء الإداري (دائرة الترقيات) بصحيفة أودعت قلم كتابها في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١ طالباً الحكم بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار الإداري رقم ٢٧ لسنة ٨١ الصادر بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨١ والمحدد من محافظ الوادي الجديد بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تخطئه في الترقية إلى وظيفة مدير شئون زراعة المقرر لها الدرجة الأولى من المجموعة النوعية لوظائف الزراعة ذات الرطب ١٨٠٠/٩٦٠ اعتباراً من ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨١ وترقيته إليها اعتباراً من هذا التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وبجلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨٣ حكمت محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار رقم ٢٧ الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨١ إلغاء مجرداً مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الجهة الإدارية بالمصروفات .

وقد أتم السيد / محافظ الوادي الجديد بصفته بصحيفة مودعة في ٢٢/٨/١٩٨٣ الطعن رقم ٣٣٨٢ لسنة ٢٩ ق ضد السيد / أحمد محمد هنادي في ذلك الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وأعلن الطعن قانوناً .

وبتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٨٣ أتم السيد / عبد الحالق محمد سلطان طعناً في ذلك الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بتقرير طعن أودع قلم كتابها وقد يحملها العام تحت رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق عليها ضد كل من : ١ - السيد محافظ الوادي الجديد بصفته ٢ - السيد / أحمد محمد هنادي جويده وطلب الطاعن للأسباب التالية بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ونسبكم بالإبقاء على ترقية الطاعن إلى الدرجة الأولى مع إلزام المطعون ضده الثاني بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقد ضم هذا الطعن إلى الطعن رقم ٣٣٨٢ لسنة ٢٩ ق عليها المقام من الحكومة عن ذات الحكم المطعون فيه . وقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني في هذين الطعنين ارتأت فيه قبولهما شكلاً وإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى . وأقامت رأياً فيما يتعلق بقبول الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق عليها شكلاً - على أنه ولئن كان الطاعن في هذا الطعن لم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه إلا أن له صفة ومصطفة تقوية مباشرة في الطعن على هذا الحكم باعتباره من ذوي الشأن الذين عنانهم للمشرع في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والذي أجاز لهم بموجب هذا النص الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة

الإدارية العليا متى توافر في شأنه شرط المصلحة وذلك عن طريق طعن الخارج عن
الخصومه في الحكم الصادر في الدعوى التي لم يكن طرفاً فيها . وأشارت هيئة مفوضي
الدولة - تأييداً لرأيها - إلى ما انتهت إليه المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقم ٦٢
لسنة ٢٠ ق ورقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق بجلسته ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ ورقم ١٤٤٤
لسنة ٢٨ ق بجلسته ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٥ .

وتجمل وقائع الطعن الثاني للمقيد بالسجل العام تحت رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق
عليها المقام من الدكورة / نادية حسن بدرلوي في أن الدكورة فاطمة محمد مختار
المنبدي أقامت الدعوى رقم ١٦٥ لسنة ٣٥ ق لدى محكمة القضاء الإداري دائرة
الجزايات والقرقيات ، بصحيفة أودعت قلم كتابها في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٠
ضد رئيس جامعة القاهرة بصفته طالبه في خطاها الحكم بإلغاء قرار رئيس لجنة
القاهرة بتعيين أئمة الدكورة/ ناديه حسن بدرلوي لتكون سابقة على ترقيتها
والإبقاء على الأقدميات وفق تاريخ شغل الوظيفة وما تروى على ذلك من آثار مع الزام
المدعى عليه بالمصروفات . وبجلسته ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ حكمت محكمة
القضاء الإداري بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما تروى
على ذلك من آثار وألزمت الجامعة المدعى عليها بالمصروفات . بتاريخ ٢١ من يوليو
سنة ١٩٨٥ أقامت الدكورة/ ناديه حسن بدرلوي طعناً في ذلك الحكم أمام المحكمة
الإدارية العليا بقرار طعن أودع قلم كتابها وقد جددوا العام تحت رقم ٣١٥٥ لسنة
٣١ ق . عليها ضد كل من : ١ - الدكورة/ فاطمة محمد مختار المنبدي ٢ - الاستاذ
الدكتور رئيس جامعة القاهرة بصفته . وطلبت الطاعنة للأسباب الواردة بقرار الطعن
الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم للطعون فيه وما تروى على ذلك
من آثار مع الزام المطعون ضدها الأول بالمصروفات . وطلعت هيئة مفوضي الدولة
تقرياً مسبباً بالرأي القانوني في هذا الطعن ارتأت فيه الحكم بعدم اختصاص المحكمة
بنظره واقترحت إحالته إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص : تأسيساً على أن
الطاعنة الدكورة ناديه حسن بدرلوي لم تكن طرفاً أو محطلة في الدعوى رقم ١٦٥
لسنة ٣٥ ق المطعون في الحكم الصادر فيها ، وبذلك فإن الطعن فيها يكون عن طريق
التماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم وهي محكمة القضاء الإداري
دائرة الجزايات والقرقيات ، بإحالتها خارجة عن الخصومة ، إذ صدر الحكم
المطعون فيه بعد العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن الرافعات للخدمة

والتجارية . واستند هذا الرأي إلى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٨ في الصادر بـجـلـة أول يـولـيـو سـنة ١٩٧٩ .

وقد عرض الطعنان على الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا بعد أن أحيل إليهما من دائرة فحص الطعون وتدوول كل منهما بالجلسات على الوجه المبين بمحاضرتها . ونظرا لما تبين للدائرة المذكورة من اختلاف الرأي حول جواز طعن الخارج عن الخصومة في الدعوى للتنظرة أمام القضاء الإداري في الحكم الصادر لدعوى التي لم يكن طرفا فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا ولصنور حكيمين متعلوذين في هذه الخصومة فقد قررت الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا بـجـلـة ٢٥ مـن يـانـيـر سـنة ١٩٨٧ إحالة كل من الطعنين رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ في عليا ورقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ في عليا إلى هذه الهيئة أعمالا لحكم المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ . وقلمت هيئة مفوضي الدولة تقريرا برأيها القانوني تناولت فيه أسانيد الاتجهين مشار المنازعة المطروحة أمام هذه المحكمة ، وأيدت في تقريرها الاتجه لعدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة ، وإنما يجوز له الطعن بطريق التقاس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أسدرت الحكم المطعون فيه ، واقترحت للملك الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعنين المروذين وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص وإبقاء الفصل في المصروفات .

وحدد لنظر الطعنين أمام هذه الهيئة جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٧ وفيها سمعت المحكمة مارأت لزوما لسماعه من إيضاحات ذوى الشأن وقررت إصدار الحكم بـجـلـة ١٢ مـن أـبـرـيـل سـنة ١٩٨٧ وبالجـلـة المذكورة أعهد الطعنان للمرافعة نظرا لتغير تشكيل الهيئة ونظر الطعنان على الوجه المبين بالمحضر ثم تقرر إصدار الحكم آخر الجلسة وصدر الحكم وأودعت مسودته للمشتكلة على أسبابه عند التتق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد للدائرة . ومن حيث أن الخلاف المروض يدور حول ماإذا كان من الجائز لمن لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري أن يطعن على الحكم الصادر فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة متى كانت له مصلحة قانونية أو مادية مسها ذلك الحكم أم

من المتعين عليه أن يسلك طريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

ومن حيث أنه يتبع قضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن الخلاف للتقدم تبين أنها اتجهت تارة إلى الأخذ بجواز قيام الشخص الذي لم يكن طرفاً أو ممثلاً في الدعوى ومس الحكم الصادر فيها مصلحة له بالطعن عليه مباشرة لدى المحكمة لإدارة العليا ، كما اتجهت تارة أخرى إلى الأخذ بعدم جواز لجوء من لم يكن طرفاً في الخصومة إلى الطعن على الحكم الصادر فيها من القضاء الإداري أمامها مباشرة وإما يتعين عليه أن يسلك طريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم ومن أمثلة قضاء المحكمة الإدارية العليا المعيرة عن الاتجاه الأول حكماً في الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ١٥ ق عليا الصادر بجلد ٢ من يونيو سنة ١٩٧٣ والذي ذهب فيه إلى أنه ولئن كان حكم الالغاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته نسبة تقتصر على طرف الخصومة دون غيرها وإما حجته مطلقة تتعدى إلى الغير أيضاً وفقاً لما حرصت على تأييده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة إلا أنه من الأصول للسلسلة التي يقوم عليها حسن توزيع العدة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك صدور حكم حاز قوة الشيء المقضي به بمقولة أن حكم الالغاء يكتسب حجة معينة تسمى على الكافة مادام هذا الحكم يتعدى أطراف الخصومة ومنهم ذوى الشأن الذين ملأهم نص المادتين ١٥ و ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة والتي يقابلها نص للمادتين ٤٤ و ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بما تضمنته من تحديد مهلة الطعن بستين يوماً من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوق ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان يتعين أن يكون أحد الطرفين الأصليين في المنازعة ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب ، إذ لا مناص من رفع الضرر الذي يصيبه من تنفيذ الحكم الذي لم يكن طرفاً فيه ، وذلك بتسكينه من التدخل بالطعن في هذا الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له قاضياً يسمح دفاعه وينصفه إذا كان ذا حق في ظلالة مادام قد استفاد عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى ، والقول بغير ذلك فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقي من حق اللجوء إلى القضاء متظلماً من حكم في منازعة لم يكن طرفاً فيها ولم يعلم بها وعسى آثار هذا الحكم حقوقاً له . ويؤكد مما سبق أن هذه المحكمة قد

أقرت بحق الخارج عن الخصومة في الطعن على الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره إليه وذلك إذا لم يعلم بقيام الخصومة أو لم يكن في مركز يسمح بتوقعها ، وفي هذه الحالة تحسب مواعيد الطعن من تاريخ علمه بالحكم . أما إذا كان الغير يعلم بقيام الخصومة أو كان في مركز يسمح بتوقعها فلا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري ، إذ في هذه الحالة يكون الغير قد فوت على نفسه فرصة عرض ظلامته على جهة القضاء ، وإذا كانت اعتبارات حسن توزيع العدالة تسوغ السراح المجال للغير عن تصدى أثر الحكم إليه ولم يعلم بقيام الخصومة للطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا ، فإن هذه الاعتبارات ذاتها تأتى مساندة هذا الغير الذي علم بالخصومة ووقف حيالها موقف المخيرص : فإن صدر الحكم لصالحه سكت ، وإن صدر ضد مصالحه نازع فيه وطعن عليه . والمحول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علما يقينياً بالخصومة .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن ركيزة وأساس هذا لاتجاه الأول إنما تقوم على اعتبارات العدالة وحسن توزيعها رفعا للضرر الذي قد يصيب من لم يكن طرفا في الدعوى الصادر فيها حكم الالغاء وذلك على الوجه وبالقيود التي بينها ذلك القضاء ، والتي من بينها وكما هو واضح من الأسباب أن يكون قد استغفل عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى . ومن ثم مكنته هذا القضاء للمحكمة الإدارية العليا من التناهي بالطعن أمامها في ذلك الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له قاضيا يسمح دفاعه وينصفه إذا كان ذا حق في ظلامته .

ومن حيث أن تقدير الاتجاه الذي أقر بحق الخارج عن الخصومة في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ينبغي أن يتم بمراعاة ما هو مقرر من حجية مطلقة لحكم الالغاء ومن أن تمهيد طرق الطعن في الأحكام هو عمل من أعمال المشرع برد حصرا في القانون المنظم لما المحدد لوسائلها .

ومن حيث أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تسرى في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة .. ذلك أن الخصومة في دعوى الالغاء هي خصومة عينية منوطها رقابة شرعية القرار الإداري في ذاته ووزنه بميزان القانون : فإذا أن يسفر الفحص عن شرعيته فرفض الدعوى أو تنقرر عدم مشروعيتها فيحكم بالغاء . والحكم الصادر بالالغاء يعدمه في ذاته فينقض

ذات وجوده ولهذا يتعلم وينقضى وجوده ويذول بالنسبة لكل الناس : من كان قد صدر لصالحه أو ضده من إغاده ومن أضر به من طعن عليه ومن لم يطعن عليه ، من كان طرفا في دعوى مهاجمة القرار ومن لم يكن ، وأياً كانت الأسباب التي استندت إليها مهاجمته . ولهذا كان الحكم بالالكفاء حجة على الكافة لأنه يقوم على تقرير عدم مشروعية القرار من حيث هو في ذاته بغض النظر عن المصالح التي يمسها نعماً وضراً ، فيما الحكم الصادر في دعوى غير دعوى الألفاء ويصدر في خصومة ذاتية تتعلق بمصالح أطرافه فتكون له حجة نسبية مقصورة على هذه الأطراف . وإذا كان مؤدى الحجة المطلقة لحكم الألفاء سريته في مواجهة كافة الناس سواء في ذلك من طعن على القرار المقضى بالغائه ومن لم يطعن عليه تقتصر هذه الحجة على من كان طرفا في دعوى مهاجمته دون من لم يكن طرفا أو ممثلاً فيها هو حد لاطلاق الحجة لاجتياز إلا استناداً إلى نص صريح في القانون الذي قرر الحجة المطلقة صدوراً عن عينة الطعن . فليست العبرة بمصلحة من تمكن أو مكن من الدفاع عن هذه المصلحة بالطعن على القرار أو بطلب رفض الطعن عليه ، وإنما العبرة في جوهر الأمر وحقيقته بمطابقة القرار للقانون . وهذا أمر لا يتأثر فحصة إلا بحكم القانون فهو معيار الوحيد ومناطه الذي لا يختلف باختلاف المصالح المتعارضة في القرار لمن يطبق في شأنهم أو يسرى عليهم . فمتى كان محل رقابة القرار فحصى مشروعيته ، ومعايرها مطابقتها للقانون ، فلا عورة بأوجه الدفاع التي تعرض أو تبحث ، إذ يقوم عمل القاضى على دقيق تطبيق صحيح القانون تطبيقاً موضوعياً على القرار لا يتأثر بأى أمر خارج عن ذلك : ويحتم أمام هذه الحجة المطلقة الناشئة عن عينة الخصومة الانكشاف عن أى اعتراض على الحكم الصادر في دعوى الألفاء ممن لم يكن طرفاً فيها إذ من شأن ذلك جحد هذه الحجة المطلقة وقلها نسبية بقصرها على أطراف الدعوى وحدهم حين يكون لكل خارج عن الخصومة الأصلية ولم يكن طرفاً أو ممثلاً فيها الطعن على الحكم الصادر فيها أمام محكمة الطعن عند علمه اليقين بالحكم الصادر فيها ، خاصة وأن ذلك يتيح تسلسل الطعن إلى غير نهاية بتعدد أصحاب المصالح التي يمسها القرار للطعون فيه إيجاباً أو سلباً ، فيضيف إلى فقد الحجة المطلقة عدم الاستقرار المطلق للقرار . والاستقرار اختيار قانونى يقوم على أساسه تنظيم الطعن وتحديد أمده وليس اعتباراً عملياً فقط ، بل إن هذا التسلسل ينقض اعتبارات العدالة ذاتها التي كانت أساس الاتجاه الأول ومتفاه . وبذلك فإن هذا الاتجاه وإن بان في ظاهره محققاً لقدرة من العدالة إلا أنه في جوهره هادم لها . ماحق لها .

ومن حيث أنه وإن صح ذلك بالنسبة لحكم الالغاء وأمدّه فإنه سواء بالنسبة إلى كافة الأحكام سواء بالالغاء أو بغير ذلك وفي كافة المنازعات الادارية وحتى التأديبية منها فالقرار أن تحديد طرق الطعن في الأحكام هو عمل المشرع وحده يرد حصراً في القانون المنظم لها . وقد حددت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة أحوال الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، وهي لاتسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة : فالطعن أمام المحكمة الادارية العليا لا يجوز إلا لمن كان طرفاً في الخصومة التي انتهت بصور الحكم للطعون فيه . وإذا كان طعن الخارج عن الخصومة نوعاً من اعتراض الخارج عن الخصومة الذي كان ينظمه قانون المرافعات السابق في فصل مستقل وألغى في قانون المرافعات الحالي الصلح بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فلا سند في استيقاله بعد هذا الالغاء في صورة طعن الخارج عن الخصومة إلى المحكمة الأعلى المختصة بنظر الطعن على الحكم المطعون فيه والذي لم يكن الخارج عن الخصومة طرفاً أو ممثلاً في الدعوى التي انتهت بصوره . خاصة وأن اعتراض الخارج عن الخصومة كان قبل الغائه يقدم إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم وليس أمام محكمة الطعن ، فلا يجوز إعادته إلى الحياة في صورة الطعن إلى محكمة الطعن بعد أن لم يعد جازماً أمام المحكمة التي أصدرت الحكم على الاعتراض . وبذلك يبدو واضحاً تعارض الاتجاه القضائي الذي أقر قبول طعن الخارج عن الخصومة أمام محكمة الطعن — وهي في الحالة المعروضة المحكمة الادارية العليا — مع مبدأ انفراد المشرع وحده بتحديد طرق الطعن في الأحكام على سبيل الحصر ، ويؤكد ذلك أن تمير ذوى الشأن الذي له حق الطعن على الحكم أمام المحكمة الادارية العليا طبقاً للمادة ٢/٢٣ من قانون مجلس الدولة نظراً في ذلك لرئيس هيئة مفوضي الدولة ، إنما يقصد به ذا الشأن في الحكم وفي الطعن عليه وليس في القرار على الحكم المطعون فيه — ولا يمكن أن تصرف عبارة ذى الشأن إلى من لم يكن ذا شأن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون عليه . فلو الشأن هو من كان طرفاً في الدعوى : ويقطع بذلك أن المشرع حيناً أراد أن يخرج عن هذا المداول في تحديد ذى الشأن ويوسع فيه في المادة ٢/٢٢ من قانون مجلس الدولة اعتبر من ذوى الشأن في الطعن على أحكام المحاكم التأديبية ، بالإضافة إلى المتهم وهيئة مفوضي الدولة وهما قوا الشأن طبقاً للمادة ٢/٢٣ ، الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الادارية . نص على هذا الاعتبار صراحة ، ولو اتسعت عبارة ذوى الشأن لهم على غير مقتضى ما تقدم لما احتاج المشرع إلى النص الصريح الخاص لتقرير اعتبارهم من ذوى الشأن : خاصة وأن مدير النيابة

الإدارية هو الطرف الأصلي في الدعوى التأديبية الذي يقيمها ويحول النزاع طرفا فيها مثلا للصالح العام ، ومثله الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات اللذين يتعين إقامة الدعوى التأديبية بناء على طلبهم ، ولاشك أن هذا يقطع بأن مدلول عبارة ذوى الشأن الواردة في المادة ٢/٢٣ هم ذوى الشأن في الدعوى الذين كانوا طرفا فيها وفي الحكم الصادر فيها بذاته أو بمن يمثله قانونا ، ولا تنصرف عبارة ذوى الشأن إلى كل من يدعى له مصلحة في القرار المطعون فيه محل الدعوى الصادر فيها الحكم سواء بطلب الغائه أو برفض طلب الإلغاء وليس كل من يدعى مصلحة منها الحكم بوجه أو بآخر سواء في دعوى الإلغاء أو غيرها من أنواع المنازعات الأخرى التي يتولاها قضاء مجلس الدولة .

لما لاشك فيه أن تدبرك الاعتبارات المتقدمة ذكرها التي أحاطت بالاتجاه القضائي الأول المتمثل في حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ١٥ القضائية بجملة ٢ من يونيو سنة ١٩٧٣ وما سبقه من قضاء في الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٧ القضائية بجملة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ — يحتمل الأخذ بما ذهب إليه الاتجاه القضائي الآخر القائل بعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة ممن لم يكن طرفا في الدعوى ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها وإنما يقتصر عليه في هذه الحالة متى مس الحكم مصلحة له أن يلجأ إلى طريق الطعن بالتماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وهو الاتجاه المتمثل في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٨ القضائية . حيث ذهب فيه إلى أن قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ التي طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن المحصومة الذي نظمته القانون القائم قبله في المادة ٤٥٠ وأضاف حالة اعتراض من يعبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها (مادة ١/٤٥٠) إلى أوجه التماس إعادة النظر لما أوردته في مذكرته الإيضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن المحصومة وإنما هي تعظم من حكم من شخص يعتبر ممثلا في المحصومة وإن لم يكن خصما ظاهرا فيها فيكون التعظم من الحكم أقرب إلى التماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض . وهذا التبرير لإلغاء نظام اعتراض الخارج عن المحصومة وجعل هذه الحالة سببا لافساس إعادة النظر في الحكم يتفق مع ما قالت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها السابق بالإشارة

إليه من أنه «تظلم من حكم في منازعة لم يكن طرفا فيها». وبهذا يكون هذا القانون - أي قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها أو ادخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم إليهم إذ أن ذلك أصبح وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري وفقا لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه «يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في اللواحد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجزائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة...» وهو وجه لم يكن قائما عندما أجازت للغير ممن يتعدى إليه أثر الحكم الطعن أمامها في أحكام محكمة القضاء الإداري بما كان محمولا - حسبما ورد بأسباب حكمها - على أنه لا طريق أمام هذا الغير عندئذ للتناهي أو التظلم من الحكم إلا بالطعن فيه أمامها حيث يستغنى عنه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى. ويفتح الباب للطعن أمام الغير بطريق التماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم وهو مانصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات والطرق التي ترفع به أمامها الدعوى ووفقا للإجراءات والأوضاع المقررة لذلك. ومن ثم فإنه لم يمد بعد ذلك موجب لإجازة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رأسا ممن يتعدى إليه أثر الحكم لانقضاء العلة التي قالت بها المحكمة الإدارية العليا في أحكامها السابقة. وطبقا للمادة ٣١ من قانون المرافعات فإن الحكم الذي يصدر بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يقبل الاعتراض وإنما يقبل التماس بطريق إعادة النظر في مثل هذه الحالة إذا توافرت شرائطه من ناحية الإجراءات والمواحد وتبعا لذلك لا يكون لمن لم يكن طرفا في حكم حق الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا مثل هذا الوجه بل على الخارج عن الخصومة أن يسلك مآشره القانون لتفادي آثار الحكم والتظلم منه. وهذا التظلم سبيله القانوني هو التماس إعادة النظر في الحكم أمام المحكمة التي أصدرته وهو ليس وجها أو سببا للطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ممن لم يكن طرفا فيه. كما أن الطعن في مثل هذه الحالة ومع مراعاة طبيعة المنازعة الإدارية ودعوى الإلغاء وحقيقة الخصوم فيها لا يمد متصلا بسبب من العيوب التي تجعل الحكم قابلا للطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا على ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة. وقد انتهت المحكمة

الإدارية العليا لما تقدم إلى الحكم بعدم اختصاصها بنظر الطعن وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص .

ومن حيث أن الاتجاه القضائي الأخير قد وضع في اعتباره طبيعة دعوى الإلغاء وطبيعة الحكم الصادر فيها وما هو مقرر في القوانين من أوجه للطعن وما هو متاح منها للخارج عن الخصومة الذي لم يكن طرفاً فيها . كما أن الواضح أن الاتجاه القضائي الأول إنما قام على اعتبارات العدالة وحسن توزيعها رضا للضرر الذي قد يصيب من لم يكن طرفاً في الدعوى وفقاً لما سلفت الإشارة إليه . وهذه الاعتبارات قد تحققت في الاتجاه القضائي الأخير للمحكمة الإدارية العليا حيث فتح لمن تعدى إليه أثر الحكم ولم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها الحكم باب التماس إعادة النظر على الوجه المنصوص عليه في المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم في الحدود الجائز فيها قانوناً وهو مناصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات وبالطريق الذي ترفع به أمامها الدعوى ووفقاً للأوضاع والإجراءات المقررة لذلك وبما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة . ومن ثم فقد زالت بحق العلة التي قلم عليها الاتجاه القضائي الأول ، مما يفرض والحالة هذه الأخذ بالاتجاه القضائي الأخير للمحكمة الإدارية العليا والذي مقتضاه أن الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الحكم الذي تعدى إليه أثره وإنما عليه أن يسلك طريق التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم للتصريح بإعادة النظر فيه . وبذلك فإن طعن الخارج عن الخصومة في الحكم الصادر في المنازعات الإدارية بكافة أنواعها وفيها دعوى الإلغاء ، وأياً كان الصادر سواء بالإلغاء أو بغير ذلك في دعوى الإلغاء وغيرها من أنواع المنازعات الإدارية وكذلك المنازعة التأديبية إلى محكمة الطعن يكون فوراً جائز قانوناً سواء كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يطعن فيه أمامها من أحكام أو أمام محكمة القضاء الإداري فيما يطعن فيه أمامها من أحكام طبقاً للقانون . وتطبيق ذلك على موضوع الطعن المثالي إلى هذه الهيئة يتعين تقرير عدم جواز الطعن من الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري محل اعتراض الطاعن الخارج عن الخصومة ، وإنما تنحصر بنظرها المحكمة التي أصدرت الحكم وهي محكمة القضاء الإداري إذا توافرت شروط اعتبارها التماس إعادة النظر طبقاً لأحكام القانون المتضمنة لهذا التماس . لهذا يتعين إعادة الطعن إلى محكمة التماس المختصة أصلاً بنظر مثل هذا التماس لتتقرر معي توافرت الشروط

والقيود المقررة قانونا لذلك . وهو مانضحى معه المحكمة الادارية العليا غير مختصة بنظر كل من الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ القضائية ورقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ القضائية باعتبارهما طلبا للتكيف القانوني السليم مجرد التماس إعادة نظر في الحكمين الصادرين من محكمة القضاء الاداري رقم ٣٣٣ لسنة ٣٦ ق ورقم ١٦٥ لسنة ٣٥ ق هي التي يتخذ لها الاختصاص بنظر التماس وبصين على هذه الميزة إعادة الطعون إلى الدائرة المختصة لتتقضى بذلك . ويسرى ذلك على الطعون المرفوعة عن أحكام المحاكم التأديبية وكذلك المرفوعة أمام محكمة القضاء الاداري في أحكام المحاكم الادارية .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الادارية ،علما وباختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة قانونا لالتماس إعادة النظر .

جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور أحمد يسرى عبد ربه رئيس مجلس الدولة
وعضوية السادة الأساتذة يوسف شلى يوسف وعبد الفتاح السيد بسوي وعادل
عبد العزيز بسوي ، نبيل أحمد سعيد وقؤاد عبد العزيز عبد الله رجب وعبد العزيز
أحمد سيد أحمد حمادة وعبد المهدي عبد الله ملبحي والدكتور محمد جودت أحمد
الملط وحسن حسنين علي وصلاح عبد الفتاح سلامة المستشارين .

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) موظف - تأديب - الدعوى التأديبية - الحكم فيها - وجوب إيداع مسودة الحكم
عند النطق به - مخالفة ذلك - بطلان الحكم .

المادتان ٣ و ٤٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادتان
٢٠ و ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجزائية .

إعمال قانون الإجراءات الجزائية في مجال التأديب بعد حله في أمرين :

أولهما : وجود نص صريح في قانون مجلس الدولة يحيل إلى قانون الإجراءات الجزائية - طال
ذلك : نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الذي يميز الطعن بطريق القس إعادة النظر في
أحكام المحاكم التأديبية طبقاً للأحوال المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية - ثانيهما :
الأحكام التي ترد في قانون الإجراءات الجزائية مطابقة مع طبيعة المنازعة التأديبية - طال ذلك :-
الاعتداء الدعوى التأديبية بوقلة الخلل فيها إلى المحاكم التأديبية أسوة بالدعوى الجزائية أصلاً بفكرة
شخصية التقوية - مردى ذلك : أنه إذا أوجب المشرع إيداع مسودة الحكم الصادر من المحكمة
التأديبية مشتملة على أسبابه مرفوعة عند النطق به والإعلان بالحكم باطلاً طبقاً للمادة (٤٣) من
قانون مجلس الدولة والمادتين ٢٠ و ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا وجه لإعمال
المادة (٣١٢) من قانون الإجراءات الجزائية التي تحيز تراعى إيداع أسباب الحكم عند النطق
به بما لا يزيد على ثلاثين يوماً من يوم النطق به - تطبيق .

(ب) جماعة - أعضاء هيئة التدريس - تأديب - قرارات مجالس التأديب - وجوب إيداع
مسودتها المشتملة على أسبابها عند النطق بها - مخالفة ذلك - بطلان القرار . (١٠٩)
من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . أحصت للمشرع مساهمة أعضاء
هيئة التدريس بالجامعة أمام مجلس التأديب للتواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص

عليها في قانون مجلس الدولة - المقصود بالمسألة هو المحاكمة - أقر ذلك : مخلوع مساءلة أعضاء هيئة التدريس لقواعد المحاكمة التأديبية الواردة بقانون مجلس الدولة سواء كانت هذه القواعد موحدة أو إجرائية - مؤدى ذلك : أن قرارات مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يجب إيداع مسوداتها للشعلة على أسبانيا وللوقفة من مصرعيا عند النطق بها وإلا كانت باطلة - أساس ذلك : نص المادة (٤٣) من قانون مجلس الدولة دون المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجزائية - تطبق .

إجراءات الطعن

في يوم الأحد الموافق ١٩ من يناير سنة ١٩٨٦ ، أودع الاستاذ سعد أبو عوف الهامي ، بصفته وكلاء عن الدكتور مهندس ، قلم كتاب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بمنحها تحت رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ القضائية ضد السيد رئيس جامعة القاهرة بصفته ، في القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ والقاضي بمجازاة الطاعن بعقوبة العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة ، وطلب الطاعن ، للأسباب المبينة في تقرير الطعن ، الحكم بالغاء قرار مجلس التأديب للطعون فيه . وأعلن تقرير الطعن إلى الجهة المطعون ضدها على النحو الثابت في الأوراق .

وقدمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني في الطعن ، ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه وبإعادة الأوراق إلى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة للفصل فيه مجدداً .

وعين لنظر الطعن جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا ، ونظرته على الوجه الثابت بالهاضر حتى قررت بجملة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ إحالة الطعن إلى المحكمة الادارية العليا « الدائرة الرابعة » لنظره بجملة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٧ فنظرته الدائرة المذكورة على الوجه المبين بالهاضر حتى قررت بجملة ١٨ من أبريل سنة ١٩٨٦ إحالة الطعن إلى الدائرة المشكلة وفقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

وقدمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً تكميلياً ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبرفض وجه الطعن على قرار مجلس التأديب المطعون فيه بالبطان لعدم إيداع أسبابه عند النطق به .

ونظرت هذه الدائرة الطعن بمجلسه ٢ من يونيو سنة ١٩٨٧ ، وفيها استمعت إلى مآراء لزومه من إيضاحات على الوجه الثابت بالمحضر ثم قررت إصدار الحكم بمجلسه اليوم ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

المحكمه

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد للمدولة قانوناً .
ومن حيث أن عناصر هذه المنازعه تتحصل ، حسباً بين من الأوراق ، في أنه بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ أصدر السيد رئيس جامعة القاهرة القرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٤ بإحالة الدكتور الأستاذ المساعد بكلية الهندسة جامعة القاهرة إلى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس لمحاكمته عما نسب إليه من خروج عن مقتضيات الواجب الوظيفي والمسلك الجامعي لآثاره بما يخالف الحقيقة في استارة جواز السفر الخاص به وهو أنه لا يحمل في الحكومة مما ترتب عليه استخراج جواز سفر لم تثبت فيه وظيفته . وأصدر مجلس التأديب قراراً في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ بمجازاة الحال بعقوبة العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمأش أو المكافأة . وأقام مجلس التأديب قراره على أن ما نسب إلى الحال ثابت في حقه وينعكس أثره على كرامة وظيفته كعضو هيئة التدريس بالجامعة ويضعف من هيئتها ويسوء إلى سمعتها ويخل بالثقة الواجب توليها فيه مما يوجب محاسبته حساباً صورياً وأعطاه بالشدة . وطعن المحكوم عليه في هذا القرار بمرضه فودعت قلم كتاب المحكمة التأديبية مستوى الإدارة العليا في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ ، وقيد الطعن بمجلدها تحت رقم ٤ لسنة ٢٠ القضائية وقضت المحكمة في ١٥ من يناير سنة ١٩٨٦ بعدم اختصاصها بنظر الطعن . وبنت قضائها على أن الميزة للمشكلة بالمحكمة الإدارية العليا طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة ، قضت بأن الاختصاص بنظر الطعن في قرارات مجالس التأديب التي لا تنصص لتصلدق من جهات إدارية ، ينمق للمحكمة الإدارية العليا وحدها ، مما يوجب على المحكمة التأديبية مستوى الإدارة العليا القضاء بعدم اختصاصها بنظر الطعن مع الوقوف عند هذا الحد لأنه لا يجوز الاحالة من محكمة أدلى إلى محكمة أهل - وطعن المحكوم عليه في قرار مجلس التأديب ، بتقرير طعن فودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ١٩ من يناير سنة ١٩٨٦ ، وقيد بمجلدها تحت رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ القضائية وبني الطعن أصلياً على أن قرار مجلس التأديب باطل لعدم إتيان أسبابه عند النطق به طبقاً للمادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تسري في شأن مجلس

التأديب عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٠٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، واحتياطيا على أن قرار مجلس التأديب عاقبه عن واقعة سبقت مجازاته عنها ضمن قرار مجلس التأديب الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٨٣ ، واحتياطيا كليا على أن ماعوقب من أجله لا يشكل جريمة جنائية أو إدارية مما يوجب تبرئته منه . وقررت الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٨ من أبريل سنة ١٩٨٦ إحالة الطعن إلى الدائرة للمشكلة طبقا للمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ، لأن المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة قضت بأن تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة وبقضائها الرئيس والأعضاء ، ومقتضى ذلك أنه يجب على المحكمة التأديبية ابداع أساليب حكمها عند النطق به . في حين أن ذات الدائرة كانت قد جرت أحكامها على خلاف ذلك في أحكام سابقة كما هو الشأن في الحكم الصادر منها بجلسته ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٢ في الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٧ القضائية ، الذي جاء فيه أنه لا وجه للنعي بعدم ابداع حيثيات قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لحظلة النطق به . إذ لا يوجد نص في قانون تنظيم الجامعات يرتب البطالان جزاء لذلك ، كما أن قانون مجلس الدولة الذي نعمل إليه المادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات في مقام بيان قواعد المحاكمة التأديبية واجرائاتها لم يتضمن ما يلزم المحاكم التأديبية بابداع مسودة الحكم أو التوقيع على نسخته الأصلية خلال أمد معين . فضلا عن أن المحاكمة الجنائية والمحاكمة التأديبية تتبعان من أصل واحد وتستهدفان تطبيق شريعة العقاب كل منها في مجاله بما يقتضيه ذلك من وجوب الاستئناء في مجال المحاكمة التأديبية بالأصول العامة للمحاكمة الجنائية دون الاجراءات المدنية . وبذلك تطبق المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي نصت على أن يحرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من ترويج صلوره بقدر الامكان ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثانية أيام للقررة إلا لأسباب قوية ، غير أنها لم تقض ببطالان الحكم إلا بعد مضي ثلاثين يوما دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادرا بالوراثة . ومن حيث أن حكم هذه الهيئة بجلسته ١٥ من ديسمبر ١٩٨٥ في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق . ع قضى باختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية — ومنها مجالس تأديب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات — تأسيسا على أنها مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون : تقوم أساسا على إعلان العامل مقدما بالتهمة المنسوبة

إليه وتمكنه من الدفاع عن نفسه على غرار للمتب أمام المحاكم التأديبية . فهو تقضى في ذات أنواع المنازعات التى تفصل فيها المحاكم المذكورة ، وتسور إجراءاتها بمراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها وفي كنف قواعد أساسية كلية هي تحقيق الضمان وتوفر الاطمئنان وكفالة حق الدفاع . فهو تؤدي ذات وظيفة تلك المحاكم بالفصل في المسألة التأديبية ، فكلاهما سلطة تأديبية تفصل في محاكمة مسلكية تأديبية وتوقع جزاءات تأديبية من نفس النوع على من ثبت انحلاله بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها . والقرارات التى تصدرها مجالس التأديب التى لم يخضعها القانون لتصديق من جهات إدارية عليها قرارات نهائية ، لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية ، فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو الرجوع فيها أو تعديلها كما ينفك ذلك على الجهات الإدارية . وبذلك فإن قرارات هذا المجلس أقرب في طبيعتها إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات الإدارية . فلا يجوز أن توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات تأديبية بالمعنى المقصود في البند تاسعا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المشار إليه التى تخصص بنظرها المحاكم التأديبية ، كما أنها ليست من القرارات الإدارية التى تدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية . وتحديد طبيعة هذه المجالس وتكيف عملها على هذا الوجه هو ما انتهى إليه واستقر عليه قضاء مجلس الدولة الفرنسي منذ حكم موافر Moivreau في ٢ فبراير ١٩٤٥ الذى اعتبر مجلس تأديب نقابة الأطباء جهة قضاء وعمله قضاء بطعن فيه بالنقض أمام مجلس الدولة لا المحاكم الإدارية (أو مجالس الأقاليم قبل انشائها) وتؤكد بحكم دير d'Aillieres في ٧ فبراير ١٩٤٧ ، ولهذا أوجب أن يكون القرار نهائيا غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة أخرى أو للتعقيب عليه من أى جهة أخرى ولا يقبل الطعن عليه من كل ذى مصلحة بل فقط ممن كان طرفا في المنازعة التى انتهت بمصلوره (حكم دسو Desseaux في ١٢ أكتوبر ١٩٥٦ وحكم دلالي Delaville في ١٦ فبراير ١٩٥١ ، وحكما وزارة الصحة في ١٢ مارس سنة ١٩٥٤ وفي ١٢ نوفمبر ١٩٥٤) ، وأسباب الطعن المذكور هي عدم الاختصاص وعيب الشكل ومخالفة القانون فيخرج عنها عيب الانحراف بالسلطة (حكم أبيه جلوتو Ablic giloteaux في ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ وشركة فرنسا المالية ١٥ أكتوبر ١٩٥٤ . وقد اعتمد مجلس الدولة في هذا القضاء على تحليل تشكيل تلك المجالس وطبيعة الإجراءات أمامها وطبيعة عملها وكيفية أدائه بمراعاة أصل المواجهة وكفالة حق الدفاع ، وبصفة أساسية على معيار طبيعة المهمة الموكولة إليها وموضوع المنازعة التى تفصل فيها (بايو Bayo في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣

و Epoux Deltel ١٦ ديسمبر ١٩٥٥ وبأيا مونزو Paya Monzo في ٢٩ مارس ١٩٥٧ ود فوست ودنوا دي سان مارك Devostet Denoix de Saint-Marc في ١٢ يولييه ١٩٦٩ . وبذلك وعلى مااستظهره قضاء هذه الهيئة السابق فإن نشاط هذه الجهات قضاء والعمل الصادر منها يفصل في منازعة فهو في طبيعته قضاء حاسم لمنازعة تأديبية ، وبذلك فهو أقرب إلى الحكم التأديبي ، وحقيقة أنه ليس قرارا ادرايا لا يخضع للأحكام الخاصة بالقرار الاداري على ماسبق . بل يخضع أساسا للأحكام المنظمة لتكوين كل من تلك المجالس ونشاطه وعمله بالأداة التشريعية التي قرره مع مراعاة توفر الضمانات الأساسية الواجب توفيرها للعمل القضائي وخاصة من حيث أصل المواجهة وحق الدفاع . وإذا كان مجلس تأديب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات مما يندرج تحت المجالس المذكورة وكانت للمادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات نصت على أنه مع مراعاة حكم المادة ١٠٥ من القانون المذكور يسرى على المسطرة التأديبية أمام المجلس المذكور القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية بالنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، ومن ثم وجب البدء بتحديد حكم ابداع أسباب الحكم بالنسبة للمحاكمة التأديبية طبقا لقانون مجلس الدولة الذي أحال إليه قانون الجامعات ، ذلك أن القواعد الخاصة بالمحاكمة تتضمن كل مايتصل بالمحاكمة ويحكم شعوبها ومنها كيفية إصدار الحكم والنطق به ولإبداع مسودة أسبابه ، وهذا بالذات سبب الاحالة إلى هذه الهيئة للخلاف في هذا الشأن في قضاء الدائرة الرابعة بالمحكمة الادارية العليا وبذلك يدور الخلاف المعروض حول ماإذا كان من الواجب على المحاكم التأديبية بمجلس الدولة أن تودع أسباب حكمها عند النطق به طبقا للمادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة والمادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أم أن ذلك الحكم لايسرى عليها فيجوز لها ابداع الأسباب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ومتى تحدد ذلك وجب بحث سرمان ذلك على مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفقا للمادة ١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات .

ومن حيث أن قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ نص في المادة ٣١٢ منه الواردة في الباب الثاني الخاص بمحاكم الخلفات والجنيح والمطبعة أمام محاكم الجنابات طبقا للمادة ٣٨١ الواردة في الباب الثالث الخاص بمحاكم الجنابات على أنه .. يمرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقرار الامكان . ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتبتها ... ولايجوز تأخير توقيع الحكم على الثانية أيام المقررة إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يحظر الحكم إذا مضى ثلاثون

يوما دون حصول التوقيع ، ما لم يكن صادرا بالبرامة ... ويتص قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — تنص المادة ٢٠ منه على أنه « يكون الاجراء باطلا إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء.... » ونص في المادة ١٧٥ منه على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان الحكم باطلا أما قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فقد نص قانون الاصدار في المادة ٣ منه على أنه « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » ، وتناول قانون مجلس الدولة الاجراءات أمام المحاكم التأديبية في البند ثانيا من الفصل الثالث من الباب الأول نص في المادة ٤٣ على أنه « لا يجوز تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة ، وتصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء » كما أورد في البند رابعا من ذات الفصل أحكاما عامة : فنص في المادة ٥١ منه على أنه « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المتطورة أمام هذه المحاكم » .

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، نص صريح في المادة الثالثة من قانون اصداره ، أحال فيما لم يرد بشأنه نصوص اجرائية فيه إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية . وقد أوجب القانون الأخير في المادة ١٧ منه ايداع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس والقضاة عند النطق بالحكم وإلا كان حكما باطلا . ومؤدى هذا أنه يصير على محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة ، أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس والاعضاء عند النطق به حتى لا يبطل الحكم ، صدعا بالمادة ١٧٥ من قانون المرافعات والمدنية والتجارية والمادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة . غير أن قانون مجلس الدولة لم يفتح بهذه الاحالة التي تنبسط في عمومها واطلاقها إلى جميع محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة ومن بينها المحاكم التأديبية ، وإنما خص المحاكم التأديبية وحدها على صعيد اجراءاتها بالمادة ٤٣ التي قضت بأن تصدر أحكامها مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء . وجاءت هذه المادة قاطمة في أن تكون الاحكام

عند صدورهما مسببة وموقفة ، وهو المالتأني إلا بالمداع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه واللوقمة من قضائه عند النطق به ، وذلك على غرار الأحكام الصادرة عن المحاكم الأخرى بالقسم القضائي بمجلس الدولة . ولم يورد قانون مجلس الدولة حكم المادة ٤٣ بجرده استصحاب سابق نص المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والا كان ايرادها على هذا النحو لغوا وتزهدا بتزهد المشرع عنها ، وإنما أوردتها عن قصد وانحصر إلى إبعاد ماقد كان يمكن عند صدوره أن يثور من شبهة اللجوء في هذه الخصوصية إلى المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي أوجبت توقيع الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره والا كان حكما باطلا مالم يكن صادرا بالبرائة . وهو أمر يؤكد أن إعمال قانون الاجراءات الجنائية في مجال التأديب يجد حده فيما ورد بشأنه نص صريح يقضي بذلك مثل المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة التي تضمنت جواز الطعن بطريق النقاس إعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية . ويجده حده أيضا فيما تقتضيه طبيعة المنازعة التأديبية مثل انتقضائها بوفاء الحال فيها إلى المحاكمة التأديبية صدورها عن شخصية العقوبة المستتفة من الدعوى التأديبية أسوة بالدعوى الجنائية طبقا للمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية . وبذلك قطع قانون مجلس الدولة في المادة ٤٣ منه بوجوب صدور أحكام المحاكم التأديبية مقترنة بأسبابا للوقمة من قضائها عند النطق بها ، سواء كانت صادرة في دعاوي تأديبية أو في طعون تأديبية تستوي مع غيرها من الدعاوي الادارية حيث يعين ايداع الأسباب موقمة عند النطق بالحكم شأن سواها من محاكم القسم القضائي بمجلس الدولة . وذلك تأكيدها منه لمقتضى المادة ٣ من قانون إصداره بتطبيق حكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، بما رمت إليه هذه المادة من كفالة إتمام المدعولة والاستقرار على الحكم وتحرير أسبابه والتوقيع عليها قبل إصداره ، كضمانة أساسية لاطراف النزاع حتى يقر في روعهم أن الحكم صدر وعم النطق به بعد دراسة متأنية ومدولة قانونية تمحضت عن أسباب مسطورة في مسودة مجهزة عند النطق به . ولذلك فإنه رغم غلو المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة ، من عبارة صريحة بطلان الحكم جزاء مخالفتها ، فهذا البطلان هو الأثر المقرر قانونا للحالة في المادة (٣) من قانون إصداره إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية بإعمال كل من المادة ١٧٥ منه في نصها صراحة على بطلان الحكم إذا لم تودع مسودة المشتعلة على أسبابه للوقمة من قضائه عند النطق به . وكذلك بإعمال المادة ٢٠ منه في تقريرها بطلان

الاجراء الذى لم ينص القانون صراحة على بطلان إذا شابه عيب منع تحقق الغاية منه وهو ما اصطلاح على تسميته بالاجراء الجوهري . وفناد هذا أن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية يجب أن تودع مسودته للمشتملة على أسبابه موقعة عند النطق به . وإلا كان حكما باطلا ، طبقا للمادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة ، والمادتين ٢٠ و ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، عملا بالأحالة إلى هذا القانون في المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، حدد في المادة ١٠٥ السلطة المختصة بالأحالة إلى التحقيق ومن يشره والسلطة المختصة بالبت في نتيجته بأحد أمور من بينها الأحالة إلى مجلس التأديب ، ثم نص في المادة ١٠٩ على أنه « تكون مساطة جميع أعضاء هيئة التدريس أمام مجلس تأديب يشكل من ومع مراعاة حكم المادة (١٠٥) ، تسرى بالنسبة إلى المساطة أمام مجلس التأديب القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة . » وجلى أن المادة ١٠٩ إذ انضعت المساطة أمام مجلس التأديب للقواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، فإنها جاءت عامة مطلقة في أن المقصود بالمساطة هو المحاكمة وبما الإحالة إلى هذه القواعد التى تنظم أمر المحاكمة التأديبية في قانون مجلس الدولة سواء كانت قواعد موضوعية أو اجرائية : ذلك مثل للمادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة وكذلك المادتين ٢٠ و ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية عملا بالأحالة الواردة في المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة . ومن ثم فإن قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، يجب أن تودع مسودتها للمشتملة على أسبابها والموقعة من مصدرها عند النطق بها ، وإلا كانت باطلة ، أسوة بأحكام المحاكم التأديبية في مجلس الدولة . ولايسرى في شأنها حكم المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية التى أجازت تراعى إيداع أسباب الحكم عند النطق به بالآ يزيد على ثلاثين يوما من يوم النطق به .

ومن حيث أنه لكل ماتقدم فإن الهيئة لاتتحد مقتضا في الاتجاه القضائي السابق من الدائرة الراجعة بالمحاكمة الادارية العليا إلى تطبيق للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، على أحكام المحاكم التأديبية وبالتالي على قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، بمقولة غلو قانون مجلس الدولة وقانون تنظيم الجامعات من نصه

في هذا الصدد ، وبدعوى الاستثناء في مجال المحاكمة التأديبية بالأصول العامة للمحاكمة الجنائية ، بعد إذ بينت هذه الهيئة تضمن قانون مجلس الدولة المادة ٤٣ التي أكدت في خصوص المحاكم التأديبية مقتضى الإحالة في المادة ٣ من قانون الاصدار بتطبيق للمادتين ٢٠ و ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وبذلك نفت شبهة إعمال المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية . كما حوى قانون تنظيم الجامعات للمادة ١٠٩ التي أحالت في شأن المسائلة أمام مجلس التأديب إلى القواعد المطبقة في شأن المحاكمة أمام المحاكم التأديبية . ومن ثم فإن أحكام المحاكم التأديبية وكذلك قرارات مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، يجب أن تودع مسوداتها المشتملة على أسباب والموقعة من مصلحيها عند النطق بها وإلا كانت باطلة .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بوجوب إيداع المسودة المشتملة على أسباب قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والموقعة من رئيسه وأعضائه عند النطق به وإلا كان باطلا ، وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة للفصل فيه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئيه السيد الأستاذ المستشار الدكتور / أحمد بسري حيدو رئيس مجلس الدولة وعصوية السيد الأستاذة / عزيز
—ى سنده، عصام النور حاتم، أبو بكر لمرناتش أبو بكر وسيل أحمد سجد وعبد اللطيف أحمد عطية أبو خير
ومحمد المهدي المليحي والدكتور محمد جودت أحمد المطر وجوده محمد أبو زيد ومحمد بسري زين العابدين وجمال
نسبده هروج المستشارين .

الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٢٩ للقضائية :

سيلما - التكليف القانوني لنشاط العرض السينمائي. (تأميم) (إزع ملكية)

ينظر نشاط العرض السينمائي نشاطا تجاريا يقوم على عناصر مالية تعمل الطار والمنقولات
للأمانة لمزولة النشاط وعناصر مطوية تمثل في الاسم التجاري ونوعية النشاط والطور للأمانة
لممارسته مع مؤرخي الافلام السينمائية أو متجهيها - تشترك العناصر المالية مع العناصر المطوية
في تكوين وحدة قانونية في المحل التجاري . وهو منقول مطوي بغض النظر عما يحتل عليه من
عقارات ومنقولات ويضع التعامل عليه والتصرف فيه لأحكام خاصة تختلف عن تلك التي تحكم
عناصره - يؤيد ذلك : عدم جواز إزع ملكيته للمنفعة العامة - أساس ذلك : أن إزع الملكية للمنفعة
العامة طبقا للمادة ٣٤ من الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا يمكن أن يرد إلا على طار
بالمعنى المحدد للطار بالمادة ١/٨٢ من القانون المعنى أن الطار التثبت بأصله ولا يمكن نقله إلا
بقتلحه - لا مانع حينئذ أن يشمل إزع الملكية أجزاء الطار وأوليه ومنطقته كالطار بالتخصيص -
أثر ذلك : عدم جواز نقل ملكية نشاط سينمائي جبرا من الملك إلى الدولة إلا بقتلهم ووسيلته هي
القانون - تطبيق.

إجراءات الطعن

في يوم الأربعاء الموافق ١٩٨٣/٥/٢٥ أودعت الأستاذة / المحامية بصفتها
وكيلة عن السيدة / قلم كذاب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها
تحت رقم ٢١٧٨ لسنة ٢٩ ق. عليا في الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري (دائرة
منازعات الأفراد) بجلسة ١٩٨٣/٣/٣١ في الدعوى رقم ١٧١٧ لسنة ٣١ ق والقاضي
أولا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولأنها ينظر الدعوى وباختصاصها، وثانيا :
برفض الدفع بسقوط الخصومة، وثالثا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة مصر للتوزيع
ودور العرض السينمائي ورابعا : برفض الدفع بعدم دستورية القرار المطعون فيه
وخامسا : بعدم قبول طلب الغاء القرار المطعون فيه شكلا وبرفض طلب التعويض
ولأزمت المدعية المصاريف، وطلبت للطاعة للأسباب الواردة في تقرير الطعن الحكم

بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبقبول دعواها شكلا وفي الموضوع بالغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨١ لسنة ١٩٦٥ - الذى قضى باعتبار أرض وبناء العقار الكائن به سينما ريو بالاسكندرية من أعمال المنفعة العامة - وبالزام المطعون ضدهم بأن يؤدوا للطاعة مبلغ مليون جنيه على سبيل التعويض عن الأضرار التى لحقتها من جراء ذلك القرار، واحتياطيا بوقف الدعوى ثلاثة أشهر لنقوم الطاعة بعرض موضوع الدفع بعدم الدستورية على المحكمة الدستورية العليا ثم وقف الدعوى حتى يتم الفصل نهائيا فى هذا الدفع، وفى جميع الأحوال إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات عن الدرجتين .

وقد تم إعلان الطعن قانونا. وقامت هيئة مفوضى الدولة بتقريرها بالرأى القانونى ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وإلزام الطاعة بالمصروفات .

وحدد لنظر الطعن جلسة ١٩٨٦/٦/١٥ أمام دائرة فحص الطعون وتداول نظره على الوجه المبين بالمحضر حتى قررت بجلسته ١٩٨٨/١/١٨ إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا (دائرة منازعات الأفراد والهيئات والعقود الادارية والتعويضات) وحددت لنظره جلسة ١٩٨٨/٢/١٣ . وبالجلسة المنكوزة نظرنه المحكمة على الوجه المبين بالمحضر وقررت إحالة الطعن إلى الدائرة المشكلة طبقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة لنظره بجلسته ١٩٨٨/٣/٥ ، وقامت هيئة مفوضى الدولة بتقريرها بالرأى القانونى ارتأت فيه الحكم أولا : بعدم جواز نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة لدور العرض السينمائى بقصد الإبقاء عليها بعد نزع ملكيتها بنات نشاطها السابق ، وثانيا : بإعادة الطعن المائل إلى المحكمة الإدارية العليا بدانرتها سائلة الذكر - للفصل فيه على ضوء ما تقدم . وقد تم نظر الطعن بجلسته ١٩٨٨/٣/٥ على الوجه المبين بالمحضر وفيها تقرر إصدار الحكم بجلسته اليوم حيث صدر وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند التعلق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الملاحظات وبعد المدولة .

ومن حيث أن وقائع هذه المنازعة تخلص - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ١٧١٧ لسنة ٣١ ق أمام محكمة القضاء الإدارى طالبة الحكم أولا : بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالغاء قرار رئيس الوزراء رقم ٣٨١ لسنة ١٩٦٥ ، وثانيا : بإلزام المطعون ضدهم بأداء تعويض لها مقداره مليون جنيه عن الأضرار التى لحقت بها بسبب القرار المذكور . وبينت أنها تملك العقار الكائن به سينما ريو بالاسكندرية وكانت قد أجرتة لشخص فرضت عليه الحراسة بعد ذلك . ثم قامت الحراسة بتأجير السينما لإحدى شركات القطاع العام . وفى سنة ١٩٦٥ أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٣٨١ باعتبار أرض وبناء العقار المنكوز

من أعمال النفع العام وقدرت الجهة المختصة تعويضاً عن نزع ملكية ذلك المقار مبلغ ١٩٦.٦٨.٥٠٠ جنيهاً . ورفضت الطاعنة تسلم التعويض وتبع ذلك عدم إيداع نماذج نقل الملكية بالشهر العقاري . وفكرت الطاعنة أن قرار رئيس الوزراء سالف الذكر يعتبر معذوراً لأن النشاط السينمائي المخصصة له دار العرض لا يمثل نفعاً عاماً ولا تصالح دار العرض ذاتها بمقوماتها لتكون محلاً لإجراءات نزع الملكية ، ولأن القرار لم ينشر صحيحاً بحجب منكرته الإيضاحية عن النشر . ولأن غرض خدمة القطاع العام الذي أفصحت عنه هذه المتكثرة يمكن تحقيقه بسهولة آخر وذلك وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لعرض الأفلام السينمائية ، ولأن القرار صدر لتحقيق مصلحة هيئة السينما للمنفعة التي خبشت انتهاء مدة عقد إيجار الدار لها في سنة ١٩٦٦ . ولأن القرار المتكثّر تناول مشروعاً تجارياً فقد كان الأمر يستوجب إتباع إجراءات التأميم في هذه الحالة . وقد ذهب الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بمشروعية قرار رئيس الوزراء سالف الذكر - إلى أن تنظيم وسائل الإعلام والإشراف عليها يعد من المهام الرئيسية للدولة لمسئمة بالمصلحة العامة والإسهام في تنوير الرأي العام وتطويره . وتعدّ دور العرض السينمائي من أهم وسائل الإعلام وأخطرها . ومن ثم فإن إضفاء النفع العام على إحدى تلك الدور بقصد ابتلاك الدولة لها وإدارتها رغم طلبها التجاري لا يجافي طلبت الأشياء ولا يتناقض مع منطلق الأبور . ومن ثم يكون للدولة وهي بسهولة ممارسة مهمتها في تنظيم وسائل الإعلام وتحقيق الإشراف الكامل عليها أن تلجأ لنزع ملكية دور السينما وفقاً لأحكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كلما رأت أن الدار لازمة لتحقيق هذا الغرض بما لها من سلطة في تقدير الملاءمة بغير محقق عليها . ولا يخفى من ذلك أن دار السينما تضع بجانب الصفة العقارية مقومات معنوية أخرى ومنقولات لا تصالح بذاتها لتكون محلاً لقرار النفع العام وفق المستفاد من جماع نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - فليس ما يمنع أن يشمل نزع الملكية المقاربات بالتفصيل والمقومات المعنوية إجمالاً لقاعدة أن الفرع يتبع الأصل ولأن الهدف الأساسي من القرار لم يكن الاستيلاء على تلك المنقولات أو المقومات في ذاتها ، فاعتبار القرار دار العرض من مشروعات النفع العام لا يخرجها عن طبيعتها الأصلية ليكون إجراء من إجراءات التأميم الذي لا يتم إلا بقانون . وإذا كانت هناك قوانين تنظم عرض الأفلام السينمائية فليس من شأن ذلك أن يغل يد الدولة عن نزع ملكية الدور التي تمارس هذا النشاط إن رأت لزوماً لتحقيق أغراض إعلامية وثقافية تجاوز تلك التي تهدف إليها مجرد قواعد تنظيم عرض الأفلام وذلك بالسيطرة الكاملة على دار العرض بكل مقوماتها المادية والمعنوية . وعلى هذا الأساس انتهت المحكمة إلى أن قرار رئيس الوزراء سالف الذكر صدر ممن يملكه لتحقيق الأهداف التي حددها المشرع في قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ويعتبر هذا القرار مشروعاً ، فلا تكون جهة الإدارة بإصداره قد ارتكبت أي خطأ يستتبع التعويض عنه . وقد ماير هذا الحكم ما سبق أن قضت به المحكمة الإدارية العليا بحكمين سابقين أولهما صدر بجلسته ١٩٧١/٤/٣ في الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ١٢ ق. عليا، وثانيهما صدر بجلسته ١٩٧٥/٥/١٠ في الطعن رقم ٨٣١ لسنة ١٢ ق. عليا .

ومن حيث أنه قد تبين للمحكمة الإدارية العليا (دائرة منازعات الأفراد والهيئات والمفوض الإدارية والتعويضات) عند نظرها للطعن المائل بجملة ١٩٨٨/٢/١٣ أنه وإن كانت أحكام المحكمة الإدارية العليا قد سارت على اعتبار قرارات الترفع العلم لدور العرض الصانعة وفقا لأحكام قانون نزاع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - قرارات مشروعة وأن جهة الإدارة بإصدارها لهذه القرارات لا ترتكب أى خطأ يستتبع التعريض عنه - إلا أنه قد ثارت وجهة نظر جديدة قد تؤدي إلى العلول عما سارت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا سائلة الذكر . وتتخلص وجهة النظر الجديدة فى أن تقرير صفة النفع العام لدور العرض السينمائى ونقل ملكيتها من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة - يعتبر فى حقيقته تأميما لهذه الدور مما كان يستوجب أن يصدر بقتنون وليس بقرار من رئيس الوزراء باعتبار أن قانون نزاع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يسرى على المقررات دون المقررات العادية والمعنوية التى تشملها دور العرض السينمائى. ويؤيد وجهة النظر الجديدة ما انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٥/١١/٦ بشأن إبداء الرأى فى جواز استصدار قرار جمهورى بنزع ملكية العقار رقم ٨ شارع عماد الدين للمنفعة العامة - وهو العقار المقامة عليه سينما الكورسال الشئى - فقد استبان للجمعية العمومية أن محل نزاع الملكية لم يقتصر على العقار فقط وإنما امتد إلى ما الحق بالعقار من عناصر تكون أساس مباشرة النشاط فيه كسينما إذ المطلوب أن يظل لاستعماله بعد نزاع الملكية سينما أيضا مما يفصح عن أن نزاع الملكية ليس هدفه العقار فقط وإنما النشاط الذى يتخذ العقار محلا له وهو ما لا يجوز نقله من الملكية الخاصة للأفراد إلى الملكية العامة للدولة بنزع الملكية طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣٤ من الدستور التى عالجت موضوع نزاع الملكية، وإنما طبقا للمادة ٣٥ من الدستور أى من خلال التأميم وهو لا يكون إلا بقانون . والقول بغير ذلك ينحرف بنظام نزاع ملكية المقررات المقرر فى الدستور وفى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ للوصول إلى التأميم بغير الأداة القانونية التى تطلبها الدستور لذلك وهى القانون . ولذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز استصدار قرار جمهورى بنزع ملكية العقار رقم ٨ شارع عماد الدين بالقاهرة المقام عليه دار سينما الكورسال الشئى للمنفعة العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . ولكل ما تقدم فقد استوجب الأمر إحالة الطعن إلى الدائرة المشكلة طبقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على حكمى المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقمى ٨٥٢، ٨٣١ لسنة ١٢ القضائية أنهم يتعلقان بدارى سينما أوبرا وديانا وأن أرض ومبانى كل دار مملوكة لشخص وكان مستأجر الأولى قد وضع فيها المنقولات اللازمة للاستغلال السينمائى وهى مملوكة له ومرهونة رهنا حيازيا للغير وأعدما كمشروع للعرض السينمائى يمارس به نشاطه أما الثانية فكانت المقررات والمنقولات مملوكة لذات المالك أما المستأجر فكان يستأجر دار السينما المجهزة بمعرفة المالك عقارات ومنقولات ثم

أضاف إليها بعض المنقولات (حددها الخبير الذي انتدبته المحكمة الإدارية العليا ثم أصدرت الجهة الإدارية المختصة قراراً باعتبار مشروع توفير دور العرض السينمائي للقيام المصري من أعمال المنفعة العامة ونزع ملكية الدور اللازمة له، ثم قراراً آخر بنزع ملكية أرض وبناء ومشتعلات كل من دارى سينما أوبرا وديانا ، فرفضت دعوى بالنسبة لكل منهما أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب الحكم بوقف تنفيذ قرار نزع الملكية وبالفاته ، وتدخل المستأجر فى الدعوى الأولى طالباً وقف تنفيذ قرار نزع الملكية والقائه فيما تضمنه من نزع ملكية المنقولات التى يملكها والتى أدخلها على الدار لإستغلالها فى مشروع العرض السينمائي الذى يمارس به نشاطه . وقد انتهت محكمة القضاء الإدارى فى الدعويين إلى أن المسلم به فى العصر الحديث أن إنشاء دور العرض السينمائي والمسارح هو من قبيل إنشاء المرافق التجارية التى يمكن للدولة أن تضطلع بها وأن تستخدم فى سبيل تحقيق أغراضها وسائل للقانون العام . فإذا قدرت الجهة الإدارية أن هذا المرفق فى حاجة إلى إنشاء دور عرض أو نزع ملكية دور عرض سينمائي قلم فإن تصرفها يكون مطابقاً للقانون ، ومن ثم يكون قرارها باعتبار مشروع توفير دور العرض السينمائي للقيام المصري من أعمال المنفعة العامة - وقرارها بنزع ملكية دارى سينما أوبرا وديانا - صحيحين ومطابقين للقانون إلا فيما تضمنه قرار نزع الملكية من منقولات وآلات ، إذ الأصل أن نزع الملكية للمنفعة العامة لا يرد إلا على العقارات كما يرد على المنقولات المملوكة لمالك العقار والتى تعتبر عقاراً بالتخصيص وفقاً لأحكام القانون المدني - أما غير ذلك من المنقولات فيظل محتفظاً بطبيعته كمنقول ولا يجوز نزع ملكيته وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - وذلك سواء كانت هذه المنقولات مملوكة للمالك وكانت غير مخصصة لخدمة العقار أو كانت مملوكة للمستأجر . ومن ثم فإن نزع ملكيتها للمنفعة العامة يكون مشوباً بسبب اختصاص السلطة لصدوره ممن لا ولاية له فى إصداره الأمر الذى ينجدر بالقرار فى هذا الخصوص إلى درجة الإندام مما يبرر الحكم بوقف تنفيذه . وقد قضت المحكمة فى الدعويين برفض طلب إلغاء قرار نزع ملكية الدارين المضار إليهما وقضت بالفاته فيما تضمنه من نزع ملكية المنقولات بسبب أنها لا تعتبر عقارات بالتخصيص إذا كانت مملوكة لغير مالك العقار فتظل محتفظة بحقيقتها كمنقولات ولا يجوز نزع ملكيتها إذا لم تقدم الحكومة ما يفيد ملكيتها لمالك العقار فى الدعوى الأولى وقدم الخصم الثالث ما يدل على ملكيته لها وأنها فى حيازته فلا يرد عليها نزع الملكية، وفى الدعوى الثانية لأن المستأجر أثبت ملكيته لما قدمه من المنقولات فلا يرد عليها قرار نزع الملكية . وقام المالكون لدار سينما أوبرا بالظعن على الحكم برقم ٨٥٢ لسنة ١٢ القضائية وقضت المحكمة الإدارية العليا بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً كما ملعت إدارة قضايا الحكومة فى ذات الحكم برقم ٨٣٢ لسنة ١٢ القضائية ثم تركزت الخصومة فيه فقضت المحكمة الإدارية العليا بقبوله شكلاً وبإثبات ترك الخصومة . أما ملاك دار سينما ديلتا ومستأجرها قلم يطعنوا على حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر ضدهم وطعنوا فيه إدارة قضايا الحكومة وحدها برقم ٨٣١ لسنة ١٢ القضائية طالبة وقف

سعيدة وبإثباته فيما يتعلق بالمنقولات التي شملتها الدار، وقد قضت المحكمة الإدارية العليا في هذا الطعن بقوله شكلا وبرفضه موضوعا، وأقامت المحكمة الإدارية العليا قضاءها في الطعن رقم ٨٥٢ و ٨٣١ لسنة ١٢ القضائية على ذات الأسباب التي استندت إليها محكمة القضاء الإداري، وأضافت إليها بالحكم الصادر في الطعن رقم ٨٥٢ المشار إليه - أن الدولة في العصر الحديث تقوم بتنظيم كافة وسائل الإعلام والإشراف عليها لما لها من مساهمة بالصلحة العامة للدولة . وإذا كانت دور العرض السينمائي تعتبر من أهم وسائل الإعلام ونشر الثقافة بين الجماهير ، فإن تحقيق رسالة الإعلام تعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة ، وبهذه المثابة فإنه يجوز في سبيل تنظيم وسائل الإعلام وتقويتها والإشراف عليها إشراكا فعليا ، الاتجاه إلى نزع الملكية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كلما لزم عتار من العقارات لتحقيق هذه الأغراض . وإذا كان القانون المذكور ينصب على العقارات وحدها غير أنه من الأمور المسلمة أن الفرع ينبع الأصل ، ولذلك فليس ثمة ما يمنع من أن يشمل نزع الملكية العقارات بالتخصيص والمقومات المعنوية إن وجدت على أساس أن الهدف الأساسي لم يكن هو الاستيلاء على تلك المقومات وإنما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازما لتحقيق المنفعة العامة، ويترتب على ذلك كله جواز نزع ملكية دور العرض السينمائي طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، ومن ثم فإن أوجه الطعن المتعلقة بهذه الموضوعات تكون على غير أساس من القانون . وأوضحت المحكمة في الحكم الخاص بسبينا دينا ما أنه انتهى إليه الخبراء من أن المنقولات التي قدمها المالك قد ورد عليها نزع الملكية باعتبارها عقارا بالتخصيص أما ما قيمه المستأجر فمنها ما التصق بالعقار فأصبح عقارا بالطبيعة ومن ثم شمله نزع الملكية أما ما يمكن نقله بدون تلف منها فلا يرد عليه نزع الملكية . وانتهى تقرير الخبراء الذي نتهته للمحكمة إلى أن ٢٠٪ فقط من مشتملات السينما يمكن نزعها بدون تلف وإلّا بقي متصل بالمباني ونزعه من مكانه يسبب التلف.

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المحكمة الإدارية العليا أقامت قضاءها بمشروعية نزع ملكية دور العرض السينمائي وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو للتمتعين - على أساس أن الدولة في العصر الحديث تضطلع بمراقبة هامة صناعية وتجارية وأن إنشاء دور العرض السينمائي من قبيل إنشاء المرافق التجارية وللدولة أن تستخدم في سبيل تحقيقها وسائل القانون العلم ، وأن نزع ملكية دور العرض القائمة لتحقيق ذلك يعتبر أمرا مشروعا وفقا لأحكام قانون نزع الملكية المشار إليه باعتبار أن نزع الملكية يرد أساسا على العقارات كما أنه يشمل المنقولات التي يخصها مالك دار العرض لخدمتها والتي تعتبر في حكم العقارات بالتخصيص وفقا للمادة ٨٢ من القانون المدني التي تنص في الفقرة (٢) على أنه "ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص ، المنقول الذي يضعه صاحبه في عتار يملكه ، رسدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله ، كما أقامت المحكمة الإدارية العليا قضاءها سالف الذكر على أنه وإن كانت أحكام قانون نزع الملكية تنصب على العقارات وحدها غير أنه من الأمور

المسلمة أن الفرع يبيع الأصل ، وأنه ليس ثمة ما يمنع من أن يشمل نزع الملكية العقارات بالتخصيص والمقومات المعنوية إن وجدت باعتبار أن الهدف الأساسي لم يكن هو الاستيلاء على تلك المقومات وإنما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازماً لتحقيق المنفعة العامة . وأقرت المحكمة في الحكم الثاني ما تضمنه تقرير الخبير الذي إنتهت به وأخذت بنتيجته من أنه بفحص الاثاث والآلات التي تسلمتها الشركة العامة لتوزيع وعرض الأفلام السينمائية ، تبين أن بعض المشتريات وتشمل ٢٠٪ من مشتريات السينما يمكن نزعها بدون تلف والباقي متصل بالمباني ونزعه من مكانه بسبب التلف . وقد إنتهت المحكمة في أسبابها إلى اعتبار المشتريات التي لا يمكن نزعها بدون تلف عقاراً بالطبيعة يشمله نزع ملكية العقار للمنفعة العامة . ولما كان المستفاد مما تقدم أن المحكمة الإدارية العليا قد قضت بمشروعية نزع ملكية دور العرض السينمائي بما اشتملت عليه من معدات وآلات مخصصة لخدمتها - ما أصبح منها عقاراً بالطبيعة أو عقاراً بالتخصيص - وذلك لتمارس الدولة بها ذات نشاط العرض السينمائي في هذه الدور ، وإذ أقرت ورود نزع الملكية على ٨٠٪ من مشتريات العقار من آلات ومنقولات باعتبارها عقاراً بالطبيعة ، وبذلك أقرت شمول نزع الملكية لمستلزمات النشاط الذي أراد القرار نقل ملكيته إلى الدولة واستمرت الدولة تمارسه بنفس العناصر العقارية والمنقولة التي ورد عليها قرار نزع الملكية فتكون المحكمة قد أقرت إستعمال قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وسيلة لنقل نشاط العرض السينمائي إلى ملكية الدولة ، فيكون محل نزاع الملكية في الحقيقة لم يكن العقار الذي يمارس فيه نشاط العرض السينمائي وإنما استخدم هذا القانون وسيلة - بنوعيه إلى العقار الذي يمارس فيه النشاط - إلى نقل هذا النشاط بما يستلزمه من عقار ومنقولات بحالتها إلى الدولة لتستمر الدولة في مزاولته بها بدون أدنى تغيير فيه.

ومن حيث أن الثابت من وقائع محل الحكمين السابقين ومحل الطعن الجاهلي أن نشاط العرض السينمائي إنما يمثل نشاطاً تجارياً يقوم على عناصر مادية من عقارات ومنقولات لازمة لمزاولته ثم عناصر معنوية تقوم في الإسم التجاري ونوعية النشاط والعقد اللازمة لممارسته مع موزعي الأفلام السينمائية أو منتجيها ، بحيث أن مجموع العناصر المادية من عقارات ومنقولات - والعناصر المعنوية تشترك جميعاً في تكوين وحدة قانونية هي المحل التجاري وهو يعتبر منقولا معنوياً بغض النظر عما يشتمل عليه من عقارات أو منقولات مادية وتخضع في التعامل عليه والتصرف فيه لأحكام خاصة تفرق عن تلك التي تحكم كلا من عناصره العقارية أو المنقولة المادية أو المعنوية ، وإذ تبين من حقيقة القرارات المطعون فيها أن قرار نزع الملكية اتخذ مجرد وسيلة لنقل ملكية نشاط العرض السينمائي إلى الدولة فيكون قد نتج في حقيقته إلى هذا المنقول المعنوي ، واستعمل وسيلة نقل الملكية الجبرية لأحد عناصره وهو العقار - وسيلة لنزع ملكيته جبراً عن صاحبه إلى الدولة وهو ما لم يشرع له نزع الملكية للمنفعة العامة في المادة ٣٤ من الدستور أو في القانون الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة الصادر تطبيقاً للمبدأ

السنوري ولا يرد إلا على المقار. أما حيث يتبع العقار المنقول ويصبح جزءاً منه ويوضح من الأوراق والوقائع أن محل نقل الملكية في الحقيقة هو المنقول المعنوي أو النشاط التجاري فلا يكون ثمة نزاع ملكية عقار للمنفعة العامة وإن ورد على أحد عناصر المنقول المعنوي أو النشاط وإنما هو نقل جبري لملكية النشاط أو المنقول المعنوي لم يشرع له نزاع ملكية العقار للمنفعة العامة، وإذا كانت الملكية مصونة لا تفسد بحكم المادة ٣٤ من الدستور فلا يجوز نقلها جبراً عن صاحبها إلا طبقاً لأحكام القانون. وإذا لم يسعف في ذلك قانون نزاع الملكية فيكون الاجراء المتخذ طبقاً له في مجال غير مجاله قد أخطأ المحل وأفسح عن عدم سلامة الباعث فتفتيت للغاية. فإذا كان من أوجه المنفعة العامة الجائز نزاع الملكية العقارية تحقيقاً لها تنظيم التولعي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدخول ذلك جميعه في عموم منقول المنفعة العامة، قد يدخل في ذلك نزاع ملكية أرض فضاء لإقامة دار عرض سينمائي عليها أو نزاع ملكية عقار لهذا الغرض، لأن نزاع ملكية أرض فضاء لإقامة دار عرض سينمائي عليها أو نزاع ملكية عقار لهذا الغرض، لأن نزاع الملكية لا يمكن أن يرد إلا على عقار بالمعنى المحدد قانوناً للعقار طبقاً للمادة ١/٨٢ من القانون المبني أي العقار الثابت بأصله ولا يمكن نقله منه إلا باتلافه ولا مانع حينئذ أن يشمل اجزاء المختلفة وتوابعه وملحقاته ولو كانت مما بعد منقول حسب الأصل فيكون مع العقار وحدة قانونية إما بالجزئية فيه وإما بالتفصيل، على أنه يجب أن يوضح أن المقار هو الهدف الأساسي من نزاع الملكية أما إذا تبين من الأوراق أن نزاع الملكية اتجه في الحقيقة إلى عناصر أساس مبلشرة النشاط فيه كسينما بلن شمل نزاع الملكية جميع العناصر اللازمة لممارسة هذا النشاط من عقار ومنقول واستمرت الدولة في ممارسة ذات النشاط بذات العناصر بعد نزاع الملكية مما يفسح عن أن محل نزاع الملكية لم يكن العقار وإنما هو في الحقيقة النشاط الذي يتخذ العقار محلاً لمباشرة بما في ذلك من أدوات والآلات وعناصر مادية ومعنوية، وهو ما لا يجوز نزاع ملكيته للمنفعة العامة طبقاً للمادة ٣٤ من الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤، وإنما لا يمكن نقل ملكيته جبراً عن المالك إلى الدولة إلا بقانون تطبقاً للمادة ٣٠ من الدستور، والقول بغير ذلك ينهرف بنظام نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة عن الهدف الذي قرره من أجله المنقول ونظمه القانون لتحقيقه - ويتخذ وسيلة للتأميم بغير الأداة القانونية التي تجيزه وهي القانون. على أن التحقق من ذلك إنما هو مسألة تكيف قانوني للوقائع التي تعرض في كل حالة على حده وهو ما يتعين على المحكمة التي تراقب مشروعية مثل هذه القرارات أن ننزله على تلك الوقائع لتتقن من أن قرار نزاع الملكية ورد على المقار وقصد في جوهره أن أنه اتخذ مجرد أداة لتعطية حقيقة نقل ملكية المحل التجاري لو النشاط إلى الدولة فلا يكون جائزاً.

لهذه الأسباب

حكمت بالمحكمة بعدم جواز اتخاذ إجراءات نزاع الملكية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ إذا تبينت المحكمة أن محل هذه الإجراءات هو نشاط العرض السينمائي بصفة أساسية، وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة لتقضي فيه.

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور / أحمد يسرى عبد ونيس مجلس الدولة وعصوبة السادة الأستاذة / عزيز بشاش وسيدم وعصام الدين السيد علام وأبو بكر حمودان أبو بكر ونوبل أحمد سعيد وعبد اللطيف أحمد عطية أبو الخير ومحمد المهدي عبد الله الطهجي والدكتور محمد جونت أحمد السلط وجودة محمد محمد أبو زيد ومحمد يسرى ربي الماين وجمال السيد دحروج المستشارين .

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٣ القضائية :

عاملون مدنيون بالدولة - تاديب - حدود سلطة المحكمة التأديبية والمحكمة الإدارية العليا في تطبيق قرار التقييس الصادر من الجهة الإدارية. (المختصاص) (استور).

رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الراسية للتأديبية تمتد عند الفقهاء إلى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحا للفصل فيه وحينئذ عليها أن توابع الجزاء الذي ترى مناسبه - الأمر كذلك في رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية الصادرة في نطاق هذا الاختصاص - أساس ذلك : أن رقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا على قضاء الإدارات تختلف عن ذات الرقابة على قضاء التاديب في أن عنصر الواقع الذي تستلزم به الأخيرة هو عنصر الموازنة والترحيب بين الأثمة المقدمة لثبثها ولها إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد الأخير غير مستند من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصه لا تنتجها الواقعة المطروحة على المحكمة - بهذا المفهوم يحدد أيضا دور المحكمة التأديبية فهي سلطة تاديب مستقلة بنص القانون استنادا إلى ما تنص به المادة ١٧٢ من الدستور من اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضائية في الدفاع عن التأديبية وهذا ليس شمة قرار من جهة الإدارة تفاخر عليه رقابة ما ولما هي سلطة ذاتية تخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا وهي نفس الوقت سلطة لرقابة مشروعية بالإلغاء في قرارات التاديب الصادرة من السلطات الإدارية - وإذا كانت الرقابة الأخيرة رقابة مشروعية فهي تجري في نطاق وحدود رقابة المشروعية التي تباشرها المحكمة الإدارية العليا على المحكمة التأديبية كسلطة تأديبية وتتناول هذه رقابة كل ما تطلق بمشروعية القرار التقييس من كالة الأوجه بما في ذلك الاخلال الجسيم بين المعقولة ثبات ارتكابه والجزاء المبالغ - تطبيق.

(١) راجع في تكيف رقابة المحكمة الإدارية العليا ووجه التفرقة بينها وبين رقابة محكمة التقيس - الطعون الآتية :

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١ قضائية جلسة ١٩٥٥/١١/٥ .
الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٧ قضائية ١٩٦٥/٤/٣ .

إجراءات الطعن

في يوم الأحد الموافق ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ أودع الأستاذ / المحامي
 -انبا عن الأستاذ / الوكيل عن المهندس / بصفته رئيسا لمجلس إدارة
 الشركة الشرفية ، إيسترن كومباني ، المدمج فيها شركة النصر للدخان والسجائر
 قلم كتاب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجدولها تحت رقم ٢٣٥ لسنة ٣٣
 الفصائية في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لوزارة الصناعة بجلسة ٢٥ من اكتوبر
 سنة ١٩٨٦ في الطعن رقم ١٣٦ لسنة ١٩ القضائية المقام من السيد/ ضد
 للشركة المذكورة وللذي قضى بقول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون
 فيه وطلب الطاعن، للأسباب المبينة بتقرير الطعن، الحكم بقول الطعن شكلا، وبوقف
 تنفيذ الحكم المطعون فيه، وفي الموضوع بالفائز، وبرفض الطعن المقام من المطعون
 ضده وإلزامه بالمصروفات، ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي .

وقد عرض الطعن على الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا بعد أن أحيل إليها من
 دائرة فحص الطعون بها وإذ تبين أن ثمة تعارضا بين ما جرى عليه قضاء المحكمة
 الادارية العليا وبين ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة بالمحكمة الادارية العليا في مدى سلطة
 المحكمة التأديبية والمحكمة الادارية العليا في تعديل القرار التأديبي الصادر من الجهة
 الإدارية . فقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على أن يقتصر اختصاصها على إلغاء
 القرار التأديبي المطعون فيه الذي يثبت عدم مشروعيته لتمديد الجهة الادارية تقدير الجزاء
 بمعرفتها ، بينما ذهبت الدائرة الثالثة بالمحكمة الادارية العليا إلى تعديل مثل هذا القرار ،
 وإزاء هذا التعارض فقد قررت الدائرة الثالثة بجلستها المنعقدة يوم ٢٦ من يناير سنة
 ١٩٨٨ إحالة الطعن إلى هذه الهيئة إعمالا لحكم المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧
 لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

وقامت هيئة مفوضي الدولة تقريراً برأيها القانوني في الطعن إنتهت فيه إلى أنها ترى
 أن رقابة المحكمة الادارية العليا في مجال التأديب رقابة قانونية ولا تمتد إلى ملامحة
 الجزاء لأن الملامحة من اختصاص الجهة التي تملك توقيع الجزاء وهي التي ترخص
 في تقدير مدى جسامته الخشب وما ينسب من جزاء تأديبي - وإعادة الطعن إلى الدائرة
 المختصة للفصل فيه على هذا النحو .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣ ق جللة ٢٩/١٥٧٠.

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٩ ق جللة ١٢/١٩٦٥.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ١٣ ق جللة ١٧/١٩٧٥.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢ ق جللة ١٢/١٩٦٥.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣ ق جللة ١٥/١٩٥٧.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ١٤ ق جللة ٢٢/١٩٧٣.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ١٩ ق جللة ١١/١٩٧٤.

وعين لنظر الطعن أمام هذه الهيئة جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٨ وفيها سمعت الهيئة ما رأت سماعه من إيضاحات ذوى الشأن على الوجه المبين بمحضر الجلسة ثم قررت إصدار الحكم بجلسة اليوم مع التصريح بتقديم مذكرات خلال أسبوعين، وبتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٨٨ أودع السيد / مذكرة بدفاعه طلب في ختامها الحكم بإعادة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثالثة - لتقضى فيه بصفة أصلية بعدم وجود مسؤولية عليه وبصفة احتياطية ، بمجازاته بخفض الراتب بمقدار علاوة . كما أودعت هيئة قضائيا الدولة مذكرة بدفاعها ذهبت فيها إلى أنه إذا انتهت المحكمة التأديبية إلى أن قرار الجزاء الصادر من السلطة التأديبية في شركة من شركات القطاع العام لم يرق على كامل سببه ، وكان القاتلون لم يحدد للمخالفة الثالثة في حق العامل عقوبة محددة، ولم تكن المخالفة الثالثة كافية لحمل القرار فتمتنع على المحكمة التأديبية أن تعيد الأمر إلى السلطة المختصة لإعمال سلطتها في توقيع للعقوبة المنسوبة . ولا تملك المحكمة التأديبية بصفتها محكمة طعن أو المحكمة الإدارية العليا سلطة توقيع للجزاء على العامل في هذه الحالة، أما إذا كانت السلطة للتأديبية تمارس اختصاصا مقيدا في مجال تجديد العقوبة تملك المحكمة التأديبية تصحيح القرار برد الجزاء إلى الحد المقرر قانونا للمخالفة الثالثة في حق العامل وهو ما تملكه أيضا المحكمة الإدارية العليا . وبجلسة اليوم صدر الحكم ، وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة .

ومن حيث أن محل هذه المنازعة ما إذا كانت المحاكم التأديبية تملك - بعد إلغاء القرار التأديبي المطعون فيه لعدم مشروعيته - توقيع العقوبة التي تراها مناسبة للمخالفة التي ارتكبها العامل. فقد ذهبت الدائرة الزابحة بالمحكمة الإدارية العليا إلى أنه لا يجوز للمحكمة التأديبية عند نظر دعوى إلغاء القرار التأديبي الموقع على العامل من رئاسته أن تنجح إلى محاكمته تأديبيا وتوقيع جزاء عليه. بل ينبغي أن يرق قضائيا عند حد الفصل في الطلب المطروح عليها . فإذا ما قضت بإلغاء الجزاء فإن ذلك يفتح المجال للجهة الإدارية لاعادة تقدير الجزاء المناسب ، ذلك أن طعن المدعى في قرار الجزاء الذي وقضت عليه جهة العمل أمام المحكمة التأديبية لا يخلوها السلطة رقابة مشروعية هذا القرار دون أن يفتح الباب أمامها لتأديبه وتوقيع الجزاء عليه بعد أن قضت بإلغاء الجزاء المطعون فيه . بينما ذهبت الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا إلى أن المحكمة التأديبية تملك بعد أن تقضى بإلغاء قرار الجزاء أن تتصدى لتوقيع الجزاء المناسب باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين .

ومن حيث أن الأصل في قضاء الإلغاء قصر اختصاص المحكمة على بحث مشروعية القرار المطعون فيه، فإذا ما تبينت مشروعيته رفضت الطعن وإذا تبينت عدم مشروعيته حكمت بإلغائه ولكنها لا تملك حتى في هذه الحالة أن تستبدل به قرارا آخر يحقق نفس

هذه ويتلقى ما أدى الى عدم مشروعيتها ومن ثم الفائه فنحل بذلك محل مصدر القرار في احادته. ولا تملك ذلك من باب أولى إذا رأيت عدم ملاءمة القرار حتى ولو في مدها نون قيام ما بمس مشروعيتها إذ يحل قضى الالفاء محل مصدر القرار وهو ما لا يجيزه السنور احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات ولا تجيزه القوانين المنظمة لاختصاص قضاء الالفاء. ولا شك في أصل شمول هذا المبدأ لقرارات السلطة التنفيذية الرئاسية. ومع ذلك فإن رقابة قضاء الالفاء ومحلها الوحيد هو المشروعية وهو أمر قانوني بحث لا يخرج أى عنصر من عناصره ولا يتأى على رقابة المشروعية وبذلك تنبسط هذه الرقابة على كافة عناصر المشروعية في القرار المطعون فيه وتتاولها من كافة أوجهها ونواحيها. ورقابة المشروعية وهي رقابة لقانون منطبقاً للجوهرى مقابل لقانون أو لخطأ في طبيعته أو في تأويله والبطلان. فهي رقابة تامة كاملة. وهي بذاتها وفي جوهرها رقابة المشروعية التي يتولاها قضاء النقض منبهاً كان أو إدارياً على الأحكام القضائية التي يتناولها فجوهر رقابة النقض على مشروعية الأحكام هو جوهر رقابة قضاء الالفاء الإدارى على مشروعية القرار الإدارى. والمقصود هنا رقابة النقض الإدارية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا وهي تختلف عن رقابة النقض المدنية على ما استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا منذ نشأتها وما قررت في حكمها الصادر بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ (طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ القضائية) من تطابق النظامين من حيث بنیان حالات الطعن بالنقض واختلافها من حيث ميعاد الطعن وشكله وإجراءاته وكيفية الحكم فيه. فكل من النظامين قواعد الخاصة مما يتمتع معه إجراء التقاس لوجود الفارق إما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين لاختلاف مبرره أساساً التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ بين الأفراد في مجالات القانون الخاص وبسطة المحكمة المطلعون في حكمها في فهم الواقع أو الموضوع في دعوى الالفاء ليست سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا (طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٧ القضائية. جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٦٥) فيجوز إبداء سبب جديد أمام المحكمة الإدارية العليا ولو لم يتعلق بالنظام العام (طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ القضائية السالف الإشارة إليه)، والطعن في أحد شقوق الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها أمامها ما دام الطالان مرتبطين ارتباطاً جوهرياً (الطعن ١٦١ لسنة ٣ القضائية - جلسة ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧، ١٩٦٠ لسنة ٩ القضائية - جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥، ٥٨٢ لسنة ١٧ القضائية جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٥) و. لأن الحكم للقصور المحل في أسبابه لا يمنع سلامة النتيجة التي انتهى إليها منظوفه عى ذاتها وإن نقضى بها هذه المحكمة إذا كانت الدعوى صالحة للحكم فيها ورأت الفصل فيها بنفسها (طعن ٩٦٠ لسنة ٢ القضائية جلسة الأول من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بصد قرار إدارى) وإذا كانت الدعوى المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا مهية للفصل فيها وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة وتم استيفاء دفاع الخصوم فيها فلمحكمة الإدارية العليا أن تتصدى للفصل في هذا الموضوع ولا وجه لاعادة الدعوى الى المحكمة للفصل فيها من جديد (طعن ١٥١ لسنة ٣ القضائية جلسة ١٥ من يونيو

سنة ١٩٥٧ بشأن قرار تأديبي) وبهذا رسمت المحكمة الادارية العليا السمات الخاصة للطنع بالنقض الادارى وهى سمات جوهريه فى رقابة المشروعية الادارية محل الطعن بالالغاء وجوهر ما تقررته المحكمة الادارية العليا نفسها فى حدود هذه الرقابة فى شأن ما يطعن فيه أمامها من أحكام هو ذات جوهر رقابة قاضى الغاء القرار الادارى بدوره ، فجوهر الرقابة واحد لا يختلف الا باختلاف ما تقتضيه حدود الرقابة أو يمليه نص فى القانون. ويكتمل ذلك بما قرره المحكمة نفسها فى الفرق بين رقابتها على أحكام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى من ناحية ورقابتها على أحكام المحاكم التأديبية من ناحية أخرى وهى تبشر سلطات التأديب فقررت أنها رقابة قانونية لا تعنى استئناف النظر فى الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً أو نفيها فذلك يستقل به المحكمة التأديبية وحدها لا تتدخل فيه المحكمة الادارية العليا وتفرض رقابتها عليه إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من أصول ثابتة فى الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لأن الحكم حينئذ يكون غير قائم على سببه (طنع) ٩٨٩ لسنة ١٤ القضائية جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، ٨٣١ لسنة ١٩ القضائية جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٤) أما اختلال التناسب بين المخالفة والجزاء فهو من أوجه عدم المشروعية. وتحديد المحكمة لدور رقابة المشروعية فى كل من الحكم الادارى فى دعوى الالغاء والحكم التأديبي الصادر فى الدعوى التأديبية حيث تبشر المحكمة بنص القانون اختصاصا من الاختصاصات الأصلية للسلطة الادارية وهو اختصاص التأديب تتحدد معايير رقابة المشروعية بالنسبة لنوعى الأحكام والقرارات. فرقابة المشروعية التى تمارسها المحكمة الادارية العليا على قضاء الالغاء يختلف عن ذات الرقابة على قضاء التأديب فى أن عنصر الواقع الذى تستقل به الأخيرة هو عنصر الموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتاً ونفياً إلا إذا كان الدليل الذى اعتمده الأخير غير مستمد من أصول ثابتة فى الأوراق أو كان استخلاصه لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة . وبهذا للتحديد يتحدد أيضا دور المحكمة للتأديبية فهى سلطة تأديب مستقلة بنص القانون إستنادا الى ما تقضى به المادة ١٧٢ من الدستور من اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضائية فى الدعاوى التأديبية وهنا ليس ثمة قرار من جهة الادارة تبشر عليه رقابة ما ، وإنما هى سلطة ذاتية تخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا ، وهى فى نفس الوقت سلطة رقابة مشروعية بالالغاء فى قرارات التأديب الصادرة من السلطات الادارية. وإذا كانت هذه الرقابة الأخيرة رقابة مشروعية فهى تجرى فى نطاق وحدود رقابة المشروعية التى تبشرها المحكمة الادارية العليا على المحكمة التأديبية كسلطة تأديبية وتتسم الرقابة بنفس السمات وتجرى على ذات الوجه وتحدها ذات الحدود وبذلك تتناول هذه الرقابة كل ما تعلق بمشروعية القرار التأديبي من كافة الأوجه وتثبت لها كافة السلطات التى تنبث للمحكمة الادارية العليا فى نطاق رقابة المشروعية بما فى ذلك الاخلال الجسيم بين المخالفة للثابت ارتكابها والجزاء الموقع . وإذا كانت المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاؤها فى هذه الرقابة إذا تبين لها تعيب الحكم التأديبي المطعون فيه واخذاً بالأصل

المصوص عليه في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات من أنه، إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه.... وجب عليها أن تحكم في الموضوع. على أن تحكم في موضوع الدعوى التأديبية المطعون في حكمها فتوقع بنفسها الجزاء الذي تراه مناسباً مع المخالفة التي تبين لها ثبوت ارتكابها أو تهنئ بالبراءة إذا كانت لديها أسبيلها، وجب الأخذ بذات الأصل في رقابة المشروعية التي تباشرها المحكمة التأديبية في قرارات السلطة الإدارية التأديبية، فإذا انتهت في رقابتها إلى عدم مشروعية القرار كان لها أن تفصل في الموضوع على ذات الوجه الذي ثبت للمحكمة الإدارية العليا في رقابتها على أحكامها كسلطة تأديبية ويخضع حكمها الصادر في هذا الشأن على هذا الهدى لرقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا في نطق قضاء الالغاء. فإذا ما تبينت المحكمة الإدارية العليا تعيب الحكم المطعون فيها أمامها بأى عيب وتبينت صلاحية الدعوى للفصل فيها وجب عليها أن تحكم في موضوعها بنفسها دون إعادة إلى المحكمة التأديبية .

التهذه الأسباب

حكمت المحكمة بأن رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الرئاسية التأديبية تمتد عند الغائها إلى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحاً للفصل فيه وحينئذ عليها أن توقع الجزاء الذي ترى مناسبته، وبالأمر كذلك في رقابة المحكمة الإدارية العليا علم. أحكام المحكمة التأديبية الصادرة في نطق هذا الإختصاص؛ وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٨

برئاسة السيد الأستاذ المستشار الدكتور / أحمد بسري عمده رئيس مجلس الدولة وعصوية السادة الأستاذة / عزيز شامى سبيحهم وأبو بكر التمرى وأبو بكر ونبل أحمد سعيد ومحمد العمري عبد الله الملبى والدكتور محمد جودت العلق وجوده محمد أبو زيد ومحمد بسري زين الملقين ومحمد معروف محمد واسماعيل عبد الحميد إبراهيم جمال السيد دمروج المستشارين.

الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٢ القضائية :

دعوى - الطعن فى الأحكام - مدى ولاية المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعن - مدى جواز التصديق للموضوع عند إلغاء الحكم المطعون فيه. (مرافعات) (منازعة إدارية).

على المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبينت بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى الفقه أن الفصل فى موضوع الدعوى متى كان صالحا للفصل فيه - أساس ذلك : مبدأ الاقتصاد فى الإجراءات الذى يعتبر من الأصول الجوهرية فى قانون المرافعات ولا يتعارض أصالة مع طبيعة المنازعة الإدارية إذ هو فى حقيقته من أصول القانون الإدارى الذى يقوم فى جوهره لتحقيق فاعليته على سرعة التصم سواء فى اتخاذ القرار الإدارى أو فى الفصل فى المنازعة الإدارية - لا وجه للمهاج بمبدأ كعد درجات التقاضى لأنه متى كان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه فلا مبرر لإطالة أمد النزاع والعودة بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع لئلى أصدرت الحكم المطعون فيه مع لمتصال تعرضه للنقض مرة ثانية - لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن الفقه لغير ذلك من الأسباب لبطلان من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة - إلغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود - لا فرق فى ذلك بين إلغاء البطلان أو لغيره - فصل المحكمة الإدارية العليا فى النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد الفقه لبطلان - تطبيق.

لإجراءات للطعن

فى يوم الأحد الموافق ١٥ من مارس سنة ١٩٨٧ ، أودع الأستاذ / المحامى نالبا عن الأستاذ / المحامى بصفته وكلا عن السيدين / و ، قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا، تقرير طعن قيد بجدولها برقم ١٣٥٢ لسنة ٣٢ القضائية فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية بجلسته ١٥ من يناير سنة ١٩٨٧ فى الدعوى رقم ٣٣٢ لسنة ٤٠ القضائية المقامة من الطاعنين ضد المطعون ضدهم والقاضى بقبول الدعوى شكلا وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الصادر من مدير عام رى البحيرة بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٨٥ والزام المدعين

بمصرفاته مع الأمر بإحالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير بالرأى القانونى مسببا فى الموضوع ، وطلب الطاعنان - للأسباب المبينة بتقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الشق المستعمل والقضاء بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار مدير عام رى البحيرة الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٦ بخصوص المسافة موضوع النزاع مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى.

وأعلن الطعن قانونا. وقامت هيئة مفوضى الدولة تقريرها بالرأى القانونى ارتأت فيه للأسباب المبينة به - الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع ببيان الحكم المطعون فيه وإعادة الشق المائل الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للفصل فيه مجددا من هيئة أخرى وإبقاء الفصل فى مصروفات الطعن للحكم الذى ينهى الخصومة فيه والزام جهة الادارة بمصروفات الطعن .

وتحدد لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بدائرة منازعات الأفراد والمقود الادارية بالمحكمة الادارية العليا جلسة ١٩٨٧/٦/١ وتداول أمامها بالجلسات على النحو المبين بمحاضر الجلسات حتى قررت جلسة ١٩٨٨/١/٤ إحالته الى الدائرة المذكورة لنظره بجملة ١٩٨٨/١/٣٠ وبالجلسة المذكورة نظرت هذه الدائرة وتداول أمامها بالجلسات على النحو الثابت بالمحضر حتى قررت جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨ إحالة الطعن الى الدائرة المنصوص عليها فى المادة (٥٤) مكررا من قانون مجلس الدولة لنظره بجملة ٩ من ابريل سنة ١٩٨٨ لتقضى فى جواز تصدى المحكمة الادارية العليا للفصل فى موضوع الدعوى إذا ما حكمت ببيان الحكم المطعون فيه .

وقامت هيئة مفوضى الدولة تقريرها مسببا بالرأى القانونى ارتأت فيه أولا - أنه فى حالة قضاء المحكمة الادارية العليا ببيان حكم مطعون فيه أمامها يكون لها أن تفصل فى موضوع الدعوى إذا تبين لها وفقا لظروف كل دعوى وما احتوته أوراقها من مستندات وأوجه دفاع - أنها مهيأة للفصل فى موضوعها، وأنه لا جدوى عمليا من أعانها مرة أخرى الى المحكمة التى أصدرت الحكم الذى قضى ببطلانه. والرجع فى ذلك لوجدان المحكمة. ثانيا - إعادة الطعن المائل الى الدائرة الاولى بالمحكمة الادارية العليا للفصل فيه على ضوء ما تقدم .

وفد حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٨٨، وفيها نظرت المحكمة الطعن على الوجه المبين بمحضر الجلسة وبعد أن سمعت ما رأت لزوما لسماعه من إيضاحات قررت إصدار الحكم بجملة ١٩٨٨/٥/٧، وفيها أعيدت للمرافعة لجلسة ١٩٨٨/٥/١٤ وبهذه الجلسة نظرت المحكمة الطعن على الوجه الثابت بالمحضر ثم قررت إصدار الحكم بأخر الجلسة ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسفله عند النطق به .

للمحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع الايضاحات ، وبعد المداولة .

من حيث أن مقطع النزاع المعروض على هذه المحكمة إذا ثبتت المحكمة الادارية العليا في طعن تنظره بطلان الحكم الصادر فيه فتفصل في موضوعه بنفسها أم تعيده بعد الحكم بالبطلان الى المحكمة التي أصدرته لتتظره هيئة أخرى بها .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى منذ بداية إنشائها على أنه متى انتهت المحكمة إلى بطلان الحكم المطعون فيه وتبينت أن للدعوى صالحة للفصل فيها فإنها تفصل في موضوع الدعوى بنفسها ، ويقوم هذا القضاء في جوهره على أن الطعن في الحكم يفتح الباب أمامها لتزن للحكم المطعون فيه بميزان القانون ولتسلط رقابتها عليه في جميع نواحيه من حيث شكله أو موضوعه لاستظهار مطابقة فضائه للقانون لتعلق الأمر بمشروعية القرار موضوع المنازعة ومحل الحكم فلا تقتضي بإعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم أو وقع أمامها الاجراء الباطل بل يقتين عليها أن تصدى للمنازعة لتتزلز حكم القانون فيها على الوجه الصحيح وتحدد صلاحية الدعوى للفصل فيها بتهنية الفرصة لتوافر دفاع الأطراف كاملا على سبيل المثال : الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١ ورقم ١٥١ لسنة ٣ ق بجلسته ١٩٥٧/٦/١٥ ورقم ١٦٤٣ لسنة ٣ ق بجلسته ١٩٥٧/١١/٢٣ ورقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٤/١١/١٥ ورقم ١١١٨ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٤/١٢/٢٧ و ١٢٠٧ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٦/١١/٦ ورقم ٣٤٨ لسنة ٩ ق بجلسته ١٩٦٨/١١/٣ و ٢١٩ لسنة ٢١ ق بجلسته ١٩٨٠/٥/١٧ و ٥٠٢ لسنة ٣١ ق بجلسته ١٩٨٧/١٠/٣١ . ثم اتجهت بعض دوائر المحكمة الادارية العليا بعد ذلك وفي أوقات معاصرة للأحكام السابقة الى أنها في حالة بطلان الحكم المطعون فيه تعيد الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى . ويقوم هذا الاتجاه في جوهره على أنه يمتنع على المحكمة إذا انتهت الى بطلان الحكم للتصدي لموضوع الدعوى لما ينطوي عليه من إخلال جميع بإجراءات التقاضي وتفاوت درجة من درجته (على سبيل المثال الحكم الصابر في الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥ ق بجلسته ١٩٦٠/١٠/١٥ والطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٦ ق بجلسته ١٩٦٢/١/٦ و ١٦٤ لسنة ١٢ ق بجلسته ١٩٧٠/٥/٢٣ و ٦٨١ لسنة ١٦ ق بجلسته ١٩٧٦/٢/٢٩ و ١١٨٣ لسنة ١٨ ق بجلسته ١٩٧٧/٦/٥ و ٥٠٩ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٩٨٦/١١/١ و ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق بجلسته ١٩٨٦/٥/٣ و ١٠٩٥ لسنة ٣٠ ق بجلسته ١٩٨٦/١١/١).

ومن حيث أن من الأصول التي يقوم عليها القانون وتحكم أسس تطبيقه وجوب نفاذ تكرار الاعمال أو الأفعال أو الاجراءات أو التدابير القانونية المخصصة لنفس الأثر القانوني ، إلا لضرورة حتمية من القانون نفسه توجب ذلك التكرار ليا كانت أسبابه . وهو أصل يأخذ به تقنين المرافعات الحالي بعدما حاول سابقة التقليل من مداه بحده من مبدأ تصدى

محكمة الطعن سواء بالاستئناف أو النقض لأمر في الحكم المطعون فيه لم تشمله أسباب الطعن . فقرر إرساء لهذا المبدأ وترسيخا له عدم الحكم بطلان الاجراء رغم النص عليه إن ثبت تحقق الغاية منه (م ٢٠/٢٠)، وجواز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك به (م ٢٣) وتحول الاجراء الباطل وانتقاله (م ٢٤/٢٠١) وعدم بطلان الاجراءات السابقة على الاجراء الباطل ولا اللاحقة عليه إذا لم تكن مبنية عليه (م ٢٤/٣). ثم أخذ به كذلك في المادة ٢/٢٦٩ بإلزام المحكمة المحالة إليها القضية بعد نقض الحكم لغير مخالفة قواعد الاختصاص باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها منعا لتكرار الطعن والنقض لذات السبب خروجها عما كان متبعا من عدم وجود إلزام قانوني باتباع حكم محكمة النقض، ثم أخضت به الفقرة الرابعة من ذات العادة بصورة أوضح فأوجبت على محكمة النقض إذا نقضت الحكم وكان الموضوع صالحا للفصل فيه أن تحكم في موضوع الدعوى كما أوجبت عليها ذلك أيضا إذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت المحكمة نقض الحكم . فهنا خرج التقنين عن أصل تعدد درجات التقاضي الذي يقوم عليه إلى أصل الاقتصاد في الاجراءات، لما قدره من ترجيحه في هذه الصور من صور التنازع بين الأصليين ووجوب ترجيح أحدهما وتقديمه على الآخر . فقدر أولوية الأخير على الأول متى كان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه فلا مبرر لإطالة أمد النزاع والعود بالاجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه، مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية ، وفي هذه الإطالة أضرار لا بأطراف النزاع فقط بل بالنظام القضائي نفسه باتخاذ أصل تعدد الدرجات للإطالة والإضرار، فرجع عليه أصل الاقتصاد في الاجراءات وقرر له أولوية مقدراً ما لمحكمة القانون من خبرة بالقانون والموضوع على سواء في موضوع صالح للفصل فيه، تمجيلا لليت في الموضوع أنها كانت أسباب نقض الحكم لخطأ في القانون أو لمخالفة الثابت بالأوراق إلى غير ذلك، فأيا ما كان سبب الطعن والنقض تمكن المحكمة من تصفية النزاع وجسمه لغير رجعة تجنباً لإعادة الاجراءات من جديد .

ومن حيث أن تطبيق أحكام تقنين المرافعات طبقاً للمادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - بإصدار قانون مجلس الدولة فيما لم يرد فيه نص في هذا الأخير - بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الادارية التي يختص بها مجلس الدولة ، يمكن المجلس من الأخذ بأسسول المرافعات وتطبيقاتها التي لا تتعارض مع المنازعة الادارية، ومنها أصل الاقتصاد في الاجراءات فهو أخذ بأصل جوهرى من أصول القانون وأسس تطبيقه، ولا يتعارض إعماله في الصورة التي قررتها المادة ٤/٢٦٩ مرافعات مع طبيعة المنازعة الادارية، بل أخضت به هذه المحكمة على وثيرة متصلة منذ إنشائها، بل ومن قبل أن يعرفه تقنين المرافعات بهذا الوضوح فهو أوجب الأعمال في نطاق القضاء الإدارى ، إذ هو في حقيقته من اصول القانون الاداري نفسه الذي يقوم في جوهره لتطبيق فاعليته على سرعة الحسم سواء في اتخاذ القرار الاداري أو في الفصل في المنازعة الادارية. فإذا ما انتهت المحكمة الادارية العليا إلى إلغاء حكم مطعون فيه أملمها لغير مخالفة قواعد

الاختصاص فعملها إذا كان موضوعه صالحا للفصل فيه أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه. ولا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الأسباب فالبطلان من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة والغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود لا فرق في ذلك بين الغاء للبطلان أو لغيره، وفصل المحكمة الإدارية العليا في النزاع بعد الغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد الغائه للبطلان. فلا يوجد في طبيعة المنازعة الإدارية إلا ما يؤكد وجوب الأخذ بهذا الأصل وإعماله - ولهذا ينعين على المحكمة الإدارية العليا إذا انتهت إلى الغاء الحكم المطعون فيه أمامها ولو لبطلانه أن تفصل في موضوع النزاع متى كان صالحا للفصل فيه .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بأن على المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبينت بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى الغائه أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان صالحا للفصل فيه، وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة للفصل فيه .

جلسة ١ من أبريل سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الأستاذ المستشار عبد الفتاح السيد بسبوني نائب رئيس مجلس الدولة وعسوية السادة الأستاذة : محمد حلمد الجمل وعبد الفتاح ابراهيم سخر وثيل أحمد سيد وعبد اللطيف أبو الخير ومحمد المهدي مالحى ومحمد محمود الكوروى وحنا نلند ميئا ومحمد أمين المهدي وصلاح عبد الفتاح سلامة وحمى السيد الفطرنى المستشارين .

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ القضائية :

الدائرة للمشكلة بالمادة (٥٤) مكرراً من قانون مجلس الدولة .

مجلس الدولة - أعضاؤه - معاش وكيل مجلس الدولة . لقانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ - قانون التسعين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وعامل نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير من حيث المعاش - عضو مجلس الدولة الذى يبلغ مرتبه نهاية مريوط وظيفته ينقل بمرتبته وعلاواته وبدلاته إلى الدرجة المالية المقررة للوظيفة الأعلى - يشكل ذلك نوعاً من الفصل بين المستوى الوظيفى والمستوى المالى رغم بقاء المستوى الوظيفى دون انتقال بالترقية إلى ما يطوه لأن شأله ينتقل للمستوى المالى التالى ويعمل معاملة شأله من كل الوجوه - مؤدى ذلك : أن وكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية ربط هذا المنصب الوظيفى يستحق المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة دون لياها الوظيفى ويتحدد مركزه القانونى من الناحية المالية على هذا النحو - تطبق .

إجراءات الطعن

بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٦ أودع السيد الأستاذ / المحامى بصفته وكيلاً عن السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة سابقاً قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن قيد بجعلها تحت رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ ق ضد السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة والسيدة الأستاذة الدكتورة وزيرة التأمينات الاجتماعية والسيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بصفاتهم ، طالباً فى ختام تقرير الطعن الحكم بقبوله شكلاً وفى الموضوع بأحقينه فى معاملته معاملة نائب الوزير من حيث معاش الأجر الثابت ومعاش الأجر المتغير ومقداره مائة وعشرون جنيهاً شهرياً وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاقه المعاش وما يترتب على ذلك من آثار وغرق مالية مع إلزام المظمن ضدهم بالمصروفات .

وقد تم اعلان الطعن قانوناً ، وقضت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى انتهت فيه إلى أنها ترى الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة بالنسبة إلى المطعون ضدكما الأول والثانية ويقول له شكلاً بالنسبة إلى المطعون ضده الثالث وفى الموضوع بأحقية الطاعن فى اعادة تسوية المعاش المستحق له على أساس المعاش المقرر لنائب الوزير عن معاش الأجر الثابت والأجر المتغير بمراعاة الحد الأقصى وذلك اعتباراً من تاريخ احالته إلى المعاش مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

وحدد لنظر الطعن أمام الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٦ وتداول نظره بالجملة على التتبع المبين فى محاضرها ، وبجلسة ١٨ من ديسمبر ١٩٨٨ قررت المحكمة إحالة الطعن إلى الدائرة المشكلة وفقاً لنص المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ، حيث تعدد لنظره أمامها جلسة ٢١ من يناير ١٩٨٩ ونجها قررت المحكمة تأجيل نظر الطعن لجلسة ١١ من فبراير ١٩٨٩ لتقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها . وقد أودعت الهيئة تقريراً تكميلياً بالرأى فى الطعن انتهت فيه إلى أنها ترى الحكم - أولاً : بأحقية نائب رئيس مجلس الدولة الذى شغل هذه الوظيفة مدة أقل من سنة فى تسوية معاشه المستحق له على أساس المعاش المقرر لنائب الوزير سواء من معاش الأجر الثابت أو معاش الأجر المتغير طالما كان يتقاضى مرتباً يعادل مرتب نائب الوزير وكذلك أخصية وكيل مجلس الدولة الذى تقاضى مرتباً يعادل مرتب نائب الوزير لمدة سنة على الأقل وبلغت مدة اشتراكه عشرين عاماً أو سنتين وبلغت مدة اشتراكه عشر سنوات وذلك من تاريخ احالته إلى التقاعد مع ما يترتب على ذلك من آثار . وثانياً : اعادة الطعن إلى الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا للفصل فيه فى ضوء ما تقدم . وبجلسة ١١ من فبراير ١٩٨٩ قررت المحكمة لصدور الحكم بجلسة اليوم حيث صدر وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند التلطق به .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات ، وبعد المداولة .

ومن حيث أن عناصر النزاع تخلص ، حسبما يبين من الأوراق ، فى أن الطاعن يطلب الحكم بأحقية فى المعاش المقرر لنائب الوزير عن الأجرين الثابت والمتغير اعتباراً من تاريخ استحقاقه للمعاش وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، ويستند الطاعن فيما يطلبه ، على ما ساقه فى تقرير طعنه ، إلى أنه بلغ من المعاش فى أول مارس ١٩٨٥ عن مدة خدمة مقدارها ٣٦ سنة و ٨ شهور وخمسة أيام وربط معاشه للشهرى دون أن يعامل للمعاملة المقررة لنائب الوزير التى يستحقها قانوناً ، ذلك أنه كان

قد رقى وكيلاً لمجلس الدولة في أول أكتوبر ١٩٨١ وبلغ رتبته السنوى آنذ ١٩٦٢م ٢٥٣٢ جـ ، ثم رقى إلى وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة اعتباراً من ١٨ من نوفمبر ١٩٨٤ بينما كان راتبه السنوى قد بلغ ٢٩٢٨ جنيهاً منذ أول يولية ١٩٨٤ ، ومن ثم فإنه يستحق معاش الأجر الثابت ومعاش الأجر للمتغير على النحو المقرر لنائب الوزير عملاً بأحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذا القانون نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة فى القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، وطبقاً للقواعد التى كتبت واردة فى جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فإن نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ونوابهم يعاملون من حيث المعاش معاملة من فى درجتهم ، ولم ينقص المشرع من المزايا المقررة فى خصوص معاشات أعضاء السلطة القضائية ، وتلك القواعد وهذه المزايا تطبق على أعضاء مجلس الدولة عملاً بحكم البند (١) من القواعد الواردة فى جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ثم للفقرة الثانية من المادة ١٢٢ من قانونه رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وعلى موجب ذلك فإنه متى تساوى الرطب المالى لحدى وظائف السلطة القضائية ، وما يقبلها من وظائف مجلس الدولة ، مع الدرجة المالية لأحد المناصب التى يعمل شاغلها معاملة خاصة من حيث المعاش كمنصب الوزير ومنصب نائب الوزير ، فإن شاغل الوظيفة القضائية يعمل ذات المعاملة ولما كان لنائب الوزير رطب مالى ثابت مقداره ٢٢٥٠ جنيهاً سنوياً طبقاً للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ زيد إلى ٢٥٥٨ جنيهاً اعتباراً من أول يولية ١٩٨١ ثم إلى ٢٦١٨ جنيهاً من أول يولية ١٩٨٣ فإلى ٢٦٧٨ جنيهاً من أول يولية ١٩٨٤ ، وكان المرتب السنوى للطاعن عند ترقية وكيلاً لمجلس الدولة فى أول أكتوبر ١٩٨١ هو ١٩٦٦ رطب ٢٥٣٢ جـ ثم تدرج ذلك المرتب بعدد بأن بلغ ١٩٩٢ رطب ٢٦٣٢ جـ سنوياً فى أول يولية ١٩٨٢ و١٩٨٨ رطب ٢٧٩٢ جـ فى أول يولية ١٩٨٣ ثم ٢٩٢٨ جنيهاً فى أول يولية ١٩٨٤ ، فإنه يبين من هذا نحقق أوجه التساوى والتساؤل بين الرطب المالى لوظيفة الطاعن منذ أول يولية ١٩٨٢ وبين الرطب المالى لمنصب نائب الوزير ، ومن ثم يتعين أن يعامل معاملته من حيث المعاش - وانتهى تقرير الطعن إلى أنه طالما أن الطاعن منذ أول أكتوبر ١٩٨١ وهو يستحق قانوناً وينتاضى فعلاً مرتبات وعلوات وبدلات ووظيفة نائب رئيس مجلس الدولة التى شغلها اعتباراً من ١٨ من نوفمبر ١٩٨٤ وذلك عملاً بقواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإن حكم المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى ينطبق فى شأنه ويستحق قانوناً المعاش المقرر لنائب الوزير سواء بالنسبة إلى معاش الأجر الثابت أو معاش الأجر المتغير ومقداره ١٢٠ جنيهاً شهرياً .. وأرفق بالمذكرة حافظة مستندات طويت على

كتاب رئيس لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات المؤرخ ١٩٨٦/١/٢١ الذى يبلغ الطاعن فيه برفض طلب معاملته معاملة نائب الوزير من حيث المعاش عن الأجرين الثابت والمتغير .. ويتاريخ ١٦ من فبراير ١٩٨٦ قدم الطاعن مذكرة انتهى فيها لما أيداه بها من أسباب لتأييد مدونات تقرير طعنه - إلى تصميمه على طلباته - وبجلسة ١٨ من ديسمبر ١٩٨٨ أمام الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا قدم مذكرة أخرى ناقش فيها الحكم الصادر فى الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٩ ق عليها معارضاً له ، كما قدم حافظة مستندات ضمت صورة ضوئية من حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٣٢٥٥ لسنة ٤١ ق وصور لمذكرات مقدمة من الطاعن إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ولتقرير هيئة المفوضين لدى المحكمة الدستورية العليا فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق .

ومن حيث أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ردت على الطعن بمذكرة قدمتها فى ١٦ من أبريل ١٩٨٦ أيدت فيها أن منطاد الانتفاع بأحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة إلى المناصب القضائية هو شغل وظيفة تماثل وظيفة الوزير أو نائب الوزير وقضاء سنة أو سنتين أو أربع سنوات فى أحد المنصبين أو فيهما معاً وفقاً للتفصيل المنصوص عليه فى تلك المادة ، كما أن الشروط الواردة فيها شروط أمرة ، والقول بأن المرد فى تقرير معاش القضاء اللذين يعاملون بهذه المادة للمرتب وحده ومدة الخدمة يخالف صريح أحكامها ، ولما كان الطاعن قد رفى إلى وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة اعتباراً من ١٨ من نوفمبر ١٩٨٤ ويبلغ من المعاش فى أول مارس ١٩٨٥ فإن المدة التى قضاه فى هذا المنصب تكون أقل من سنة وبالتالي لا تتوافق فى شأنه الشروط التى تتطلبها المادة المشار إليها فلا ينتفع بأحكامها - أما القول بأن وظيفة وكيل مجلس الدولة تصبح فى حكم وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة من حيث المرتبت والبدلات والملاوات متى تقاضى شاغل الوظيفة الأولى بداية ربط الوظيفة الثانية فتطبق عليه أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإن هذا القول مردود بأن قوانين المعاشات القديمة لم تكن تقرر تسوية خاصة لمعاش الوزير ولم تميزه إلا بزيادة الحد الأقصى لمعاشه على الحد الأقصى لمعاش باقى المتقاعين ، أما قوانين التأمين والمعاشات الحديثة ابتداء من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ فقد استحدثت حكماً يقرر هذا المعاش للوزير وللمن يتقاضى مرتباً مماثللاً لمرتبه موحداً لمعاش نائب الوزير وللمن يتقاضى مرتباً مماثللاً لمرتبه ، ثم صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وردد كل منهما ذلك الحكم وبعد ذلك جاء القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ معدلاً الحد الأقصى للمعاش بالزيادة ، أما قوانين السلطة القضائية التى عاصرت تلك القوانين فقد بدأت بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى تضمن

جدول الوظائف والمرتبآت الملحق بها نص يقضى بمعاملة رئيس المجلس معاملة الوزير من حيث المعاش ومعاملة كل من نواب رئيس المجلس بالنسبة إلى المعاش معاملة من هو في حكم درجته ، وبذات المنوال أخذ قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، واستمرت هذه المعاملة بشأن المعاش في القوانين التي حلت محل القانونين رقمي ٥٥ و ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك حتى صدور القانونين أرقام ٤٦ و ٤٧ لسنة ١٩٧٢ و ٨٨ لسنة ١٩٧٣ التي نصت على معاملة كل من رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض ومدير النيابة الإدارية معاملة الوزير ولم تنص على معاملة لباقي أعضاء الهيئات القضائية اعتماداً على ما يتولاه من ذلك القانون العام رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن التأمين والمعاشات . وعندما جاء القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ليحل محل قوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية قصر ما يقرره من معاش للوزير ونائب الوزير عليهما فقط دون من يتقاضون مرتبات مماثلة لمرتبيهما ، حيث لم يفرق معاملة الوزير ونائب الوزير بعارة ، ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ، التي كان يضمها نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وإذا كانت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن يمتنع العمل بالمرابح المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، مما يعني عدم المساس بالحقوق التي كانت تقررها القوانين للنفقات المعاملة بها ، إلا أن قوانين الهيئات القضائية قد عدلت بعد صدور ذلك القانون وفي ظل العمل به بالقوانين أرقام ١٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥٤ لسنة ١٩٧٨ و ٤٣ لسنة ١٩٨٠ و ٣٢ لسنة ١٩٨٣ ، واقتصرت في تقرير معاملة الوزير بالنسبة إلى المعاش على شاغلي مناصب رؤساء الهيئات القضائية دون غيرهم من أعضائها . ولذلك فإن القول بأن المناط في تقدير المعاش للمعاملين بالمادة (٣١) المشار إليها بالمرتب ومدة الخدمة هو قول يخالف القانون . وينتسب إلى القول بأن الأحكام المنظمة للمعاش في قوانين السلطة القضائية للمنفعة أصبحت دعامة أساسية في النظام الوظيفي لرجال القضاء لا يجوز حرمانهم منها ، فإنه مرسوم بأن للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حل محل قوانين المعاشات السابقة عليه ، ولا يمكن الاستناد إلى قوانين السلطة القضائية وقوانين التأمين والمعاشات السابقة بعد إلغائها ، ولا يصح حمل نص المادة الرابعة من مواد إصدار ذلك القانون على أن التقصير منها هو استمرار العمل بأحكام كانت واردة في قوانين السلطة القضائية للمنفعة أو إحياء أحكام سبق إلغاؤها بقوانين لا صفة عليها ، كما أنه طالما أن وظيفة وكيل مجلس الدولة لم يسبق تقرير معاملة لشاغلها من حيث المعاش في القوانين السابقة على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه لا يعمل في معاشه معاملة نائب الوزير ولو بلغ مرتبه بداية ربط وظيفة نائب رئيس مجلس الدولة ، وأخيراً فإنه عما جاء في تقرير اللحن عن معاش الأجر المتقدي فإنه لا مجال لبحثه طالما أن الطاعن لا ينتفع بأحكام المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وانتهت منكورة الهيئة العامة للتأمين

والمعاشات إلى طلب الحكم برفض الطعن وإلزام للطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن هو تحديد المعاملة التي يتعين تقريرها للطاعن فيما يستحقه من معاش بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد ، وما إذا كان حقه في ذلك يتعلق بالمعاملة المقررة قانوناً لنائب الوزير ، والمبدأ القانوني الواجب الإعمال في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه يبين من مقتضى قوانين المعاشات أن قانون التأمين والمعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ كان يضع في مائه السادسة حداً أقصى لكل من معاش الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة ، و « نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة » ، ومن يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنوياً ، و « باقي العاملين » ، وقد ردد ذات الحكم قانوناً المعاشات الثلاثين : « فما ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وبالمقابلة لذلك وإبان نفاذ تلك القوانين كان قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في جدول المرتبات المرفق به على « نواب رئيس مجلس الدولة » من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في النقاش ، « ضمن قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكماً مماثلاً بالنسبة إلى نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محكم الاستئناف ، وفي قانون السلطة القضائية الصادر رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ردد المشرع ذات الحكم مقررًا ذات الميزة ، ليسرى ذلك على أعضاء مجلس الدولة عملاً بالإحالة التي تضمنتها القواعد الملحقة بجدول مرتبات قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن هذا المنهج من المشرع فيما نص عليه في قانون مجلس الدولة من معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، في الوقت الذي كان قانون المعاشات النافذ يساوي في الحد الأقصى للمعاش بين الوزراء وبين من يتقاضون مرتبات معاملة لمرتباتهم ، وبين نواب الوزراء ومن يتقاضون ما يماثل مرتباتهم ، الأمر الذي كان يسمح وحده ، ودون توريد حكم به في قانون مجلس الدولة ، بأن يتساوى في النظام معاش نائب رئيس مجلس الدولة مع معاش نائب الوزير حيث كان مرتب الأول - خلال نفاذ قوانين المعاشات السالف بينها - يماثل مرتب الثاني ، هذا المنهج يكشف عن أن المشرع أراد أن يحدد للمعاملة التقاعدية لنائب رئيس مجلس الدولة بذات ما يعمل به من في حكم درجته وهو نائب الوزير ، وذلك في قانون مجلس الدولة استقلالاً عن قانون المعاشات القائم في حينه ، تأكيداً لتلك المعاملة وتكريساً لها لتكون معاملة خاصة بنائب رئيس مجلس الدولة ، يستمدحها كمزية له في القانون المعامل به ، وليس تطبيقاً للقاعدة العامة التي يقرها قانون المعاشات .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإنه عندما يأتي القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ ليرفع الحد الأقصى لمعاش الوزير ونائب الوزير دون أن يفرق أيهما بمن يتقاضى مرتباً مماثلًا لمرتبه لتتحدد هذه المعاملة عنه ، إلا أنها تبقى قائمة لنائب رئيس مجلس الدولة بالنسبة إلى نائب الوزير صلاً بحكم الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إصدار ذلك القانون عندما نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، فهذا النص يحفظ ، فيما يتناوله ، لنائب رئيس مجلس الدولة الميزة التي له والتي استمدها - على ما سلف بولته - من قانون مستقل عن قوانين المعاشات ، وبذلك يبلغ المنهج التشريعي ، السابق لاضلحه ، أثره ويصل إلى مقتضاه ، بقصد أن تبقى لنائب رئيس مجلس الدولة المعاملة التقاعدية لنائب الوزير ، رغم اسقاط قانون المعاشات للحكم الذي كان يقرن نائب الوزير بمن يتقاضى مرتباً مماثل مرتبه ، إذ تعيد هذا الاسقاط بأن معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير ليس مستمدة من قانون المعاشات وإنما من قانون مجلس الدولة ولأن قانون المعاشات الذي أسقطها نص على الاحتفاظ للمعامل بكادر خاص بما له أو ما كان له من مزية في قانونه .

ومن حيث أن الوضع فيما تقدم لم يتغير في ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ القائم ، حيث أفردت المادة ٣١ منه تنظيمًا للمعاملة التقاعدية للوزير ونائب الوزير ، دون من يتقاضى مرتباً مماثل مرتبه ، بيد أن المادة الرابعة من قانون إصدار ذلك القانون نصت على أن يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة ، الأمر الذي لا معدى معه من التمليم ببقاء واستمرار الميزة التي كانت مقورة لنائب رئيس مجلس الدولة من حيث معاملته معاملة نائب الوزير في حقوقيه التقاعدية .

ومن حيث أن هذا المعنى بذلت للفهم هو ما وثقته مضبطة مجلس الشعب الخاصة بجلسته المنعقدة في ١٩ من يولية ١٩٧٩ بصدد مناقشة مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا عندما أشارت إلى الرابطة بين نواب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة النقض وبين نائب الوزير من حيث المعاملة في المعاش .

ومن حيث أن المناط والمرد في معاملة نائب رئيس مجلس الدولة معاملة نائب الوزير بالنسبة إلى حقوق معاش التقاعد ، هو بتماثل مرتبيهما وتعادل المستوى المالي لربط المنصبين ، لأن الميزة التقاعدية التي تصحب نائب رئيس مجلس الدولة هي معاملة معاملة من في حكم درجته ، وهو نائب الوزير ، فيقال التماثل بينهما في الربط المالي ، فلهذا في وحدة المعاملة لهما بتماثل المرتب .

وكيل المجلس ، ويصير أهلاً لمعاملة نائب الوزير من حيث المعاش ومستأهلاً في القانون هذه المعاملة ، وذلك على النحو ووفقاً للشروط والضوابط والمحدد المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن وكيل مجلس الدولة إذا بلغ مرتبه نهاية مربوط وظيفته فاستحق المعاملة المالية لوظيفة نائب رئيس المجلس ، فإنه اعتباراً من تاريخ بلوغه واستحقاقه ذلك ، يعتبر في حكم نائب الوزير بالنسبة إلى المعاملة التقاعدية ، ويستحق عند بلوغه من التقاعد المعاش المقرر لنائب الوزير على الوجه الذي ينظمه له قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

هذه الأساليب

حكمت المحكمة باعتبار درجة وكيل مجلس الدولة معاملة لدرجة نائب الوزير بالنسبة إلى المعاملة التقاعدية وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاقه المعاملة المالية . لتائب رئيس مجلس الدولة ، واستحقاقه تبعاً لذلك المعاش المقرر لنائب الوزير وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إذا توافرت فيه الشروط والضوابط المقررة في هذا القانون . وأمرت المحكمة بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) للفصل فيه .

جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٩

بواسطة السيد الأستاذ المستشار عبد الفتاح السيد بسونى نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية السادة الأستاذة : محمد حامد الجمل وعبد الفتاح إبراهيم صفر وتبيل أحمد سيد ومحمد المهدي طهوى ومحمد محمود الفكري وحنا نشد مينا وصالح عبد الفتاح سلامة والرفيق عبد الرحيم غنم وبحسب السيد الشريفي ود / إبراهيم على حسن المستقلين .

الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٣٣ القضائية :

الفقرة المشككة طبقاً للمادة (٥٤) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

عاملون بالقطاع العام - تأنيب - تكليف القرار الصادر بمنح العامل لأجرة إجبارية مفتوحة
(لاختصاص المحكم لتأنيبية) مادة (١٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة -
المادتان ٨٢ و ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

الأصل هو لاختصاص المحكم لتأنيبية بنظر الطعنات التي يقدمها الموظفون الصوميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطة التأنيبية والظنون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً - هذا الاختصاص ورد استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للموظفين الصوميين واستثناء من الولاية العامة للقضاء العمدى (المحكمة الصافية) بالنسبة للظنون في الجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام مما يقتضاه أن اختصاص المحكم لتأنيبية إنما يتحدد بالجزاءات التأنيبية التي هيها القانون - مؤدى كل من الوقف الاحتياطى عن العمل لمصلحة التحقيق والوقف كسوية هو إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتاً عن العامل ومنعه من مباشرة اختصاصه وفى ذلك ينطى قرار الوقف بالقرار الذى يصدر بمنح أحد العاملين بالقطاع العام لأجرة إجبارية مفتوحة فالقرار الأخير يحقق ذات الأثر القانونى للوقف بما يربته من منع العامل مؤقتاً عن ممارسة اختصاصات وظيفته وإسقاط ولايتها عنه جبراً ويكشف بذاته عن قصد جهة العمل فى إحداث الأثر القانونى للوقف - للمحكمة بما لها من هيمنة على التكليف القانونى للدعوى على مدى ما تستبطنه من واقع الحال فيها أن تعطى لهذا القرار وصفه الحق باعتباره قراراً بالوقف عن العمل وتنزل عليه حكم القانون غير مفقودة فى ذلك بالمسمى الذى أعطته له جهة الإدارة لتجاذبه به من رقابة المحكمة لتأنيبية - مؤدى ذلك : لاختصاص المحكم لتأنيبية بنظر الطعنات فى قرارات منح العاملين بالقطاع العام لأجرة إجبارية مفتوحة - تطبيق .

إجراءات الطعن

بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٧ أودع السيد الأستاذ المحامي نائباً عن السيد الأستاذ بصفته وكيلًا عن السيد رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق المصرية ، قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن يقد بجدولها تحت رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٣ ق ضد السيد / في الحكم الصادر من المحكمة للتأديبية لمستوى الإدارة العليا بجلسته ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٧ في الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٠ ق المقام من المطعون ضده ضد شركة الفنادق المصرية والقاضي برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن وباختصاصها بنظره ويقول شكلاً وفي الموضوع بإلغاء للقرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام للشركة المطعون ضدها بالمصروفات ، وطلب الطاعن بصفته في ختام تقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن هذا الطلب ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء أصلياً بقبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة للتأديبية بنظر دعوى المطعون ضده واحتياطياً برفض دعواه وإلزامه في العائتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وأعلن تقرير الطعن إلى المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩ ، كما قدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني في الطعن انتهت فيه إلى أنها ترى الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفض طلب وقف التنفيذ ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وعدم اختصاص المحكمة للتأديبية لمستوى الإدارة العليا بنظر طعن المطعون ضده وإحالاته إلى محكمة عابدين ، الدائرة للعمالية .

ونظر الطعن أمام دائرة قصص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣ ، وفي هذه الجلسة قررت الدائرة إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثالثة) لتظره بجلسته ١٩٨٨/٢/٩ . وقد تناول نظر الطعن أمام الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا على النحو المبين بمحاضر جلساتها إلى أن قررت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٧ إحالة الطعن إلى الهيئة المنصوص عليها في المادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ عملاً بما أوجبه نصها ، وقد أودعت هيئة مفوضي الدولة تقريراً مسبباً بالرأى القانوني انتهت فيه إلى أنها ترى الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وعدم اختصاص المحكمة للتأديبية لمستوى الإدارة العليا بنظر الطعن وإحالاته إلى محكمة جنوب القاهرة

الإبتدائية ، الدائرة العمالية ، . ونظرت هذه المحكمة الطعن على النحو المبين بمحاضر جلساتها إلى أن تقرر إصدار الحكم بجلسة اليوم حيث صدر وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمدولة قانوناً .

وحيث أن عناصر هذه المنازعة تخلص - حسبما يبين من الأوراق - في أن المطعون ضده كان قد أقام الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٠ ق أمام المحكمة للتأديبية لمسنوى الإدارة العليا بخریضة أودعها سكرتارية هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩ انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلغاء القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من قيام الطاعن بأجازة إجبارية (مفتوحة) مع ما يترتب على ذلك من آثار ومنها صرف البدلات والحوافز التي خصمت من مرتبة اعتباراً من ١٩٨٦/٦/١٦ وإلزام المدعى عليه بالمصروفات والأتعاب . وقال شرحاً لدعواه أنه يعمل بالشركة المطعون ضدها بدرجة مدير عام وفجوهه بالقرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٦ بمنحه أجازة إجبارية مفتوحة اعتباراً من ١٩٨٦/٦/١٦ مع خصم بدلاته كاملة بالإضافة إلى ٥٠ ٪ من الحوافز الثابتة وأن هذا القرار يتضمن جزاء عقاباً بقصد الإضرار به وحرمانه من جزء من مرتبه دون سند من القانون فضلاً عن سلب حقه المشروع في أداء وظيفته . وأضاف الطاعن أنه تنظم من هذا القرار بتاريخ ١٩٨٦/٧/٧ وقد قدمت للشركة المدعى عليها مكررة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإلزام الطاعن بالمصروفات والأتعاب . وبعدها بجلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الطعن وبإختصاصها بنظره وبقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمت الشركة المطعون ضدها بالمصروفات . وأقلمت المحكمة قضاءها على أن أحكام قانون نظام العاملين بالتطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي يخضع له الطاعن قد خلت من أي تنظيم لأوضاع هذه الأجازة الإجبارية المفتوحة وأن القرار المطعون فيه يتضمن إبعاد الطاعن عن عمله ومن ثم فهو بمثابة قرار بوقف الطاعن عن عمله في غير الحالات التي أجازت فيها أحكام قانون نظام العاملين بالتطاع العام المشار إليه هذا الوقت ويكون القضاء التأديبي هو صاحب الاختصاص بالفصل فيه إلقاء وتعميماً ، ولما كان القرار المطعون فيه بوصفه قرار وقف عن العمل قد صدر بغير بيان مدة محددة له ودون بيان السبب المبرر له وبغير الغرض الذي شرع من أجله هذا الوقت وهو مصلحة التحقيق ، فإن القرار المطعون فيه يكون مشوباً بعيب عدم المشروعية مما يتعين معه القضاء بإلغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن مبنى الطعن أن اختصاص القضاء التأديبي وفق ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا قد ورد محدثاً استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري في المنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي في المنازعات العمالية ، ولما كان الاستثناء ينصر في أضيق الحدود ، فإنه يجب الإلتزام بالنص وحمله على المعنى الذي قصده المشرع وهو الجزاءات التي حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل المحصر والتي يجوز توقيعها على العاملين كمقوبات تأديبية ، ولما كان القرار المطعون فيه ليس من الجزاءات التي حددها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ، فإن القضاء العادي هو الذي يكون مختصاً دون غيره - بنظر الدعوى بطلب إغاثته ، ولا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه لم يتضمن تنظيماً لأوضاع الأجزاء الإجبارية المفتوحة ، ذلك أن المستقر عليه فيها وقضاء أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام بتلك الشركة هي علاقة عقدية ويقتضي بتحدد للترام للشركة قبل العمل بأن تؤدي له أجره مقابل ما يؤديه من عمل ، ولا ترتب على الشركة أن هي رأت - لاعتبارات تراها - إسقاط للترام العامل نحوها طلقاً أن التزمها بأداء الأجر يظل قائماً ومستمرّاً .

ومن حيث أنه سبق للمحكمة الإدارية العليا أن قضت بجلستها المعقودة في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٩ في الطعن برقم ١٣٩ لسنة ٢١ ق ، ٢٣٧ لسنة ٢١ ق بأن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يغفل للقائمين على القطاع العام سلطة ترقية العامل عن عمله بمنحه أجازة مقفوعة وإنما ناط برئيس مجلس الإدارة حق إيقاف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت . ملحة للتحقيق ذلك ، ومن ثم فإن القرار الذي يصدر بمنح أحد العاملين بالقطاع العام أجازة مفتوحة ، لا يمدو والحالة هذه أن يكون قرار وقت احتياطي عن العمل دون اتباع الإجراءات التي رسمها للقانون في هذا الشأن وبهذه المثابة يكون القضاء التأديبي هو صاحب الاختصاص بالنصل في طلب إلغاء ذلك القرار لو التعويض عنه ، بينما ذهبت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٣٣ ق إلى أن القرار الصادر بمنح أحد العاملين بالقطاع العام أجازة إجبارية مقفوعة لا يتضمن توقيع عقوبة تأديبية من بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم لا ينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية بنظر الطعن في هذا القرار وإنما ينعقد الاختصاص في شأنه للمحاكم العمالية صاحبة الولاية العامة في منازعات العمال .

ومن حيث أنه وإن كان الأصل أن اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطلبات التي يتقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية والمطعون في الجزاءات الموقفة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ، وفقاً لنص

الفترة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة إنما ورد استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للموظفين العموميين واستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي (للمحكمة العمالية) بالنسبة للطعون في القرارات التي ترفع على العاملين بالقطاع العام مما يقتضيه أن انفصل المحاكم القضائية عما يتحدد بالجزاءات التأديبية التي عينها القانون ، لأن كان ذلك كذلك إلا أنه يبقى مع ذلك الخلاف حول ما إذا كان القرار الذي يصدر بمنع العامل بشركة القطاع العام أجازة إجبارية مفقودة يندرج تحت عموم القرارات التي نص المشرع على انفصل المحكمة للتأديبية بها أم لا يندرج تحت أي منها وبذلك يخرج عن ولاية هذه المحكمة .

ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن أي تنظيم لمنع العاملين الغاضبين لأحكامه أجازة إجبارية مفقودة وإنما حددت المادة ٨٢ منه الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر ، كما أن المادة ٨٦ من ذات القانون نالعت برئيس مجلس الإدارة وقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويرتب على وقف العامل عن عمله وقفه صرف نصف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف .

ومن حيث أن المستند من نص المادتين ٨٢ ، ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه أن مژدى كل من الوقف الاحتياطي عن العمل لمصلحة التحقيق والوقف كعقوبة هو إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتاً عن العامل ومنعه من مباشرة اختصاصاته ، وفي ذلك يلتقي قرار الوقف - جزاء كان أو احتياطياً لمصلحة التحقيق - بالقرار الذي يصدر بمنح أحد العاملين بالقطاع العام أجازة إجبارية مفقودة ، فهذا القرار الأخير يحقق بذاته الأثر القانوني للوقف بما يترتب من منع العامل مؤقتاً عن ممارسة اختصاصاته وظروفه وإسقاط ولايتها منه جزئياً ودون رضاه منه ، كما أنه يكشف بذلك عن قصد جهة العمل في إحداث الأثر القانوني للوقف الذي له عليه مظهر مادي هو إبعاد العامل عن الوظيفة والنأى به عن النهوض بمقتضياتها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك وكان القرار المطعون فيه فيما تفسى به من منح المطعون ضده أجازة إجبارية مفقودة هو في حقيقته رفع أو قرار بالوقف عن العمل انطلاقاً منه في محله وخالفه ، فإن للمحكمة بما لها من هيبة على التكليف القانوني للدعوى على مدى ما تستلزمه من واقع الحال فيها ، أن تعطي لهذا القرار وصفه الحق باعتباره قراراً بالوقف عن العمل وتبذل عليه حكم القانون على هذا الأسس ، غير معينة .

في ذلك بالتمسكي الذي أعطته له جهة الإدارة على خلاف الواقع للنجاة به من رقابة المحكمة التأديبية باعتبارها القاصي الطبيعي لما يتور بشأن هذا القرار من منازعات .
وغنى عن البيان أنه لا ينال مما تقدم أن القرار المطعون فيه لم تتوافر في شأنه شروط الوقف عن العمل كما حددها القانون لأن ذلك يحوى سبباً لبطالان القرار وعدم مشروعيته وإنما لا أثر له على حقيقة مضمونه وفحواه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرار الوقف عن العمل هو قرار نهائي لسلطة تأديبية مما تختص به المحكمة التأديبية باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل في مسائل تليق للعاملين ، ومن ثم كان القرار المطعون فيه هو على ما سلف ليضاحه قرار بالوقف عن العمل قبل القضاء التأديبي ، يكون هو المختص - دون القضاء العادي - بنظر طلب إلغاء ذلك القرار أو التعويض عنه .

أفلهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص القضاء التأديبي بنظر الطعون في قرارات منح العاملين بالتقاعد أجازة إجبارية مفوضة وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / نبيل أحمد سعيد نائب رئيس مجلس النواة
وعضوية السادة الأساتذة : محمد فؤاد عبد الرازق الشعراوي وطارق عبد الفتاح
سليم البشري ومحمد المهدي عبد الله وعبد الرحيم مليجي ومحمد محمود الدكروري
وهنا ناشد مينا حنا ومحمد أمين المهدي المباشي وسلاح عبد الفتاح أمين سلامة
ورأفت محمد السيد يوسف وحيي السيد القطريفي وإسماعيل عبد الحميد
المستشارين

الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٢٢ القضائية

(أ) اختصاص - ما يدخل في اختصاص الدائرة المنصوص عليها في
المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس النواة - المادة ٥٤ مكرراً من قانون
مجلس النواة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ -
كما يجيز نص المادة ٥٤ مكرراً للدائرة المنصوص عليها فيه أن تقتصر في
حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية
التي كانت محلًا لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام
سابقة ثم تحويل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة
لتتصل في موضوعه وفقاً للمبدأ الذي أرسته بحكمها ، فإن هذا النص أيضاً
لا يحول دون هذه الهيئة والفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة
بحكم منه النزاع متى كان الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحاً للفصل
فيه - تطبيق .

(ب) المحكمة الإدارية العليا - الطعن في أحكامها يدمى البطلان
الأصلية .

أجاز المشرع استثناء الطعن يدمى البطلان الأصلية في الأحكام
الصادرة بصيغة انتهائية - هذا الاستثناء ، في غير الحالات الواردة

بقانون المرافعات ، يجب أن يلف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته - يجب أن يكون الخطأ الجسيم الذي يهوى بقضاء المحكمة الإدارية العليا إلى ترك البطلان بينا غير مستور وأمرة غلط فاضح يكشف في وضوح عن ذاته بما لا مجال فيه إلى اختلاف وجهات النظر المعقولة - إذا لم يتوافر ذلك وكان الأمر لا يعدو الاختلاف في الرأي الذي أبان الحكم شواهد ومبرراته فيما رجح لديه فلا يستوى ذريعة لاستنهاض دعوى البطلان وإهدار قضاء المحكمة - تطبيق .

(ج) مجلس الدولة - أعضائه - معالي وكيل مجلس الدولة

التبادل بين وظيفة نائب الوزير والوظائف القضائية الأخرى في مجال تطبيق مبادئ المعاشات يقدم على أساس التماثل في المرتب الذي يتقاضاه كل من شاغلي الوظائف - وظيفة وكيل مجلس الدولة تعتبر في حكم درجة نائب الوزير ويعامل شاغلها معاملة نائب الوزير في المعاش منذ يلوغه مرتبا مماثلا لمرتب نائب الوزير سواء حصل على هذا المرتب في حدود مربوط الوظيفة التي يشغلها أو بسبب حصوله على مرتب نائب رئيس مجلس الدولة. الوظيفة الأعلى مباشرة إعمالا للفترة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

إجراءات الطعن

بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ أودع السيد الأستاذ الدكتور حسين توفيق رضا بصفته وكيلًا عن السيد الأستاذ محمد عبد المجيد الشاذلي قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن قيد بجنولها برقم ٢٥٦٤ لسنة ٢٢ ق. عليا ضد السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات انتهى فيه إلى طلب الحكم بإلغاء الحكم

الصاير في الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٢ من إبريل سنة ١٩٨٦ من الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا وإحالة الطعن إلى دائرة أخرى لتقضي له بطلباته وإلزام الهيئة المطعون ضدها بالمصروفات .

وأعلن الطعن إلى الهيئة المطعون ضدها بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ . وقامت هيئة مفوضي الدولة تقريراً بالرأى القانوني انتهت فيه إلى أنها ترى الحكم بعدم قبول الطعن ، وقد نظر الطعن أمام الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا التي قررت بجلسته ١٤ من مايو سنة ١٩٨٩ إحالته إلى الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا وحددت لنظره أمامها جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٩ ، حيث نظر الطعن أمام تلك الدائرة التي قررت تكليف هيئة مفوضي الدولة بإعداد تقرير تكميلي في الطعن . وقامت هيئة مفوضي الدولة تقريراً تكميلياً ارتأت فيه الحكم بعدم جواز قبول الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ، إلا أن الهيئة حابت فأعدت مذكرة انتهت بها إلى أحقية الطاعن في تسوية معاشه على أساس المعاملة المالية المقررة لذائب وذير اعتباراً من تاريخ بلوغه سن المعاش مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقد أعيد نظر الطعن أمام الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا على النحو المبين بمحاضر جلساتها إلى أن قررت المحكمة بجلسته ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ إحالته إلى الهيئة المشكلة طبقاً لنص المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ لقيام موجب الإحالة إليها .

وقامت هيئة مفوضي الدولة تقريراً بالرأى القانوني ارتأت فيه الحكم بإبطال الحكم الصاير في الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٩ ق وإعادة الطعن إلى دائرة أخرى للفصل في موضوعه من جديد وحدد لنظر الطعن أمام المحكمة جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٠ وتداول نظره أمامها على النحو المبين بمحاضر الجلسات إلى أن قررت بجلسته أول إبريل سنة ١٩٩٠ إصدار الحكم بجلسته ١٣ من مايو سنة ١٩٩٠ وفي هذه الجلسة تقرّر مد أجل النطق بالحكم لجلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٩٠ وفيها صدر الحكم وأردت مسوئته المشتعلة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة قانوناً .
 من حيث أن عناصر هذه المنازعة الإدارية تخلص حسبما يبين من الأوراق في أن
 الطاعن كان قد أقام الدعوى رقم ٢٤٥١ لسنة ٢٩ قى عليا بمرضىة لودعها قلم كتاب
 المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٨٢ انتهى فيها إلى طلب الحكم
 بإلغاء القرار المطعون فيما تضمنه من ربط معاش شهرى له مقداره ١٠٠, ٢٠٢ جنيها
 وأحقته في تسوية معاشه باعتبار راتبه ٢٥٠ جنيها في الشهر ، أى منحه معاشاً
 شهرياً مقداره ٢٠٠ جنيه بخلاف الإضافات . وقال شرحاً لدعواه أنه بلغ سن الإحالة
 إلى المعاش اختياراً من أول يناير سنة ١٩٨٢ وربط له معاش شهرى مقداره
 ١٠٠, ٢٠٢ جنيه بما فيها الإضافات ومقدارها ٢٧ جنيها على أساس أن مرتبه الأخير
 هو ١٦٦, ٢٠٤ جنيها على رغم أن آخر مرتب له من شهر ديسمبر سنة ١٩٨٢ كان
 ٢٥٠ جنيها ، وقد نازع في هذا الربط أمام اللجنة المختصة ، التي قررت رفض طلبه
 بقوله أن الهيئة أعلت في شأن حكم القانون على الترجه الصحيح طبقاً لنص المادة
 ٣٠ مكرراً من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك بحسب المعاش على أساس مدة
 الاشتراك في التأمين وباعتبار أن آخر مرتب كان يتقاضاه هو ٤١٦, ٢١٩ جنيها قائماً
 بذاته ثم حسبت المعاش على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها
 الاشتراك عن جزء البدلات المكمل للحد الأقصى لأجر الاشتراك وهو ٢٥٠ جنيها قائماً
 بذاته ثم ربط المعاش لمجموع المعاشين . ونعى الطاعن على هذا القرار مخالفته
 للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ومخالفته لما استقر عليه قضاء محكمة النقض
 ومحكمة القضاء الإدارى وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أن المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين
 الاجتماعي تقضى باستمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية
 للعاملين بكانرات خاصة .

ثانياً : أنه وفقاً لنص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
 الدولة يتعين الاعتماد في تسوية معاش أعضاء مجلس الدولة بأحد أمرين : إما آخر

مربوط الوظيفة وإما آخر مرتب كان يتقاضاه الموضو قبل الإحالة إلى المعاش أيهما أصلح له ، وإذ كان الثابت أن آخر مرتب كان يتقاضاه الطاعن عند إحالته إلى المعاش هو ٢٥٠ جنيها في الشهر وهو المرتب الذي حصل قسط التأمين على أساسه ، فإنه يستحق أن يسوى معاشه على أساس هذا المرتب إذ لا يمكن أن يكون لهذا المرتب وجهان وجه بالنسبة إلى اقتضاء اشتراك المعاش ووجه آخر يختلف عنه عند حساب المعاش المستحق للمؤمن عليه لما في ذلك من مخالفة لنص المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليه وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ١٩٨١ ، فضلا عن إداره حكما عاما أرساه المشرع خص به أصحاب الكادرات الخاصة .

ثالثا : أن التجزئة التي قامت بها الهيئة وهي بصدد تسوية المعاش المستحق للطاعن لا سند لها من القانون إذ لا محل لإعمال نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مع قيام الاستثناء المقرر بالمادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليه .

رابعا : أن الهيئة قد جانبها الصواب في حالات سابقة بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية ، وصدرت أحكام القضاء بلمقيتهم في معاش نائب وزير استنادا إلى أن المشرع أكد في المادة الرابعة من قانون التأمين الاجتماعي استمرار العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة ، ومن هذه المزايا المقررة لرجال القضاء ما نص عليه القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن السلطة القضائية من معاملة نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف معاملة من هم في حكم درجتهم في المعاش ، وقد حرص المشرع على ترديد هذه الميزة في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وكفلها كذلك لنواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامين العاملين الأول ، ولم يجد القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ محلا لترديدها باعتبارها أصبحت دعامة أساسية في النظام الوظيفي لرجال القضاء لا يجوز حرمانهم منها وإعمالاً لمبدأ المساواة بين أصحاب المراكز القانونية المتماثلة فإن من هم في حكم درجة نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء الاستئناف وأقرانهم من شاغلي الوظائف القضائية الأخرى المتماثلة لها في الدرجة ينبغي أن

تسوى معاشاتهم جميعا طبقا لما تسوى به معاشات من هم فى حكم درجتهم المالية ، ومن ثم فإنه لما كانت درجة نائب الوزير ذات ريب ثابت مقداره ٢٠٠٠ جنيه بينما أن درجة وكيل مجلس الدولة قد جاوزت ذلك بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ الذى حدد لها ريبا مقداره ٢٠٠٠/٢١٠٠ جنيه فإن الطاعن يكون صاحب حق فى الحصول على أقصى معاش و قدره مائتا جنيه بخلاف الإضافات .

وقدمت الهيئة المطعون ضدها عدة مذكرات بدفاعها انتهت بها إلى طلب الحكم برفض الطعن وبأشرت هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى على النحو الثابت بالأوراق ، وقدمت تقريرا مسببا بالرأى القانونى انتهت فيه إلى أنها ترى الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ريب معاش شهري للطاعن مقداره ١٠٠, ٢٠٠ جنيه وأحقته فى تسوية معاشه باعتبار أن مرتبه مائتان وخمسون جنيهًا ومنحه معاشا مقداره مائتا جنيه ، بخلاف الإضافات المقررة وما يترتب على ذلك من آثار وإلزام هيئة التأمين والمعاشات بالمصروفات .

وقد نظرت الدعوى أمام الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا على النحو المبين بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وأقامت المحكمة قضاها على أن حقيقة ما يهدف إليه الطاعن من طلباته هو الحكم بإعادة تسوية معاشه على أساس معاملته المعاملة المقررة لنائب الوزير اعتبارا من تاريخ استحقاقه المعاش مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، وأن المادة (٣١ فقرة أولى بند أولا) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قوت معاملة خاصة من ناحية المعاش لكل من الوزير ونائب الوزير فقضت بتسوية معاش كل منهما على أساس آخر أجر تقاضاه بما لا يزيد على الحد الأقصى لأجر الاشتراك بحيث يستحق الوزير معاشا بمقداره مائة وخمسون جنيهًا شهريًا ونائب الوزير معاشا مقداره مائة وعشرون جنيهًا شهريًا إذا بلغت مدة اشتراكه فى تاريخ إنتهاء خدمته كوزير أو نائب عشرين عاما وكان قد قضى سنة متصلة على الأقل فى أحد المنصبين أو فيهما معا أو بلغت مدة اشتراكه عشر سنوات وكان قد قضى سنتين متصلتين فى أحد المنصبين أو فيهما معا أو بلغت مدة

اشتراكه خمس سنوات وكان قد قضى أربع سنوات متصلة على الأقل في أحد المنصبين أو فيهما معا ، ثم نص البند ثانيا من ذات الفقرة على أن يسوى له معاش عن مدة اشتراكه في التأمين التي تزيد على المدة المنصوص عليها في أولا ويضاف إلى المعاش المستحق وفقا للبند المذكور على ألا يجاوز مجموع المعاش الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢ . واستطردت المحكمة قائلة أن قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وإن استهدف توحيد نظم التأمين الاجتماعي للعاملين المدنيين في نظام واحد إلا إنه استثنى من ذلك المزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة بأن أبقى عليها وذلك بالنص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون الإصدار على استمرار العمل بها ، وإذا كان من المزايا المقررة لأعضاء مجلس الدولة ما نص عليه في جدول المرتبات المرفق بقانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من معاملة كل من نواب رئيس مجلس الدولة معاملة من هو في حكم درجته في المعاش ، وقد تضمن جدول المرتبات المرفق بقانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ حكما شبيها فيما يتعلق بنواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ، وكان المشرع قد حرص على توحيد النص على هذه الميزة في قانون السلطة القضائية اللاحق الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذي كفلها كذلك لنواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامين العامين الأول وهو ما يسرى على أقرانهم من أعضاء مجلس الدولة إعمالا للقواعد الملحقة بجدول المرتبات المرفق بقانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وحرص المشرع على ترديد النص على هذه الميزة تأكيدا منه لاعتبارها جزءا من كيان النظام الوظيفي لرجال القضاء العاديين وأعضاء ومجلس الدولة وإصاحا عن اتجاهه دائما إلى توفير المزيد من أسباب الحياة الكريمة لهم وتأمينها في أخرج مراحلها عند بلوغ سن التقاعد مواكبة لساكن النظم القضائية في دول العالم والتزاما بما تفرضه الشريعة الإسلامية من توفير أسباب تأمين القاضى في حاضره ومستقبله وإذا كان ما تقدم فإنه لا يتصور وقدخلت نصوص كل من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - الحاليين من التنويه بهذه الميزة أن يكون المشرع قد استهدف إلغاها ذلك لأنها أصبحت باطراد النص عليها في قوانين مجلس

الدولة والسلطة القضائية السابقة دعامة أساسية في النظام الوظيفي لأعضاء مجلس النولة ورجال القضاء فلا يجوز حرمانهم منها بما يترتب على ذلك من الانتقال من المزايا المقررة لهم ، وقد جرت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على معاملة نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف ممن أمضوا سنة في إحدى هذه الوظائف معاملة نائب الوزير في المعاش باعتبارهم في حكم درجته ، وقد تأكد ذلك بما سجل في مضبطة مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ١٦/٧/١٩٧٩ على لسان السيدة الذكورية وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية بصدد مناقشة مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا من أنه رأى أن تكون معاملة أعضاء المحكمة في المعاش معاملة نائب الوزير شأنهم في ذلك شأن نواب رئيس محكمة النقض ونواب رئيس مجلس الدولة ورؤساء محاكم الاستئناف فيما عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة الذي يعامل معاملة الوزير . وخلاصت المحكمة إلى القول بأن مقتضى هذه الميزة أنه متى تساوى الربط المالي لإحدى هذه الوظائف مع الدرجة المالية لأحد المناصب التي يعامل شاغلها معاملة خاصة من ناحية المعاش فإن شاغل هذه الوظيفة يعامل ذات المعاملة ويتحقق هذه التسوية متى ضاهت بداية الربط المالي المقرر للوظيفة بداية ربط الدرجة للمعادلة بها أو ربطها الثابت على حسب الأحوال لو بلغ مرتب شاغلها في حدود الربط المالي المقرر لها بداية ربط الدرجة للمعادلة أو الربط الثابت بها ، وأنه بتطبيق ما تقدم على واقعة النزاع فإن الثابت من الأوراق أن السيد الأستاذ المستشار محمد عبد المجيد الشاذلي عين في وظيفة وكيل مجلس الدولة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٧ الصادر بتاريخ ١/١/١٩٨١ واستمر شاغلا لهذه الوظيفة لحين انتهاء خدمته ببلوغ السن اعتبارا من ١/١/١٩٨٣ وأن مربوط وظيفة وكيل مجلس الدولة طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة كان (٢٠٠٠ - ٢١٧٥) جنيتها سنويا وهو يقل عن مربوط وظيفة نائب الوزير والتي تقرر لها مربوط ثابت مقداره (٢٢٥٠) جنيتها سنويا بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ وأنه حتى يفرض

مراعاة الزيادة التي طرأت على بداية وظيفة وكيل مجلس الدولة بمقدار (٦٠) جنيهات سنوياً طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ والزيادة التي طرأت على مرتبات شاغلي هذه الوظيفة طبقاً للمادة الأولى من ذات القانون مما ترتب عليه تعديل فعلي في نهاية مربوط هذه الوظيفة بمقدار ١٠٨ جنيهات سنوياً مضافاً إليها قيمة علاوتين من علاقتهم الدورية فإنه بفرض مراعاة ذلك فإن مربوط هذه الوظيفة في ١٩٨١/٧/١ يكون قد بلغ (٢٠٦٠ - ٢٤٢٣) جنيهات وهو يظل كذلك أمضى من مربوط وظيفة نائب الوزير الذي طرأت عليه زيادات أيضاً بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ أنف الذكر بمقدار (١٠٨) جنيهات سنوياً مضافاً إليها علاوتين بقية مائة جنيه للملاوة أي أصبح طبقاً لما تقدم وفي ذات التاريخ المشار إليه ٢٥٥٨ جنيهات سنوياً وظل كذلك على هذا الحال طوال مدة شغل الطاعن لوظيفته ومن ثم فإنه والحالة هذه يكون الربط السنوي المقرر لوظيفة وكيل مجلس الدولة اعتباراً من ١٩٨٠/٧/١ تاريخ نشر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه في الجريدة الرسمية دون الربط المقرر لوظيفة نائب الوزير وغير مساوٍ له طبقاً لمعيار التعامل السابق بيانه ومن ثم فإن نتيجة ذلك ولازمه ألا تتعدى وظيفة وكيل مجلس الدولة معادلة لوظيفة نائب الوزير وبالتالي فلا يستحق للسيد الأستاذ المستشار محمد عبد المجيد الشاذلي أن يعامل من ناحية معاشه المعاملة المقررة لنائب الوزير طبقاً لما تقتضيه المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعي ، ولا يغير من ذلك بلوغ مرتب سيادته في ١٩٨٢/٧/١ مبلغ (٢١٩٤١٦ جنيه) شهرياً أي ما يقرب من ٢٦٢٣ جنيهات سنوياً لأن العبرة في تحقق المساواة في المعاملة هو بمدى تعادل ريب الوظيفة التي يشغلها مع ريب وظيفة نائب الوزير دون الاعتداد بمجازاة المرتب الفعلي للطاعن نهاية ريب الوظيفة التي يشغلها سواء كان بسبب حصوله على مرتبات الوظيفة الأعلى منها طبقاً لما تقتضيه الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون مجلس الدولة المخسفة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية والتي لازال العمل بها قائماً أو لأي سبب آخر لتداخل الترتيبات أو العلقات طالما كان الثابت أن نهاية ريب الوظيفة التي يشغلها يقل عن ريب الوظيفة المطلوب التعادل بها ، وأضاف

المحكمة أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات قامت بحساب معاش الطاعن على أساس مدة اشتراكه في التأمين وآخر مرتب كان يتقاضاه ومقداره ٢١٩ر١٦ جنيهاً شهرياً قائماً بذاته ثم حسبت له معاشاً على أساس مدة اشتراكه في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن جزء البدلات المكمل للحد الأقصى لأجر الاشتراك وهو ٢٥٠ جنيهاً شهرياً قائماً بذاته كذلك ثم ربط له معاش مقداره مجموع المعاشين وذلك كله طبقاً لأحكام المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة والتي تقضى بتسوية معاش العضو على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصليح له والمادة ٢٠ مكرراً من قانون التأمين الاجتماعي والتي تقضى في حالة اعتبار البدلات جزءاً من أجر الاشتراك بحساب معاش له على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الأجر محسوباً بالمدة قائماً بذاته ، كما يحسب له معاش عن مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن البدلات ويربط للمؤمن عليه معاش بمجموع المعاشين وأن الهيئة إعتبرت الإعانات والزوائد التي أضيفت إلى معاش سيادته جزءاً من المدد اش وطلبت بشأنها أحكام قانون التأمين الاجتماعي وخاصة المادة ٢٠ منه وهي تكمل المعاش إلى الحد الأقصى ومقداره (٢٠٠) جنيه بخلاف الإعانة الصادرة عام ١٩٨٢ ومقدارها أربعة جنيهات فلإن الهيئة تكون قد عملت في شأنه صحيح حكم القانون ويكون الطعن بالحالة هذه غير قائم على سند من القانون خليفاً بالرفض .

ومن حيث إن مبنى الطعن على الحكم بدعوى البطلان الأصلية أنه أفرط في سببين اثنين من أسباب الطعن الأربعة وجاء طعنه في السببين الآخرين عاطلاً من الأسباب القانونية وأفضت هذه الطريقة الخاطئة في علاج الطعن إلى رفضه بغير حق فنصدر الحكم بإحالة بطلاناً جوهرياً مما يحق معه للمدعى أن يطلب إلغاؤه وقد بخش معاشه وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : امتناع الحكم عن الفصل في السببين الثالث والرابع من أسباب الطعن : فقد استمسك المدعى في أولهما بمبدأ المساواة بين أصحاب المراكز القانونية المتعاقبة من رجال القضاء ومجلس الدولة في معاملتهم المعاشية وأن نواب رئيس محكمة الاستئناف

ونظر اعم بالمحكمة الدستورية العليا تماثل وظائفهم وظيفه المدعى وكل منهم يعامل فى المعاش معاملة نائب الوزير متى بلغ مرتبه مرتب نائب الوزير وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا ، كما تمسك المدعى فى السبب الرابع لطعنه بالمادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة التى تقضى أن يسوى معاشه على أساس آخر مرتب وظيفته أو على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه عند بلوغه سن المعاش ، ولم يعرض الحكم بشئ مطلقا لتمحيص هذين السببين ولم يتضح ما يقيد ردهما صراحة لأمر يتعلق بكل منهما على حده . وقانون المرافعات المدنية ينص فى المادة ٢٥٢ منه على أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا ولا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التى ذكرت فى الصحيفة وتقضى المادة ٢٦٣ بآته إذا رأت محكمة النقض أن الطعن غير مقبول لإقامته على غير الأسباب المبينة فى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله بقرار يثبت فى محضر الجلسة مع إشارة موجزة إلى سبب القرار ، وإذا رأت المحكمة أن الطعن جدير بالنظر حددت جلسة لظفره ويجوز لها فى هذه الحالة أن تستبعد من الطعن ما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض وأن تقصر نظره على باقى الأسباب مع إشارة موجزة إلى سبب الاستبعاد ، وكل هذه النصوص تقطع بوجود النظر فى كل سبب من أسباب الطعن على حدة ولمصلها فرادى ليستيقن الطاعن العدالة التامة فى نظر طعنه بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تذكر سببا واحدا منها بغير أن تقول حكمها فيه . ولا يمكن العدول عن هذه الضمانة بحال فى رحاب المحكمة الإدارية العليا ، فلا يجوز للمحكمة أن تعتمد إلى رفض طعن من قبل أن تستقصى جميع أسبابه وتستظهر عدم صحة كل سبب منها .

ثانيا : بطلان الحكم لخلوه من الأسباب القانونية : ذلك أن المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات نصت على أن تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد والإجراءات الخاصة بنظام الجلسات ، كما تسرى عليها القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع نصوص هذا الفصل (الخاص بالنقض) وقد عني المشرع بالنص على تطبيق قواعد عدم صلاحية القضاة وردهم على مستشارى محكمة النقض فى المادتين

١٤٧ و ١٦٤ من قانون المرافعات وأجاز طلب إلغاء حكم محكمة النقض الذي شارك في إصداره مستشار قام به شيء من أسباب عدم الصلاحية . ولا ريب على هذا الوجه في تطبيق المادة ١٧٦ الواردة في باب الأحكام على ما تصدره أحكام النقض وهي تفرض أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي تترتب عليها وإلا كانت باطلة يؤكد ذلك ما سلف من نص المادة ٢٦٢ على أن تبين محكمة النقض سبب إستبعاد ما لم تقبله من أسباب الطعن بإشارة موجزة وهذا الإيجاز يعتبر رخصة مما المترضه القانون من ذكر الأسباب القانونية للحكم مفصلة وإلا كان باطلا لا يعصم من الإلغاء ، وقد أيد الحكم المطعون فيه تجزئة الهيئة المدعى عليها حساب معاش المدعى بفهر أن يحصى ما استمسك به من مخالفة هذه التجهة لصحيح القانون كذلك استحدث الحكم معيارا لمعادلة الوظيفة القضائية اعتد فيه ببداية ربطها المالى ولم يعتد بالمرتب الذي يتقاضاه شاغلها فعلا ، ومع أن هذا المعيار ظاهر الخطأ إلا أن المدعى لا يقف عند شيء من تلك الأخطاء إذ جاءت في اجتهاد منع القانون الطعن فيه وإنما يستمسك المدعى بفلو الحكم من كل سبب قانوني يمكن أن يستند إليه المعيار الذي جاء به الحكم والخلو من الأسباب القانونية يجعل فصل الحكم في ذينك السببين من أسباب الطعن باطلا أيضا وكأنه لم يقض فيهما بشيء مما يتعين معه إلغاؤه .

ثالثا : بطلان الحكم لعدم اختصاص المحكمة بإصداره : فقد أرسى المحكمة الإدارية العليا مبدأ سابقا في معادلة الوظائف بوجوب الاعتداد بالمزايا المقررة لكل وظيفة من وظائف القضاء أو مجلس الدولة عند إجراء التماثل بينهما وبين وظيفة أخرى بالكادر العام وذلك في الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤ ق ، ١١٦ لسنة ٧ ق ، ولا ريب في أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم الاعتداد بالمزايا المقررة قانونا لوظيفة وكيل مجلس الدولة التي كان يشغلها المدعى عند إجراء معادلتها لوظيفة نائب الوزير هو مبدأ يخالف ذلك المبدأ الذي سبقت إليه المحكمة الإدارية العليا الأمر الذي كان يتعين معه التزام حكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ وإحالة الطعن إلى الدائرة المشككة طبقا لأحكام نص المادة لما يمثل من ضمانات جوهرية لإعمال المبادئ القضائية ويحول

دون المساس باستقرارها إلا بأغلبية تربو على خمسى الأغلبية التى تصدر بها أحكام دوائر المحكمة الإدارية العليا ، وخروج حكم من هذه الأحكام على تلك الضمانة الجهرية يشكل خطأ جسيما فى تعدى قواعد الاختصاص يهوى بالحكم الخاطى إلى الانعدام .

رابعا : بطلان الحكم لإخلاله بالعدالة : فقد ترتب على إغفال الحكم التماس الأسباب القانونية التى تسند قضاءه على خلس معاش الطاعن الذى يستحقه قانونا ، ونقص المعاش الذى أيدته قضاؤه عن المعاش الذى يتقاضاه فعلا كل من نواب رؤساء محكمة الاستئناف وهم نظراء المدعى ووظائفهم القضائية مماثلة لوظيفة المدعى بمجلس الدولة ومرتباتهم التى سويت على أساسها معاشاتهم لا تزيد على المرتب الذى كان يتقاضاه المدعى ونصوص القوانين وقضاء المحاكم العليا جميعا تمنع التفرقة بين المدعى وشاغل مثل وظيفته بالهيئات القضائية المختلفة وتكون أوجه النقص والخطا التى أحاطت الحكم قد أفضت به إلى الإخلال بالعدالة ، والإخلال فى أداء وظيفته .

ومن حيث أن الطاعن كان قد قدم مذكرتين أثناء نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا كما قدم مذكرة أثناء فترة حجب هذا الطعن للحكم مرددا ما جاء بعريضة الطعن مضيفا أن الحكم يبطل إذا شاب عيب جسيم يهدد العدالة ، وأن إغفال الحكم الفصل فى سببين من أسباب الطعن مفاده أن يكون قد قصر تقصييرا جسيما فى وظيفته القضائية كما أن الحكم وقد رد صريح ما نصت عليه المادة ١٢٤ من قانون مجلس الدولة من تسوية معاش المدعى على أساس المرتب الذى كان يتقاضاه فعلا عند بلوغه سن التقاعد وخالف إجماع القضاء على استحقاق نظرائه من رجال الهيئات القضائية معاش نائب الوزير من شأنه أن يكون قد شاب عيب جسيم يبطله .

ومن حيث أن الهيئة القومية للتأمين والمعاشات قدمت أثناء فترة حجب الطعن الحكم وفى خلال المدة المصرح بها بتقديم مذكرات - مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن دعوى البطلان لا تقام إلا فى حالتين هما أن يقوم بأحد القضاة الذين اشتركوا فى إصدار الحكم حالة من حالات عدم الصلاحية أو أن يكون الحكم قد شاب عيب من العيوب الجسيمة التى تصل به إلى حد الانعدام وأن الثابت من

الأوراق أن أيا من الحالات الواردة بالمادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تتوافر في الطعن المائل حيث لم يثبت أن قضاء المحكمة قد قام به أحد الأسباب المشار إليها ، وأضافت الهيئة أن محكمة النقض قضت بجلسته ١٩٦٩/١٢/٢ بأن ما ينهه الطالب على الحكم الصادر من محكمة النقض أنه تضمن العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة وصدر الحكم دون إحالة إلى الهيئة العامة المختصة على خلاف ما تقضي به المادة الرابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ هونص لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات وأن أحكام النقض قد استقرت على أنه لا يجوز تعييبها بأى وجه من الوجوه وهي واجبة الاحترام فيما خلصت إليه أخطأت أو أصابت وأنه لا سبيل إلى إلغائها إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدرها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات ، كما أشارت الهيئة إلى قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر في طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق وخلصت إلى القول بأن وظيفة وكيل مجلس الدولة لم يعاملها الحكم المعاملة المقررة لنائب الوزير من حيث المعاش ولو بلغ مرتبتها القدر المقرر لنائب الوزير .

ومن حيث إن المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه إذا تبين لإحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض إذ رأت العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا ، تعين عليها إحالة الطعن إلى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشاراً برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه . ويجب على سكرتارية المحكمة تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التي ستعقد فيها الدعوى ويعلن الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوماً على الأقل . وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل .

ومن حيث إن هذا النص كما يجيز للدائرة المنصوص عليها فيه أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلًا لتناقض الأحكام أو إقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحويل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوعه وفقًا للمبدأ الذي أرسته بحكمها وذلك على النحو الذي اضطرر عليه قضاء هذه الدائرة ، فإن هذا النص أيضا لا يحول بين هذه الهيئة والفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الإحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانوني الذي يطعن على هذا النزاع ، مادام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحا للفصل فيه على نحو ما هو ثابت بالنسبة للطعن المعروف .

ومن حيث إنه إذا أجزى استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فإن هذا الاستثناء - في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ - يجب أن يقف عند الحالات التي تتطوى على عيب جسيم وتمثل إهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

ومن حيث إن المحكمة الإدارية العليا فيما وسد لها من اختصاص ، هي القوامة على إنزال حكم القانون وإرساء مبادئه وقواعده بما لا يعقب عليها في ذلك ، وبما لا سبيل معه إلى نسبة الخطأ الجسيم إليها الذي يهوى بقضائنها إلى ترك البطلان إلا أن يكون هذا الخطأ بينا غير مستور ، وثمره غلط فاضح ينبئ في وضوح عن ذاته إذ الأصل فيما تستظهره المحكمة الإدارية العليا من حكم القانون ، أن يكون هو صحيح الرأي في هذا الحكم بما لا يعقب عليها فيه - بحسبانها تستوى على القمة في مدارج التنظيم القضائي لمجلس الدولة والخطأ في هذه الحالة إن لم يكن بينا كاشفا بذاته عن أمره بما لا مجال فيه إلى خلف بين وجهات النظر المعقولة لا يستوى ذريعة لاستنهاض دعوى البطلان وإهدار قضاء للمحكمة بما تحمل من أمانة القضاء وعظيم رسالاته وإرساء الصحيح من المبادئ في تفسير القانون الإداري واستلزام قواعده

ومن حيث إنه لا يتوافر فيما استثاره الطاعن جميعا من أسباب الطعن بالبطلان

على الحكم الطعين ، ما ينحدر بهذا الحكم إلى هاوية البطلان ، إذ لا يدعو الأمر حد الخلف في الرأي الذي أبان الحكم قواعده ومبرراته فيما رجع لديه ، وهو الخلف الذي حسمته هذه الدائرة الخاصة بقضاء فيحصل من جانبها في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٢٢ القضائية عليا تقابعت من بعده أحكام المحكمة الإدارية العليا عملا به والتزاما بموجبه ومقتضاه .

ومن حيث إن الطاعن في حقيقة دعواه وصائب الرأي فيما ينشده إنما يستهدف الحكم بأحقية في أن يعامل من حيث المعاش المعاملة العالية المقررة لنائب الوزير أسوة بزملائه بمجلس الدولة ممن استقرت أوضاعهم المعاشية وكذا أقرانه بالهيئات القضائية كافة وهو جماع الشق الثاني من طلباته .

ومن حيث إن الدعوى - محمولة على ما تقدم - قد استوفت أوضاعها الشكلية المقررة قانونا .

ومن حيث إنه يبين من استظهار أحكام القضاء العالي في شأن الحقوق التأمينية لمن هم في ذات المركز القانوني للطاعن أن المحكمة الدستورية العليا كانت قد قضت بجلستها المعقودة بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ في الطعن رقم ١ لسنة ٢ قضائية " طلبات أعضاء " أن الأحكام الخاصة بمعاش الوزير أو نائب الوزير سواء الواردة في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ أو في المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا تسرى فحسب على من يشغل وظيفة وزير أو نائب وزير وإنما تسرى كذلك بالنسبة لمن يتقاضى مرتبا مماثلا لمرتب الوزير أو نائب الوزير أو على من هو في درجته بحسب أول مربيوط الدرجة التي يشغلها ، كما جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف المعادلة لوظيفة وكيل مجلس الدولة معادلة لدرجة نائب وزير متى بلغ مرتب شاغلها حدود الربط المالي للمرتب المقرر لنائب الوزير ، والربط المالي لوظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف في مفهوم محكمة النقض إنما يعتد فيه بمجاورة المرتب الفعلي لنهاية ربط وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف نتيجة الحصول على علاوات وبدلات الوظيفة الأعلى لرئيس محكمة الاستئناف ، عملا بحكم

البند العاشر من جدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ (على سبيل المثال حكمها الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ في الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٤ رجال القضاء ، وحكمها الصادر في ١٥/٣/١٩٨٢ في الطعن رقم ١١٨ لسنة ٥٠ في رجال قضاء ، وحكمها الصادر بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٨٥ في الطلب رقم ٧٦ لسنة ٥٤ رجال قضاء " أما محكمة القضاء الإداري فقد استقر قضاؤها على اعتبار وظيفة وكيل عام أول النيابة الإدارية المعادلة لوظيفة وكيل مجلس الدولة معادلة لدرجة نائب وزير ومن ثم يعامل معاملته من حيث المعاش تأسيساً على أن عضو الهيئات القضائية الذي يبلغ مرتبه نهاية مريبوط الوظيفة التي يشغلها يستحق العلاوات والبدلات المقررة للوظيفة الأعلى وذلك إعمالاً للقواعد المكملة لجداول مرتبات أعضاء الهيئات القضائية ، ومن ثم فإنه يعتبر شاغلاً لهذه الوظيفة الأعلى من حيث المرتب والبدلات وما يترتب عليها من حساب المعاش وذلك دون اللقب القضائي الأعلى ، ويشترط لذلك أن يتقاضى عضو الهيئات القضائية مرتباً مماثلاً لمرتب نائب الوزير ، ومن ثم يسوى معاشه طبقاً لمعاش نائب الوزير وفقاً لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي (وعلى سبيل المثال حكم محكمة القضاء الإداري - دائرة التسويات الصادر بجلسته ١٩٨٦/٥/٢١ في القضية رقم ٢٤٤٥ لسنة ٣٩ ق وحكمها الصادر بذات الجلسة في القضية رقم ٢٤٤٦ لسنة ٣٩ ق وحكمها الصادر بجلسته ١٩٨٦/٦/٢٧ في القضية رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٥ ق . وأنه لدى عرض الأمر على هذه الدائرة الخاصة المشكلة وفقاً لنص المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قضت في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ ق عليا باعتبار درجة وكيل مجلس الدولة معادلة لدرجة نائب الوزير بالنسبة إلى المعاملة التقاعدية وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة واستحقاقه تبعاً لذلك المعاش المقرر لنائب الوزير وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وأقامت المحكمة قضاها على أن التماثل والتبادل مع الراتب المالي لنائب الوزير كما يتحقق لنائب رئيس مجلس الدولة الشاغل لهذا

المنصب فإنه يتحقق أيضا لوكيل مجلس الدولة عندما يبلغ مرتبه نهاية مربوط هذه الوظيفة حيث يستحق عندئذ المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة ويصبح في المستوى العالي في مركز يماثل نائب الوزير ويعادله لأنه باستحقاقه معاملة نائب رئيس مجلس الدولة يغدو صاحبا لدرجة في المرتبة وشاغلا لوضع قانوني يخوله معاملة نائب رئيس مجلس الدولة ويستحق فيه مخصصاته المالية كاملة بالغا المستوى العالي لنائب الوزير ومعادلا له . وأخيرا فقد اقترن هذا القضاء المتتابع لجهات القضاء العالي بالقرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلستها المعقودة بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٩٠ في طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ قضائية لتفسير والذي قضى بأنه في تطبيق أحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتبة المقرر لرئيس محكمة النقض ، كما يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من أعضاء الهيئات القضائية في حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وذلك منذ بلوغه المرتبة المقرر لنائب الوزير ولو كان بلوغ العضو المرتبة المماثل في الحالتين إعمالا لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جداول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن ثمة قضاء تتابع اضطراره من جهات القضاء العالي ، أن التعادل بين وظيفة نائب الوزير وبين الوظائف القضائية الأخرى في مجال تطبيق قواعد المعاشات يقوم على أساس التماثل في المرتبة الذي يتقاضاه كل من شاغلي الوظائف المتعادلة والمعادل بها وأن وظيفة وكيل مجلس الدولة والوظائف القضائية الأخرى التي تعادلها - تعتبر في حكم درجة نائب الوزير ويعامل شاغلها معاملة نائب الوزير من حيث المعاش طبقا لأحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي منذ بلوغه مرتبة مماثلا لمرتبة نائب الوزير وظل منذ هذا الحين في حكم

درجته ما بقي شاغلا الوظيفة سواء حصل على هذا المرتب في حدود مربوط الوظيفة التي يشغلها أو بسبب حصوله على مرتب الوظيفة الأعلى مباشرة إعمالا للفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية وبهذا وقرت هذه المبادئ في الضمير التام للهيئة القضائية مما لا محيص معه من التزام جهة الإدارة بها في التطبيق الفردي للحالات المعاشة .

ومن حيث إن الثابت مما تقدم أن الطاعن أفرد دون غيره من إقرانه بمعاملة معاشية تدنوه عنهم وظل كذلك على الرغم من نشوء واقع جديد بالحكم الصادر من هذه المحكمة بالطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٢٢ ق وقرار المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ ق المشار إليهما ، وهو أمر كان من موجبه تحقيقا للعدالة الإدارية البصيرة واستجابة لمقتضيات هذه الدعوى باعتبارها تتعلق بمساواة الطاعن بإقرانه جميعا ، أن تنزل الهيئة المطعون ضدها عن الاستمساك بما أتاحه لها الحكم المطعون فيه وجله يتعلق بفرق مالية معاشية محدودة ، بل إنه قد أضى على التزام بأن تعمل بشأن المدعى عين القاعدة التي طبقتها على من هو في مركزه من وكلاء مجلس الدولة وفقا للمبدأ الذي أرسنه هذه المحكمة والمبدأ الذي حسمت به المحكمة الدستورية العليا كل اجتهاد في هذا الخصوص وإذا كان ذلك هو التزام جهة الإدارة الذي كان يتعين عليها أن تنهض له ، فإن المحكمة وتحقيق العدالة هو واجبها الأول لا تجد مناصا من إلزام جهة الإدارة بما فعلت عن الوفاء به من صحيح هذا الالتزام .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن وهو وكيل سابق بمجلس الدولة كان يتقاضى عند إحالته للمعاش ٢١٩.٤١٦ جنيه في الشهر ، أى ما يقرب من ٢٦٣٢ جنيها سنويا ، وهو ما يجاوز الراتب الثابت لنائب الوزير الذي كان في تاريخ إحالة الطاعن إلى المعاش في أول يناير سنة ١٩٨٢ يبلغ ٢٥٥٨ جنيها وفقا للقانون رقم ١٢٤

لسنة ١٩٨٠ وبمراعاة الزيادة التي طرأت عليه بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم جميعه ، ولما كان الثابت أن الطاعن قد أحيل إلى المعاش وهو في درجة وكيل مجلس الدولة التي تعادل درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف وكان مرتبه في تاريخ إحالته إلى المعاش يزيد على الرتب الثابت المقرر لدرجة نائب وزير فإنه يتعين القضاء بأحقية في أن يعامل المعاملة المالية المقررة لنائب الوزير من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من تاريخ بلوغه سن المعاش وما يترتب على ذلك من آثار .

للهذه الأسباب

حكمت المحكمة بأحقية المدعى في إعادة تسوية معاشه بأن يعامل المعاملة المالية المقررة لنائب الوزير من حيث المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والمعاش المستحق عن الأجر المتغير وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من تاريخ بلوغه سن المعاش وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

(١)

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة ومضوية السادة
الأساتذة المستشارين/ فؤاد عبد العزيز عبد الله رجب وعبد المنعم عبد الغفار فتح الله وحنا ناشد
مينا حنا ومحمد أمين العباسي المهدي وحسن حسنين علي الحسين ومحمود عبد المنعم موالى ومحمد
يسرى زين العابدين ويحيى السيد القطري وإسماعيل عبد الحميد إبراهيم ود . إبراهيم علي حسن
نواب رئيس مجلس الدولة

الطعن رقم ٣٠٨٩ لسنة ٣٥ القضائية

إختصاص* ما يخرج عن إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى* القرارات
الصادرة من مجلس الدولة نقابة المحامين بإعداد قوائم المرشحين. المادة (١٢٤) من
قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الطعن فى القرارات الصادرة من
مجلس نقابة المحامين بإعداد قوائم المرشحين لمنصب نقيب المحامين أو لمضوية مجلس النقابة
سواء أكان وجه الطعن على تلك القرارات أنها تضمنت إدراج إسم أو أسماء مرشحين ما
كان يجوز قانونا إدراج أسمائهم أم لأنها أغفلت إدراج إسم مرشح أو أكثر كان يتعين إدراج
أسمائهم قانونا - نظم المشرع طريق الطعن فى القرارات السلبية التى يتصورها إلى
مجلس النقابة وهو بصدد إعداد قوائم المرشحين - تعتبر هذه القرارات فى حكم القرارات
الإدارية بالمفهوم المقصود بالفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أنما المشرع الرقابة القضائية على هذه القرارات لمحكمة
استئناف القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشف المرشحين - لا وجه للقول بأن
المشرع قد عمد إلى المفارقة بين القرارات الإيجابية والقرارات السلبية الصادرة من مجلس
نقابة المحامين وهو بصدد ممارسة إختصاصه بإعداد قوائم المرشحين وأن القرارات الإيجابية
تدخل فى إختصاص محاكم مجلس الدولة بينما تختص محكمة استئناف القاهرة بالقرارات

السلبية - أساس ذلك : أن إختصاص مجلس نقابة المحامين في كلتا العاليتين هو إختصاص واحد يجد سنده فيما أسبق عليه من سلطة عامة بإعداد قوائم المرشحين - حرص المشرع على إيراد تنظيم لحالة الطعن في القرار السلبي مرده إلى أن هذه الخصوصية قد تكون محل خلاف في التفسير في حالة السكوت عنها وعدم معالجتها بنص صريح - القرار الذي يصدر من مجلس النقابة سواء أكان بالإدراج أو بعدم الإدراج في كشوف المرشحين هو من طبيعة قانونية واحدة بحسبانه في كلتا العاليتين إحصاحا عن إرادته في صلاحية المتقدم للترشيح بعد فحص مدى إستيفاء طالب الترشيح لشروط الترشيح على النحو المقر بقانون المحاماة - تطبيق .

إجراءات الطعن

بتاريخ ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٩ أودع الأستاذ الدكتور/عبد الله رشوان المحامي قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن ، قيد بجداولها تحت رقم ٢٠٨٩ لسنة ٢٥ القضائية عليا ، في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) بجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٩ في الدعوى رقم ٢٥٤٥ لسنة ٤٣ القضائية القاضي بعدم إختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة استئناف القاهرة . وطلب الطاعن للأسباب المبينة تفصيلا بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه مع الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وبإلغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضدهما بالمصروفات .

وقد أعلن الطعن قانونا ، وقدمت هيئة مفوضي الدولة تقريراً بالرأى القانوني مسببا في الطعن ارتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا ، ويرفضه بشقيه العاجل والمؤخر مع الزام الطاعن بالمصروفات .

ونظر الطعن أمام الدائرتين الأولى ثم الثانية بالمحكمة الإدارية العليا على الوجه المبين تفصيلا بالمحاضر ، و بجلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٩٠ قررت الدائرة الثانية

بالمحكمة الإدارية العليا إحالة الطعن إلى دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة المشكلة بالهيئة المنصوص عليها بالمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة .

وقد تحدد لنظر الطعن أمام هذه المحكمة جلسة ٢٩ من يولييه سنة ١٩٩٠ وتبوء نظره أمامها بالجلسات على النحو المبين تفصيلا بالحاضر حيث إستتمعت إلى المرافعات وما رأت لزومه من إيضاحات نوى الشئ ، كما قدمت هيئة مقوضى النولة تقريراً تكميلياً ارتأت فيه الحكم بإختصاص القضاء الإداري بنظر الطعن في القرار الصادر بإدراج إسم المرشح لمجلس نقابة المحامين في قائمة المرشحين وبإعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة الإدارية العليا للفصل فيه في ضوء ذلك . ويجلسه ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسته ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ ويتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ ، بعد حجز الطعن للحكم بون أن يكون مصرحاً بتقديم مذكرات . أودعت النقابة قلم كتاب المحكمة مذكرة تلتفت عنها هذه المحكمة وقررت المحكمة بجلسته ١٨/١١/١٩٩٠ مد أجل النطق بالحكم لجلسه ١٦/١٢/١٩٩٠ ويجلسه اليوم صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

المحكمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة .

من حيث إن وقائع المنازعة تتحصل ، حسبما يبين من الأوراق ، وفي أن الطعن أثار بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٨٩ الدعوى رقم ٢٥٤٥ لسنة ٤٢ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) ضد الأستاذين/ نقيب المحامين وأحمد الخواجه طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر من مجلس نقابة المحامين بجلستها المنعقدة من ٢٥ من فبراير إلى أول مارس سنة ١٩٨٩ بقبول ترشيح الأستاذ أحمد الخواجه لمنصب نقيب المحامين وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار

مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المدعى عليهما بالمصروفات . وأقام المدعى دعواه على أن القرار المطعون فيه بقبول ترشيح الأستاذ أحمد الخواجة لمنصب نقيب المحامين مخالف للقانون والدستور لأسباب تتحصل فيما يلي : أولا - مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة (١٢٤) من قانون المحاماة المعدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ التي تنص على عدم جواز تجديد انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متصلتين في ظل هذا القانون ، إذ كان الأستاذ أحمد الخواجة يشغل منصب النقيب عند صدور قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ، ثم أعيد انتخابه نقيبا لدورة ثانية متصلة من ٣ من مايو سنة ١٩٨٥ ، ثانيا - أن إضافة عبارة " في ظل هذا القانون " إلى نص المادة (١٢٤) من قانون المحاماة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ تكشف عن عبث تشريعي إذ أضيفت العبارة المشار إليها خدمة لشخص الأستاذ أحمد الخواجة مما يشكل مخالفة لأمرى النظام الديموقراطي المنصوص عليه بالمادة الأولى من الدستور ، ولحقوق ومبادئ أساسية نص عليها تتحصل في وجوب التزام المساواة واحترام تكافؤ الفرص .

ثالثا - الجمعية العمومية غير العادية للمحامين التي انعقدت بمقر النقابة بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٩ قررت سحب الثقة من نقيب المحامين ومن أعضاء النقابة مما يترتب عليه زوال صفة النقيب ومجلس النقابة من إدارة شئون النقابة ، وأصبح ذلك من سلطة من اختارتهم تلك الجمعية العمومية حتى إجراء الانتخابات واجتماع مجلس النقابة الذي تسفر عنه . رابعا - لإخلال الأستاذ أحمد الخواجة بالواجبات المفروضة عليه كتنقيب للمحامين . وأضاف المدعى بأنه رغم يقينه بوضوح بطلان القرار المطعون فيه فإنه دفع استنادا لحكم المادة (٢٦) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٦ بعدم دستورية التعديل الوارد بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على نص المادة ١٢٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ، ويجلسه ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٩ حكمت محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات

الأفراد والهيئات) بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة استئناف القاهرة . وأقامت قضاها على أنه في ضوء عبارة المادة ١٣٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن القرارات التي تصدر عن مجلس النقابة ، وهو يمارس اختصاصه بإعداد قائمة المرشحين لانتخابات المجلس ، سواء برفض إدراج إسم طالب الترشيح بالقائمة أو بإدراج أسبابها ، تختص بنظر الطعن فيها سواء صدرت برفض الإدراج أو بالإدراج لإسم أحد من المرشحين محكمة استئناف القاهرة في الوجه المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (١٣٤) من قانون المحاماة ، تأسيساً على أن هذه القرارات تتعلق بمرحلة الترشيح وهي مرحلة منفصلة من مراحل العملية الانتخابية وقد أجاز المشرع الطعن في القرارات المتعلقة بها على استقلال قبل تمام الانتخاب ~ واستطرد الحكم المطعون فيه بأنه يخرج من المقام التفرقة بين القرار السلبي الذي يصدر بإستبعاد إدراج إسم طالب الترشيح من قائمة المرشحين ، والقرار الإيجابي بقيد إسمه ، وقصر الاختصاص المقصود لحكمة استئناف القاهرة على نظر الطعن في القرار الأول دون الثاني تدرعاً بنص المادة (١٧٢) من الدستور التي تقرر لمجلس الدولة الولاية العامة بنظر المنازعات الإدارية . ذلك أن القرار الصادر من مجلس النقابة في الحالتين لا تتغير طبيعته وأن اختلف أثره . ويكون إدراج إسم المرشح بقائمة المرشحين أو رفض إدراجه وجهين للقرار الذي يصدر من مجلس النقابة بوصفه إقصاحاً عن إرادته في شأن مدى توافر استيفاء طالب الترشيح للشروط اللازمة للترشيح - ومن ثم يبقى من الطبيعي أن ينعقد الاختصاص بنظر الطعن في القرار عن أي من الوجهين لجهة قضائية واحدة . كما أورد الحكم المطعون فيه أنه لا حاجة حتى هذا الشأن بحكم المادة ١٧٢ من الدستور ، ذلك أن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى بأن حكم المادة ١٧٢ المشار إليها لا يقل يد المشرع عن إسناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية إلى جهة قضائية

أخرى على سبيل الاستثناء من الأصل المقرر بتلك المادة وبالقدر وفى الحدود التى يقتضيها الصالح العام إعمالا للتفويض المخلو للمشرع بمقتضى حكم المادة (١٦٢) من الدستور . ومن الدفع بعدم دستورية العبارة المضافة إلى نص المادة (١٢٤) بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ أورد الحكم أن هذا الدفع ينبش عن الدعوى الأصلية بالظعن فى القرار الصادر من مجلس النقابة سواء بإدراج إسم المرشح أو برفض هذا الإدراج مما لا يجوز معه ابدائه إلا أمام المحكمة المختصة بالنزاع موضوعا .

ومن حيث إن الطاعن يقيم طعنه على أن الحكم المطعون فيه صدر مخالفا للقانون لأسباب تتحصل فيما يلى : أولا- أن استناد الحكم المطعون فيه فى قضائه إلى حكم المادة (١٢٤) من قانون المحاماة هو استناد غير صحيح ، ذلك لأن المشرع قد إقتصر فى بيان اختصاص محكمة استئناف القاهرة على حالة واحدة هى حالة من أغفل إدراج إسمه فى قائمة المرشحين استثناء من الاختصاص العام المقرر لمحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الإدارية بالتطبيق لحكم المادة (١٧٢) من الدستور والمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة . فلا يجوز سحب الاستثناء المقرر بالمادة (١٢٤) من قانون المحاماة إلى حالة الطعن من الغير فى القرار الصادر بإدراج إسم بقائمة المرشحين . ثانيا : أنه يطبق القول بأن إغفال إدراج الإسم وإدراج اسم بقائمة المرشحين وجهان لعملة واحدة على ما أورده الحكم المطعون فيه نهجاً على ما ذهب إليه المحكمة الإدارية العليا فى حكم وحيد لها على ما يقول الطاعن صدر فى الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢١ القضائية عليها فالقول بذلك ينطوى على عنت فى التفسير وارهاق للمنطق نظرا لأن المشرع لم يتناول إلا حالة واحدة بذاتها ، دون غيرها فى المادة (١٢٤) من قانون المحاماة وهى حالة إغفال إدراج الاسم مما يتعين معه القول بأن غير تلك الحالة يكون خاضعا للقواعد العامة المقررة فى شأن الاختصاص الولائى .

ثالثا - أن المشرع لو كان قد قصد شمول اختصاص محكمة استئناف القاهرة لما أعوزه النص على ذلك فإذا لم يفعل فلا يمكن نسبة هذا القصد إليه .

رابعا : أن الرجوع إلى تاريخ المادة ١٢٤ من قانون المحاماة والوقوف عند مفهوم عبارتها يكشفان عن أن المشرع قد عني بإيراد حكم خص يتيح لمن أغفل بإدراج إسمه بقائمة مرشحي النقابة الفرصة التي تتناسب مع حالته حتى لا تقوته قرصة الانتخاب . والاعتبارات التي يصدر عنها حكم المادة (١٢٤) لا تقويم في حالة الطعن من الغير على إدراج إسم بقائمه المرشحين . ومؤدى ذلك أن يكون أخضاع الحالتين لحكم واحد ، يتمثل في اختصاص محكمة استئناف القاهرة بنظرهما ، غير مقبول عقلا لاختلاف المحكمة والغاية في الحالتين .

خامسا : أن نص المادة (١٢٤) يفتح أمام من أغفل إدراج إسمه طريقين : التظلم إلى مجلس النقابة أو الإلتجاء إلى محكمة الاستئناف مما يقطع باختلاف حالة إغفال إدراج الاسم عن حالة الإدراج إذ لا يقبل المنطق أن يتظلم الغير إلى مجلس النقابة عند ادراج اسم مرشح .

سادسا : أن قضاء المحكمة الإدارية العليا لم يتواتر على اختصاص محكمة استئناف القاهرة بنظر الطعن في القرار الصادر بإدراج اسم بقائمة المرشحين لمجلس نقابة المحامين فلم يصدر عن تلك المحكمة إلا حكم واحد هو الحكم الصادر في الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢١ القضائية القاضي بالاحالة إلى محكمة استئناف القاهرة ولم تصدر بعد تلك المحكمة الأخيرة الحكم في المنازعة التي أحيلت إليها .

سابعاً : أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه مفترضا أن مجلس نقابة المحامين قائم ويباشر اختصاصاته ومنها إعداد قائمة المرشحين ، في حين أن ذات المحكمة قد سبق لها أن أصدرت بجلسته ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨٩ الحكم في الدعوى رقم ٢٩٢٤ لسنة ٤٣ القضائية بإيقاف تنفيذ القرار فتح باب الترشيح الصادر من ذات مجلس النقابة تأسيسا على زوال ولايته وبالتالي صفتته في إصدار القرار بعد أن سحبت منه الثقة بقرار من الجمعية العمومية للمحامين بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٩ . وعلى ذلك فلا

يكون ثمة محل ، بصدد المنازعة الماثلة للقول بوجود قرار صادر من جهة مختصة بإصداره يمكن أن يثير الخلاف حول الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن فيه ، كما أوضح الطاعن في مرافعته أمام هذه المحكمة بجلسته ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ ويمذكره المقدمة بتلك الجلسة أن المنازعة التي صدر بشأنها حكم المحكمة الإدارية العليا (في الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣١ قضائية عليا) وهو الحكم الذي استند إليه الحكم المطعون فيه بالطعن الماثل تختلف عن المنازعة الماثلة في أمرين :

أولهما : أن حكم المحكمة الإدارية العليا المشار إليه أقام قضاءه في خصوصية طعن على قرار صادر من مجلس نقابة صحيح ، في حين أن الماثلة تتعلق بقرار غير صحيح سبق أن حكمت محكمة القضاء الإداري بطلانه في الدعوى رقم ٢٩٢٤ لسنة ٤٣ القضائية وتأييد الحكم بقضاء المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٢٥ القضائية . ومتى كان البطلان قد شمل كافة الترشيحات فيكون منها قرار ترشيح الأستاذ أحمد الخواجة لمنصب النقيب

وثانيهما : أن استناد حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣١ القضائية إلى نص المادة ١٣٤ من قانون المحاماة هو استناد غير صحيح لأن المادة المشار إليها خاصة بعضوية مجلس النقابة أما إجراءات انتخاب فيحكمها نص المادة (١٣٢) من قانون المحاماة وبما ورد من تنظيم باللائحة الداخلية للنقابة ، وأنه ولئن كان النقيب بعد انتخابه للمنصب يرأس مجلس النقابة فإن ذلك لا يعنى خضوع النقيب في انتخابه لحكم المادة (١٣٤) من قانون المحاماة التي تنظم إجراءات انتخاب أعضاء مجلس النقابة . يؤكد ذلك ما ورد بالفقرة قبل الأخيرة من المادة ١٣١ من قانون المحاماة التي تنص على أنه « لا يجوز الجمع بين الترشيح لمركز النقيب وعضوية مجلس النقابة »

ومن حيث إن دفاع المطعون ضدهما يتحصل فيما يلي :

أولا : أن حالة الطعن الماثل إلى هذه المحكمة لم تقترب بأسباب تكشف عن المبدأ

القانوني المطلوب العدول عنه ، وعلى ذلك فلا يكون مطروحا عليها وحسب أمر العدول عن المبدأ الذي قرره المحكمة الإدارية العليا في الملعب رقم ١٨٦٣ لسنة ٢١ القضائية عليا بشأن عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعن في القرار الصادر بإدراج اسم المرشح لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس النقابة في قائمة المرشحين واختصاص محكمة استئناف القاهرة بنظره وإنما يكون أيضا مطروحا على هذه المحكمة الفصل في مبادئ قانونية أخرى سبق تقريرها وتتعلق على سبيل المثال بالتكييف القانوني للقرار الصادر بأعداد قوائم المرشحين ، ويرفض الدفع بعدم دستورية المادة (١٣٤) من قانون المحاماة بحسبان الدفع مشتق من الدعوى الأصلية ويتحدد الآثار القانونية على إعلان نتائج الانتخابات وعلى الطعن في هذه النتائج أمام محكمة النقض ثانيا : أن إتباع النهج الصحيح في تفسير عبارة المادة ١٣٤ من قانون المحاماة يؤدي إلى القول بأن المعاني المقصودة أصالة من سياق النص أهمها تحديد المحكمة المختصة بنظر الطعن في قوائم المرشحين وتحديد ميعاد الطعن وكيفية الفصل فيه . ولا يكون النص على تقرير حق الطعن لمن أغفل إدراج اسمه مقصود أصالة لأنه يدخل في عموم مفهوم حق التقاضي المقرر للكافة بنص الدستور ، وما كان ذكر المشرع له في النص إلا على سبيل التبع للتوصل إلى تلك المعاني المقصودة من السياق وعلى ذلك فلا يجوز أخذًا بتفسير حرفي للألفاظ التي هيغ بها السياق التقييد من عمومية دلالة عبارة النص وهي دلالة الإطلاق كما أن تفسير النص يجب أن يشمل معانيه الاستفادة من الدلالة والفحوى . فيكون تقرير حق التظلم أو الطعن لمن أغفل إدراج اسمه في قوائم المرشحين هو دلالة منطوق ، أما تقرير حق التظلم أو الطعن في إدراج اسم أحد المرشحين فهو دلالة مفهوم الموافقة وهي دلالة اللفظ على حكم المنطوق السكوت عنه لاشتراكهما في علة الحكم ، وهذا المعنى من التفسير يتفق مع الطبيعة العينية للقرار عند تحديد الاختصاص بنظر الطعن عليه . كما وأن هذا

التفسير يكشف عن وجه المصلحة التي رعاها المشرع بتقريره اختصاص محكمة استئناف القاهرة بنظر الطعون في قوائم المرشحين وتمثل في توحيد جهة القضاء التي تنظر الطعون الانتخابية الخاصة بنقابة المحامين ، إذ الحكم الذي يصدر من محكمة الاستئناف خاضعا لرقابة محكمة النقض التي تجمع بين هذا الاختصاص واختصاصها المبتدأ بنظر الطعون على نتائج الانتخابات إعمالا لحكم المادة ١٣٥ مكررا من قانون المحاماة. ومن ناحية أخرى فإن القول بغير هذا التفسير يؤدي إلى وجود مفارقات ينتزه عنها المشرع القول باستفلاق الطعن أمام من أغفل ادراج اسمه بفوات عشرة أيام في حين يظل ميعاد الطعن على الاسماء التي ادرجت بقوائم المرشحين قائما لمدة ستين يوما أى إلى ما بعد انقضاء الموعد المقرر لإجراء الانتخابات وهو أربعون يوما بعد فتح باب الترشيح . ولو كان المشرع قد أراد تجزئة الاختصاص بين محكمتي الاستئناف والقضاء الإداري لما أعوزه النص على سريان مواعيد وإجراءات الطعن المقررة بالمادة ١٣٤ من قانون المحاماة على الطعون التي تقام أمام محكمة القضاء الإداري . وقد قام حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٢١ القضائية على تفسير صحيح لأحكام قانون المحاماة ومنها حكم المادة (١٣٤) فأورد أن مفادها إسباغ الاختصاص العام الشامل لمحكمة النقض والاستئناف بنظر الطعون التي حندها القانون فيما يصدر عن أجهزة النقابة ولجانها ومجالسها من قرارات يجوز الطعن فيها. ولا يستوى في ظل هذا التفسير الصحيح لأحكام القانون القول بأن الاختصاص المقرر لمحكمة الاستئناف بالمادة ١٣٤ من قانون المحاماة هو استثناء من أصل . كما وأنه ليس في إسباغ هذه الولاية للقضاء المدني ما يتنافى مع الأصل الدستوري المقرر للولاية العامة لمحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الإدارية على نحو ما تضمنه نص المادة ١٧٢ من الدستور . ذلك أن قضاء المحكمة الدستورية العليا مفاده تأكيد سلطة المشرع في اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية

إلى جهات أو هيئات قضائية غير محاكم مجلس الدولة متى اقتضى ذلك الصالح العام استنادا إلى التقويض المقرر للمشرع بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصها . وأنه إن كان ثمة شبهة تحيط بدستورية نصوص قانون المحاماة المقررة لولاية القضاء المدني في هذا الشأن فيكون ولا تريب على مذهب المحكمة إن هي ارتأت وقف الدعوى وأحالت الطعن بعدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية العليا . وأورد الدفاع أن طبيعة الاختصاص المقرر للقضاء المدني في هذا الصدد باعتباره اختصاصا خاصا يقيد الاختصاص العام المقرر لمحاكم مجلس الدولة ، كما وأن انساب الاختصاص لجهة القضاء المدني يجد أساسه في الجذور التاريخية لتنظيم مهنة المحاماة بدءا من أول لائحة للمحاماة صدرت عن محكمة استئناف القاهرة سنة ١٨٨٢ مما أنتج روابط القضائين العادى الجالس والواقف (المحاماة) جعلت من الأول رقبيا على القرارات الصادرة في شئون المحاماة طبقا للقوانين المتعاقبة بتنظيم مهنة المحاماة . وبالإضافة إلى ما سبق فإن الأخذ بغير هذا النظر يؤول أيضا إلى عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعة ذلك أنه إذا كان المشرع قد اقتصر بتنظيم حق الطعن لمن لم يدرج اسمه بالقوائم فإنه يكون بذلك قد حصن تلك القوائم من أية طعون أخرى تأسيسا على أنه ليس لمجلس النقابة أى دور في إدراج أسماء طالبي الترشيح ولا يعدو اعدادها لتلك القوائم أن يكون عملا ماديا ، ويكون الأمر مرده في النهاية إلى إرادة الناخبين من أعضاء الجمعية العمومية وخاضعا للطعن على قرارات الجمعية العمومية وعلى نتيجة الانتخاب أمام محكمة النقض استنادا لحكم المادة ١٣٥ مكررا من قانون المحاماة . كما أنه ليس صحيحا القول بأن حكم المادة ١٣٤ من قانون المحاماة يقتصر على تنظيم الترشيح لعضوية مجلس النقابة فلا يتعدى إلى تنظيم أمر الترشيح لمنصب النقيب فهذا القول يقوم على تفسير يقف عند حرفية اللفظ دون أن يتغلغل إلى فحوى النص ومعناه ويففل أحكام سائر نصوص قانون المحاماة ومنها

المواد ١٣١ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤١ ومفادها القطع بعضوية النقيب في مجلس النقابة. ومن ناحية أخرى يؤكد الدفاع أن استمرار الطاعن في المنازعة الماثلة بعد تمام الانتخاب لمنصب النقيب يكشف عن نيته الحقيقية من ورائها بأنها بطلب إلغاء أو بطلان انتخاب الأستاذ أحمد الخواجة نقيباً للمحامين إذ لن يجدى الطاعن صدور حكم بوقف تنفيذ أو إلغاء القرار الصادر من مجلس النقابة بقبول ترشيح الأستاذ أحمد الخواجة لمنصب نقيب المحامين طالما لم يبلغ قرار الجمعية العمومية بانتخابه فلا يكون الطعن بهذه المثابة مما ينعقد الاختصاص بنظره لمحاكم مجلس الدولة ويتعين إحالته إلى محكمة النقض لتجرى عليه شئونها أعمالاً لأصل من الأصول المقررة في المرافعات ويقضى باختصاص قاضى الموضوع بالدفع حتى لا تنقطع أوصال المنازعة الواحدة . وفى واقع الحال فإن بطلان انتخاب النقيب ومجلس النقابة مطروح على محكمة النقض بالطعون أرقام ٣٦٨ و ٤٠٥ و ٤٠٦ لسنة ٨٩ القضائية . وفضلاً عما تقدم جميعه فإن القضاء الإدارى لا يكون باعتباره قضاء مستعجلاً مختصاً بنظر طلب وقف تنفيذ قرار تم تنفيذه فعلاً . وطلب المطعون ضدّهما الحكم أصلياً بتأييد المبدأ الذى قضت به المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٢١ القضائية ورفض الطعن ، واحتياطياً بتأييد الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة ولايتها محمولاً على أحد الأسباب الآتية :

١ - أن التكييف الصحيح لطلب الطاعن هو اعتباره طعناً ببطلان انتخاب النقيب تختص به محكمة النقض ٢ - أن محكمة النقض تختص كذلك بنظر هذا الطلب باعتباره قاضى الموضوع ، وقاضى الموضوع هو قاضى الدفع باعتباره أن الطعن ببطلان انتخاب النقيب يشمل الدفع بعدم استيفائه شروط الترشيع . ٣ - أن مجلس الدولة لا يختص بالطعن على إدراج اسم مرشح فى القائمة باعتباره عملاً مائياً وليس قراراً إدارياً . وفى جميع الأحوال بأحالة الطعن إلى محكمة النقض لتجرى شئونها فيه

والارتباط بينه وبين الطعون أرقام ٣٦٨ و ٤٠٥ و ٤٠٦ لسنة ٥٩ القضائية . ومن باب الاحتياط الكلى بعدم الاختصاص بالطلب المائل باعتباره فى تكليف الطاعن طلبا بوقف تنفيذ قرار تم تنفيذه فعلا ولأن تكليف الطلب فى مثل هذه الحالة يكون بإلغاء لما تم تنفيذه فعلا أى إلغاء للقرار ذاته ولا يكون ذلك إلا بحكم قطعى فى موضوع النزاع يتعين أن يتم تحصيله بمعرفة هيئة مفوض الدولة .

ومن حيث إنه إذا كانت المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة تنص على أنه «إذا تبين لاحدى نواتر المحكمة الإدارية العليا عند نظر احد الطعون أنه صدرت منها أو من احدى نواتر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت العول عن مبدأ قانونى قررت أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا تبين عليها حالة الطعن إلى هيئة تشكّلها الجمعية العامة لتلك المحكمة فى كل عام قضائى من احد عشر مستشارا برئاسه رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه ..» فإنه متى أحيل الطعن إلى هذه المحكمة بالتطبيق لحكم الماد ٥٤ مكررا المشار إليها فإن فئازعة الطعن برمتها تكون معروضة عليها ولا يكون ثمة حائل بين هذه المحكمة الفصل فى الطعن بكامل أشطاره متى ارتأت ذلك شريطة أن يكون صالحا للفصل فيه ومهيأ للحكم ، حيث تحسّم النزاع وتقول فى موضوع الطعن كلمة الحق والقانون . كما يكون لهذه المحكمة أن تقتصر فى حكمها على البت فى المسألة القانونية التى تكشف أوراق الدعوى والطعن أنها كانت محلا لتناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا أو فصلت فيها أحكام سابقة على نحو معين ، ثم تحيل الطعن بعد ذلك إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل فى موضوع الطعن على هدى ما أصدرته من قضاء المسألة القانونية التى تقول فيه كلمتها . (الحكم الصابر من المحكمة الإدارية العليا دائرة توحيد المبادئ القانونية بالهيئة المنصوص عليها بأئادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة بجلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٩٠ فى الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٢٢ القضائية عليا) .

ومن حيث إنه بالإطلاع على الحكم الطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الإدارى بـ ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٩ وسائر الأوراق المقدمة بالدعوى التى فصل فيها وعلى تقرير الطعن وسائر المذكرات المقدمة والإيضاحات المبداء أمام الدائرتين الأولى والثانية بالمحكمة الإدارية العليا أثناء نظرها الطعن فإن المحكمة تستظهر أن الغاية من قرار الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا بإحالة الطعن المائل إليها هو تحديد جهة الاختصاص بنظر الطعن فى ادراج اسم بقائمة المرشحين لمنصب نقيب المحامين ويكون لا تشويب على هذه المحكمة إن هى اقتضت فى قضائها على التصدى لهذا الأمر بالقول الفصل فيه اعمالا لصحيح حكم القانون دون التطرق بالفصل فى موضوع المنازعة برمتها طالما لم تر استعمالا للترخيص الذى تجرى تقديره مقتضى لذلك .

ومن حيث إنه باستعراض قضاء مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى فى شأن الأمر المعروض على هذه المحكمة يبين أن محكمة القضاء الإدارى كان قد سبق لها قضاء (الحكم الصادر بـ ١٦ ابريل سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٢٥٢٥ لسنة ٢٩ القضائية المقامة من الأستاذ أحمد خال ضد الأستاذ أحمد الخواجة) مفاده أن ما تقتضى به المادة (١٢٤) من قانون المحاماة من اختصاص محكمة استئناف القاهرة بنظر طعون من اغفل ادراج اسمائهم فى كشوف المرشحين يقتصر على الحالة المنصوص عليها صراحة بالمادة ١٢٤ من قانون المحاماة أى حالة الطعن فى القرارات السلبية باغفال ادراج الاسم بقوائم المرشحين ويكون القول بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الطعون فى القرارات بادراج اسم بقائمة المرشحين مردودا على بأن حكم المادة ١٢٤ المشار إليها جاء على خلاف الإحتل العام إذ يعهد بولاية الطعن فى قرار صادر من شخص من أشخاص القانون العام إلى القضاء العادى ومن ثم يتعين أن يقتصر تطبيقه على النطاق الذى ورد بشأنه فلا يمتد الحكم ليشمل الطعن فى القرارات الإيجابية بادراج اسماء مرشحين معينين فى كشوف الانتخابات فمثل هذه

القرارات القابلة للانفصال عن العملية الانتخابية تظل خاضعة للولاية العامة لمجلس الدولة بحسبان أن نقابة المحامين من أشخاص القانون العام وتتعلق هذه القرارات بإدارتها وتمس تكوينها وذاتيتها كشخص عام ، بينما نهى قضاء المحكمة الإدارية العليا يذم بالحكم الصادر بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ (فى الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢١ القضائية وهو الحكم الصادر فى الطعن على حكم محكمة القضاء الإدارى المشار إليه) ثم بالحكم الصادر بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٦ (فى الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٢١ القضائية) إلى أنه باستعراض حكم المائتين ١٢٤ و ١٢٥ مكرر من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ والمعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ وسائر نصوص القانون المشار إليه وأحكامه يبين أن المشرع أولى محكمة النقض ومحكمة استئناف القاهرة اختصاصا عاما وشاملا بنظر الطعن التى حددها فيما يصدر من أجهزة نقابة المحامين ولجانها ومجالسها من قرارات يجوز الطعن فيها مثل القرارات الصادرة من لجنة قيد المحامين بالجدول العام والجدول المختلفة وقرارات إسقاط عضوية مجلس النقابة وقرارات نقل أسماء المحامين إلى جدول غير المشتغلين وقرارات محو أسماء المحامين من الجدول والقرارات التأديبية الصادرة ضد المحامين ، وأعمال إدراج اسم أحد المرشحين لعضوية مجلس النقابة فى قائمة المرشحين والقرارات الصادرة من الجمعية العمومية للنقابة والطعن فى تشكيل مجلس النقابة واستطرد الحكمان المشار إليهما بأنه بناء على ما تقدم فإنه يتعين القول بأن القرارات التى تصدر من مجلس النقابة وهو يمارس اختصاصه بأعداد قائمة المرشحين لانتخابات المجلس وفقا لحكم المادة ١٣٤ من قانون المحاماة سواء برفض إدراج اسم طالب الترشيح بالقائمة أو بإدراجة تختص بنظر الطعن فيها محكمة استئناف القاهرة على الوجه المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة المشار إليها باعتبار أن هذه القرارات تتعلق بمرحلة الترشيح وهى مرحلة منفصلة من مراحل

العملية الانتخابية وقد أجاز المشرع الطعن في القرارات المتعلقة بها على استقلال قبل تمام الانتخاب ومن ثم فلا تسوغ التفرقة بين القرار السلبي الذي يصدر باستبعاد ادراج اسم طالب الترشيح من قائمة المرشحين والقرار الإيجابي بقيد اسمه وقصر الاختصاص المعقود لحكمة استئناف القاهرة على نظر الطعن في القرار الأول دون الثاني تدعى بنص المادة (١٧٢) من الدستور التي قررت لمجلس الدولة الولاية العامة على المنازعات الإدارية ذلك أن القرار الصادر من مجلس النقابة وهو يباشر مهمته في كلتا الحالتين لا تتغير طبيعته وأن تغير محله فقبول ادراج اسم في القائمة أو رفضه هما وجهان للقرار الذي يصدر من مجلس النقابة بوصفه افصاحاً عن إرادته في شأن مدى استيفاء طالب شروط الترشيح لمجلس النقابة ومن ثم كان من الطبيعي أن ينعقد الاختصاص بنظر الطعن في القرار على أي من الوجهين لجهة قضائية واحدة .

ومن حيث إن المادة (٥٦) من الدستور تنص على أن « إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها وهي ملزمة بمسألة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها » وقد ذهب قضاء المحكمة الدستورية العليا إلى أن معنى هذا النص الذي أولده الدستور في باب (الحريات والحقوق والواجبات العامة) أن المشرع الدستوري لم يقف عن حد ما كان مقرراً في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٥- من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٦٤) بل جاوز ذلك إلى تعزيز مبدأ الديمقراطية النقابية فتوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي ويكون المشرع الدستوري بذلك قد عنى بتأكيد مبدأ الحرية النقابية

بمفهومها الديموقراطي الذي يقضى ، ومن بين ما يقضى به أن يكون لأعضاء النقابة الحق في أن يختاروا بأنفسهم وفي حرية قيادتهم النقابية التي تعبر عن إرادتهم وتبواب عنهم الأمر الذي يستتبع عدم جواز إهدار هذا الحق بحظه أو تعطيله (الحكم الصادر بجلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٨٢ في القضية رقم ٤٧ لسنة ٢ القضائية) . كما سبق لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري أن تعرض للتكييف القانوني لنقابات المهن ففوضى بأنها تعتبر من أشخاص القانون العام ذلك لأنها تجمع بين سقومات هذه الأشخاص فانشاؤها يتم بقانون أو مرسوم أو بأداة تشريعية أخرى وأغراضها وأهدافها ذات نفع عام فهي تستهدف أساسا كفالة حسن سير وإداء الخدمات التي يقوم بها اعضاؤها للمواطنين ورعاية حقوق هؤلاء الأعضاء في أداء مهمتهم وتنظيمها فاشترك الأعضاء في نقابتهم أمر حتمي ولها على أعضائها سلطة تأديبية ولهؤلاء الأعضاء بون سواهم حق احتكار مهنتهم ولا يجوز لنيرهم مزاولتها ويترتب على ذلك أن قراراتها تعتبر قرارات إدارية مما يجوز الطعن فيها بدعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري . كما ذهب هذا القضاء إلى أن " قانون نقابة المحامين (والمقصود هو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤) قد أضفى على النقابة وهيئاتها ومنها القيد نوعا من السلطة العامة وخلوها حقوقا من نوع ما تختص به الهيئات الإدارية العامة مما يترتب عليه اعتبار قراراتها إدارية قابلة للطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري " (الحكم الصادر بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ١٢ القضائية) وقد استقر هذا الاتجاه القضائي بالحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ (في الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٢ القضائية عليا) الذي أورد أن تنظيم المهن الحرة كالتطب والمحاماة والهندسة وهي مرافق عامة مما يدخل في صميم اختصاص الدولة بوصفها قوة علي الصالح والمرافق العامة ، فإذا رأت الدولة أن تتخطى عن هذا الأمر لأعضاء المهنة أنفسهم لأنهم أقدر عليه مع تخويلهم نصيبا من السلطة العامة يستعينون به على

تأنية رسالتهم مع الاحتفاظ بحقها في الاشراف والرقابة تحقيقا للصالح العام ، فإن ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة. وأنه ولئن كان قضاء مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري المشار إليه قد صدر في ظل أحكام الدساتير السابقة فإن التكييف القانوني للنقابات المهنية ومنها نقابة المحامين علي ما انتهت إليه تلك الأحكام يظل صحيحا قانونا في ظل العمل بلحكام الدستور الحالي . ذلك أن الحكم الدستوري الذي ورد بالمادة ٥٦ من الدستور المشار إليها على قيام تلك النقابات على أساس ديموقراطي أى على أساس من الإرادة الشعبية الحرة والتعبير الطليق عن تلك الإراد من أعضائها دون سيطرة من السلطة الإدارية السيادية فإنه يستتبع ذلك بحكم اللزوم الدستوري انحسار الرقابة والاشراف الذي يجوز قانونا أن تمارسه سلطات الدولة على هذه النقابات إلى الحد وبالقدر الذي لا يتعارض مع الأساس الديموقراطي الذي يجب أن يقوم عليه الكيان النقابي كأصل دستوري ، ولكن ذلك بذاته ليس من شأنه على الإطلاق المساس بحقيقة التكييف القانوني للنقابة باعتبارها من أشخاص القانون العام التي تقوم بإدارة وتسيير مرفق من المرافق العامة بتمثل موضوعيا في خدمات المهنة التي يقدمها أعضاء النقابة بانتظام واضطراد للمواطنين . في إطار التنظيم القانوني لممارسة المهنة وتحت اشراف هذه النقابة سواء لرعاية صالح المهنة وحسن أداء أعضائها لرسالتهم أو رعاية الصالح العام للمواطنين ، وبالترتيب على ما سبق فإن ما يصدر من أجهزة النقابة في إطار ممارستها حقوق وواجبات السلطة العامة القائمة على إدارة المرفق وتسييره ومنها تلك التي تتعلق بشئون الأعضاء في ممارستهم لحقوقهم وواجباتهم المحددة بالقانون في المساهمة في إدارة شئون النقابة على أساس ديموقراطي يكون بلا خلاف من قبيل القرارات الإدارية.

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى بآله إذا كانت المادة (١٧٢) من الدستور تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » فإنه إجمالا لحكم هذا النص الدستوري فقد نصت المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : (أولا).....(خامسا) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية (رابع عشر) سائر المنازعات الإدارية » فمقتضى ذلك أن مجلس الدولة أضحى بما عقد له من اختصاصات بموجب الدستور والقانون المنفذ له صاحب الولاية العامة بنظر سائر المنازعات الإدارية وقضايتها الطبيعي بحث لا يسوغ أن تنأى منازعة إدارية عن اختصاصه إلا بنص خاص في الدستور أو في القانون الذي يصدر وفقا للدستور وبحسبان أن القرارات الإدارية التي ورد النص عليها صراحة في الماد (١٠) سالفة الذكر إنما وردت على سبيل المثال واعتبرت قرارات إدارية بنص القانون دون أن يعنى ذلك خروج غيرها من القرارات الإدارية عن اختصاص مجلس الدولة وإلا إنطوى ذلك على مخالفة دستورية فضلا عن مخالفة القانون ٠ (الحكم الصادر بجلسته ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ في الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٦ القضائية عليا) ٠

ومن حيث إن المحكمة الدستورية العليا قضت بأن من سلطة المشرع إسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية التي تدخل أصلا في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة (١٧٢) من الدستور إلى جهات أو هيئات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح القومي العام وذلك اعمالا للاختصاص التشريعي المحول للمشرع العادي بالمادة (١٦٧) من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بمقتضى القانون ٠ (الحكم الصادر بجلسته ١٦ من مايو سنة ١٩٨٢ في القضية رقم ١٠ لسنة ١ القضائية دستورية) كما قضت بأن المادة ١٧٢ من الدستور حين نصت على أن مجلس

الولاية هيئة قضائية مستقلة تختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية فقد أذنت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاض القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وأن اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر ، غير أن هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادى عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية إلى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها . (الحكم الصادر بجلسة ١٦ من يونيو سنة ١٩٨٤ فى القضية رقم ٥٥ لسنة ٥ القضائية دستورية)

ومن حيث إنه بناء على ذلك فإنه حيث لا يرد النص على اختصاص جهة قضائية أخرى غير محاكم مجلس الدولة بنظر منازعة متعلقة بقرار صادر من تشكيلات النقابات المهنية فى مجال إدارة وتسيير أمورهما المتعلقة بالمرفق العام الذى تقوم عليه انطوى الاختصاص بنظرها دون جدال تحت الولاية العامة المقررة بالدستور والقانون لحاكم مجلس الدولة بحسبانها القاضى الطبيعى لنظرها .

ومن حيث إنه باستعراض أحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ . يبين أن المشرع أناط بجهات القضاء المدنى سواء محكمة النقض أو محكمة استئناف القاهرة الفصل فى منازعات نص عليها ومن ذلك ما ورد بالمادة ١٢٤ من القانون المذكور .

ومن حيث إنه باستعراض أحكام القوانين المتعاقبة يبين أن تلك القوانين وفى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية الذى تضمن انشاء نقابة المحامين والقوانين أرقام ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ بشأن المحاماة أمام المحاكم الأهلية و ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية وقرار رئيس

الجمهورية بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة قد خلت من تحديد لاختصاص جهة قضائية بعينها بممارسة الرقابة القضائية على مباشرة مجلس نقابة المحامين لاختصاصه في اعداد قائمة المرشحين إلى أن صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون المحاماة حيث نص في المادة ١٢٤ على أن « يكون الترشيح لعضوية المجلس بطلب يقدم من المرشح إلى مجلس النقابة في الميعاد الذي يحدده لقبول طلبات الترشيح على أن يكون قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخابات بأربعين يوما على الأقل ويعد مجلس النقابة قائمة المرشحين خلال عشرة أيام على الأكثر من قفل باب الترشيح وتعلن على المحامين في النقابات الفرعية ولن اغفل ادراج اسمه بها أن يتظلم إلى مجلس النقابة أو أن يطعن في قراره أمام محكمة استئناف القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين ويفصل في الطعن على وجه السرعة ».

ومن حيث إن المسألة القانونية المعروضة على هذه المحكمة ذات شقين : أولهما - يتعلق بتفسير حكم المادة ١٢٤ من قانون المحاماة المشار إليها وعما إذا كان الاختصاص المقرر بها لمحكمة استئناف القاهرة يشمل الطعون في القرار الصادر من مجلس النقابة بادراج اسم معين بقائمة المرشحين - وثانيهما - في حالة شمول الاختصاص المقرر لمحكمة الاستئناف للحالة المشار إليها عما إذا كان حكم تلك المادة يسرى على الطعون بشأن ادراج اسم مرشح لمنصب نقيب المحامين .

ومن حيث إنه عن الأمر الأول فإنه من المستقر عليه في قضاء مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري أنه لكي يعتبر التصرف قرارا إداريا فإنه يجب أن يصدر من سلطة عامة أو من جهة تمارس هذه السلطة بمقتضى حكم القانون بحسبان أن القرار الإداري بلحاكمه المعروفة إنما هو من وسائل السلطة العامة. وفي واقعة المنازعة المفروضة فإن مجلس النقابة في ممارسته لاختصاصه باعداد قوائم المرشحين بادراج اسماء

المتقدمين للترشيح بهذه القوائم بما يتطلبه هذا الاختصاص من أعمال أحكام قانون المحاماة بشأن التحقيق من مدى توافر الشروط المطلوبة في المرشحين إنما يمارس سلطة عامة ، ويكون القرار الذي يصدره في هذا الشأن قراراً إدارياً باعتباره إفصاحاً عن إرادة مجلس النقابة الملزمة بما له من سلطة بمقتضى القانون وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين هو مركز المرشح . والقرار الذي يتخذه مجلس النقابة بإدراج اسم مرشح بقائمة المرشحين يعتبر قراراً إدارياً إيجابياً ، كما يكون القرار بإغفال إدراج اسم مرشح بتلك القائمة في حكم القرارات الإدارية أي قراراً إدارياً سلبياً على نحو ما جرى به تعبير المشرع في عجز المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة التي تجرى عبارتها بما يأتي « ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح » وعلى ذلك فإن عدم إدراج مجلس النقابة وهو بصدد ممارسة اختصاصه بأعداد قوائم المرشحين لاسم مرشح بتلك القوائم أيما كان أساس عدم الإدراج يعتبر هو الآخر قراراً إدارياً يجب ألا ينأى باعتباره كذلك شأنه شأن القرار الإيجابي بأعداد قوائم المرشحين عن رقابة المشروعية التي يسلطها القضاء أعمالاً لحكم الدستور والقانون .

ومن حيث إن عبارة المادة ١٢٤ من قانون المحاماة تجرى بأن « وبعد مجلس النقابة قائمة المرشحين ولن أغفل إدراج اسمه بها أن يتظلم إلى مجلس النقابة أو يطعن في قراره أمام محكمة استئناف القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين ويفصل في الطعن على وجه السرعة » ومن حيث إنه يبين من ذلك أن المشرع قد نظم لاعتبارات قدرها وارتأى أنها تحقق الصالح العام طريق الطعن في القرارات السلبية التي ينسب صدورها إلى مجلس النقابة وهو بصدد أعداد قوائم المرشحين والتي تعتبر في حكم القرار الإداري حسب مفاد حكم الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة بأن أناط مباشرة هذه الرقابة القضائية لمحكمة استئناف

القاهرة ، ومن ثم فإنه يكون المشرع بذلك قد أقام طريق طعن خاص بشأن منازعة معينة هي في حقيقة تكييفها القانوني منازعة متعلقة بقرار إداري ونظم هذا الطريق بأن حدد المحكمة المختصة بنظره وهي محكمة استئناف القاهرة ومواعيد الطعن بأنها عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين وحرص على التوجيه بأن يتم الفصل في الطعن على وجه الاستعجال ويتأبى على منطق التفسير السوي ، والأمر بعد يتصل بتنظيم الاختصاص الولائي لكل من جهتي القضاء الإداري والقضاء المدني الذي يقوم على مراعاة الصلحة العامة في أوضح صورها وأجل معانيها أن يكون المشرع قد ذهب عمدا أو سهوا إلى المغايرة في شأن تنظيمه لجهة القضاء المختصة بنظر القرارات الصادرة من مجلس النقابة وهو بصدد ممارسة اختصاصه بأعداد قوائم المرشحين بين قرار إيجابي يكون النعي عليه أمام محاكم مجلس الدولة طبقا للقواعد العامة المحددة لولاية تلك المحاكم على نحو ما سبق بيانه وبين قرار سلبي بالامتناع عن ادراج اسم طالب الترشيح هو في حقيقة الأمر في حكم القرار الإداري على ما جرى به تعريف المشرع له بعجز المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة والذي يكون الاختصاص بنظره لمحكمة استئناف القاهرة ، فالاختصاص الذي يمارسه مجلس النقابة في كلتا الحالتين هو اختصاص واحد أساسه ما أسبق عليه من سلطة عامة بأعداد قوائم المرشحين ، ويكون حرص المشرع على إيراد تنظيم لعالة الطعن في القرار السلبي بالامتناع مرده إلى أن هذه الخصوصية قد تكون محل خلاف في التفسير في حالة السكوت عنها وعدم معالجتها بنص صريح قاطع ، كما يكون بتنظيم المشرع لهذه الحالة كاشفا عن نيته في أناطة الاختصاص بإجراء الرقابة القضائية على ما يصدر من مجلس النقابة من قرارات أو ما في حكمها بشأن أعداد كشف المرشحين لمجلس النقابة لمحكمة استئناف القاهرة ، فالقرار الذي يصدر من مجلس النقابة في هذا الشأن سواء كان بالادراج أو بعدم الادراج أي سواء كان إيجابيا أو سلبيا بشأن

الادراج لاسم طالب الترشيح في الكشف هو من طبيعة قانونية واحدة بحسبانه في كلتا الحالتين انصاحا عن إرادته في صلاحية المتقدم للترشيح بعد فحص مدى استيفاء طالب الترشيح لشروط الترشيح على النحو المقرر بقانون المحاماة ويتأكد هذا النظر بما تكشف عنه عبارة المادة ١٢٤ من قانون المحاماة المشار إليها من حرص المشرع وقد اعتبر مرحلة الترشيح مرحلة مستقلة من مراحل العملية الانتخابية على تحديد ميعاد تلقي طلبات الترشيح قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخاب بأربعين يوما على الأقل وميعاد اعداد قائمة المرشحين وإعلانها خلال عشرة أيام على الأكثر من قفل باب الترشيح وإجازة الطعن في القرار بإعداد القائمة أمام محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين مع النص على أن تفصل فيه هذه المحكمة على وجه السرعة بحيث يقيس حسم أية منازعات قد تتعلق بإعداد قوائم المرشحين قبل إجراء عملية الانتخاب ذاتها الأمر الذي يحقق الضمان والاطمئنان للمرشحين والأعضاء النقابة عموماً ، فلا يكون إدارة شئونها وهي بعد تقوم على مرفق عام على ما سبق بيانه محل شك أو ريبه من شأنها الإخلال بحسن سير المرفق وانتظامه وكل ذلك مما لا يحققه القول بجواز الطعن على القرار الصادر من مجلس النقابة بإدراج اسم مرشح بقائمة المرشحين أمام محاكم مجلس الدولة وفق الإجراءات وفي المواعيد المحددة بقانون مجلس الدولة لنظر دعاوى الإلغاء .

ومن حيث إنه بالإضافة إلى ما سبق فإنه لا شك أن الطعن بعدم شرعية إدراج اسم أحد المرشحين بمجلس النقابة إنما هو طعن في الأساس الذي يتعمد بمقتضاه اطار المناقشة الانتخابية لمنصب عضوية هذا المجلس وإذا ما تم الانتخاب بسواء كان مطابقة للقانون أو ينطوي على مخالفة لأحكامه - وحيث أنه قد قصر قانون الحماية على ما سلف البيان الاختصاص بنظر الطعن في نتيجة الانتخاب لمجلس النقابة والتقيب على محكمة النقض طبقاً لأحكام المادة ١٢٧ مكرراً من هذا القانون - فإن هذا الطعن في

ادراج أو عدم ادراج اسم مرشح أعلن فوزه في مجلس النقابة يتضمن بالحقم والضرورة الطعن في ذات الوقت في صحة العضوية بهذا المجلس حيث يترتب على صحة أو بطلان الإدراج في كشف المرشحين إنهيار أو تثبيت صحة العملية الانتخابية بأسرها وإنهيار أو ثبوت الأساس الذي أعلنت بناء عليه نتيجة هذه الانتخابات وهو ما لا يوجد سند من القانون يقضى بأن يوزع أمر الفصل فيه وحسمه بين جهتي القضاء الإداري والعادي على النحو الذي ذهب إليه الطاعن فضلا عن أنه يتمين الالتزام بما يحتمه النظام العام القضائي مستمداً من أحكام الدستور والقوانين المنظمة لمجلس الدولة والسلطة القضائية من ضرورة عدم التفسير لأية نصوص متعلقة بتوزيع الاختصاص بين جهتي القضاء أو بين المحاكم في جهة منها بما يخل بحسن سير العدالة ويسر وسرعة حسم المنازعات الغاية العليا من التنظيم القضائي ولا شك أن تقسيم المنازعات ذات الطبيعة الواحدة والارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين إشارتها أو بجانب منها عن باقيها المتعلق بالمركز القانوني المتمثل فيه الغاية من القرار أو التصرف القانوني مما يتعارض ويتناقض مع حسن سير العدالة ويسر وسرعة حسم وفصل القضاء العادي أو الإداري في حدود ولايته للمنازعات التي يختص بها .

ومن حيث إنه عن الأمر الثاني المعروف بالطعن المائل ويتعلق بمدى سريان حكم المادة ١٢٤ من قانون المحاماة بشأن تنظيم اختصاص محكمة استئناف القاهرة بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجلس النقابة بأعداد قائمة المرشحين على القرارات الصادرة منه بأعداد الكشوف الخاصة بالمرشحين لمنصب النقيب فباستعراض أحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ يبين أن المادة ٣٢٦ المعدلة بالقانون رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨٤ تنص على أن يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية... ولا يجوز الجمع بين الترشيح لمركز النقيب وعضوية مجلس النقابة... وتنص المادة ١٣٢ على أن « يشترط

فيمن يرشح نفسه نقيباً أن يكون من المحامين أصحاب المكاتب الخاصة .. بالإضافة إلى الشروط العامة لترشيح لعضوية مجلس النقابة » . كما تنص المادة ١٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على أن « يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة » وتجري عبارة المادة ١٣٤ بأن « يكون الترشيح لعضوية المجلس بطلب يقدم من المرشح إلى مجلس النقابة ... » بينما تنص المادة ١٣٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على أن « يجري الانتخاب لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة بدار النقابة العامة وفي مكان النقابات الفرعية ... » وتنص المادة ١٣٦ المعدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على أن « تكون مدة مجلس النقابة أربع سنوات من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب ... ولا يجوز تجديد انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متتاليتين في ظل هذا القانون » . وتنص المادة ١٣٨ على أن « ويرأس النقيب اجتماعات مجلس النقابة ... » بينما تجرى عبارة المادة ١٤٩ على أن « تسقط العضوية عن النقيب وعن أى عضو فى المجلس إذا فقد أى شرط من شروط صلاحية الترشيح... » وفقد ما تقدم من نصوص أن القانون أورد حكماً بأن يكون تشكيل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً (المادة ١٣١ المعدلة) وبهذه المثابة تقرره لصفة العضوية بالمجلس وعلى ذلك فما يفرد القانون حكماً خاصاً بتنظيم معين يختص به النقيب سواء من حيث الشروط التى يجب توافرها فى المرشح لهذا المنصب أو الحقوق المخولة له والواجبات المفروضة عليه بهذه الصفة فإنه يخضع للأحكام العامة الواردة فى القانون والتي تنظم شئون أعضاء مجلس النقابة وذلك تأسيساً على البداهة القانونية التى تقضى بأن رئيس أى مجلس أو لجنة هو فى الأصل عضو فيها فضلاً عن صفته كرئيس لها وهذه البداهة القانونية تنطبق بها وتدل عليها الأحكام النبالة ذكرها فى قانون نقابة المحامين وفى قوانين النقابات المهنية الأخرى وفى غيرها من القوانين والتشريعات المنظمة للمجالس المماثلة الأخرى فى النظام القانونى المصرى . فإذا كان ذلك وكان القانون قد

جاء خلوا من تنظيم خاص لعملية الترشيح لمنصب النقيب واعداد القائمة الخاصة بالمرشحين لهذا المنصب فإنه يسرى على ذلك جميعه حكم المادة ١٢٤ من قانون المحاماة بحسبانها تتضمن التنظيم الإجرائي ومن بعده طريق الطعن القضائي لعملية الترشيح واعداد قوائم المرشحين لعضوية مجلس النقابة أى بتشكيل المجلس الذى منه النقيب حسب صريح عبارة المادة ١٣١ المعدلة .

ومن حيث إن الحكم الذى يصدر عن هذه الهيئة لا يحسم المنازعة فى الطعن ومن ثم فإنه يتعين إبقاء الفصل فى المصروفات إعمالا للمادة ١٨٤ مرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين باعداد قوائم المرشحين لمنصب نقيب المحامين أو لعضوية مجلس النقابة سواء أكان وجه الطعن على تلك القرارات أنها تضمنت ادراج اسم أو أسماء مرشحين ما كان يجوز قانونا ادراج اسمائهم أم لأنها أغفلت ادراج اسم مرشح أو أكثر كان يتعين ادراج اسمائهم قانونا ، وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه وأبقت الفصل فى المصروفات .

(٢)

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة وعضوية السادة
الأساتذة المستشارين/ فؤاد عبد العزيز عبد الله رجب وعبد العزيز أحمد سيد حمادة وعبد المنعم عبد
الغفار فتح الله رحنا ناشد مينا حنا ومحمد أمين المهدي العباسي وحسن حسنين على حسنين
ومحمود عبد المجمع موافق ويحيى السيد الفطريقى وإسماعيل عبد الحميد إبراهيم ومحمد عبد
الرحمن سلامة حسن
نواب رئيس مجلس الدولة

الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٢١ القضائية

دعوى - الحكم الصادر فيها - أسباب بطلان الحكم - سبق الاشتراك فى إصدار فتوى
بشأن ذات الدعوى - المادتان ١٤٦، ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
حضور مستشار بمجلس الدولة فى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومشاركته
فى إصدار فتوى بشأن ذات موضوع الدعوى التى يجلس للفصل فيها فى إحدى محاكم مجلس
الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذى شارك فى إصداره - أساس ذلك : أن سبق الافتاء فى
موضوع الدعوى يعد سببا من أسباب عدم الصلاحية لنظرها - تطبيق .

إجراءات الطعن

فى يوم الاربعاء ١٥/٥/١٩٨٥ أودع الأستاذ /محمد عبد المجيد الشاذلى المحامى
نائبا عن الأستاذ / طلعت محمد سليم المحامى والوكيل عن الطاعن بالتوكيل الرسمى
الحام رقم ٢١٠٣ لسنة ١٩٨١ - توثيق السيدة زينب - قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا
تقرير الطعن المائل فى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية -
بجلسة ١٢/٣٠/١٩٨٤ فى الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٢٨ ق عليا (المقام ضد الطاعن من
هيئة مفوضى الدولة وذلك عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة -
دائرة التسويات - بجلسة ٢١/٥/١٩٨٢ فى الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٤ ق - المقامة
من الطاعن بالمطالبة بإلغاء قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة المؤرخ

١٩٨٠/٣/٢٢ الخاص باعتبار دبلوم المعهد العالي للتجارة من المؤهلات فوق المتوسطة مع ما يترتب على ذلك من اثار مع الزام المدعى عليه المصروفات - والقاضى بإلغاء القرار المطعون فيه وأحقية المدعى في تسوية حالته على أساس أن مؤهله دبلوم المعهد العالي للتجارة من المؤهلات العالية وما يترتب على ذلك من اثار . وقضى الحكم المطعون فيه الصادر في الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٢٨ ق عليا بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري - دائرة التسويات - المشار إليه ، ويرفض دعوى الطاعن . وطلب الطاعن - في ختام عريضة طعنه - الحكم ببطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٢٨ ق عليا بجلسته ١٩٨٤/١٢/٢٠ المشار إليه .

اعلن تقرير الطعن بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢ إلى هيئة قضايا الدولة نائبة عن المطعون ضدها وأردع السيد المستشار مفوض الدولة تقرير هيئة مفوضي الدولة بالرأى القانوني مسببا في الطعن مؤرخا بتاريخ ١٩٨٨ الذي انتهت فيه للإسباب الواردة به أنها ترى الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى غير تلك التي أصدرت الحكم المطعون فيه مع ابقاء الفصل في المصروفات .

وقد نظر الطعن أمام دائرة مختص الطعون بالدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٨٩/٤/٢٤ والجلسات التالية على النحو التالي بمحاضر الجلسات وبجلسته ١٩٨٩/٦/٢٦ قررت الدائرة إحالة الطعن إلى الدائرة الثانية - عليا التي نظرت بجلسته ١٩٨٩/١١/٥ والجلسات التالية . وبجلسته ١٩٩٠/٣/١٢ قررت الدائرة إحالة الطعن إلى الدائرة المشكلة وفقا للمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ فنظرت بجلسته ١٩٩٠/٥/٦ والجلسات التالية على النحو التالي بمحاضر الجلسات ، وبجلسته ١٧ من فبراير سنة ١٩٩١ قررت الدائرة

اصدار الحكم في الطعن بجلاسة ١٩٩١/٢/١٧ ثم قررت مد أجل النطق إلى جلاسة اليوم ١٩٩١/٤/٢١ حيث صدر الحكم وأودعت مسودته المشتعلة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطاعن يهدف بطعنه إلى الحكم ببطلان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية - بجلاسة ١٩٨٤/١٢/٣٠ في الطعن رقم ١٥٢٨ لسنة ٢٨ ق عليا .

ومن حيث إن الطاعن يستند في طعنه ببطلان الحكم إلى أن الحكم المطعون فيه قد اشترك في اصداره أحد المستشارين بالرغم من سبق افتائه في موضوع الطعن وهو المستشار لأنه كان عضواً بقسم التشريع وعضواً بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي اصدرت الفتوى الخاصة باعتبار أن دبلوم المعهد العالي للتجارة (الحاصل عليه الطاعن) يسفل في عداد المؤهلات فوق المتوسطة وذلك بجلاسة ١٩٨١/٥/٢٧ (ملف رقم ٢١٦/١/٨٦) وقد سبق أن أرسل مذكرة بشأن هذا الموضوع إلى كل من السادة رئيس وأعضاء الجمعية العمومية ومنهم المستشار ، وذلك بالكتابين الموصى عليهما برقمى ١٠٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٦ ، ٧٨٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٣ وقد تسلم سيانته هذه المذكرة في ١٩٨١/٤/٤ ، ومن ثم فإنه طبقاً للمادة ١٤٦ من قانون المرافعات وما بعدها فإن الحكم يعتبر باطلاً ويؤيد ذلك الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ومنها على سبيل المثال الحكم الصادر في الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥ ق بجلاسة ١٩٦٠/١٠/١٥ .

وأضاف الطاعن أن هناك سبباً آخر للطعن على الحكم المشار إليه بالبطلان ذلك أنه جاء مخالفاً للحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلاسة ١٩٨١/٤/٤ في

التفسير رقم ٥ لسنة ٢ ق والذي قرر اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية من المؤهلات العالية ، وهو مؤهل مدة الدراسة به سنتان بعد الثانوية العامة ، وهو مؤهل يماثل المؤهل الحاصل عليه الطاعن ، ويتعين سريان هذا التفسير عليه بالقياس لوحدة الاسانيد والحجج التي استند إليها حكم المحكمة الدستورية العليا ولا وجه لقصر هذا التفسير على المؤهل الأول إذ أن القرارات من هذه المحكمة لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الاثر إلى الكافة وتلتزم به جميع جهات القضاء طبقاً لحكم المادة ٤٩ من قانون انشاء هذه المحكمة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ووجهة النظر المشار إليها قد أخذت بها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسته ١٩٨٢/١/٢٠ واعتبرت مؤهل المعهد العالي للتجارة مؤهلاً عالياً مثله في ذلك مثل دبلوم التجارة التكميلية العالية .

ومن حيث إن دعوى البطلان لا تنقيد بمواعيد الطعن المنصوص عليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة طالما قد قامت على أحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن في هذه الحالة شكلاً متى استوفى باقى شروطه الشكلية الأخرى المتطلبية قانوناً

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن المائل إنما ينحصر في بيان ما إذا كان سبق افتاء احد أعضاء هيئة المحكمة في موضوع الطعن إبان كونه عضواً بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة يشكل سبباً من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ من عدمه .

ومن حيث إنه عن موضوع الطعن فإنه لما كان مبنى الطعن المائل هو كون السيد الاستاذ المستشار/..... أحد أعضاء الدائرة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشترك في إصداره على الرغم من أنه سبق لفتاؤه في موضوع الطعن

إبان كونه عضوا للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي أصدرت في شأن الطاعن ذات الفتوى الخاصة باعتبار دبلوم المعهد العالي للتجارة مؤهلا فوق المتوسط ، وذلك بجلسة ٢٧ من مايو ١٩٨١ .

ومن حيث إن المادة ١٤٦ المشار إليها من قانون المرافعات قد نصت على أن يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم فى الأحوال الآتية : ١ - ٥ ... - إذا كان قد أفتى أو ترفع من أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها .

كما نصت المادة ١٤٧ من القانون على أن يقع باطلاً عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم ، وإذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أنه متى ثبت أن أحد أعضائه الهيئة التي أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى فى موضوعها أو نظرها قاضياً أو مستشاراً أو خبيراً أو محكماً فإن الحكم فى هذه الحالة يكون باطلاً لمخالفته للنظام العام ، ويتعين لذلك القضاء بإلغائه وإعادة الطعن إلى محكمة القضاء الإدارى، نظره من جديد ولا تتصدى المحكمة الإدارية العليا فى هذه الحالة لنظر موضوع الدعوى ، ذلك لأن انهمك المطعون فيه فى هذه الحالة يكون قد شاب بطلان جوهري ينحصر به إلى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته لنظر الدعوى ويتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء الإدارى باعتبارها محكمة أولى درجة لتستفيد ولايتها فى الموضوع على وجه صحيح .

لذلك فإن مشاركة مستشار بمجلس الدولة في إصدار فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في ذات الدعوى وذلك أيا كان وجه هذه المشاركة فإنه ومن ثم يكون غير صالح لنظر الطعن المقام من هيئة مفوضى الدولة عن هذه الدعوى الصابر لصالح الطاعن بجلسة ١٩٨٢/٥/٣١ في الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٢٤ في الأمر الذي يترتب عليه حتما اعتبار الحكم المطعون فيه باطلا لمخالفته للنظام العام القضائي الذي يحتم فضلا عن توافر استقلال القاضي عند جلوسه للقضاء أن يكون غير ذا صلة بالخصوم مؤثرة في حياده أو مشارك كقاضى أو خبير أو محكم في ذات موضوع الخصومة مما يجعل له رأيا مسبقاً فيها قد يمنعه من وزن حجج الخصوم وزناً مجرداً يتوفر معه الحياد والموضوعية الكاملة اللازمة لأداء رسالة العدالة ويحقق الاطمئنان في جنوى استعمال الخصوم لحقوقهم في الدفاع أمام القضاء .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بأن حضور المستشار بمجلس الدولة في الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومشاركته في إصدار فتوى بشأن ذات الدعوى التي يجلس للفصل فيها في إحدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذي شارك في إصداره وأمرت بإعادة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية - للفصل فيه مجدداً على هذا الأساس .

(٣)

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩١

برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة ومغسوبة السادة
الأساقفة المستشارين/ فؤاد عبد المزيين عبد آله وجب وعبد المنعم عبد الفقار فتح الله وحنا ناشد
ميننا حنا ومحمد أمين المهدي العباسي وحسن حسنين علي حسنين ومحمود عبد المنعم موالى ومحمد
يسرى زين العابدين ويحيى السيد الفطريلى وإسماعيل عبد الحميد إبراهيم ومحمد عبد الرحمن
سلامة علام
نواب رئيس مجلس الدولة

الطعن رقم ٢٨٣٢ لسنة ٣٢ القضائية

ماملون مدنيون بالدولة - تسوية حالة - الماملون على مؤملات عليا أثناء الخدمة .

الفقرتان الأولى والثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح

أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقاع العام .

العامل الذى يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال قبل إجراء التسمكين فى وظائف الجدول
المعتمد من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة له الحق فى أن تسوى حالته بنقله بفتته
والديمية ومرتبته إذا كان أكبر من الفتى المرتب الذى يستحقها طبقاً للفترتين الأولى
والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين وذلك
إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ما لم يكن يقاؤه فى مجموعته الوظيفية الأصلية
أفضل له - لا مجال فى هذا الصدد للقول بأن نقل العامل فى هذه الحالة إلى مجموعة
الوظائف العالية غير التخصصية هو أمر جوازى متروك لتقديره لجهة الإدارة - أساس ذلك :
أن المشرع استخدم تعبيراً آمراً ينص على أنه ينقل العامل بفتته وأقدميته ومرتبته ، ولم
يستخدم ما يفيد الجواز والتخيير والتقدير لجهة الإدارة كما هو الحال فى نص المادة (٢٥)
مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ -
تطبيق .

إجراءات الطعن

بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢ أودع الأستاذ محمد عبد المجيد الشاذلي المحامي بصفته وكيلًا عن السيد /حمزة أنور حمزة الزهيري - قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا تقرير طعن قيد بجداولها برقم ٢٨٢٢ لسنة ٣٢ ق عليا في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري (دائرة التسويات ب) بجلسة ١٩٨٦/٥/٧ في الدعوى رقم ٩٢٨ هـ لسنة ٢٨ ق والقاضي برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات . وطلب الطاعن - للأسباب المبينة تفصيلا بتقرير الطعن - الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحقية الطاعن في أن ينقل بفئته وأقدميته وراتبه إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وما يترتب على ذلك من آثار والزام الإدارة بالمصروفات عن الدرجتين .

وقدم الأستاذ المستشار الدكتور البيومي محمد البيومي مفوض الدولة تقرير هيئة مفوضي الدولة بالرأى القانوني في الطعن الذي ارتأت في ختامه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى بالمصروفات .

ونظر الطعن أمام الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا على الوجه المبين بمحاضر جلساتها ، وبعد أن حجزته للحكم بجلسة ١٩٩٠/١/١٤ قررت إعانتها إلى المرافعة وحالتها إلى دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المشكلة بالهيئة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة ، وقد نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٩٩٠/٢/٢٤ وتداول بجلساتها على الوجه المبين بالمحاضر ، وبقدم السيد الأستاذ المستشار مفوض الدولة تقرير هيئة مفوضي الدولة في الموضوع الذي ارتأت فيه - للأسباب المبينة بالتقرير الحكم - أولا : بأحقية العامل الذي يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال قبل صدور قرار رئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة باعتماد جداول التقويم والتوصيف في الجهة التي يعمل بها ويكون قد بلغ فئة أعلى أو مرتبة أكبر من الفئة أو المرتبة الذي يستحقه طبقا للأحكام التي تضمنتها المادة الرابعة من القانون

رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ فى الأفادة من حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار إليها وذلك بفتته وأقدميته ومرتبته إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية . ثانياً: عدم أحقية العامل الذى يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بعد صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة باعتماد جدول تقييم وتوصيف الوظائف فى الجهة التى يعمل بها فى الأفادة من حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار إليها متى كان جدول الوظائف ممولا فى الميزانية . ويعد أن حجز الطعن للحكم لجلسة / / ومد أجل النطق به لجلسة / / أعيد للمرافعة لجلسة ١٩٩١/٣/١٠ ثم حجز للحكم لجلسة اليوم ١٩٩١/٤/٢١ وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة .

وحيث إن وقائع المنازعة تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن الطاعن أقام بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٨ دعواه رقم ٩٢٨ هـ لسنة ٣٨ ق طالبا فى ختامها الحكم بأحقية فى أن ينقل بالفتة المالية التى بلغها عند حصوله على مؤهله العالى وبذات أقدميته فيها وراتبه الذى بلغه فى هذا التاريخ إلى مجموعة الوظائف العالية التخصصية بمصلحة الجمارك وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وقال المدعى شرحا لدعواه أنه حاصل على دبلوم التجارة الثانوية عام ١٩٦٩ وعين بوظيفة مراجع بقطاع جمارك القاهرة فى ١٩٦٩/٩/١٨ بالفتة الثامنة المكتبية (٣٦٠/١٨٠) وبقى إلى الفتة السابعة (٧٨٠/٢٤٠) فى ١٩٧٥/١٠/١ وعُدلت أقدميته فيها إلى ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ . ثم نقل إلى الدرجة الثالثة المكتبية (٧٨٠/٢٤٠) بذات أقدميته فيها وأصبح شاغلاً للدرجة الثالثة من

١٩٧٤/١٢/٣١ وذلك طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وفى أكتوبر عام ١٩٨٠ حصل على مؤهل عال (ليسانس آداب قسم فلسفة) أثناء الخدمة ، فتقدم إلى مصلحة الجمارك طالباً نقله بفئته وأقدميته فيها بذات راتبه الذى وصل إليه إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ غير أن الجهة الإدارية أهملت طلبه مستندة فى ذلك إلى أن القرار الوزارى رقم ١٩٧٩/٦١ الصادر من وزير المالية بتحديد المؤهلات الدراسية التى يجوز تعيين العاملين الحاصلين عليها بمصلحة الجمارك لم يتضمن ذكر مؤهل المدعى (ليسانس الآداب) من عداد المؤهلات الواردة به . ونعى المدعى على هذا القرار مخالفة القانون استناداً إلى أن نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ورد بصيغة الأمر ولا مجال فيه للسلطة التقديرية كما ورد النص مطلقاً فلا يجوز تقييده . وبجلسة ١٩٨٦/٥/٧ حكمت محكمة القضاء الإدارى برفض الدعوى ، وأقامت قضاياها على أن مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن العامل الذى يحصل أثناء الخدمة على المؤهل العالى قبل صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة باعتماد جداول التوصيف والتقييم فى الجهة التى يعمل بها ينشأ له الحق فى تسوية حالته وفقاً لحكم هذه الفقرة وذلك بنقله بفئته وأقدميته ومرتبته الذى بلغه وقت حصوله على المؤهل العالى إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقاؤه فى مجموعته أفضل . وإذا كان الثابت أن المدعى حصل على ليسانس الآداب فى أكتوبر سنة ١٩٨٠ أى بعد اعتماد جداول توصيف وتقييم وظائف مصلحة الجمارك فى ١٩٨٠/٦/١٧ فلا ينشأ له ثمة حق فى الاستفادة من أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سائلة الذكر . هذا فضلاً عن أن القرار الوزارى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ قد حدد المؤهلات الدراسية التى يجوز تعيين الحاصلين عليها بمصلحة الجمارك فقصرها على ليسانس

الحقوق ويكالوريوس التجارة ، ومن ثم لا يجوز تعيين حملة ليسانس الآداب بالمصلحة .
وإذ لم يرتض الدعوى هذا الحكم فقد طعن عليه بالظعن المائل ونعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله للأسباب الآتية :

١ - أن ما استند إليه الحكم المظعون فيه من أن جداول توصيف وتقييم وترتيب الوظائف بمصلحة الجمارك قد اعتمدت من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ١٧/٦/١٩٨٠ يناقض ما استندت إليه المحكمة ذاتها فى حكمها الصادر فى الدعوى رقم ٥٤٠٨ لسنة ٢٨ ق من أن جداول توصيف وتقييم الوظائف بالمصلحة تم اعتماده فى ٤/٥/١٩٨٢ وقد اضطرت أحكام تلك المحكمة على ذلك .

(٢) أن الممول عليه طبقا لنص المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو تمام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف ، والمرجع فى ذلك إلى أحكام قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ فى شأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالخدمة . وقد جاء هذا القرار مفصلا تلك الأحكام وأخرها نقل العاملين إلى الوظائف الواردة بجدول الوظائف المعتمدة ، وبذلك فإن اعتماد الجداول ليس إلا خطوة من خطوات إتمام نظام توصيف وتقييم وترتيب الوظائف بمصلحة الجمارك . والثابت أن ميزانية مصلحة الجمارك حتى الآن لم تدرج بها الوظائف التى اعتمدها جدول التوصيف والتقييم وإنما وردت بها درجات مالية فحسب ، بمعنى أن هذا الجدول لم ينفذ فى الموازنة ومن ثم لا يمكن الاعتماد به .

(٣) أن نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه هو نص أمر يفيد الحتم وليس فى أعباله مجال لسلطة تقديرية للوزير أو لغيره ، ولم يتضمن تفويضا لاحد فى تحديد مؤهلات معينها يفيد أربابها من حكم تلك المادة .

وحيث إن المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس النوبة تنص على أنه « إذا تبين لأحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظر احد الطعون أنه قد صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت العنول عن مبدأ قانوني قررت أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا ، تعين عليها إحالة الطعن إلى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه ... » ومن حيث إنه وفقا لما استقر في أحكام المحكمة الإدارية العليا منذ انشائها سنة ١٩٥٥ فإن قضاء محاكم مجلس النوبة هو قضاء مشروع يقوم على مراقبة مشروعية وسلامة وصحة تصرفات الإدارة والتزامها بسيادة القانون وسواء تعلق النزاع بالطعن بالإلغاء في قرار إداري أو التعويض عن هذا القرار أو بتسوية مركز قانوني من المراكز التي تنشأ أو تعد وتلغى بمقتضى أحكام القانون مباشرة أو كان بشأن تصرف قانوني يتعلق بأحد العقود الإدارية أو بغير ذلك من المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس النوبة باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في المنازعات الإدارية طبقا لأحكام المادة (١٧٢) من الدستور وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس النوبة ومن ثم فإن للمنازعة الإدارية طبيعتها العامة المتميزة التي تحتم رعاية لوحدة محلها واثارها من جهة وحسن سير العدالة الإدارية من جهة أخرى وكون الفصل في شرعيتها يتوقف في معظم الأحوال على مدى التزام الإدارة العامة لأحكام قانونية أمره لا محل فيها لتقدير الجهة الإدارية أو إذا منحها سلطة تقديرية في منح أو منع أو تعديل المراكز القانونية للأفراد فإن غاية ما تملك من اختيار في هذا الشأن يتعين دائما أن يكون الصالح العام وفي إطار سيادة الدستور والقانون الذي يتعين أن تلتزم السلطة التنفيذية وتلتزم السلطة القضائية والسلطة التشريعية به ومن ثم فإن المحكمة الإدارية العليا قد استقرت أحكامها على أن الطعن أمامها في الأحكام التي تصدر في

أى منازعة إدارية ييسر رقابتها وولايتها على النزاع برمته دون تقييد بأسباب الطعن أو بموضوعه مادام أن تحقيق رقابة المشروعية وسيادة الدستور والقانون تحتم شمول الرقابة القانونية والقضائية للمحكمة لجميع جوانب النزاع اعلاء للمشروعية وسيادة القانون وإذا كان ذلك صحيحا وسليما فى مجال ولاية نواتر المحكمة الإدارية فإنه يكون أصح وأولى بالاتباع فى مجال ولاية الدائرة الخاصة بتوحيد المبادئ فى هذه المحكمة التى انشأها المشرع مستهدفا ضمان عدم تعارض المبادئ القانونية التى تلتزم بها محاكم مجلس الدولة عند الفصل فى المنازعات الإدارية تحقيقا للمساواة وسيادة الدستور والقانون ضمانا لحسن سير العدالة وعدم اضطراب واختلاف المراكز القانونية للمتقاضين باختلاف المحاكم والنواتر التى تنظر النزاع وتوحيدا للتفسير الصحيح لأحكام الدستور والقوانين واللوائح واعلاء للمشروعية الموحدة للأسس والمبادئ ، ومن ثم فإنه متى احيل الطعن إلى هذه الهيئة بالتطبيق لنص المادة ٥٤ مكررا وهى قمة التشكيل القضائى بمجلس الدولة فإن منازعة الطعن برمتها تكون معروضة عليها وخاضعة لرقابتها القانونية الكاملة ولا يكون ثمة ما يمنع هذه الهيئة من الفصل فى الطعن بكامل اشطاره متى رأت وجها لذلك مادام صالحا للفصل ومهيأ للحكم فيه ، كما يكون لها أن تقتصر فى حكمها على البت فى المسألة القانونية التى تكشف أوراق الدعوى والطعن أنها كانت محل تناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا أو فصلت فيها أحكام سابقة على وجه معين ويراد العلل عنها ، ثم تحيل بعد ذلك الطعن إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل فى موضوع الطعن على هدى ما أصدرته هذه الهيئة من قضاء فى المسألة القانونية التى بتت فيها .

وحيث إن المادة الرابعة من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يفين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المهلات المنصوص عليها فى المادة (٥) فى الفئات المالية وبالأقدمية الافتراضية

المقررة لمؤهلاتهم . كما تحدد أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة فى الفئة المقررة لمؤهله طبقا لأقدمية خريجي ذات الدرجة من حمله المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ المتشأ إليه وذلك ما لم تكن أقدميته أفضل . وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذى يستحقه طبقا لأحكام السابقة ينقل بفئته وأقدميته ومرتبه إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلائم خبراته مالم يكن بقاؤه فى مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له » .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المضمون فيه وتقرير الطعن وسائر الأوراق المقدمة فى الدعوى والطعن أن الغاية من قرار الدائرة الثانية بالحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١٤/١/١٩٩٠ بأحالة الطعن المائل إليها هو البت فى مسألتين قابضتين يثيرهما حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهما : أولا - هل ينشأ للعامل الذى يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال - وكان قد بلغ فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذى يستحقه طبقا لأحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة المشار إليها مستحق ومستعدة مباشرة من حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة فى أن ينقل بفئته وأقدميته ومرتبه إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ، أم أن ذلك يتوقف على تقدير جهة الإدارة .

ثانيا : تحديد المدى الزمنى لسريان حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار إليها والواقعة أو الإجراء الذى يتوقف بتحقيقه أعمال حكم هذه الفقرة .

وحيث إنه عن المسألة الأولى فإن البادئ بجلاء من نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر إنه قد ورد بصيغة أمره مؤقتا أن العامل الذى يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال وكان قد بلغ فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذى يستحقه طبقا للأحكام التى تضمنتها الفقرتان الأولى والثانية من المادة الرابعة المشار

إليها ، ينشأ له الحق في تسوية حالته وفقا لحكم الفقرة الثالثة وذلك بنقله بفئته ومرتبته الذي بلغه وقت حصوله على المؤهل العالي إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية وذلك مالم يكن يقاوزه في مجموعته الوظيفية أفضل ، ولا مجال في هذا الصدد للقول بأن نقل العامل - في هذه الحالة - بحالته إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ، هو أمر جوازى متروك تقديره لجهة الإدارة استنادا إلى ما ذهبت إليه بعض الأحكام القضائية من أن هذا النقل هو في حقيقته تعيين بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه العامل أثناء الخدمة يستصحب فيه حالته قبل التعيين ، وإنما هو - ولا ريب - من قبيل تسوية الحالة التي يستمد العامل حقه فيها من أحكام القانون مباشرة ، فالمرشح قد استخدم تعبير أمر ينص على أن « ينقل بفئته وأقدميته ومرتبته..... » ولم يستخدم ما يفيد الجواز والتخيير والتقدير لجهة الإدارة كما لم يستخدم إطلاقا عبارة «يعين» للدلالة على مقصوده من النص . وتتأكد صحة هذا النظر بمقارنه نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار إليها بنص المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه « مع مراعاة يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف العالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف » .

ومن حيث إنه من المبادئ العامة المسلم بها في تفسير أحكام القانون عدم الانحراف عن صريح عبارة النص أو تفسيره على نحو يتعارض مع عباراته الواضحة الصريحة والقاطعة الدلالة على المقصود منها إلى معان أخرى ، وإلا كان ذلك المتأثاتا على إرادة المشرع وإحلال لإرادة المفسر قاضيا كان أو غيره محل السلطة التشريعية دون سند من الدستور أو القانون فلا اجتهاه صراحة النص التشريعي وقطعية دلالاته على ما تقصده السلطة التشريعية من تقريره .

وحيث إنه عن المسألة الثانية فإنه لما كان الحكم الذى تضمنته الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار إليها هو فى حقيقة الأمر من باب استمرار بتطبيق نظام تسعير الشهادات والمؤهلات الدراسية بصفة محددة ومؤقتة فى المجال الذى حدده النص وهو نظام شخصى يقوم على أساس الرّبط بين المؤهل والدرجة المالية التى يشغلها الموظف العام الذى يحصل عليه ومن ثم فإن سريان حكمها رهين باستمرار العمل بهذا النظام وإذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقوم على أساس نظام موضوعى قوامه توصيف الوظائف وتقييمها وترتيبها وبموجبه يتم الرّبط بين الوظيفة التى هى عبارة عن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات تحددها السلطة المختصة وتتطلب فىمن يشغلها مؤهلات واشتراطات معينة والدرجة المالية المقررة لها وفقاً للهيكل التنظيمى للوحدة الادارية وجداول الوظائف المقرر لها ، فمن ثم يتعين وقف اعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار إليها من تاريخ وضع هذا النظام الموضوعى للتوظيف موضع التطبيق والتنفيذ ، ولا يتأتى ذلك الا باستكمال كافة مراحل وإجراءات ترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة وتطبيق الأحكام التى يقتضيه تنفيذ الصابر بها قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ وبيان ذلك أن المادة ٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن «تضع كل وحدة هيكل تنظيمى لها ... وتضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقاً به بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فىمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى إحدى المجموعات النوعية وتقييمها بإحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون . كما يجوز إعادة تقييم وظائف كل وحدة . ويعتمد جدول الوظائف وطاقات وصفها والقرارات الصادرة بأعادة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة » .

وتنص المادة ٩ من القانون المذكور على أن « يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم

والإدارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والأحكام التي يقتضيها تنفيذها ، ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى للخبرة المطلوبة لشغل الوظيفة الأدنى مباشرة ، وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والأحكام التي يقتضيها تنفيذها ، ويعد أن أورد القرار في الفصل الأول أحكام ترتيب وتصنيف وتقييم الوظائف ، وفي الفصل الثاني تحديد وتعريف المجموعات النوعية التي تصف فيها الوظائف وفي الفصل الثالث تعريف الدرجات ، وفي الفصل الرابع قواعد وإجراءات تسجيل وحفظ جداول الوظائف وأوصافها - وفي الفصل الخامس والأخير ينص على قواعد نقل العاملين إلى الوظائف الواردة بجداول الوظائف المعتمدة من الجهاز ، فبينت المادة ٩ من القرار تفصيلاً قواعد نقل العاملين إلى الوظائف المعادلة لوظائفهم الواردة بالجدول وإنطقت ذلك بالسلطة المختصة في الجهة الإدارية بعد العرض على لجنة شؤون العاملين وهو ما جرى العمل على تسميته بتسكين العاملين على الوظائف المعتمدة .

ومؤدى ما تقدم إنه لا يكفى لوضع النظام الموضوعى للتوظيف موضع التطبيق والتنفيذ بما يستتبعه ذلك من وقف سريان حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وسائر الأحكام الأخرى الخاصة بالنظام الشخص للتوظيف القائم على تسميع الشهادات والمؤهلات مجرد صدور قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باعتماد جداول تصنيف وتقييم الوظائف للجهة الإدارية ، بحسبان أن صدور هذا القرار لا يعدو أن يكون مجرد تقرير للجدول بإجراء تنظيمي في الوحدة الإدارية ومرحلة من مراحل استكمال العمل بنظام تصنيف وتقييم الوظائف بالجهة . وحيث إن الوظيفة العامة ليست مجرد تحديد وتنظيم لأختصاصات وأعمال يؤديها الموظف العام الذي يشغلها وإنما هي أيضاً وفي الغالبية العظمى من الوظائف العامة وبالذات في الجهاز الإدارى للدولة والخاضع لنظام العاملين المدنيين بالدولة

عبارة عن درجة مالية ومربوط مالى محدد مقرر يصرف منه لشاغلها أجره مقابل ادائه لعملها وبالتالي فإن الوظيفة العامة ليست مجرد عمل واختصاص ومسئولية وإنما هي أيضا درجة وفترة ومصرف مالى ، وهي من هذا الوجه باعتبارها عملا مأجورا ينفق عليه من الباب الأول بالموازنة العامة للدولة وفقا لنصوص الدستور والقانون المنظم للموازنة العامة وكذلك لقانون اعتماد الموازنة السنوية للدولة ، ويتعين لوجودها الذى يتحقق به إمكان شغلها بالموظف العام أن يتحقق انشائها وإدراجها كمصرف مالى فى الموازنة العامة للدولة بالجهة الإدارية التى يراد شغل الوظيفة بها ورد قرار التسكين أو التعيين أو النقل إلى الوظيفة على غير محل (المواد ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٢) والمادتين ١٣ ، ١٤ من الدستور ، والمواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، (٥/٢٠) ، ٢٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الحاسبة الحكومية.

وكان يمثل هذا القرار معنوما ويمثل صدوره مخالفة تأديبية ومالية تستوجب المسؤولية التأديبية لصدوره وإعمالا لذلك فإن القرارات التى تصدر بشأن اعتماد رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة للجداول الخاصة بتوصيف الوظائف فى الوحدات الإدارية تنص صراحة على أن صدر هذا القرار ليس تمويلا لهذه الوظائف وتبنيها للجهات الإدارية بأنه يتعين استكمال المراحل اللازمة لإيجاد الوظائف بالجداول المذكور من خلال توفير التمويل اللازم لها فى الموازنة العامة قبل التسكين عليها للعاملين الذين تتقرر فيهم اشتراطات شغلها وطبقا للقواعد التى حددها نظام العاملين المدنيين بالدولة واللوائح الصادرة تنفيذا له . ومن ثم فإن نظام توصيف وتقييم الوظائف بآية وحدة إدارية لا يستكمل مقومات نفاذه وتطبيق أحكامه إلا بعد تمويله لا مكان شغل العاملين (أى تسكينهم) فى الوظائف المعادلة الواردة بالجداول المعتمدة وفقا للقواعد المنصوص

عليها في الفصل الخامس من قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، فإذا ما تم ذلك اندرجت العلاقة الوظيفية للعامل في الجهة الإدارية التي تم فيها التمويل لجندول الوظائف المعتمد في اطار أحكام النظام الموضوعي للتوظيف وانتهى مجال اعمال أحكام النظام الشخصي ومن بينها حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر وبات من المحتم عدم نقل أية وظيفة الا بمن تتوافر فيه الاشتراطات التي حددها جندول الوظائف المعتمد وطبقا للقواعد القانونية التي يحددها قانون العاملين واللوائح الصادرة تنفيذا لأحكامه .

وحيث أن الطعن المائل غير مهياً للفصل في موضوعه بكافة اشطاره ، فمن ثم تكتفى الهيئة بحسم أمر الخلاف في المسألتين القانونيتين المعروضتين عليها على النحو سالف الذكر وتعيد الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل في موضوعه .

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بأحقية العامل الذي يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال قبل إجراء التسكين في وظائف الجندول المعتمد من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في أن تسوى حالته بنقله بفئته وأقدميته ومرتب إذا كان أكبر من الفئة والمرتب اللذين يستحقهما طبقا للفقرتين الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، وذلك إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية مالم يكن يقاؤه في مجموعته الأصلية أفضل له .

وأمرت بإعادة الطعن إلى الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا للفصل في موضوعه .

المختصرات

١ - المختصرات الفرنسية والانجليزية

ABRÉVIATIONS - ABBREVIATIONS :

A.J.D.A.	: Actualité juridique, droit administratif.
Al.	: Alinéa.
Art.	: Article
Bull.	: Bulletin.
Cass.	: Cour de Cassation
C.C	: Conseil Constitutionnel.
C.E.	: Conseil d'Etat, arrêt du conseil d'état.
Chr. ou Chron.	: Chronique
C.N.E.J.	: Le Centre National d'Etudes Judiciaires.
C.N.R.S.	: Centre national de la Recherche Scientifique.
Coll.	: Collection.
Concl.	: Conclusions.
D.	: Recueil Dalloz
Dactylo.	: Dactylographié.
Décr.	: Décret.
D.H.	: Recueil hebdomadaire Dalloz.
Doct.	: Doctrine.
D.P.	: Recueil Périodique et Critique Dalloz
Dr.	: Doctor - Docteur
D.S. ou Dr. SOC.	: Droit Social.
Éd.	: Édition
E.D.C.E.	: Etudes et Documents du Conseil d'Etat.
E.L.B.S.	: English Language Book Society.
E.N.A.	: L'Ecole Nationale d'Administration.
E.N.M.	: L'Ecole Nationale de la Magistrature.
E.T.C.	: Et cetera
ETS. ou et SUIV.	: Et suivant
E.U.	: Etats - Unis
F.N.S.P.	: La Fondation nationale des Sciences Politiques.
G.P. ou Gaz. Pal.	: Gazette du Palais.
I.D.E.P.	: L'Institut International de droit d'expression française.
I.E.P.	: L'Institut d'Etudes Politiques de Strasbourg.
J.C.P.	: Juris Classeur Périodique (La Semaine Juridique)
J.O.	: Journal Officiel de la République Française.
J.O. déb. A.N.	: Journal Officiel débats Assemblée Nationale
J.O. déb. S.	: Journal Officiel débats du Sénat
Juris.	: Jurisprudence
Leb. ou Rec. Leb.	: Lebon, Recueil Lebon. (Recueil des décisions du Conseil d'Etat).
L.G.D.J	: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence

L.R.S.	: Librairie Recueil Siry
Mél.	: Mélanges
N.	: Note
N°.	: Numéro
Nouv. Rép. D.	: Nouveau Répertoire Dalloz.
N.U.	: Nations Unies.
Obs.	: Observations.
Op. Cit.	: Ouvrage Précité.
Ord.	: Ordonnance.
P.	: Page.
P.C.U.S.	: Parti Communiste de l'Union Soviétique.
P.J.	: Pouvoir Judiciaire.
P.U.F.	: Presses Universitaires de France.
R.A. ou Rev. Adm.	: La Revue Administrative.
R.D.P.	: Revue du droit Public et de la science politique en France et à l'Étranger.
R.D.P.C.	: Revue de droit pénal et de criminologie.
Rec.	: Recueil.
Rec. Cons. d'Et.	: Recueil des arrêts du Conseil d'État.
Rec. Leb.	: Recueil Lebon.
Rép. D.	: Répertoire Dalloz.
Rev.	: Revue.
R.F.A.	: La République Fédérale d'ALLEMAGNE.
R.F.S.P.	: Revue Française de Science Politique.
R.F.T.J.	: Revue Française de Théorie Juridique.
R.I.D.C.	: Revue Internationale de droit comparé.
R.I.D.P.	: Revue Internationale de droit pénal.
R.J.P.	: Revue Juridique et Politique.
R.S.C.	: Revue de Science criminelle et de droit pénal comparé.
R.T.D.C.	: Revue trimestrielle de droit civil.
S.	: Recueil Siry.
S.J. ou Sem. Jur.	: La Semaine Juridique.
Suppl.	: Supplément.
T.	: Tome.
T.C.	: Tribunal des Conflits
th.	: Thèse
U.K.	: United Kingdom
U.N.	: United Nations
U.R.S.S.	: L'Union des Républiques Soviétiques Socialistes.
U.S.A.	: United States of America
U.S.S.R.	: Union of Soviet Socialist Republics
V.	: Voir
Vol.	: Volume.

ABBREVIAZION ITALIANE

Decis	: Decisione
Sez.	: Sezione
Dic.	: Disciplinare
C.S.M.	: Consiglio Superiore della Magistratura
Sent.	: Sentenza
C.C.	: Corte di Cassazione
Sez. Riun.	: sezioni riunite
Racc.	: Raccolta
C. Costit.	: Corte costituzionale
Cass.	: Cassazione penale
Cass. Civ.	: Cassazione civile
Cons. St.	: Consiglio di Stato
c. Segg.	: e seguenti
Op. Cit.	: Opera citata

المراجع

المراجع العربية

- د. أحمد كمال أبو المجد :
- الرقابة على دستورية القوانين ١٩٦٠ .
- المستشار د. أحمد محمود جمعه :
- طرق الطعن في أحكام مجلس الدولة منشأة المعارف ١٩٨٥ .
- د. أحمد يسرى :
- تحول التصرف القانوني رسالة ١٩٦٠ .
- أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي - منشأة المعارف ١٩٩١ .
- أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي - دار الفكر الجامعي ١٩٩٥ .
- د. سليمان الطماوي :
- قضاء التأديب ١٩٨٥ .
- المستشار طارق البشري :
- دراسات في الديمقراطية المصرية - دار الشروق القاهرة .
- المستشار د. همد الفتاح مراد :
- المعجم القانوني رباعي اللغة فرنسي إنجليزي إيطالي عربي .
- المسئولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة ١٩٩٦ .
- الأحكام الكبرى لمحكمة النقض المصرية ١٩٩٦ .
- د. همد العزيز بنديوي :
- الطعن بالنقض والطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .
- المستشار علي الخادم :
- مقدمة مجلة مجلس الدولة ١٩٩٤ .
- المستشار محمد الجمل :
- مقدمة المجموعة ٣٢ من مجموعات مجلس الدولة .
- المستشار د. محمد جويث اللط :
- المسئولية التأديبية للموظف العام - رسالة ١٩٦٧ .
- المستشار د. محمد أحمد عطيه :
- الطلبات المستعجلة أمام مجلس الدولة ١٩٩٦ .
- د. محمد كامل ليله :
- مبادئ القانون الإداري - دار النهضة العربية ١٩٦٨ .
- د. مصطفى أبو زيد فهمي :
- القضاء الإداري ١٩٩٦ .
- المستشار د. فاروق همد أبو :
- نور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة ١٩٨٨ .

المراجع الأجنبية

AUBY ET DRAGO:

Traité de contentieux administratif- L.G.D.J. 1975.

AUBY (M) ET DUCOS (R):

La fonction publique- Droit Administratif- précis Dalloz cinquième édition- 1979.

ARNAUD (ANDRE-JEAN) :

La justice, (collection clefs), éd seghers, Paris, 1977.

ARPALLANGE(PIERRE):

La simple justice, éd. juilliard, Paris, 1980.

AYDALOT (MANURICE) :

Magistrat " un homme et son métier", éd. Robert LAFFONT, Paris, 1976 .

BARTHÉLEMY (JOSEPH) ET DUEZ (PAUL) :

Traité de droit constitutionnel, éd. Dalloz, paris, 1933 .

BERNARD GENY:

De la méthode et de la technique du droit privé positif à celles du droit administratifs.

LONG (M.) ET AUTRES :

Les grands arrêts de la jurisprudence administrative. 9^{ème} éd. Sirey 1990 .

LONG (M.) ET AUTRES :

Les grands arrêts de la jurisprudence administrative. 2^{ème} éd. Sirey 1958 .

LONG (M.) ET AUTRES :

Les grands arrêts de la jurisprudence administrative. 3^{ème} éd. Sirey 1962 .

LONG (M.) ET AUTRES :

Les grands arrêts de la jurisprudence administrative. 7^{ème} éd. Sirey 1978 .

LONG (M.) ET AUTRES :

Les grands arrêts de la jurisprudence administrative. 8^{ème} éd. Sirey 1984 .

LONG (M.) ET AUTRES :

Les grands arrêts de la jurisprudence administrative. 9^{ème} éd. Sirey 1990 .

LONG (M.) ET AUTRES :

Les grands arrêts de la jurisprudence administrative. 10^{ème} éd. Sirey 1995 .

RIVERO (G) :

Le juge administratif français : un juge qui gouverne ? Dalloz 1951.

كتب وأبحاث للمؤلف

أولاً : الكتب (١) :

- المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة - رسالة دكتوراه .
- التحقيق الجنائي الطبقي - الطبعة الأولى .
- الأصول العملية للتنفيذ الجبرى - الطبعة الأولى .
- ملكية الشقق واتحاد الملاك - الطبعة الثالثة .
- أصول أعمال النيابة والتحقيق الجنائي العملى - الطبعة الخامسة .
- الاجراءات الادارية للمعمل بالمحاكم - الطبعة الأولى .
- دعاوى بيع العقارات - الطبعة الثانية .
- جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع - الطبعة الأولى .
- شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضنة - الطبعة الأولى .
- أصول القانون البحرى الجديد - الطبعة الأولى .
- موسوعة الاستثمار - الطبعة الثانية .
- التحقيق الجنائي الفنى والبحث الجنائي - الطبعة الثانية .
- شرح ضريبة المبيعات - الطبعة الأولى .
- شرح قانون الضريبة على العقارات المبنية - الطبعة الثانية .
- شرح قانون قطاع الأعمال العام . الطبعة الثانية .
- شرح تشريعات المخدرات . الطبعة الأولى .
- أوامر التصرف فى التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه . الطبعة الأولى .
- التعليق على قانون الحجز الادارى . الطبعة الأولى .
- النظام القانونى فى إسرائيل وفلسطين .
- الجديد فى النقض الجنائى ١٩٩٢-١٩٩٧ .
- الجديد فى نقض الاجازات ١٩٩٢ - ١٩٩٧ .
- شرح تشريعات التحكم . الطبعة الأولى .
- شرح تشريعات الضريبة الموحدة . الطبعة الأولى .
- موسوعة البنوك . الطبعة الأولى .
- المشكلات العملية فى القضاء المستعجل . الطبعة الثانية .
- موسوعة المحضرين فى الاعلان والتنفيذ . الطبعة الأولى .
- شرح تشريعات الغش .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقارى .
- التنفيذ عملاً وعملاً - الطبعة الأولى .
- دعاوى قسمة المال الشائع - الطبعة الأولى .
- التعليق على التعليمات العامة للنيابات ١٩٩٦ .

(١) تطلب هذه الكتب من المكتبات الكبرى فى مصر والدول العربية .

- شرح قوانين الشهر العقارى . الطبعة الأولى .
- شرح قانون السجل العيني - الطبعة الأولى .
- شرح قوانين البيئة - الطبعة الأولى .
- شرح النصوص العرفية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية الطبعة الأولى ١٩٩٧ .
- شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية - الطبعة الأولى .
- المعاهدات العربية الكبرى - الطبعة الأولى .
- المعاهدات الدولية الكبرى - الطبعة الأولى .
- الأحكام الكبرى لحكمة النقض المصرية - الطبعة الأولى .
- الأحكام الكبرى للمحكمة الادارية العليا المصرية - الطبعة الأولى .
- شرح قوانين التعاون الاسكانى - الطبعة الأولى .
- شرح قوانين المباني .
- المعجم القانونى رباعى اللغة - فرنسى - انجليزى - ايطالى - عربى .

ثانياً : الأبحاث العلمية :

- ١- المسئولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة فى مصر ، محاضرة أقيمت على المسادة مستشارى مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
- ٢- المسئولية التأديبية لرجال القضاء والتبابة العامة فى مصر ، محاضرة أقيمت لرجال القضاء والتهابة العامة فى فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ١٩٩٠/١/٥ .
- ٣- النظام القانونى والقضائى فى جمهورية ليبيا ، بحث منشور فى مجلة القضاء الشهرية أعداد يناير يونيو سنة ١٩٩٠ .
- ٤- النظام القانونى والقضائى فى الشرويج ، بحث قدم للنشر فى مجلة القضاء الفصلية .
- ٥- كيف يفكر الكمبيوتر القانونى ؟ بحث منشور فى مجلة قضاة الشجر التى يصدرها نادى قضاة الاسكندرية .
- ٦- الأسباب الاجرائية والموضوعية للبراءة فى جرائم المخدرات .
- ٧- الأصول القانونية لأعمال الخبراء ، بحثين قدمتا الى دورة المعلوم الجنائية التطبيقية التى نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الاسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
- ٨- الجرائم التى ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضائى الدولة ج ٢ ١٩٩٠ .
- ٩- جرائم الامتناع عن الحكم فى الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية، ج ٣، ١٩٩٢ .
- ١٠- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ج ٤، ١٩٩٢ .
- ١١- جرائم السفايا ضد القضاة وضد الانسانية ، مجلة المحاماة المصرية ج ٥، ٦، ١٩٩٢ .
- ١٢- أحكام المخدرات فى الشريعة الاسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ١٣- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة أقيمت بالمعهد العالى للمحاماة بالقاهرة ، ١٩٩٢ .
- ١٤- النظام القانونى للشركات القابضة فى قانون قطاع الأعمال ، بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

فهرس تفصلى بجمتويات الكتاب

٥	- قرآن كريم .
٧	- اهداء .
٩	- مقدمة الكتاب الثالث من سلسلة دراسات القانون العام العربية .
٩	أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية .
٩	ثانياً : القيمة القانونية لموضوع البحث .
٩	ثالثاً : دور مجلس الدولة المصرى فى ضمان الحقوق والحريات العامة .
١٠	رابعاً : تقسيم البحث .
	القسم الأول
١١	دور القضاء فى خلق قواعد القانون
١٢	- تهيئة وتقسيم .
	الباب الأول
١٥	القانون الإدارى قانون قضائى
	الباب الثانى
١٨	الأحكام الكبرى للقضاء الإدارى الفرنسى
١٨	أولاً : معيار اختيار الأحكام الكبرى للقضاء الإدارى الفرنسى .
	ثانياً : تحديد أسماء وتواريخ وموضوعات الأحكام الكبرى للقضاء الإدارى الفرنسى .
١٨	الباب الثالث
٣٨	الأحكام الكبرى للقضاء الإدارى المصرى
٣٨	أولاً : الأحكام الكبرى لحكمة القضاء الإدارى المصرى .
	ثانياً : الأحكام الكبرى ذات المبادئ الدستورية فى قضاء مجلس الدولة المصرى .
٣٨	ثالثاً : الطبيعة القانونية لسلطة المحكمة الإدارية العليا المصرية عند نظر الطعن فى الأحكام المطعون عليها .
٤٠	رابعاً : المبادئ الأساسية الكبرى التى أرسنها المحكمة الإدارية العليا فى أحكامها .
٤٠	

الباب الرابع

أهمية أحكام نائمة توحيد المبادئ بالمحكمة

- ٤٢ **الادارية العليا المصرية**
- ٤٢ **أولاً : اختصاص المحكمة الادارية العليا المصرية عموماً .**
- ٤٢ **ثانياً : الاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا المصرية .**
- ثالثاً : الأساس القانوني لانشاء دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الادارية العليا المصرية .**
- ٤٣ **رابعاً : المحكمة من انشاء دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الادارية العليا المصرية .**
- ٤٤ **خامساً : القيمة القانونية الكبرى للأحكام الصادرة عن دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الادارية العليا .**
- ٤٥ **سادساً : هل يجوز لدوائر المحكمة الادارية العليا العادية مخالفة المبدأ الذي قرره دائرة توحيد المبادئ .**
- ٤٥ **سابعاً : هل يجوز لدائرة توحيد المبادئ العلول من مبدأ سبق أن قرره دائرة توحيد المبادئ من قبل .**
- ٤٦

القسم الثاني

ملخص الأحكام الكبرى التي قررتها

- ٤٧ **المحكمة الادارية العليا المصرية**
- **المبدأ الأول : سريان حظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها على الأراضي الخاضعة لضريبة الأقطان ولو لم تكن مستغلة فعلاً في الزراعة -- مفاد عبارة : ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأقطان : الواردة في المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ هو عدم الخضوع فعلاً للضريبة طبقاً لأحكام القانون .**
- ٤٩
- **المبدأ الثاني : التزام المتعاقد مع الجهة الادارية بأداء النفقات التي انفتحت على تدريبه علمياً وعملياً في حالة اخلاله بالالتزام بالخدمة كامل المدة المحددة بالمقد للبرم بينهما متى انصرفت نية المتعاقدين إلى ترتيب التزام أصلي بالخدمة لمدة محددة والالتزام ببديل بأداء كامل النفقات التي تصرف على تدريب المتعاقد علمياً وعملياً .**
- ٥٠
- **المبدأ الثالث : عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل أو التخب -- فكرة الجزاء المقنع -- مدلول القرارات النهائية للسلطات التأديبية -- وجوب الالتزام في تحديد اختصاصات المحاكم التأديبية بالجزاءات التأديبية الصريحة .**
- ٥١

- المبدأ الرابع : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأنيب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية -
 طيبة عمل مجالس التأنيب - تكييف القرارات التي تصدرها . ٥٣
- المبدأ الخامس : سقوط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضى خمس عشرة سنة - أساس فكرة التقادم المسقط في مجال روابط القانون العام - أنواع التقادم المسقط - تقادم الحقوق الدورية المتجددة - تفسير النصوص الخاصة بالتقادم . ٥٥
- المبدأ السادس : اعتبار العامل المنقطع عن عمله المدد المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقبلاً استقالته إذا لم تكن الإجراءات التأنيبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل - الاستماتان الصريحة والضمنية - ركن السبب في قرار إنهاء الخدمة - شرط الانذار - العلاقة بين المادتين ٩٧ ، ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ٥٧
- المبدأ السابع : عدم التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعوى المعلقة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية إذا كانت هذه الدعوى تفرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة - أما في الدعوى المرفوعة ابتداء أمامها فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها .
- عدلت الدائرة عن هذا الاتجاه بالحكم الصادر بجلسته ١٩٩٢/٦/٦ في الطعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٢٠٠٥ ق . ٦٠
- المبدأ الثامن : عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر الطعن في الحدود المقررة قانوناً للالتماس إعادة النظر - طيبة الخصومة في دعوى الإلغاء ونطاق حجية الحكم الصادر فيها - مدلول عبارة « نوى الشأن في الطعن » . ٦٤
- المبدأ التاسع : وجوب اتباع المسودة المشتبهة على أسباب قرار مجلس تأنيب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمرفوعة من رئيسه وأعضائه عند النطق به وإلا كان باطلاً . ٦٦
- المبدأ العاشر : عدم جواز اتخاذ إجراءات دزج للملكية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ إذا تبينت المحكمة أن محل هذه

- الاجراءات هو نشاط العرض السينمائي بصفة أساسية .
- ٦٩ • **المبدأ الحادي عشر :** رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الرئاسية التأديبية تمتد عند الغائها إلى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحاً للفصل فيه ويحتد عليها أن توقع الجزاء الذي تراه مناسباً - الأمر كذلك في رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحكمة التأديبية الصادرة في نطاق هذا الاختصاص - طبيعة قضاء الالغاء - الفرق بين رقابة محكمة النقض ورقابة المحكمة الإدارية العليا - الفرق بين رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ورقابتها على أحكام المحاكم التأديبية .
- ٧٠ • **المبدأ الثاني عشر :** على المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبينت بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت إلى الغائه أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان صالحاً للفصل فيه - موقف المشرع من مهمل الاقتصاد في اجراءات الخصومة وتعدد درجات التقاضي - تطبيق مبدأ الاقتصاد في اجراءات الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا .
- ٧٤ • **المبدأ الثالث عشر :** تعتبر درجة وكيل مجلس الدولة معاملة لدرجة نائب الوزير بالنسبة إلى المعاملة التقاعدية وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاقه المعاملة المالية لنائب رئيس مجلس الدولة - استحقاق وكيل مجلس الدولة تبعاً لذلك للمعاش المقرر لنائب الوزير وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إذا توافرت فيه الشروط والضوابط المقررة في هذا القانون .
- ٧٥ - ذات المبدأ بجلسة ١٩٩٠/٦/١ طعن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٢ ق .
- **المبدأ الرابع عشر :** اختصاص القضاء التأديبي بنظر الطعون في قرارات منح العاملين بالقطاع العام لجازة إجازة مدفوعة .
- ٧٨ • **المبدأ الخامس عشر :** مدى اختصاص دائرة توحيد المبادئ بالفصل في موضوع الطعن - حدود دعوى البطلان الأصلية بالنسبة للأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا - شروط استحقاق وكيل مجلس الدولة معاش نائب الوزير .
- ٧٩ • **المبدأ السادس عشر :** عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين باعداد قوائم المرشحين لمنصب نقيب المحامين أو لعضوية مجلس النقابة سواء أكان وجه الطعن على تلك القرارات أنها تضمنت إدراج

- اسم أو أسماء مرشحين ما كان يجوز قانوناً إدراج أسمائهم أم لأنها أغفلت إدراج اسم مرشح أو أكثر كان يتعين إدراج أسمائهم قانوناً - مبدأ الديمقراطية النقابية - التكييف القانوني للنقابات المهنية - طبيعة القرارات الصادرة منها - اختصاص مجلس الدولة بالمنازعات الإدارية - اختصاص محكمة استئناف القاهرة بالقرارات الصادرة من مجلس نقابة المحامين - تنظيم عملية الترشح لمنصب النقيب .
- ٨١ • المبدأ السابع عشر : حضور مستشار بمجلس الدولة في الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ومشاركته في إصدار فتوى بشأن ذات الدعوى التي يجلس للفصل فيها في إحدى محاكم مجلس الدولة يترتب عليه بطلان الحكم الذي شارك في إصداره .
- ٨٦ • المبدأ الثامن عشر : حقية العامل الذي يحصل لثناء الخدمة على مؤهل عالٍ قبل إجراء التسكين في وظائف الجدول للمعتمد من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في أن تسوى حالته بنقله بفئته وأقدميته ومرتبته إذا كان أكبر من الفئة والمرتبة اللذين يستحقهما طبقاً للمقررتين الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وذلك إلى مجموعة الوظائف المالية غير التخصصية ما لم يكن بقائه في مجموعته الوظيفية الأصلية أفضل له - حدود سلطة جهة الإدارة في تطبيق المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - للذي الزمنى لسريان هذه المادة .
- ٨٧ • المبدأ التاسع عشر : وقف اختصاص وزير الزراعة للمعد في المادة (١٥٦) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ عند وقف أسباب المخالفة بالبناء على الأرض الزراعية دون أن يتجاوز ذلك إلى حد إزالة المباني المخالفة إنشائياً - أما الأمر بإزالة المباني والمنشآت المخالفة التي تقام في الأرض الزراعية فممنوط قانوناً بالقضاء الجنائي وحده .
- القضاء توزيع الأرض واستردادها ممن وزعت عليهم طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يتعين أن يكون وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا القانون رغم أن النص في العقوبة للبرمة بينهم وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على فسخ هذه العقود تلقائياً بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أي إجراء قضائي ويتعين قانوناً

- اتباع القواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٤) من القانون المذكور وعرض الأمر على لجنة التحقيق المختصة للتحقق من سبب الفسخ .
- ٨٩ • المبدأ العشرون : التزام محاكم الدولة بالفصل في الدعاوى المطالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ولو كانت تخرج عن الاختصاص الولائي للمعد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة .
- ٩٢ • المبدأ الحادي والعشرون : اختصاص ادارة براءات الاختراع بالتحقق من توافر الشروط الموضوعية في طلب البراءة والشروط الشكلية طبقاً لأحكام المواد ١٥٠ ، ١٨٠ ، ٢٠٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعمول بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٥ ولائحته التنفيذية .
- ٩٤ • المبدأ الثاني والعشرون : عدم اخطار النيابة الادارية المجلس الشعبي المحلي بإجراءات التحقيق أو التأنيب التي تتخذ ضد عضو من أعضائه لا يترتب عليه بطلان ما يتخذ من اجراءات ضده .
- ٩٦ • المبدأ الثالث والعشرون : استحقاق الفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد على المبالغ التي يتم انفاذها على الطلبة الذين ينقضى علاقتهم بالكلية العسكرية بالاستقالة أو بالفصل لغير سبب عدم اللياقة الطبية أو استنفاد مرات الرسوب متى حكم بالزامهم برد هذه المبالغ .
- ٩٨ • المبدأ الرابع والعشرون : التاريخ الذي يعتد به في اكمال مدة التقادم المكسب للملكية للأراضي الزراعية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو تاريخ الاستيلاء الفعلي على هذه الأراضي . - التاريخ الذي يعتد به في اكمال مدة التقادم بالنسبة للأراضي الزراعية الخاضعة للاستيلاء طبقاً للقانونين رقمي ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ٥٠٠ لسنة ١٩٦٩ هو تاريخ العمل بهذين القانونين كل حسب نطاق سريانه .
- ١٠٠ • المبدأ الخامس والعشرون : القاعدة التي تضمنتها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ لا تعمل أن تكون مجرد توجيهات غير ملزمة - القيمة القانونية للتعليمات والمنشورات والأوامر المصلحية .
- ١٠١ • المبدأ السادس والعشرون : طلب المساعدة للاعفاء من الرسوم القضائية يحمل محل التظلم ويغني عنه في قبول دعوى إلغاء القرارات

- ١٠٣ - الإدارية التي يشترط القانون التظلم منها قبل طلب الفائها .
- لهذا السابع والمهرون : مفاد الاستثناء المقرر بالمادة (٦٨) من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة أنه عند الترقية بالاقتدار يفضل ضابط الاحتياط إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط في مرتبة الكفاية وفي تاريخ شغل الدرجة المرقى منها .
- ١٠٤ - لهذا الثامن والمهرون : يجوز للسلطة المختصة عدم اعتماد توجية لجنة ارساء المزاد إذا ما تبين لها أن السعر الذي انتهى إليه المزاد يقل كثيراً عن القيمة السوقية وقت رسو المزاد على أن تصدر قرارها بالانقضاء في وقت مناسب الصلابة .
- ١٠٥ - بجلسة ٣٠ أغسطس ١٩٩٥ .

القسم الثالث

الخصوص الكاملة لأهم الأحكام الكبرى الصادرة

- ١٠٧ - عن المحكمة الإدارية العليا المصرية
- ١- جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥ الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٧ قضائية .
- ١٠٩ -
- ٢- جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥ الطعن رقم ٢٣٦٤ لسنة ٢٧ (ق) .
- ١١٥ -
- ٣- جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥ الطعن رقم ١٢٠١ ، ١٢٢٢ لسنة ٢٨ قضائية .
- ١٢٠ -
- ٤- جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥ الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ (ق) .
- ١٢٩ -
- ٥- جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥ الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ (ق) .
- ١٣٣ -
- ٦- جلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٦ الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ (ق) .
- ١٣٩ -
- ٧- جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٦ الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ (ق) .
- ١٤٦ -
- ٨- جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٨٧ الطعن رقم ٢٣٨٢ ، ٢٣٨٧ لسنة ٢٩ قضائية .
- ١٥٩ -
- ٩- جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٧ الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ (ق) .
- ١٧١ -
- ١٠- جلسة ٩ أبريل سنة ١٩٨٨ الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٢٩ (ق) .
- ١٨١ -
- ١١- جلسة ٩ أبريل سنة ١٩٨٨ الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٣ (ق) .
- ١٨٩ -
- ١٢- جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٨٨ الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٣ (ق) .
- ١٩٥ -
- ١٣- جلسة الأول من أبريل سنة ١٩٨٩ الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٢ قضائية .
- ٢٠١ -
- ١٤- جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٩ الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٣٣ قضائية .
- ٢١٠ -

- ٢١٧ - جلسة ٣ يونيه سنة ١٩٩٠ الطعن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٢ (ق) .
- ١٦ - جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٩٠ الطعن رقم ٣٠٨٩ لسنة ٣٥ قضائية .
- ٢٣٧
- ٢٦٤ - جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٩١ الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٣١ (ق) .
- ٢٧٠ - جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٩١ الطعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٣٢ (ق) .
- ٢٨٢ - الاختصارات الفرنسية الانجليزية .
- ٢٨٥ - الاختصارات الإيطالية .
- ٢٨٧ - المراجع .
- ٢٨٧ أولاً : المراجع العربية .
- ٢٨٨ ثانياً : المراجع الأجنبية .
- ٢٨٩ - كتب وأبحاث للمؤلف .
- ٢٩٢ - فهرس تفصيلي بمحتويات الكتاب .

رقم الايداع بملز الكتب والوثائق المصرية

٤٩٦٨٦

الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية

شرح للنظام القانوني للمحكمة الإدارية العليا
المصرية والأحكام الكبرى ذات المبادئ الصادرة منها
بالمقارنة بأحكام مجلس الدولة الفرنسي وأحكام محكمة
النقض المصرية وذلك فيما يلي :

أولاً : النظام القانوني لدائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا
المصرية والقيمة القانونية والقضائية لأحكامها ومدى جواز
مخالفتها من الدوائر الأخرى وذلك بالمقارنة بالأحكام الكبرى
لمجلس الدولة الفرنسي .

ثانياً : المبادئ القانونية الكبرى التي قررتها دائرة توحيد المبادئ
بالمحكمة الإدارية العليا المصرية منذ إنشائها وحتى الآن بشأن
الموضوعات التالية :

الاختصاص ودعوى الإلغاء ودعوى التعويض والدعوى التأديبية
ودعوى العقود الإدارية والتعويض عنها والمسئولية التأديبية
للعاملين وتسبيب الأحكام ونزع الملكية ومدى رقابة المحكمة
الإدارية العليا في الطعون المختلفة ويحلان الأحكام ومدى
اختصاص مجلس الدولة بنظر قرارات مجلس نقابة المحامين
وبراءات الاختراع والفوائد القانونية والرسوم القضائية والمناقصات
والمزايدات وغيرها من المنازعات الإدارية .

ثالثاً : النصوص الكاملة لجميع الأحكام الصادرة من دائرة توحيد
المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المصرية منذ إنشائها وحتى الآن .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

المستشار بمحاكم الاستئناف العالي

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

الطبعة الأولى

ظهر من هذه السلسلة (١)

- ١- المسئولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة .
دراسة تحليلية وتأصيلية مقارنة في القانون
الفرنسي والإيطالي والأمريكي والانجليزى
والتشريعات العربية والشرعية الإسلامية الفراء .
(١٨٠٠ صفحة من القطع الكبير) .
- ٢- المعجم القانونى رباعى اللغة - فرنسى إنجليزى
إيطالى عربى مع المقارنة بمصطلحات الشريعة
الإسلامية.
- ٣- الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية .

(١) تطلب هذه السلسلة من المكتبات الكبرى فى مصر
والدول العربية .

سلسلة دراسات القانون العام العربية

إشراف المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

**الأحكام الكبرى
للمحكمة الإدارية العليا
المصرية**

المستشار الدكتور : عبد الفتاح مراد

الكتاب الثالث من سلسلة الدراسات



LES GRANDS ARRÊTS DE LA JURISPRUDENCE DE LA COUR ADMINISTRATIVE EGYPTIENNE

هذا الكتاب يتضمن ما يأتي :

شرح للنظام القانوني للمحكمة الإدارية العليا المصرية والأحكام الكبرى ذات المبادئ الصادرة منها بالمقارنة بأحكام مجلس الدولة الفرنسي وأحكام محكمة النقض المصرية وذلك هيمما يلي :

أولاً : النظام القانوني لهاترتوجيه المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المصرية والهيئة القضائية والقطاعات لأحكامها ومدى جواز مخالفتها من الموانر الأخرى وذلك بالمقارنة بأحكام الكبرى لمجلس الدولة الفرنسي .

ثانياً : المجلس القضائي الكبير الذي قورلها دائرة توجيه المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المصرية منذ إنشائها وحتى الآن بشأن الموضوعات التالية :

الاستئناف والإلغاء ومساوى التعويض والمساوى الإدارية والتعويض منها والمسئولية التأديبية للمدعى وتعيين الأعيان وإزالة العقبات ومدى رقابة المحكمة الإدارية العليا في الطعون المختلفة وبطالان الأحكام ومدى اختصاص مجلس الدولة بتقاضي قرارات مجلس إدارة الموظفين وإزالة العقبات وإلزامه القضائية والخصائص والمزايدات وغيرها من الختازات الإدارية .

ثالثاً : الطعون في القرارات الإدارية الصادرة من دائرة توجيه المجلس بالمحكمة الإدارية العليا المصرية منذ إنشائها وحتى الآن .

الذين عسرون جنيمها